

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد الثامن عشر - يوليو ٢٠٢٠



قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الثامن عشر - يوليو ٢٠٢٠

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

● أزمات عربية وعالمية في ظل كورونا

رؤية معرفية



لماذا وكيف يتغير العالم قراءة مقارنة على ضوء أزمة كورونا؟

(يناير- يونيو ٢٠٢٠)

أ.د. نادية محمود مصطفى(*)

مقدمة:

العالم سيتغير، العالم يتغير، العالم تغير، كلمات ثلاثة ترددت مراراً عبر قرون ممتدة، ربما منذ خلق الله الأرض ومن عليها. تتوالى الأمم والحضارات والدول في دورات من الصعود والهبوط ومن خلال عمليات تتكاثف على صعيدها كل أدوات وأحداث التغيير أو التحول، سواء السلمية أو العنيفة، سواء البشرية أوالطبيعية، سواء الكونية أو من مركز محدد، سواء ذات الطابع الاقتصادي أو العسكري أو البشري، كما تعددت الفلسفات المفسرة لهذه العمليات، وتعددت النماذج التاريخية الشارحة لها أيضًا عبر محطات التطور التاريخي الدولي.

ونحن نعايش الآن مشهداً تاريخيًا سيمثل نموذجًا شارحًا مختلفًا تتراوح حول تفسيره وتحديد أثاره الآنية والعاجلة منظورات عدة و سيناريوهات سياسية متباينة، والمفجر لتفاعلات هذا المشهد منذ بداية ٢٠٢٠ هو "وباء عالمي"، فما الجديد الذي يرتبه هذا النمط في هذا المجال مقارنة بمحفزات أخرى مختلفة تعاقبت عبر التاريخ؟ وما هي قواعد القراءة في هذا المشهد وما الجديد فيه مقارنة بمشاهد سابقة؟

إن النظر عبر التاريخ -أيا كان منظور كتابته- أو النظر في تاريخ الأمم والحضارات والدول يكشف للمهتم بما يحدث من تغيير معاصر، أن عملية تغيير العالم أو النظام العالمي أو النظام الدولي عملية كبيرة ومعقدة. ويزداد التعقيد مع تعدد الفلسفات والمنظومات التي تحكم هذا النظر وهذا التفكير في هذه الظاهرة سواء في تجليات معاصرة أو امتداداتها التاريخية.

انطلاقًا من الرؤية القرآنية ومن الأحكام والقيم والقواعد، واستدعاء القصص والسنن القرآنية نجد أن **العملية** تتم من خلال سنن التدافع والتداول والاستبدال، **أما الأسباب** فتكشف عن عوامل مادية ترتبت على منظومة قيمية: الاستكبار، الطغيان، الظلم، الفساد، الكفر،.... الذين يسببون الهلاك.

وإرادة الله تعالى هى العقاب على الكفر والأثام الدنيوية وفتح الباب أمام قوى جديدة للإصلاح والإيمان سعيًا نحو العمران وخير الإنسان على ضوء الدعوة للعالمين، **والوسائل الإلهية،** المباشرة أو بأيدي البشر، هي قوى الطبيعة المتعددة بأمر الله (أعاصير، زلازل، وأمراض وأوبئة...) وقوى الصراع البشري وأنماطه (الحروب والتحالفات، الاختراعات العلمية، التنافسات الاقتصادية، الاستبداد، الغلبة الثقافية والدينية...) التي تجري أيضًا وفق سنن الله في الاجتماع البشري وتنظمها الأحكام

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارات للدراسات والبحوث.

والقواعد والقيم. والتغيير تاريخيًا، وفق الرؤية الإسلامية للتاريخ يتم وفق السنن الشرطية بالأساس، على عكس الرؤى الوضعية التي تتحدث عن التغير الخطي الصاعد أو الهابط أو الدوراني.

إن الرؤى الوضعية، سواء الواقعية أو الماركسية أو الليبرالية، وعلى اختلاف رؤاها لمسار التاريخ ونمط تغييره فإنها تختلف أيضًا من حيث: **أولوية منظومة القوى** المفسرة والمحدثة للتغيرات: هل القوى عسكرية (الواقعية)؟ هل القوى الاقتصادية (الماركسية)؟ هل القوى المؤسسية (الليبرالية)؟ ومن حيث **طبيعة العمليات** المؤدية لهذا التغير صراع قوى عسكرية أم صراع طبقات أم تنافس مصالح، ومن حيث **الأدوات**: حروب أم تعاون ووسائل سلمية متعددة الأطراف، ومن حيث طبيعة نظام العلاقات التفاعلية: في ظل نظام فوضى دولية أم نظام الرأسمالية العالمية أم نظام اعتماد متبادل وعولمة...

وعلى هذا النحو، تتعدد القراءات للتاريخ والنظريات عن "التغير" العالمي، كما تتعدد النماذج التاريخية الكبرى الشارحة لأنماط هذا التغيير ذات التأثيرات العالمية: **نماذج الثورات الأيديولوجية الكبرى** (الفرنسية، الأمريكية، الروسية، الصينية، الإيرانية... على سبيل المثال)، **نماذج صراع الامبراطوريات** (الرومانية- الفارسية، البيزنطية- الإسلامية، البريطانية- العثمانية، السوفيتية- الغربية... على سبيل المثال)، **نماذج الثورات العلمية** (الثورة الصناعية الأولى ثم الثانية والثالثة ثم الثورة المعلوماتية بأجيالها المتعاقبة، وأثارهم على الانتاج والاستعمار والتسلح والهيمنة والثقافات)، **نماذج القوى الفكرية والاجتماعية** التي تلت أو مهدت للنماذج المادية للثورات أو الحروب أو الاكتشافات، مثل: التدين، الحداثة، التنوير، العلمانية، القومية، الاستشراق، مشروعات النهوض والإصلاح الإسلامي، مقاومة الاستعمار والاستقلال والتحرر، نظريات المؤامرات، **نماذج موجات التوسع** (الفتوح العربية الإسلامية الكبرى، الفتوح العثمانية، الكشوف الجغرافية والاستعمار الأوروبي الحديث والجديد، الهيمنة الغربية الحديثة، القيادة الأمريكية العالمية، السلام الأوروبي، السلام الأمريكي....)، وقبل هذا أو ذاك الثورات التي فجرتها الأديان السماوية وخاصة الإسلام والرسالة المحمدية، لما كان لها من تأثيرات على البشرية في جوانبها الإنسانية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

(٢)

هل من موضع "للأوبئة والأمراض" بين أنماط هذه القوى للتغير، وتعدد المنظورات حولها؟ سؤال يطرح نفسه بقوة ونحن منذ بداية ٢٠٢٠ وحتى الآن يونيو ٢٠٢٠ أي بعد ستة أشهر من انفجار وباء كورونا في الصين ثم انتشاره عالميًا، تحيط بنا الأسئلة والسيناريوهات عن مستقبل النظام العالمي، أو التغير في العالم في ظل هذا الوباء وبعد انحساره بإذن الله أو إذا امتدت بنا الأعوام معه. فلقد اعتدنا نحن متخصصو العلاقات الدولية أن تأخذنا الدراسات الدولية، عن النظام الحديث (منذ عصر النهضة) والنظام المعاصر (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) إلى الشروحات عن أثار الأحداث الكبرى (ثورات وحروب وصراعات) على أمور ثلاثة أساسية: هيكل النظام الدولي، طبيعة العمليات الدولية، أجندة القضايا ذات الأولوية على الساحة العالمية. وهي أمور ثلاثة تقع في نطاق بيئة النسق الدولي التي تفرز تأثيراتها على هذه الأمور الثلاثة، سواء في شكل مصادر تهديد تقليدية أو غير تقليدية لأمن الدول والنظم والشعوب. وأقصد بالبيئة الدولية أساسًا: الثورة في التسليح ونظم الانتاج ونظم المعلومات والاتصالات، والتغييرات الديموغرافية، وفي البيئة الطبيعية.

وجميع هذه المصادر وإن كان لها موطن ومركز ظهور وصعود إلا إنها ذات تأثيرات عالمية تتجاوز الحدود والمسافات وتعيد تشكيل أنماط التفاعلات والتوازنات على كافة المستويات. فمثلًا الزيادة السكانية المتسارعة في الجنوب وعلى عكس الشمال، تمثل في نظر الأخير مصادر تهديد لكفاية الغذاء والتلوث البيئي والأمن الإنساني... ويمثل تدهور البيئة (تلوثًا

واستهلاكًا للثراوت والموارد غير المتجددة) تهديداً للأمن الإنساني... أما الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب فيبرز تقديمها كمهدد لأمن الدول والنظم... وهكذا نلحظ **تشابك نمطين من مصادر التهديد ومصادر التغيير في نفس الوقت:** التقليدية منها وارتباطها بما يسمى الأمن القومي، أمن الدول والحكومات، وغير التقليدية وارتباطها بما يسمى الأمن الإنساني، أمن الشعوب والناس، ورغم محاولة البعض الفصل والتمييز بين المجموعتين إلا إنهما مترابطتين، وفي حقيق الأمر يمكن التمايز بينهما ولكن لا يمكن الفصل بينهما.

ولقد تزايدت، في العقدين الأولين من الألفية الثالثة، الاهتمامات بمصادر التهديد أو التغيير غير التقليدية المحتملة في النظام الدولي، فمثلًا نجد بول كينيدي في كتابه "الإعداد للقرن الواحد والعشرين"(١٩٩٣)، يرسم خريطة لمصادر التأثير المحتملة على النظام العالمي، يقع في قلبها هذه المصادر غير التقليدية، ويجدر الإشارة هنا أنها غير تقليدية بمعنى إنها لم تكن محل الأولوية لدى المنظور السائد الواقعي الذي يعتبر الحروب والتسلح وصراعات القوى أساسًا هي مصادر التهديد أو التغيير في النظام الدولي. وفي حقيقة الأمر ما يوصف بأنه "غير تقليدي" من قبيل الاستثناء والاستدعاء الجديد، يمثل صلب أساس القضية، لأنه يتصل بمنظومة الإنسان وليس "أرض الدولة أو نظامها فقط".

بعبارة أخرى، فإن الاختلاف حول أولوية مناط التهديد أو التغيير وعواقبه هو اختلاف حول موضع "الإنسان" من منظومة التفاعلات بين الدول والحكام على الصعيد العالمي.

ومن هنا يمكن أن يتضح بعض الجديد في الحديث الدائر عن أثر وباء كورونا وخاصة حمى الإفزاع منه والتعبئة العالمية ضده، فهل لاتصاله المباشر بصحة الإنسان؟ وألم تكن الأوبئة والمجاعات (المحدودة جغرافيًا في إقليم أو عدة أقاليم خاصة خلال الحروب) تنال أيضًا من صحة الإنسان ووجوده وأمنه؟ ألم تكن الحروب والصراعات المسلحة بين الجيوش المنظمة أو المليشيات المسلحة –في دائرة الجنوب أساسًا– تضرب في صميم حياة الإنسان بكل أبعادها الصحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية و....؟ أليست هذه جميعًا أمور تتصل "بالإنسان" أيضًا ووجوده وبقاءه؟ أم يجب أن يصعد الاهتمام العالمي بوباء لأنه أصاب أيضًا الكبار والأغنياء في العالم؟.

إذن ما الجديد الذي حدث مع وباء كورونا؟ كيف نقرأ خرائط الحديث عن "التغيير العالمي" في ظله أو بعده؟ **لابد أن نعرض نتائج هذه القراءة على مستويين: هما مستوى مستقبل هيكل النظام العالمي، ومستوى منظومة القيم الحاكمة له.**

وابتداء يجدر التنبيه أن خرائط هذه القراءة هي خرائط عن الآني من تأثيرات كورونا على الوضع العالمي الراهن، وليست عن مآل مستقبل النظام العالمي، فتحديد هذا المآل يحتاج رصدًا أو تحليلًا في نطاق زمني أكثر امتدادًا من ستة أشهر.

ولذا فإن ملف العدد يتصدى لرصد سياسات بعض الدول في إدارة الأزمة ولبعض القضايا النوعية الحالة، بحيث يتم التصدي، وفي العدد التالي من الدورية لقضايا استراتيجية متنوعة انبثقت عن أزمة الوباء العالمية.

(٣)

المستوى الأول من نتائج القراءة في اتجاهات التغيير العالمي هو مستوى هيكل النظام العالمي

من أهم مداخل دراسة "التغيير في النظام الدولي"، منذ صعود الاهتمام به في بداية الثمانينيات هو مدخل هيكل النظام وتوازن القوى الدولي، ثم توالت اتجاهات أخرى للاهتمام بالتغيير الديناميكي في النظام أي بمجموعة العوامل التي تحدث

التحولات الكبرى ليس في هيكلة القائم فقط ولكن من يهيمن عليه، وأخذ مصطلح "التغيير العالمي Global change" في الصعود، وتوالت الاهتمامات بأسباب ونتائج التغير أو التحول النظمي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة.

ومهما تعددت مكونات منظومة عوامل التغير أو التحول العالمي فيظل لقيادة النظام أو زعامته الأولوية، كما أضحى لقضية الهيمنة العالمية، سواء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي أو الهيمنة الأمريكية العالمية، أولوية أخرى لا تنفصل عن الأولى.

وشهد النظام العالمي خلال العقدين الأوليين من الألفية الثالثة اهتمامًا بتراجع الهيمنة الأمريكية والحديث عن "الصعود الصيني" وأن القرن الواحد وعشرين هو قرن "آسيا".

وفي ظل احتدام التوتر والمواجهة في العلاقات الأمريكية الصينية منذ تولى ترامب الرئاسة الأمريكية، انفجرت أزمة الوباء العالمية، وفاضت الساحة العالمية بالتحليلات عن مستقبل القيادة الأمريكية العالمية ومستقبل الصعود الصيني (على ضوء طبيعة إدارة كل منهما للأزمة ولدورها العالمي ولعلاقاتها بحلفاءها، وعلى ضوء قدره كل منهما على التصدي لآثار الأزمة على الاقتصاد الوطني والأوضاع الداخلية).

واختلفت هذه الاتجاهات، و لم تتفق على الأبعاد التالية:

- لم يعد هناك قطبية أو أحادية أمريكية لأن التفوق العسكري بمفرده ليس كافيًا أمام صعود أهمية الاقتصاد والتفوق العلمي.
- تأكيد التراجع الأمريكي بل والخبو وإبراز علامات الصعود المستمر للصين، مع استمرار التساؤل هل ستتكيف الولايات المتحدة من جديد لتبقى في الصدارة وكيف؟ وهل ستواجه الصين عوائق تعرقل صعودها السريع ومنها الحرب النفسية التي تقودها إدارة ترامب للنيل من صورة الصين في العالم (هي سبب الأزمة وانتشار الوباء).
- العالم يتحرك نحو تعددية ثلاثية الأبعاد التي ما فتا البعض (مثل جوزيف ناي) يتحدث عنها منذ عدة سنوات: قطب يحوز التفوق الاقتصادي، وقطب يحوز التفوق العسكري والثالث يحوز التفوق العلمي، ليصبح التوازن العالمي ثلاثيًا بين القوى الخمس الكبرى.
- تدهور أكبر في الوضع الدولي للجنوب وانكشاف خطير لتآكل قدرات نظمه وحكوماته الداخلية والخارجية، فلقد انكشف من جديد عدم قدرة دوله على الفعل داخليًا أو إقليميًا أو عبر إقليميًا في مواجهة "أزمة الوباء". بعبارة أخرى أكدت عواقب الأزمة مدى الخلل الهيكلي في اقتصادات دول الجنوب وخدماتها الصحية والمجتمعية، وعلاقات هذه الدول الجماعية. وخاصة مع استمرار صراعات مسلحة في ارجاءها بل وتفاقم بعضها، وهي صراعات كانت قد أصابت في مقتل هذه الخدمات من قبل وباء كورونا، و لم يشفع تردي أوضاع الشعوب لها لدى "الكبار"، فلقد استمروا في صراعاتهم على أراض "الصغار" كأن الوباء لم يكن، ودون اكتراث بنداءات أمين عام الأمم المتحدة المتكررة لوقف الاقتتال في مناطق هذه الصراعات، أو لدعم الاغاثات الإنسانية العالمية لهذه المناطق للتخفيف من أثار وباء كورونا بل وما قبله من أوبئة وجوع تفتك بهذه الشعوب منذ سنوات.

(٤)

المستوى الثاني من نتائج القراءة وفي التحليلات عن آثار كورونا على تغير النظام العالمي: مستوى طبيعة العمليات ومنظومات القيم المرتبطة

تصاعد الاهتمام في الدراسات الدولية، منذ نهاية الحرب الباردة، بدور القيم والأخلاق في السياسات العالمية وموضع تأثير الدين والثقافة عليها وعلى التغيرات في النظام العالمي. وكانت "العولمة" (عمليات وأبعاداً وايديولوجية) وراء تحفيز هذه الاهتمامات المتجددة بالأبعاد غير التقليدية غير المادية في التفاعلات العالمية ابتداءً من الفرد والجماعة والأمم وليس الدول فقط. وكانت الأسئلة الدائرة هي: هل العولمة صديق أم عدو للإنسان والمجتمعات وكيف أثرت على أنماط الحياة والأدوار؟ وما أثر ذلك على سيادة وسلطة الدول والحكومات؟ والأهم هل تآكل عامل الزمان والمكان يتجه بالعالم نحو مزيد من التقارب والتعاون في ظل تعددية أم يتجه به نحو مزيد من الهيمنة والتنميط لصالح القوى المتحكمة في عمليات العولمة وخاصة المعلوماتية والتواصل الاجتماعي؟.

ولقد ظلت المنظورات الكبرى تختلف حول أثار العولمة على طبيعة النظام العالمي ومستقبله طيلة العقدين السابقين، كما أحدت عورات ومثالب العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الانكشاف بوضوح، في ظل توحش قوى الرأسمالية العالمية وفي ظل أزمة الديمقراطيات الليبرالية التمثيلية وفي ظل عواقب وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري والصحة النفسية للأفراد.

بعبارة أخرى مع قرب انتهاء العقد الثاني من الألفية تصاعدت التحليلات عن "أزمات النظام العالمي" ليس الهيكلية فقط ولكن بالأساس حول أزمة منظومة القيم التي ينبني عليها. **و لم تسلم هذه الأزمة بدورها من الاختلاف على تشخيصها و سبل علاجها قبل اندلاع وباء كورونا:** هل سيستطيع الغرب علاج أزماته القيمية الداخلية؟ أم سيصدرها إلى العالم؟ هل يمكن إصلاح العالم –كما هو– بإصلاحات في منظومة القيم السائدة (أو المفروضة) من القوى المهيمنة؟ أم أن العالم في حاجة لتحولات تنطلق بالأساس من منظومة قيم عالمية جديدة تجعل العالم أكثر عدالة ومساواة وعمرانًا...؟ هل ستظل الدولة القومية قادرة على مقاومة تداعيات العولمة أم ستنمو كيانات أخرى تتجاوزها إلى جانب "الفواعل الجدد من غير الدول" (المسلحة، الدينية، السلمية، المدنية)؟ وأي أنواع من الدول الأقدر على البقاء أم الأكثر رفاهية أم الأكثر عدالة وإنسانية؟

لقد شاركت الاتجاهات النقدية الغربية والاتجاهات "غير الغربية" الإسلامية منها والمنتمية لحضارات أخرى في هذه النقاشات حول "الأبعاد القيمية" وموضعها من التغير العالمي.

وفجرت عمليات وآليات إدارة أزمة كورونا –على الأصعدة الوطنية والاقليمية– نقاشات جديدة –قديمة– حول منظومة القيم وكيف تم اختبارها واحتياجاتها من جديد للتغيير أو الاستبدال... ورغم أن الوباء بدا –ظاهريًا– أنه لم يفرق بين أحد وآخر على البسيطة.

الا أن هذه النقاشات ظلت أسيرة ثنائية الحق / القوة، الضعيف/ القوى، الغني / الفقير، ومن بين أهم النماذج لهذه النقاشات ما يلي:

- تغلبت الاعتبارات القومية على الاعتبارات العبرقومية التعاونية في إدارة الأزمة داخليًا وخارجيًا، ويرى البعض أنه حدث انكفاء للدول القومية على داخلها من جراء المفاجأة وحجم الأزمة وليس من جراء تغلب المصالح الذاتية على متطلبات التعاون الدولي. إلا أن البعض الآخر رأى أن تغلب هذه المصالح سيظل الأساس. ومع امتداد الأزمة، وعدم انكشاف الوباء، وعدم اكتشاف سريع للقاح أو علاج تأكد أمر أخر، وهو تغليب الحسابات الاقتصادية على الحسابات الإنسانية، أي تغليب الأمن القومي الاقتصادي على الأمن الإنساني الصحي، وانكشف هذا الجانب خلال النقاشات حول الرفع الجزئي والكامل للحظر والإغلاق سواء في الدول المتقدمة أو دول "الجنوب"؛ ولكن بالطبع

اختلفت المنطلقات والدوافع باختلاف السياقات لدى الجانبين، وفي كلتا الحالتين سقط الأمن الإنساني الصحي ولو بأشكال مختلفة.

ففي الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، كان الحفاظ على القدرة على المنافسة الاقتصادية العالمية يحوز في البداية اهتمام ترامب أكثر من اهتمامه بمواجهة انتشار كورونا، أما في دول "الجنوب" مثل مصر وغيرها فلقد كان الحفاظ على الاقتصاد الوطني من الانهيار هو الهدف بعد تآكل مؤشرات مالية عديدة تحت ضغط عواقب الوباء على السياحة وعلى التحويلات المالية وعلى الاستثمار. وإذا كانت دول مثل الصين وأسبانيا والبرتغال وايطاليا قد اتخذت احتياطاتها الحمائية قبل الغاء الغلق إلا أن دول أخرى لم تأخذ بهذه الاحتياطات ولا تقدر عليها.

- انكماش في جانب من آليات العولمة المتصل بانتقال الأفراد والسلع بسرعة وكثافة، في مقابل نمو وازدهار جانب آخر من آليات العولمة وهو المتصل بتكنولوجيا التواصل الإلكتروني (بكافة سبله) عن بعد تنفيذاً لإجراءات التباعد الاجتماعي والحظر والإغلاق الشامل أو الجزئي. إلا أنه وإن بدت هذه السبل الافتراضية حلاً في مواجهة منع نشر الوباء إلا أن أثارها السلبية ما فتأت تكشف عن نفسها تدريجيًا، سواء على مستوى التعليم أو العلاقات الاجتماعية أو الرياضية أو الحالة النفسية. إلا أن هذه الآثار تختلف من فئة أو جماعة أو دولة إلى أخرى وفق درجة الالتزام بالحظر والاغلاق، ففي حين مثلاً خرجت جماعات في دول غربية تعترض على الغلق الكامل لأنه ضد حرية الأفراد، فإن جماعات أخرى في دول فقيرة وغير متقدمة اعترضت عليه وتحدته فعليًا ولم تلتزم به لأنه ضد لقمة العيش أو ينال مما اعتادوا عليه من تقاليد وعادات اجتماعية وخاصة في الأعياد الدينية أو لأنه اعتراضًا على إرادة الله فهو الذي يخلق الوباء وهو الذي يرفعه أو أنه لا يمكن تنفيذه رسميًا لأنه واقع فعليًا بحكم طبيعة المساكن الضيقة أو العشوائيات المزدحمة...

بعبارة أخرى "الوباء والإجراءات ضده"، لم تختبر فقط القدرات الاقتصادية والصحية ولكن اختبرت طبيعة البنى والهياكل والقيم الاجتماعية، في زمن يوصف بأنه زمن العولمة وتساقط حواجز الزمان والمكان.

- صعود أكثر لقيمة قوة العلم بين منظومة عناصر القوة، قوة العلم اللازمة ليس لتطوير نظم التسليح أو الإنتاج أو تطبيقات الرفاهة المجتمعية أو حماية الأمن فقط، ولكن قوة العلم لمواجهة "الأوبئة العالمية"، والأهم الأوبئة التي طالت بدون تمييز الجميع، أي جميع الدول الأقوى والأضعف على سلم القوة العالمية. فالأوبئة الخطيرة ضربت أفريقيا في مقتل أكثر من مرة، وظلت الاهتمامات بمواجهتها إقليمية ومحدودة، بل اضحت أفريقيا ساحة لتجريب أصناف جديدة من الأدوية لأمراض عابرة مثل الإيدز.

ومن ثم ترددت الأسئلة: من سيصل قبل من في اكتشاف لقاح أو دواء؟ وتصارعت الدول وانكفأت على نفسها في هذا المجال، ولم يظهر –على الأقل علنًا– أي صيغ للتعاون الدولي في هذا المجال يتجاوز مجرد عقد مؤتمر أو اثنين عُقدا بمبادرة أوروبية.

ويظل للعملة وجه آخر: ما الذي سيحدث بعد اكتشاف لقاح أو علاج (قرب نهاية ٢٠٢٠ أو منتصف ٢٠٢١)، هل سيكون الوباء قد انحسر من نفسه وكشف الله تعالى ضره أو ازداد ضراوة كما يتوقع البعض؟ وهل ستزداد مكانة الدولة أو الدول التي ستكتشفه في لعبة التنافس الدولي أم ستظل الصدارة للتفوق العسكري والاقتصادي ولا يعود على الشركات والدول المكتشفة إلا مكاسب مالية ضخمة؟

ومن ناحية أخرى كيف سيتم الحصول على هذا الدواء نتاج العلم المتقدم؟ هل سيحتكره المكتشف ويخضع بيعه لاعتبارات سياسية وليس مالية فقط؟ هل ستتحقق عدالة عالمية في الحصول عليه كما طالب مدير منظمة الصحة العالمية؟ بعبارة أخرى كيف سيتم اختبار "إنسانية وعدالة نظام ما بعد كورونا"؟ وأليست "الحريات" أيضًا محل اختبار؟

- **تختبر الأزمة جوانب أخرى من منظومة القيم على رأسها الحريات وطبيعة النظم السياسية الأكثر فعالية في إدارة مثل هذه الأزمات،** ولقد فجر النقاش حول هذا الجانب، حرب تصريحات رسمية وحرب إعلامية متبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وهي في الواقع حرب أفكار وحرب معلومات موجهة وحرب ايديولوجية حول قضية قديمة جديدة: ماهو النظام الأفضل الليبرالية الديمقراطية أم الشمولية الصينية؟

فهل نجحت الصين في إدارة الأزمة بفعالية لأنها وضعت نظامًا فعالًا سريعًا شاملًا أم لأنها تمكنت من ذلك بفضل نظامها الشمولي التسلطي الذي سهل لها وضع نظام رقابي إلكتروني، بحجة إدارة الأزمة؟ وهو ليس إلا نظامًا رقابيًا على الأفراد، وسيتم استمرار العمل به في كل الأحوال.

وادعت الصين إن هذا النظام الرقابي الشامل هو الذي أنجح الحظر الشامل ومكن من احتواء الوباء داخليًا والانتقال إلى تقديم العون عالميًا لمن يحتاج الخبرة والأجهزة، ومن ثم بدت الصين كما لو كانت حفظت الأمن الإنساني الصحي (الداخلي) من أجل الحفاظ على الفعالية الاقتصادية والتعاون الدولي ولو كان الثمن هو الحريات الفردية.

وفي المقابل، فإن النظم الغربية الديمقراطية الليبرالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، شهدت هجمة شرسة من الوباء وضعت على المحك، فعالية نظمها الصحية ومدى استعدادها لمثل هذه الحالات الوبائية العالمية، ومن ناحية أخرى، وضعت على المحك واختبرت أمرين هامين في ممارسة هذه النظم الديمقراطية وفعاليتها: رقابة المؤسسات على الرؤساء (الحالة الأمريكية) وضغوط الجماعات والحركات الاجتماعية والمدنية على المؤسسات سواء من أجل احترام الحريات الفردية في مقابل سياسات الإغلاق الكلية أو سواء من أجل العدالة الاجتماعية ومواجهة الأعباء والأضرار الاقتصادية التي أصابت قطاعات عديدة من الأعمال وفئات عديدة من الأفراد.

بعبارة أخرى، اختبرت هجمة الوباء العالمي سياسات الرقابة المدنية والشعبية وسياسات الضمان الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية- الديمقراطية، على نحو أبرز كيف أن نظم المؤسسات والقانون، مهما كانت رأسماليتها، تستطيع الاستجابة إلى التحديات والتهديدات للأمن القومي والإنساني، دون التضحية تمامًا بالحريات والأرزاق.

إلا أنه ظل لهذه العملة وجهًا آخر-أقل حدة، وهو الذي كشفت عنه عدة أحداث وهي: المظاهرات ضد العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت إلى عواصم أوروبية، بعد حادثة مقتل "جورج فلويد" حال اعتقاله نتيجة إجراءات الاعتقال غير الإنسانية التي فجرت الهجوم على السياسات العنصرية للشرطة الأمريكية ضد السود. كما كشفت السياسات الوطنية الأوروبية والأمريكية المفرطة في انكفاءها على الداخل، وجهًا قبيحًا للخوف على المصالح الوطنية والمكاسب الاقتصادية الرأسمالية ولو على حساب "الصحة المجتمعية" أو عدم تقديم التعاون الدولي ولو للحلفاء، ومن ناحية ثالثة، تجدد النقاش في المجتمع عن حدود ونطاقات الرقابة التي تجريها مؤسسات أمنية –باستخدام وسائط عدة- على حركة واتصالات الأفراد وذلك بمناسبة صعود نظم رقابية إلكترونية، بغرض التحكم في انتشار الوباء خدمة للصحة العامة. وهو الأمر الذي أثار جدالًا حول العواقب على مستقبل الحريات الفردية إذا طبقت هذه النظم دون علم الأفراد أو حتى بموافقتهم.

ولكن ماذا عن أنماط أخرى من النظم، ليست بالتسلطية المتقدمة (روسيا والصين) أو الديمقراطية الليبرالية المتقدمة (الغرب) وأقصد دول الجنوب مثل الدول العربية والتي وإن جمعت بين التسلطية والرأسمالية فهي بالطبع ليست ديمقراطية ولا متقدمة. فكيف اختبرتها أزمة الوباء وكيف كشفت عن حقيقة "القيم" التي تقوم عليها أداء مؤسساتها السياسية والصحية والمجتمعية؟ إنها النظم التي تأخذ شكلًا بالاجراءات الاحترازية، ولا توفر الضمانات والحماية ضد عواقبها الاقتصادية، ولا تعترف بتدهور هياكلها الصحية بل تلقي مسؤولية تفشي الوباء على السلوك المجتمعي وضعف الوعي، وتطلب من المرضى التداوي في البيوت!! إنها نظم ترفض الاعتراض على اللاسياسة في تعاملها مع الأزمة، وتعتبر كل من يعترض وا شيًا مروجًا للإ شاعات مهددًا للأمن ومعرضًا الدولة للإنهيار، بما في ذلك فرق الأطباء ذاتها، فهل هذه النظم تقبل التغيير؟ وأي نظام عالمي يعتمد بقاؤها عليه؟ أليس نظامًا أكثر تسلطية وظلمًا ولا عدالة ولا إنسانية؟ وهل كل الحديث الجاري عن النظام العالمي "مابعد كورونا" يحمل مؤشرات عن تغيير هذا النظام؟ وإلى أين؟

- **وأخيرًا هل يواجه العالم مع أزمة كورونا مؤامرة عالمية أم هي إرادة آلهية واختبارًا آلهيًا يتجاوز فهم بعض البشر؟؟**

أي هل يتعرض العالم للتغيير –من عدمه– بفعل مؤامرة عالمية خلّقت الوباء أو وظفته أو إرادة آلهية أنزلته على البشرية عقابًا أو ابتلاءً لها على ما وصلت إليه أحوالها الإنسانية والمادية؟

تعددت التقارير من علماء وفي مختبرات وعسكريين ورجال مخابرات سابقين ومفكرين نقديين وراديكاليين، يكشفون عن جوانب متعددة لما أسموه مؤامرة عالمية من قوى متنفذة تريد السيطرة على العالم عن طريق إعادة تشكيل هيكل القوى العالمية أو إعادة توزيع الثروات العالمية أو إعادة تنظيم أشكال الانتاج العالمي وتوزيعه أو التحكم في قدرة البشر على الاعتراض والمقاومة. وهم بين قائل بأن الفيروس مخلق ومصطنع ويوظف نشر وباءه لأغراض عدة، وبين قائل بأنه خرج تخليقه عن السيطرة ...ألخ.... من أسباب وعواقب متنوعة لهذه المؤامرة.

إذن في هذه الحالة، وعلى عكس تغير العالم سياسيًا وعسكريًا واجتماعيًا وايديولوجيًا، عقب موجات الاكتشافات العلمية أو الثورات الدينية والسياسية أو الحروب العالمية...، فإن تغير العالم يحدث وفق مؤامرة لتخفيض سكان العالم، وخاصة من الجنوب أو مؤامرة صينية لضرب النموذج الحضاري الغربي أو...أو...ألخ، ولكن لماذا ارتفع ضجيج المؤامرة حين اتصل الأمر بوباء وبالإنسان، ابتداء: بصحته واجتماعه البشري ورزقه وأخلاقه...، والأكثر أهمية حين اتصل الأمر بالأقوياء والأغنياء أيضًا من سادة العالم.

وفي المقابل، أليست الإرادة الألهية وراء أي تغيير في العالم؟ ولكن كيف؟ هنا مكمن الفارق بين الرؤى الوضعية العلمانية وبين الرؤى الإسلامية التقليدية منها (إرادة الله دون تدبر في الأسباب) أو الحضارية (إرادة الله وفق الرؤية الشاملة للتدبر في العقيدة والسنن والقصص والقيم والأخلاق، ووفق سياقات الأسباب والنتائج على صعيد الاجتماع البشري...).

وإذا كان هذا الحديث لم يبرز في السياقات الحضارية الغربية أو الشرقية (غير المسلمة) إلا أنه للأسف صعد وقفز هذا المدخل الآلهي في دولنا العربية والإسلامية، وعلى نحو يرسم خريطة لاتجاهات عدة من الفكر الإسلامي وعلاقته بالواقع القائم، ومن ثم إمكانيات التغيير وسبله وتوجهاته. وهي اتجاهات ذات امتدادات تاريخية عبر تاريخ صعود الأمة أو تراجعها أو محاولاتها النهوض من جديد متحدية عوائق الاستعمار أو الاستبداد السياسي أو العلمانية أو الظلم الاجتماعي، ساعية في نفس الوقت للحفاظ على الهوية والدين.

الاتجاه الأول: الذي يوظف الدين للتسكين والامتثال وللاذعان، للقائم دون أي اعتراض خاصة على فشل الحكام في إدارة الأزمة وحماية الناس. **الاتجاه الثاني:** الذي يوظف الدين للتدبر في معنى الوباء كابتلاء من الله يدفع للتفكر فيما أصاب الإنسانية نتيجة الابتعاد عن أوامر الله وأحكامه في تنظيم سلوك الإنسان ومن ثم ضرورة المراجعة للذات للرجوع إلى الله إحياء للتدين وللخلاص من الوباء.

الاتجاه الثالث: الذي يوظف الدين للتعبئة لمواجهة عواقب الوباء في إطار كلي شامل حضاري يبدأ من الاعتراف بإرادة الله وانطباق سننه، ويدعو لعدم الاعتراض عليها بل التدبر فيما تتضمنه من فرص الخير، وتنبيه إلى أن الأسباب المادية للتصدى للوباء ليست أقل أهمية من المصادر الإيمانية (كالدعاء والصدقة) وأن الاعتراض على فشل الحكام في التصدي له بسياسات رشيدة ليس اعتراض على إرادة الله، بل أن الوباء كشف للناس بصورة مجسدة شديدة الوضوح عواقب فشل سياسات هؤلاء الحكام على حياة ورزق العباد، فإن الوباء لم ينشأ جديدًا ولكن كشف عن سوء القائم وفساده، مما يستوجب وفق الرؤية الإيمانية الرشيدة التصدي للظلم والاعتراض عليه والعمل على تغييره، بعبارة أخرى الأبعاد الدينية الإسلامية في المشهد العربي أما أن تزكي استمرار الوضع القائم أو تزكي الدعاء للتخلص منه أو تعبئ الحركة المدنية والمجتمعية لعلاج عواقبه وتأسيس سبل التغيير الرشيد للأوطان والأمة كحجر زاوية في تغيير عالمي، سواء لقت دعمًا أو عونًا أو إعاقة إقليمية وعالمية.

خاتمة القول : بعد هذه القراءة المقارنة في اتجاهات الحديث عن قوى وآفاق " التغيير العالمي ما بعد أزمة الوباء العالمي"، يمكن التوقف عند بعض النتائج:

أولًا- لا يمكن في المدى القصير حسم طبيعة التغيير واتجاهه:

إن الحالة الراهنة (يناير- يوليو ٢٠٢٠) تجسد تمامًا ما درجنا على وصفه في علم العلاقات الدولية ب "مابعد" سواء على الصعيد المعرفي، المنهاجي والانطولوجي: ما بعد السلوكية، ما بعد الوضعية، ما بعد العلمانية، ما بعد الحداثة، ما بعد المركزية الغربية، ما بعد الهيمنة، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد "الدولية"، ما بعد الحادي عشر من سبتمبر،... وتعني هذه الحالة السيولة أو المرونة في تقدير الأثار على النظام العالمي والاستراتيجيات المطلوبة لإدارته، وهذه الحالة نتاج المواجهة أو التفاعل بين الرؤى والمنظورات المتنوعة، ناهيك عن التضارب بين مصالح القوى المتنافسة التي تقود حرب معلوماتية إعلامية "عما سيحدث" لتغيير القلوب والعقول وتوجيه الوعي والسلوك في مراحل الانتقال. ولهذا لا نجد اتفاقًا أو على الأقل توافق على اتجاه واحد، حيث أن للحديث عن كل اتجاه مؤشراته وأسانيده في مواجهة الاتجاه الآخر. ومن ثم فإن سيناريوهات انحسار الوباء أو تجدده كل موسم بشراسة أكثر أو اكتشاف لقاح أو علاج، وأن كانوا مرهونين بإرادة الله سبحانه وتعالى، إلا أن لكل منهم في الأجل الطويل أثار مختلفة جديدة لا يمكن تقديرها إلا على مدى متوسط أو طويل.

ثانيًا- عدم الاكتفاء بالمداخل الجزئية

المداخل الجزئية للتحليل متعددة، ولا تكفي كل منها بمفردها لتقديم قراءة رشيدة لسيناريو التغير الأكثر رجحانًا –على الأقل في المدى القصير- فكل منها يركز على جانب من جوانب التغير المحتمل بمعزل عن الآخر، هيكل ثنائي أم متعدد؟ صراعي أو تعاوني؟ عودة الدولة أم صعود الحركات المجتمعية؟ العلم أساس القوة أم القوة العسكرية؟ الإنسان أم مصلحة الدولة؟ تراجع العولمة أم تدعيمها؟ ...ألخ من ثنائيات قديمة جديدة دأبت العلاقات الدولية على اختبارها ما بعد "الأزمات الكبرى" أين كان عظمها.

ففي واقع الأمر، ورغم أن مفجر "الأزمة العالمية" الراهنة هو نمط "جديد"، ورغم أن البشرية لا تشهد حالة حرب عالمية مفتوحة مثلًا، إلا أن مؤشرات الحديث عن "مابعد" ليست بالجديدة في طبيعتها، وكأننا نعيش حالة النقاش (بعد تفكك الثنائية القطبية) حول "نظام عالمي جديد"، أي حول هيكل القوة وأشكاله الجديدة وليس منظومة القيم السارية.

ثالثًا- أهمية الرؤية الشاملة

الحاجة إلى رؤية شاملة كلية لا تفصل بين المادي والقيمي، ولا تفصل بين الإنسان و سياقاته الداخلية والخارجية بكافة أنماطها، تكون منطلقًا لتقدير "ما الجديد" المطلوب في العالم؟ وكيف يمكن تحقيقه؟ بعبارة أخرى وعلى ضـــوء طبيعة النظام العالمي الراهن (رأسمالية متوحشة، لا ديمقراطية عالمية، لا عدالة عالمية، أحادية السيطرة على آليات العولمة، انسحاق الفقير والضعيف، فردًا أم دولة، أمام قوى العولمة والهيمنة الرأسمالية، انعدام السلام الصغير أمام اجتياح متطلبات السلام الكبير، الفجوة الهائلة المتزايدة في الثروات وفي العلم وأنماط الحياة بين الشمال والجنوب...) فهل يمكن القول أن أثار وباء عالمي يمكن أن يخلق الدوافع والسياقات لتغيير مثل هذا النظام العالمي؟ ولكن إلى أين؟ ليصبح أكثر عدالة وديمقراطية وإنسانية؟ أليس هذا هو الجديد المطلوب؟ لأن كافة محطات التغيير في النظام الدولي ثم العالمي لم تقد إلى **تغيير جوهري في "الصميم القيمي"** بقدر ما أحدثت تغييرات في الأشكال والمسائل وليس في الصميم أو الطبيعة أو النوع.

رابعًا- أنماط جديدة للاجتماع البشري

نمط الحياة الذي سيتغير بسبب "عواقب" التباعد الاجتماعي المتعددة: التعليم عن بعد، العمل عن بعد، العلاج عن بعد، التسوق عن بعد، الترفيه عن بعد، الاجتماعات الأسرية والمؤتمرات العلمية والسياسية عن بعد...ألخ (بفرض استمراره واتساعه حتى بعد انحسار الوباء) لن يكون نمطًا عالميًا سائدًا لدى الجميع. لأنه يفترض متطلبات وإمكانيات لا تتوافر لدى الجميع بنفس الدرجة (في البلد الواحد أو ربما في المدينة الواحدة... ناهيك عن الاختلاف بين الشمال والجنوب)، وهذا الوضع سيفرض تحديات أكثر ثقلًا مما فرضته العولمة منذ أكثر من عقدين، فكما أن أثار العولمة لم تكن واحدة بين أرجاء العالم وعلى مستويات مختلفة، بل أدت إلى أنواع جديدة من الطبقية والنخبوية، فإن "عن بعد" ما بعد كورونا سيفرض تهديدات أخطر على الفئات الفقيرة والمهمشة أصلًا على نحو يزيد من اتساع نطاقها ويعمق من درجة معاناتها، ومن ثم يصبح توازن العالم أكثر اختلالًا ليس عسكريًا واقتصاديًا فقط ولكن اجتماعيًا وثقافيًا وإنسانيًا.

وبناء على هذا النمط من الاختلال الهيكلي النوعي لابد وأن تتأثر منظومات قيم الأفراد والاجتماع البشري... ولكن كيف؟ نحو مزيد من التكاملية والتراحم مع المرضى والمصابين، كما أظهرت العديد من المشاهد في كافة أرجاء الأرض، نحو مزيد من التدين واستدعاء أخلاق المعاملات وأخلاق الإغاثة الإنسانية عبر الحدود والقوميات والأديان، نحو مزيد من الانضباط في السلوك الاجتماعي الجماعي والمدني السلمي... ألخ أم نحو مزيد من الأنانية والذاتية والمصلحة الفردية للخلاص بالنفس دون مراعاة لدين وأخلاق أو قيم، نحو مزيد من التحرر الفردي والتفسخ الاجتماعي والظلم والفساد والسياسي والمالي؟

إن التواريخ الاجتماعية والفكرية، الغربية والشرقية ومن الجنوب، تبرز التحولات الاجتماعية المتضادة التي تشهدها منظومات القيم بعد زلازل الحروب والثورات والمجاعات والأوبئة فهل يفيد دراسة هذه التواريخ للمساعدة على فهم اتجاهات التغيير بعد وباء عالمي أصابت فزاعته والتخويف منه والخوف منه وأضراره كل فرد ولو بدرجات مختلفة... فما الجديد بشأن أثار الأوبئة؟ وخاصة في "الجنوب": هل ستزداد نظمنا ومجتمعاتنا تبعية واستباحة من الخارج؟

*****

سياسات إدارة أزمة كورونا: نماذج وحالات

نماذج عالمية

الصين بين النظام الشمولي وفعالية إدارة أزمة كورونا

ماجدة إبراهيم عامر (*)

تقديم:

من المعروف عن النظام السياسي الصيني أنه نظام شمولي، وزادت وتيرة الأمر بتولي "شي جين بينج" رئاسة الصين؛ حيث عمد إلى تركيز السلطات بشكل كبير في يده منذ قدومه إلى سدة السلطة، فلما تفشّى وباء كورونا المستجدّ (كوفيد-١٩) من داخل الصين في ديسمبر ٢٠٢٠؛ ومنه لبقية دول العالم (وفق أغلب التقديرات)، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية كورونا المستجد وباءً عالميًا في ١١مارس ٢٠٢٠، ومع تفشي الوباء عالميًّا وخاصة في دول أمريكية وأوربية، تَفاجأ العالم بقصور شديد في إدارة أزمة كورونا في أعتى الدول الغربية تقدما وديموقراطية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث عكست الأزمة اهتراء المنظومة الصحية وقصور الشفافية في أداء تلك الأنظمة إزاء الجائحة؛ الأمر الذي أثار سجالات ومقارنات بين كفاءة المنظومة الصحية وإدارة الدولة والنظام الصيني للأزمة مقابل قصور ماثل للعيان في مثيلاتها الغربية، وأثار جدلاً حول مدى كفاءة النظام الشمولي في إدارة الأزمة، فزعم اتجاهٌ بأن الصرامة والمركزية الشديدة في التعامل مع الجائحة في الصين كان ركنًا أساسيًّا في نجاحها وتفوقها على مثيلاتها الغربية ذات النظم الديموقراطية، فهل يصدّق هذا الافتراض؟

إذن لنبدأ بسؤال هذه الورقة: كيف تمت إدارة أزمة كورونا في الصين؟ وهل كانت بالفعل ناجحة أو فعالة؟ ووفق أية مؤشرات؟ وهل طبيعة النظام الشمولي الصيني هي العامل الأكبر في إدارة الأزمة؟ وما هي العوامل الأخرى المهمة؟ أم إن الأمر لا يمكن اختزاله في افتراض حتمية تأثير طبيعة نظام على إدارة أزمة كبرى بالنجاح أو الفشل، بل ثمة قضايا وأمور أخرى أولى بالإثارة والجدل طفت في خضم الجائحة وتستوجب النقاش الفكري والاستراتيجي في مختلف دول العالم وليس الصين فقط أو الغرب فقط؟

وعليه، تقسم هذه الورقة بين: بيان موجز لتطور أزمة فيروس كورونا في الصين ومنها إلى العالم، ثم اتجاهات الرأي حول تقييم الخبرة الصينية مع الأزمة، يليها بيان أكثر تفصيلا لمؤشرات نجاح مقابل مؤشرات قصور الإدارة الصينية للأزمة، لنصل في الخاتمة إلى استخلاصات حول مدى دقة النقاش حول كفاءة النظم الاستبدادية الشمولية مقابل نظائرها الديموقراطية من منطلق تقييم الخبرة الصينية في إدارة هذه الأزمة، مقابل أطروحات أخرى لعلها تكون أولى بالنقاش.

أولاً- فيروس كورونا المستجد من سوق ووهان إلى العالم

تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بوجود ٢٧ حالة مصابة بالالتهاب الرئوي نتيجة فيروس مجهول في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في وسط الصين. وفي الأول من يناير ٢٠٢٠، قامت السلطات الصينية بإغلاق سوق هوانان للمأكولات البحرية وبيع الحيوانات الحية في نفس المدينة، والذي اكتشفت السلطات الصينية أنه بؤرة لتفشي هذا الفيروس الجديد. وفي ٩ يناير ٢٠٢٠ تم الإبلاغ عن أول حالة وفاة حدثت بسبب الفيروس الجديد.

(*) باحثة دكتوراه العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

وفقًا لتحليل "نيويورك تايمز" بحسب البيانات، التي نشرتها Baidu وشركات الاتصالات الكبرى، والتي تعقبت تحركات الملايين من الهواتف المحمولة، كان توقيت تفشي العدوى الوبائية كان الأسوأ على الإطلاق؛ لأنه تواكب مع قرب عودة مئات الملايين إلى مسقط رأسهم للاحتفال بالعام القمري الجديد. وهكذا كانت حركة سفر المواطنين في الأول من يناير، وكشفت البيانات أن ما لا يقل عن ١٧٥٠٠٠ شخص غادروا ووهان في ذلك التاريخ وهو الأول من يناير فقط. ثم تسارعت وتيرة المغادرة من ووهان خلال الأسابيع الثلاثة التالية، ليرتفع عدد المغادرين إلى حوالي ٧ ملايين شخص.ومن ثم، أصيب الآلاف من المسافرين بعدوى فيروس كورونا.

ولكن بحلول الوقت الذي أقرت فيه الحكومة الصينية بخطر انتقال العدوى من شخص لآخر في ٢١ يناير، كانت العدوى الوبائية على المستوى المحلي قد شملت بالفعل بكين وشنغهاي ومدنا رئيسية أخرى. بعد ذلك بيومين، أغلقت السلطات مدينة ووهان، وتبعتها مدن عديدة في الأسابيع القليلة التالية. وتوقفت حركة السفر عبر الصين تقريبا. لكن تفشي العدوى الوبائية على المستوى المحلي في الصين استمر في الازدياد بسرعة كبيرة. ومن ووهان إلى مختلف مدن العالم خاصة أكثفها من حيث عدد رحلات الطيران؛ وهي بانكوك التايلاندية التي ظهرت فيها أول حالة خارج الصين، ثم نيويورك الأمريكية وإيطاليا اللتان مثلتا بؤرتين للمرض عالميا، وتحول الأزمة لوباء ثم جائحة عالمية(*).

وأشار عددٌ من العلماء إلى أنه نتيجة تشابه هذا الفيروس الجديد مع فيروس سارس الذي يُصيب الخفافيش والثعابين، فمن الممكن أن تكون شوربة الخفافيش أو أكل لحوم الثعابين أحد أهم أسباب انتقال المرض إلى البشر. في المقابل، تشير بعض التحليلات إلى أن مختبر ووهان الوطني للسلامة البيولوجية (Wuhan National Biosafety Laboratory) الذي يقع على بعد ٢٠ ميلًا من سوق هوانان، وأنه ربما يكون سبب انتقال وتفشي الفيروس الجديد، وقد تم افتتاح هذا المختبر في مدينة ووهان عام ٢٠١٧ لدراسة فيروسات السارس والإيبولا على الحيوانات، وتم بناء المختبر ليلبي معايير المستوى (BSL-4) للسلامة البيولوجية، وذلك لمجابهة أعلى مستوى من المخاطر البيولوجية. ولكن حذّر عدد من العلماء الأمريكيين من افتتاح هذا المختبر، وأكدوا أن هناك فرصة كبيرة لتسرب أي من الفيروسات التي تخضع للدراسة وتحورها، واستشهدوا بواقعة تسرب فيروس سارس من المختبرات الصينية عام ٢٠٠٤ وذلك أثناء إجراء دراسات عليه(1). لذا –وبحسب ما نشرت صحيفة "دايلي ميل" البريطانية في ٢٥ يناير ٢٠٢٠– فإن عدداً من العلماء يعتقد أن الفيروس قد يكون تسرب من مختبر ووهان إلى بعض الحيوانات في سوق هوانان بشكلٍ ما، وأنه انتقل إلى البشر بسبب استهلاك لحوم الخفافيش أو الثعابين. وهو ما حاجج به وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في

(*) تحول كوفيد-١٩ من أزمة صحية نتيجة فيروس مستجد (مشكلة حادة وحالة محدودة الزمن والنطاق والمجال) إلى أزمة وطنية-محلية منتشرة في مقاطعة هوبي ثم مدينة ووهان ثم في مدن مختلفة في الداخل الصيني مع حركة السفر الداخلي الكثيفة مع احتفالات رأس السنة الصينية ٢١ يناير ٢٠٢٠، ثم إلى وباء خرج من الحدود الصينية للخارج بتسجيل الحالة الأولى خارج الصين في مدينة بانكوك ثم في اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ثم للولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وتحذير منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠من تحول الفيروس لوباء في عدة دول، ثم تفشيه في ١٧٠ دولة في العالم، مما حدى بمنظمة الصحة العالمية رفع درجة تفشي الفيروس من وباء (حالة مرضية تصاب بها مجموعة من الناس في فترة متزامنة وفي حيز جغرافي معين أو مدينة أو دولة عادة) إلى مستوى وباء عالمي/"جائحة" في مؤتمرها الصحفي بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٠ (أي حالة مرضية شديدة الانتشار في مجال جغرافي عابر للدول والقارات).

(1) إيمان فخري، خبرة "سارس": كيف تدير الصين أزمة انتشار فيروس كورونا؟، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر: ٠٦ فبراير، ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/atrBu

مطلع مايو ٢٠٢٠ وجاء رد بكين عليه بأنه لا يملك أدلة على ذلك(*).

ارتكزت إدارة النظام السياسي الصيني للأزمة على المركزية الشديدة وسرعة الأداء وصرامة الإجراءات ووضع جدول زمني للاستشفاء، وقد أسهم في ذلك طبيعة النظام السياسي الشمولية وأيديولوجيته الشيوعية، وتم بناء شبكة علاجية ووقائية تشمل كافة الأحياء السكنية في الحضر والأرياف. وكانت التجربة الصينية وتعاملها مع الأزمة نموذجا لبقية دول العالم؛ من حيث سرعة الاحتواء وصرامة إجراءات العزل وكفاءة المنظومة الطبية وحتى بروتوكولات العلاج للوباء فضلا عن أبحاث إنتاج اللقاح، وصولاً لانحسار الوباء فيها حينما أخذت معدلات الإصابة والوفاة في التراجع منذ الثلث الأخير من فبراير ٢٠٢٠ على نحو ملحوظ، ثم الإعلان عن عدم تسجيل أية إصابات جديدة محليّة المصدر في ١٩ مارس ٢٠٢٠. وهو تقريبا ذات التوقيت الذي بدأ فيه الوباء الانتشار والاستفحال على نطاق عالمي.

فور تأكد انتقال عدوى كوفيد-١٩ بين البشر في ٢٠ يناير ٢٠٢٠، سرعان ما عقدت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني اجتماعا، وأصدرت قرارًا بتشكيل فريق قيادي لمكافحة الوباء، وعمل كل الهيئات المعنية على منع انتشار الوباء وإنقاذ المرضى وعلاجهم وتعزيز البحوث العلمية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالوباء. ولقد عقد الرئيس "شي" اجتماعات دورية واستمع إلى تقارير وقام بزيارات ميدانية، ووجه تعليماته لكي يغطي العلاج جميع المصابين، وتم وضع مواد البنية التحتية والمعدات الطبية في خدمة جهود مواجهة الوباء، مما أسهم في بناء مستشفى "هوشينشان وليشينشان"، بسرعة مدهشة، خلال ١٠ أيام تقريباً، فأمكن من خلالهما توفير حوالى ٢٣٠٠ سرير. وفي بكين ثم في بقية المدن الصينية: عمدت السلطات إلى إغلاق المدارس واعتماد الدورس عبر الإنترنت في مطلع فبراير، وأغلقت المصانع والمتاجر ووسائط النقل العام، كما تم إلغاء التجمعات والفعاليات، وتم فرض غرامات على من يكسرون إجراءات العزل أو لا يرتدون الكمامة، فضلا عن الحجر المنزلي للقادمين من الخارج.

على المستوى الاقتصادي، اعتُبرت الصين أحد أكثر الدول قدرة على تحمل تداعيات الجائحة؛ فمقارنة بعدد من الدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة نفسها تأكد انخفاض تأثير الأزمة على ناتج الصين المحلي الإجمالي، الذي يمثل نحو ١٦% من الإجمالي في العالم، ويسهم -كذلك- بأكثر من ٣٠% من النمو الاقتصادي العالمي، بما يبرهن أن الاقتصاد الصيني لديه ما يكفي من المرونة للتعامل مع أوجه عدم اليقين المختلفة(١). وإذا ما ألمحنا لكون مدينة ووهان -محل بؤرة تفشي الوباء- تعد من أهم المدن الصناعية الكبرى في وسط الصين، وتسهم بنسبة كبيرة في الكثير من الصناعات، وتشكل رقمًا مهمًا في معادلة الاقتصاد الصيني وحركة التجارة الخارجية؛ وبالتالي فإن إغلاق المدينة وتوقف حركة الإنتاج له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الصيني وبالتبعية على

(*) جدير بالذكر أن تصريح وزير الخارجية الأمريكي المذكور حول تفشي المرض من أحد مختبرات الصينية قد أعاد الجدل في الرأي العام العالمي حول "نظرية المؤامرة" بأن الصين عملت على تخليق الفيروس لتصديره لخارجها فلما انتشر بالداخل وظفته للاستفادة والدعاية لنفسها عالميا، مقابل اتجاه رأي آخر استند إلى تصريح صيني مقابل بأن الفيروس أتى للصين من أحد مجازر أوروبا وانبرت التحليلات بأن "نظرية المؤامرة" كانت بالعكس موجهة من الغرب للصين لإضعافها والحد من نموها وتفوقها الاقتصادي المتنامي، وكلا اتجاهي الرأي القائل بالمؤامرة بطرفي نقيضه يبتعد عن التحليل العلمي الدقيق وينبري في ميول أيدلوجية. أما الأهم في هذا الصدد هو استخدام الجانبين الصيني والأمريكي لهذه الاتجاهات في الرأي في إطار حرب الشائعات والبروباجندا من كل طرف منهما وضد الطرف الآخر.

في المقابل، فقد تأثرت الحرب التجارية الصينية الأمريكية بلا شك بالأزمة التي ألقت بظلالها على كافة الأصعدة، لكن لذلك مقام ومقال ليس مجاله هنا.

(١) "الصين وإدارة أزمة كورونا".. ندوة تناقش أخطر أزمة صحية تواجه العالم، تاريخ النشر: الأربعاء ٢٦ فبراير ٢٠٢٠، موقع جريدة روزا اليوسف، متاح على الرابط: https://cutt.us/bRCaG

الاقتصاد الدولي، فالأمر هنا يؤكد جانبا من مؤشرات نجاح النظام الصيني في إدارة الأزمة.

ثانيًا– اتجاهات الرأي بشأن تقييم الإدارة الصينية لأزمة كورونا:

تعددت مواقف واتجاهات الرأي بشأن تقييم إدارة الصين لأزمة كورونا بين: مشيد بها يركز على نموذج كفء وصارم للتعامل مع الأزمة وأن الرأي بخلاف ذلك تقف وراءه دول وأنظمة استخباراتية معادية للصين وتريد تشويه صورتها كقطب عالمي ونموذج مغاير للنماذج الغربية مقابل قصور حادّ أبدته الأنظمة الغربية تجاه الجائحة، واتجاه ناقد يرى من الضروري التفرقة بين مرحلتين لإدارة الأزمة: أولها– بدت فيه الصين مرتبكة متحفظة، ثم في المرحلة اللاحقة كانت قد استوعبت الموقف وبدأت الإدارة الفعّالة له، لكنها كانت هي نفسها مرحلة تفشي الوباء وانتشاره عالميا، واتجاه رافض لطريقة إدارة الصين للأزمة ومعتبرا أن دافعها الأول كان حفظ ماء وجهها وصورتها أمام العالم.

فجاء تقييم د.محمد نعمان جلال (السفير الأسبق للقاهرة في بكين) في الاتجاه المشيد والمؤيد للموقف الصيني وكيفية إدارته للأزمة؛ حيث عدد إيجابيات إدارة الصين للأزمة دون سلبيات تذكر[1]: اتسمت إدارة الصين لأزمة كوفيد– ١٩، بثماني خصائص: الأولى، التعامل مع الأزمة كقضية أمن وطني بالمبادرة والسرعة منذ اللحظة الأولى؛ الثانية، إدارة الأزمة على أعلى مستوى من المسئولين، حيث ظهر الرئيس "شي جين بينغ" خلال زيارته لبعض الأماكن في فترة الأزمة واضعًا على وجهه كمامة، وهذا نموذج للقدوة لكل مواطن بعدم التعرض لمناطق الخطر من دون وضع الكمامة "الواقية" لمنع التعرض للمرض؛ الثالثة، انتشار التعامل السريع مع مناطق الأزمة بإغلاق المصانع والمراكز المختلفة في كل مكان انتشر به الفيروس وإقالة أمين لجنة الحزب الشيوعي في مقاطعة هوبي، وإلغاء الرحلات الترانزيت وإغلاق المدارس؛ الرابعة، الحد من استقبال طائرات أجنبية أو دخول وحركة المواطنين والأجانب منعا لانتشار العدوى في المناطق الآمنة، نتيجة السفر والحركة من وإلى الصين والخارج أو في مناطق داخل الصين؛ الخامسة، الترحيب بأي مساعدات خارجية لمقاومة الفيروس أو معالجة المصابين؛ السادسة، التعامل الإعلامي في توعية المواطنين المرضى ومخاطر فيروس كورونا الجديد لأن الإهمال الإعلامي أو الأخبار الكاذبة تُسهِم في انتشار الذعر والقلق بخصوص المرض؛ السابعة، التعامل بالشفافية في الكشف عن عدد المصابين وحالاتهم الخطرة أو الموتى بسرعة خوفا من انتشار العدوى من جثث الموتى أو نحو ذلك؛ الثامنة، توسيع نطاق التعامل الدولي مع منظمة الصحة العالمية للاستفادة من وسائل العلاج وللحد من انتشار الفيروس سواء في الصين أو في أي دولة أخرى.

ووفق د.محمد فايز فرحات: أفضت التجربة الصينية في التعاطي مع أزمة فيروس كورونا المستجد إلى عدد من الأمور عكست حجم التفوق الصيني وجهوزية النظام بمختلف مستوياته للتعامل مع المخاطر والأزمات: فإدارة الأزمة اعتمدت على محورية دور استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في عملية مواجهة تفشي الأمراض المعدية، وسريعة الانتقال، كما هو الحال مع فيروس كورونا المستجد. وكذلك الاعتماد في إدارة الأزمة على حزمة من الأدوات المالية لتخفيف الآثار الاقتصادية على الشركات والمقاطعات المتضررة من الأزمة، ومحورية دور المجتمع في عملية المواجهة، كشرط رئيس لنجاح الإجراءات المطبقة لاحتواء الفيروس. كما لعب رأس المال، مُمثلاً في الشركات الصينية الكبيرة، دورا مهما في إنجاح إدارة الأزمة، إذ لم

---

(١) محمد نعمان جلال، الصين وإدارة أزمة كوفيد– ١٩، موقع الصين اليوم، بتاريخ ١٣ مارس٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JM1WW

يكن من الممكن تصور نجاح الصين في التعاطي بكفاءة مع انتشار الفيروس من دون الدور المهم الذي قامت به هذه الشركات -المملوكة للدولة وللقطاع الخاص على حد سواء- في دعم عملية المواجهة، ودعم جهود الدولة وتقوية قدرة المجتمع على مقاومة المرض. وهذا الدور لم يكن مقصوراً على شركات التكنولوجيا الكبيرة، لكنه شمل الشركات التجارية مثل شركة علي بابا. كما يعود جزء من نجاح الخبرة الصينية إلى بعض أوجه الخصوصية الوطنية، مثل طبيعة النظام السياسي والإداري، والوفورات المالية الضخمة، وطبيعة النظام الثقافي-الاجتماعي.

أما الاتجاه الناقد الذي قدم مؤشرات نجاح النظام الشمولي السلطوي في إدارة الأزمة مقابل مؤشرات القصور، فوفق دراسة مقارنة بين الصين ونماذج أخرى لبلدان شرق-آسيوية (كسنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان)، أكدت الدراسة أن مثالب النظام الشمولي الصيني وصرامته لم تكن إلا عوامل إيجابية على الصعيد الداخلي الصيني في إدارة أزمة كورونا؛ تتطلب بشكل حاسم استجابة من أعلى إلى أسفل وبشكل صارم أكدت خلاله الحكومة الصينية أنها قادرة على تعبئة جهاز الدولة بأكمله وجميع المصادر الممكنة في هذه المعركة[١].

وأظهرت الخبرة الصينية -وفق فرحات- مع أزمة كورونا بعض عوامل الضعف مثل: تباطؤ الجهاز الإداري للدولة في بداية الأزمة، والمركزية الشديدة التي احتاجت إلى تدخل مباشر من القيادات العليا للحزب الشيوعي الحاكم لتفعيل تعاطي موازٍ لحجم الجائحة[٢]. وإن كان هذا أمر بدهي مع الكوارث والأزمات الكبرى والمفاجئة في أي نظام، وليس أدل من قصور مقابل صادم للرأي العام العالمي أظهره تعاطي دول كبرى في أوروبا مع الجائحة إذا ما قورن أداء انظمتها بأداء النظام الصيني في هذا الصدد. وكل هذا لا ينفي عن الصين مسئولية التقاعص تجاه إعلام العالم بطبيعة الأمر في المرحلة الأولى للأزمة.

وهو ما كان محور ارتكاز الاتجاه الرافض لاعتبار إدارة الصين للأزمة ناجحة، فمن زاوية مسئولية الصين الكبيرة عن التباطؤ في التعامل مع الأزمة حتى تحولت إلى وباء تخطى حدود المدن الصينية نحو الخارج واجتاح العالم في واحدة من أصعب أزمات الأوبئة التي واجهها العالم، جاء تصريح المديرة العامة السابقة لمنظمة الصحة العالمية، "جرو هارلم برونتلاند"، إدارة الصين لأزمة جائحة كورونا في تصريحات لمجلة "دير شبيجل" الألمانية، قائلة: *"المسؤولون هناك اتسموا بالبطء، وأبلغوا عن الأمر بعد فوات الأوان... أسوأ ما في الأمر أن الاعتراف بانتقال العدوى من شخص لآخر استغرق وقتا طويلا"*، مضيفة أن ذلك كان واضحا قبل الإعلان الرسمي في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ بوقت طويل. ولكنها عقبت بأن أي شخص ينتقد الصين علنا اليوم، يخاطر بانسحابها من منظمة الصحة العالمية.

من هذه الاتجاهات في تقييم الإدارة الصينية لأزمة كورونا يمكن رصد وبيان مجموعة من المؤشرات للنجاح وأخرى للقصور، وفق ما يلي بيانه.

ثالثًا- مؤشرات نجاح الصين في إدارة أزمة كورونا

كما كانت الصين أول الدول التي ظهر فيها الفيروس في ٨ ديسمبر ٢٠١٩، كانت أولها من حيث انحسار الوباء بتراجع نسب الوفيات من المصابين في أواخر فبراير ٢٠٢٠ على نحو ملحوظ، ثم الإعلان عن عدم تسجيل أية إصابات جديدة محليّة المصدر في ١٩ مارس٢٠٢٠. وقد تعددت مؤشرات وعوامل نجاحها في إدارة الأزمة ومنها:

---

(١) Alex Jingwei He , Yuda Shi & Hongdou Liu, Crisis governance, Chinese style: distinctive features of china's response to the Covid-19 pandemic, Policy Design and Practice, Jul. 2020, Available at: https://cutt.us/cocj6

(٢) محمد فايز فرحات، الخبرة الصينية في مواجهة "كورونا" المُستَجَد: عوامل النجاح وأوجه الضعف والدروس المستفادة، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/PBFWr

وظفت الصين خبراتها السابقة في التعامل مع الأوبئة وأهمها وباء سارس: إن تفشي مرض سارس في السابق كان له دور كبير في قيام الصين ببذل العديد من المجهودات لتغيير وتحسين نظامها الطبي، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي في مجال الصحة، وأنشأت الحكومة نظامًا مركزيًا على الإنترنت يربط العيادات والمستشفيات في جميع أنحاء البلاد، ويُتيح لهم الإبلاغ عن الحالات فور الإصابة، وتم تعزيز آليات مراقبة قسم الطوارئ للتأكد من أن أي مريض يشكو من أي عرض متصل بالجهاز التنفسي ليس مريضًا بالسارس. وهذا ما أكده رئيس مكتب الصحة العامة بجامعة هونج كونج "جابرييل ليونج" في ٢٤ يناير ٢٠٢٠، حيث أكد أن الجدول الزمني لجمع المعلومات وتمييز الأعراض المرضية والإبلاغ عن أي حالات مصابة قد تحسن إلى حد كبير منذ اندلاع مرض سارس. كما صرّح في مؤتمر صحفي في وقت سابق بأن "ما كان يستغرق عمله شهوراً خلال مكافحة فيروس سارس، صار الآن يتم عمله في غضون أسابيع أو أيام"(١).

– قامت الصين باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية الفعالة وفق رؤية استراتيجية ممنهجة بل وشديدة الصرامة؛ فاتخذت التدابير القصوى للحجر الصحي، حيث قامت بعزل مدينة ووهان بشكل كامل عن سائر الصين، وأوقفت كافة وسائل النقل من وإلى ووهان، بل وقدمت خدمة إيصال جميع الخدمات للمواطنين أثناء غلق المدينة وفرض الحجر المنزلي عليهم، مما أسهم بشدة في انحسار انتشار الوباء، وهو ما لم تطلبه منظمة الصحة العالمية نفسها. كما تم إلغاء احتفالات السنة الصينية الجديدة للحد من التجمعات وتقليل احتمالية انتشار الفيروس، وقامت الصين بتعليق العديد من الرحلات الداخلية والخارجية، وإلغاء العديد من الرحلات السياحية من وإلى الصين للحد من انتشار المرض. *إن "حزمة الإجراءات القاسية الهادفة لكبح تفشّي الوباء والكشف عن الحالات المشتبه بها لم يكن لتنجح في التعامل مع عدد ضخم من السكان (حوالي ١,٤ مليار نسمة) ما لم يكن النظام السياسي الصيني يتّسم بدرجة كبيرة من الصرامة والحزم، من حيث المركزية السياسية القائمة على هيمنة الحزب الشيوعي الصيني؛ ولا يمكن إغفال عامل آخر يتمثل في طبيعة الثقافة الصينية الكونفوشيوسية، التي تُولي وزناً مهماً لطاعة السلطة العامة (سلطة الدولة أو الجماعة والأسرة"*(٢). إن تقييم إدارة الصين لأزمة كورونا لا يكفيه التعويل على طبيعة النظام الشيوعي الشمولي، بل لابد معه من الالتفات إلى البعد الاجتماعي والثقافي لدى الشعب الصيني الذي استجاب لاستراتيجية وإجراءات حكومته بقدر كبير وتمكنا معا حكومةً وشعبًا من تقديم نموذج لإدارة الأزمة نحو فريد(٣).

– أحد عوامل النجاح الأساسية في التجربة الصينية لمكافحة "كورونا" المُسْتَجَد هو توفر الموارد المالية والفنية الضخمة التي وُجِّهت بشكل سريع، وفي مدى زمني قصير، لمواجهة الفيروس على مختلف المستويات في وقت واحد (وقف معدل الانتشار، اكتشاف الحالات المصابة، العلاج وتقليل معدل الوفاة، والاستثمار في عملية تطوير اللقاح والعلاج المناسب داخل المؤسسات الطبية...إلخ)؛ هذه القدرات المالية مكّنت الحكومة الصينية من وضع أنظمة وإجراءات فعّالة لاكتشاف الحالات المصابة، وتطهير المباني والشوارع بشكل منتظم، وبناء خطوط إنتاج المواد والمستلزمات الطبية اللازمة، وبناء المستشفيات المخصصة لاستقبال الحالات المصابة بسرعة كبيرة... كذلك، لعب هذا العامل دوراً في انتقال الحكومة الصينية إلى مستوى آخر في عملية المواجهة،

(١) إيمان فخري، خبرة "سارس": كيف تدير الصين أزمة انتشار فيروس كورونا؟، مصدر سابق.

(٢) محمد فايز فرحات، الخبرة الصينية في مواجهة "كورونا" المستَجَد...، مصدر سابق.

(3)Alex Jingwei He, Yuda Shi & Hongdou Liu, Crisis governance, Chinese style…, Op. Cit.

والمتمثل في العمل على تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة على الشركات وقطاع الأعمال والحفاظ على مستويات العرض والطلب المحلي، من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات المالية، شملت: إلغاء الفوائد البنكية على الشركات المتضررة من الأزمة، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض المُقدَّمة للشركات، بهدف تقليل تكاليف التمويل والإنتاج. ولم يقتصر ذلك على الشركات العاملة داخل مدينة ووهان أو مقاطعة هوبي الأكثر تضرراً، لكنه شمل عدداً كبيراً من المقاطعات. وشمل ذلك أيضاً العمل على تخفيض الأعباء المالية الدورية على الشركات المُتضرِّرة، من قبيل الإعلان الصادر في ١٨ فبراير عن إعفاء جميع الشركات العاملة في مقاطعة "هوبي"، والشركات الصغيرة في باقي المقاطعات من دفع المعاشات وإعانات البطالة وإصابات العمل حتى شهر يونيو المقبل (٢٠٢٠)، وتخفيض هذه الأعباء إلى النصف حتى شهر أبريل بالنسبة للشركات الكبيرة خارج مقاطعة هوبي. أضف إلى ذلك، اتجاه بعض المقاطعات إلى تطوير نظام التأمين، كما حدث في مقاطعة "هاينان" (جنوب الصين) التي أعلنت في ١٧ فبراير عن إطلاق أول منتج تأميني مصمم خصيصاً لتغطية الخسائر التي تتكبدها الشركات نتيجة تفشي الفيروس. وتنفيذ بعض هذه الإجراءات تطلَّب ضخ موارد مالية في الجهاز المصرفي الصيني[1]. وقامت وزارة المالية واللجنة الوطنية للصحة بتقديم ٦٠،٣٣ مليار يوان (٨،٧٤ مليارات دولار) للمساعدة في احتواء الفيروس.

– لقد أذهلت الصين العالم من حيث حجم وفعالية قدراتها التكنولوجيا في التعامل مع الوباء خلال الأزمة وفعالية توظيف تلك التكنولوجيا في المجال الصحي. فكما نجحت في إدارة الأزمة على المستوى الاستراتيجي من حيث وضوح الرؤية ووضع تصور شامل للتعامل، نجحت كذلك على المستوى التشغيلي وكان مناطه الأساسي توظيف تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الذكاء الاصطناعي في الأزمة[2]، وذلك على عدة مستويات:

- ساعدت شركات الإلكترونيات والذكاء الاصطناعي الوطنية في الصين في إدارة الأزمة بفعالية، ومن ذلك مثلا التعاون بين شركتي "سويزهو" (Suizhou) و"علي بابا" في تدشين مبادرة مهمة أثناء الأزمة تسمى بمشروعات المدن الذكية Smart city projects والتي توظف تكنولوجيا الجيل الخامس 5G من خلال تطبيقات وبرمجيات استخدمت نظام وقاية رقمي "digital-prevention system" مكَّن مواطني الصين من تسجيل ومتابعة حالاتهم الصحية، والإبلاغ عن الإصابات المحتملة، وتقديم الاستفسارات عبر الإنترنت ومتابعة أخبار الوباء. هذه الطريقة أثبتت فعاليتها في قِصر مدة عملية الكشف والمتابعة، وكذلك قللت من احتمالية إصابة موظفي الحكومة في الصين[3].
- هذا بجانب القدرة على بناء وتوظيف قواعد البيانات الضخمة في عمليات المواجهة بأبعادها المختلفة. وقد لعبت شركات التكنولوجيا الكبيرة دوراً مهماً في هذا المجال، ومن ذلك ما قامت به شركة "بايدو" Baidu التي طورت نظام استشعار حراري يعتمد على برمجيات الذكاء الاصطناعي، أمكن استخدامه في الأماكن العامة شديدة الازدحام من أجل تحديد ما إذا كان شخص من بين المارة يُعاني من ارتفاع في درجة الحرارة، وهي تقنية قادرة على فحص ٢٠٠ شخص في الدقيقة الواحدة دون إعاقة المارة أو إجبارهم على الانتظار، ما ساهم في فحص أعداد ضخمة من المواطنين في أوقات قياسية بالمقارنة بوسائل الفحص التقليدية بواسطة الأطقم الطبية

(١) محمد فايز فرحات، الخبرة الصينية في مواجهة "كورونا" المستَجَد...، مصدر سابق.

(2)Alex Jingwei He, Yuda Shi & Hongdou Liu, Crisis governance, Chinese style…, Op. Cit.

(3)Shan Jie and Li Qiao, Smart city projects help China contain coronavirus, Global Times, Published: 2020/2/16, available at: https://cutt.us/IpvSX

البشرية. كما نجحت الحكومة الصينية بالتعاون مع نفس الشركة في تطوير مجموعة من الروبوتات الذكية للقيام بعدد من المهام، بدءاً من فحص الأفراد المشتبه بهم (أخذ المسحات من اللُّعاب)، وتوصيل الأدوية للمرضى داخل المستشفيات المخصصة لتقديم الرعاية الطبية. وتطهير المستشفيات إذ أمكن للروبوت الواحد منها أن يعقم ٢٠٠٠٠ إلى ٣٦٠٠٠ متر مربع في ساعة واحدة[١]. ومثل هذه التقنيات لعبت دوراً كبيراً في تخفيض معدلات انتشار المرض من الأشخاص المصابين إلى الأطقم الطبية والعكس[٢].

- أيضاً، تم الاعتماد على هذه الروبوتات في القيام بعدد ضخم من الاتصالات بالمواطنين بهدف جمع البيانات حول حالاتهم الصحية وتاريخ تنقلاتهم وتحليل هذه البيانات لاحقاً وربطها بالحالات الصحية للأفراد ومعرفة احتمالات إصابتهم بالمرض، ومن ثمّ أمكن الوصول إلى تقديرات مسبقة حول معدلات الإصابة وخريطة انتشار الفيروس.

- ويمكن الإشارة إلى آلية مهمة أخرى جرى استخدامها في إدارة عمليات المكافحة لتفشي المرض، وهي المركبات المتنقلة ذاتية القيادة، التي تم الاعتماد عليها في توصيل المواد الغذائية والطبية وعمليات تعقيم المستشفيات، والتي لعبت دوراً كبيراً في تقليل الاحتكاك والتفاعل البشري المباشر مع المرضى المُصابين والأماكن كثيفة الإصابة[٣].

– تقديمها المساعدة من دعم طبي وفني ومساعدات لأكثر من ٤٨ دولة، منها ١٨ دولة أفريقية. كما تبادلت الصين خبراتها مع نحو من ١٧٠ دولة ومنظمة دولية، وفق ما ذكرت لجنة الصحة الوطنية الصينية. في الوقت الذي اتهم فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منظمة الصحة العالمية بموالاتها للصين في بداية تفشي الجائحة بما أسفر عن تباطؤ وعدم فعالية عمليات مواجهة الجائحة في بقية دول العالم. وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ١٨ مايو ٢٠٢٠ إنهاء علاقة بلاده بمنظمة الصحة العالمية ووقف تمويلها. وفي المقابل، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "تشاو ليجيان"، بأن الولايات المتحدة تحاول تشويه صورة الصين لتجنب تحمل مسؤولية تدهور الوضع بشأن الوباء.

– ارتكزت **الاستراتيجية الصينية في إدارتها لأزمة كورونا في بعدها الدولي والعالمي** على عدة مكونات ومحاور[٤]:

- <u>مكون دعائي</u> له محوران؛ دفاعي وهجومي: محور دفاعي تنفي بمقتضاه السلطات الصينية سوء إدارتها للأزمة في مراحلها الأولى، وتنكر أية مسؤولية ذات بال لها عن تفشي الفيروس في الصين وفي العالم. ومن جهة أخرى إحالة الأخطاء للمحليات وتبييض صورة القيادة العليا للدولة والحزب الشيوعي. أما المحور الهجومي فتمثل في شن حملة شائعات حول مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية عن تفشي الفيروس في ووهان (نظرية المؤامرة).
- <u>مكون سياسي</u>: حيث مثلت دبلوماسية "الصديق عند الحاجة" فرصة ذهبية مكنت الصين من الترويج للنظام السياسي الشمولي والدعاية لفضائل الدكتاتوريات في إدارة الأزمات الكبرى (تقنيات الضبط والرقابة والقمع) على عكس ما اعترى أداء الديمقراطيات الغربية من ارتباك وارتجال وعجز.
- <u>مكون جيوستراتيجي</u>: استثمر الحزب الشيوعي الصيني في الأزمة الناجمة عن "كورونا" بالصورة التي تحقق

---

(1)Sue Weekes, How 5G-powered robots are helping China fight coronavirus, published: 26 Mar. 2020, Smart Cities World, available at: https://cutt.us/uXFDl

(٢) محمد فايز فرحات، الخبرة الصينية في مواجهة "كورونا" المستَجَد...، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الصين والنظام الدولي ما بعد كورونا، مركز الدراسات الإستراتيجية والديلوماسية، بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/t8MnY

هدفين على مستوى المشهد الدولي: أولا– التسويق لزعامة النموذج الصيني وتفوقه مقابل غياب الدور الأمريكي. ثانيا – التأسيس لمكاسب جيوستراتيجية محتملة: من بسط النفوذ الصيني غرباً وتذليل العقبات لاختراق طريق الحرير الجديد لأوروبا في ظل اعتراض مجموعة السبع الصناعية عليه عدا إيطاليا التي حظيت بسخاء المساعدات الصينية خلال الجائحة. وبحسب "جوزيف بوريل" (ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي) فقد حذَّر من وجود "مكون من الجغرافيا السياسية يتضمن الصراع على النفوذ من خلال سياسات السخاء" الصينية، وأن "الصين تروج بقوة لرسالتها القائلة إنها شريك مسؤول يعتمد عليه بخلاف الولايات المتحدة".

– بالمجمل يمكن القول بأن الصين قد حولّت أزمة كورونا إلى فرصة مناسبة تستثمر فيها اقتصاديا وسياسيا وإنسانيا لكي تبيض وجهها دوليا وعالميا في إطار ما يمكن تسميته بـــ"الدبلوماسية الإنسانية"؛ على مستويين[١]:

- أولهما دعائي لوجستي نظمته آلة الدعاية "الحمراء" في الحزب الشيوعي الصيني وأخرجه الملياردير الصيني "جاك ما" صاحب مؤسسة "علي بابا" واحتضنته وسائل إعلام أجنبية مرتبطة غالبا بالأنظمة الدكتاتورية حول العالم.

- وثانيهما مالي وعيني استهدف الدول والمؤسسات الدولية. فقد تعهدت الصين بتقديم مليوني قناع جراحي ومائتي ألف قناع متقدم وخمسين ألف جهاز اختبار إلى الدول الأوروبية، ومنحت منظمة الصحة العالمية عشرين مليون دولار. أما "جاك ما" فقد عرض التبرع للولايات المتحدة بمليون قناع ونصف مليون جهاز اختبار وكذا وعدت مؤسسته بدعم دول أخرى بما فيها غالبية الدول الإفريقية. كما تنوعت التدخلات الصينية الفعلية بين إيفاد الخبراء والفرق الطبية المتخصصة (إيران، إيطاليا..) وإرسال أجهزة الفحص والتقصي (الفلبين..) أو تجهيزات الوقاية (صربيا، فرنسا، أسبانيا..) وبناء المختبرات (العراق..) وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات.

هذا كله شكل نموذجا لخطة عمل متكاملة مع الوباء لغالبية دول العالم لاحقا في الأشهر التالية.

رابعًا: مؤشرات القصور والفشل في إدارة الأزمة

اتهمت الصين لاحقا بمراوغتها وعدم شفافيتها في مراحل الأزمة الأولى حتى تحول انتشار الفيروس لأمر خارج عن السيطرة وانتشر دوليا، وهو ما كان محورا مهما للانتقادات ورصد مؤشرات القصور في إدارة النظام الصيني للأزمة، التي تتجلى على المستويات التالية:

– *"إن الأخطاء الصينية لم تكن أخطاء طبية. السلطة السياسية هي التي تتحمل المسؤولية؛ فمنذ الأسابيع الأولى لانتشار الوباء كان الأطباء الصينيون يؤكدون حالات انتشار الوباء بين البشر، أي إنه تجاوز مرحلة الانتقال من الحيوانات كما حصل في سوق اللحوم. لكن السلطات الصينية ظلت تؤكد أنه لا يوجد دليل على انتقال الوباء من شخص إلى آخر، وتخفي حقيقة أرقام الضحايا،.. بينما كان يمكن تفادي هذه الكارثة العالمية لو أن السلطات الصينية اتخذت منذ البداية الإجراءات والاحتياطات الوقائية الضرورية التي اتخذتها في فترة لاحقة بعد أن انتشر الوباء داخل الصين نفسها وانطلق منها ليحصد ضحاياه حول العالم"... "فلا أحد يتهم الصين بأنها قامت بنشر وباء كورونا عمدًا. الاتهام الموجَّه لها على لسان الرئيس ترامب علنًا وفي أذهان مسئولين آخرين ضمنًا أن محاولة طمس الحقيقة وإسكات الأطباء الذين حذروا منذ البداية من مخاطر الوباء سهّلا انتشاره ولم يمنح الحكومات حول العالم المعلومات الضرورية للمواجهة المبكرة"*[٢]. فقد عمد المسؤولون

(١) المصدر السابق.

(٢) إلياس حرفوش، هل الصين مسؤولة؟ جريدة الشرق الأوسط، رقم العدد [١٥١٠٩]، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/cY8cu

الصينيون إلى إخفاء ما يجري في ووهان، رغم أن شرطة المدينة كانت قد بدأت بإرغام المحلات في هذه السوق على إغلاق أبوابها، كما أخذت تتكاثر الرسائل على وسائل التواصل الاجتماعي الصينية تتحدث عن انتشار تقارير طبية عن عوارض استثنائية من ضيق التنفس وأمراض الرئة يعاني منها المرضى في المستشفيات، مع تعليمات من نوع: اغسلوا أيديكم... البسوا الكفوف والأقنعة؛ كل هذا فيما كانت الأجهزة الأمنية في المدينة تقوم باعتقال أشخاص بتهمة ترويج شائعات بشأن الوباء، من بينهم الطبيب لي ونليانغ، الذي باتت قصته معروفة؛ إذ كان أول من تحدث عن «داء ووهان الرئوي»، ثم كان هذا الطبيب بين أول ضحايا الوباء في الصين[1].

– وعلى الرغم من أن بعض الخبراء أكدوا أن الصين أصبحت أكثر استعداداً لمكافحة فيروس كورونا الجديد، مقارنة بقدرتها على مكافحة فيروس سارس الذي ظهر منذ ١٧ عامًا، إلا أن أزمة فيروس كورونا أثبتت أن الصين لم تستفد من الدرس الخاص بشفافية نقل المعلومات بشكل كامل كما ينبغي، حيث أقر عمدة مدينة ووهان بأن المدينة لم تنشر معلومات عن الفيروس في الوقت المناسب، وألمح إلى أن السلطات المركزية في بكين هي التي منعت ذلك، إذن فالصين ربما تكون اعترفت لاحقا بحجم المشكلة، ولكن ذلك جاء بشكل متأخر بعد أن بدأ ينتشر الفيروس بدرجة كبيرة يصعب إخفاؤها. بالإضافة إلى أن إجراءات الحجر الصحي لم تكن قوية بما فيه الكفاية منذ بداية ظهور المرض، فلقد صرح عمدة ووهان أيضًا بأنه على الرغم من أن الصين وضعت لاحقا عدداً كبيراً من الصينيين في الحجر الصحي معزولين بشكل تام في عدة مدن صينية، والذي يعد أكبر تدخل من نوعه في التاريخ؛ إلا أنه في إطار احتفالات السنة الصينية الجديدة غادر ما يقارب (٥) ملايين صيني من ووهان إلى مناطق متعددة قبل فرض الحجر الصحي، مما يكون قد عزز انتشار الفيروس بشكل سريع.

– *تتقاسم منظمة الصحة العالمية المسئولية مع الصين؛ فقد أصدرت نشرة إعلامية في ١٣ يناير ٢٠٢٠ تقول فيها إنها مطمئنة إلى طريقة تعامل الحكومة الصينية مع الوباء!* وليس خفيا دور الصين في تمويل المنظمة خاصة خلال الجائحة –وفقما سبق بيانه– فضلا عن طبيعة المنظمة التي هي إحدى المؤسسات الدولية التابعة للدول وتأخذ معلوماتها وبيانات تقاريرها من البيانات الرسمية من الدول المعنية. أما عن إعادة هيكلة عمل المنظمة أو حتى منظمات أخرى كالأمم المتحدة نفسها على خلفية قصور أداءها تجاه أزمة كورونا وتفشيه كوباء ثم كجائحة عالمية، فإنه –وفق كثيرين– "فالوقت الآن ليس وقت الحساب ولا وقت قطع التمويل عن هذه المنظمة، كما هدد الرئيس ترمب، فإن وقت الحساب سوف يأتي حتماً عندما يخرج العالم من هذه الأزمة ويبدأ بفتح الدفاتر ومراجعة ما سيترتب على من هذه الكارثة وخطط النهوض منها"[2].

– من جهة أخرى، من غير المستبعد أن يظهر فيروس جديد من أسواق الحيوانات الحية في الصين، والتي من الواضح أنه منذ اندلاع فيروس سارس عام ٢٠٠٢ وحتى بعد جائحة كورونا ٢٠٢٠، ويُتداول من وقت لآخر أنباء عن وباء جديد ينطلق من تلك البؤرة، كالحديث مؤخرا في مطلع يوليو ٢٠٢٠ عن وباء جديد يصيب الإنسان نتيجة أكل فصيلة من الفئران الحية تسمى "مرموط". وهذا ما يؤكد أن الحكومة الصينية مازالت لا تستطيع أن تُخضع تلك الأسواق لرقابة صحية صارمة، ومن جهة أخرى الارتباط بين الطقوس والثقافة الشعبية الصينية وبين توجهات النظام "الشيوعي" ومواقفه السياسية.

خاتمة:

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

عودٌ على بدء، بشأن الجدل الذي أثارته إدارة النظام الصيني للأزمة في الداخل الصيني حول مدى كفاءة النظم الاستبدادية في إدارة جائحة كورونا عن مثيلاتها الديمقراطية، جاءت إجابة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في حوار لـ صحيفة "فايناننشال تايمز" نشر في منتصف إبريل ٢٠٢٠، قائلا إنه "من الواضح أن هناك أشياء حدثت ولا نعرفها"، وأن هناك ثغرات في إدارة الصين لأزمة فيروس كورونا، وأتبع: *"إنه في الديمقراطيات التي تضمن حرية المعلومات والتعبير، تكون إدارة الأزمة شفّافة وتخضع للنقاش، على عكس الأنظمة الاستبدادية حيث يتم التحكم بالمعلومات والتعبير. وبالتالي، فمن الخطأ القول إنّ الديمقراطيات تدير الأزمة بشكل أقل كفاءة؛ لأن الشفافية والتدفق الحر للمعلومات يشكلان ميزة كبيرة لناحية الفعالية"*. وأكد الرئيس الفرنسي أنه من "السذاجة" القول إن إدارة الصين للأزمة كانت أفضل من إدارة الدول الغربية.

في المقابل نفت بكين من جانبها تسترها على معلومات، ونفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "تشاو ليجيان" أن تكون السلطات الصينية تستّرت على حجم تفشي الفيروس، وقال: "لم يحدث تستر ولن نسمح بذلك أبدا"، لكنه في الوقت ذاته اعترف بحدوث "حالات تأخير وإغفال وعدم دقة" في تسجيل الوفيات في بداية الوباء بسبب اكتظاظ المستشفيات، وعاد مؤكدًا أن "رد الصين على الوباء لا مأخذ عليه"[(١)].

لكن تفاصيل الوضع في تقييم الإدارة الصينية لأزمة كورونا وما أمكن رصده وبيانه من مجموعة من مؤشرات للنجاح وأخرى للقصور، والتي تأثر غالبها بشدة بطبيعة النظام الصيني بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وخبراته السابقة مع الأوبئة شكلت جميعها تلك التجربة الفريدة، وأبرزت قضايا وأفكاراً وجدالات فكرية وواقعية أبعد من مجرد الحجاج النظري بين أفضلية النظم الديمقراطية والنظم السلطوية.

فقد تعددت مؤشرات إثبات نجاح أو قصور الإدارة الصينية لأزمة كورونا، وبينما ارتكزت مؤشرات القصور على المرحلة الأولى للوباء وحالة الارتباك وعدم التيقن وربما نوعا ما قدر من التخبط، وهي بالمناسبة الحالة التي اجتاحت أغلب دول العالم وفي مقدمتها الدول الغربية الأكثر تقدما والتي سرعان ما انكشف قصورها الفادح على الأصعدة الصحية والمالية والإدارية وحتى الإنسانية في بعض الأحيان.

يعني ذلك أن أزمة كورونا جاءت كأزمة كاشفة أكثر منها منشئة؛ باعتبارها كشفت عن حجم التفوق ومقومات النظام الصيني بمختلف أبعاده وليس مجرد بعده الشمولي مقابل نظم أخرى ديمقراطية؛ مما يعني أن تفوق الصين في إدارة الأزمة -سواء كنظام سياسي داخلي- عن نظائرها عبر العالم لا سيما الغربي الأوروبي والأمريكي، أو كقوة عظمى صاعدة عالميًا، ثم توظيفها لتداعيات الأزمة لصالحها على عدة أصعدة، كل هذا يعني في المحصلة أن مناط التميز أو التفوق الصيني في إدارة الأزمة ليس لكونها نظاما شموليا دكتاتوريا مقابل قصور نظم أخرى ديمقراطية تتمتع بالشفافية وإتاحة المعلومات، بل لكون النظام الصيني نظاما له رؤية واستراتيجية عمل واضحة، وكفاءة في الإدارة على المستوى المحلي، وخبرة في التعامل مع الأوبئة (وأقربها خبرة التعامل مع سارس ٢٠٠٢)، فضلا عن مقومات اقتصادية وفنية خاصة التكنولوجية وأثبت تفوقا نسبيا في أغلب تلك المجالات عن غيره من دول العالم (بما فيها نظم القارة الأوروبية العجوز والقطب الأمريكي المتجه للأفول).

وعلى الصعيد الدولي والعالمي تأكد حسن توظيف الصين للأزمة في بسط نفوذها تجاه الغرب للمرة الأولى في تاريخ صعودها، والدعاية للنموذج الصيني أوروبيا بأنه

(١) ماكرون يتحدث عن ثغرات في إدارة الصين لأزمة فيروس كورونا وبكين تنفي التستر على أي معلومات، الموقع الإلكتروني لقناة فرانس٢٤/ أ ف ب، بتاريخ ١٧أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/wbN77

" صديق وقت الضيق" (مع غياب الولايات المتحدة نتيجة انغماسها التام في تداعيات أزمة الوباء في داخلها)، وعالميا وفق ما سُمي "الدبلوماسية الإنسانية" التي استطاعت بها بكين ليس مجرد إلهاء العالم عن قصورها الأَوَلي ولا مسئوليتها عن تفشي الوباء خارج الحدود الصينية، بل وكذلك الظهور كدولة ذات "أيادٍ بيضاء" على العالم خلال الجائحة.

وفي الوقت الذي روَّجت الصين لمفاهيمها الخاصة بالتعامل الخارجي والدولي كقوة عظمى، كالعالم المتناغم والتعاون السلمي.. ألقت الأزمة في المقابل الضوء على مثالب تركز توجهات الدول الكبرى وأعتى الديمقراطيات على محورية فكرة التسليح والحرب على الإرهاب خارجيا وداخليا وإهمال قطاعات خدمية مهمة كالقطاع الطبي الذي بدا مهترءًا في كثير من الدول الأوروبية إزاء تفشي الوباء.

كما وضعت الأزمة النظم الديموقراطية على المحك ورفعت علامات استفهام ونقاطا تحتاج لاستيضاح وإعادة صياغة فيما يخص مبادئ ومفاهيم دولية لطالما تشدق بها العالم المتقدم الديموقراطي كالتضامن الدولي والأمن الإنساني الجماعي، فضلا عن مبادئ ومفاهيم ديموقراطية ومدنية أولية كمفاهيم حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقوق الضعفاء والمرضى والعجزة في ظل عالم رأسمالي شرس؛ فليس أدل من مشهد الرجل اللندني العجوز يتفقد الأرفف الخاوية في سوق المواد الغذائية (الهايبر ماركت) ليحصل على قوته بعد أن نزح محتوى الأرفف الأقوياء والأصحاء بأنانية وشراهة خلال الأزمة! ولم تكن الأنظمة الحاكمة والدول ببعدية عن هذا الاستغلال؛ فعلى سبيل المثال قد طالعتنا الأخبار عن استيلاء الجمهورية التشيكية على شحنة تشمل آلاف الأقنعة الواقية التي أرسلتها الصين كمساعدة إلى إيطاليا.

هذا كله ليس تفضيلا للنظم الاستبدادية الشمولية عن نظائرها الديموقراطية، ولكن لطرح الأسئلة الصحيحة والأكثر ملاءمة لواقع ومقتضى الحال، أما النظم الديموقراطية فقد آن لها أن تصحح مسارها أو تعيد هيكلتها الذاتية، وأما النظم الشمولية الاستبدادية، فلربما أسهمت المركزية بقدر من حسم الأمور ولكن الفساد الإداري والمحلي كاد أن يعصف بالأمر برمته في مرحلة الأزمة الأولى، لكن إحدى الحقائق المؤكدة في الأمر أن عمليةً تشاركية بين قوى وفواعل المجتمع والنظام الصيني قد تعاضدت لاحتياز الأزمة بكفاءة كما فصلنا، لكن ديدن النظم الشمولية أن النجاح في إدارة الأزمة يتم اختزاله وتؤول نسبته إلى القيادة "الملهمة" ورأس السلطة "الرشيد"، في الوقت الذي لم تكن إدارة الأزمة لتنجح دون تضافر منظومة التلاحم الوطني والإنساني في النموذج المحدد (الصين) إزاء أزمة صحية وجائحة إنسانية (كورونا).

*****



إدارة ترامب بين الأزمة الداخلية وأزمة القيادة العالمية: السياسة والخطاب

محمد كمال(*)

مقدمة:

الأوبئة والجوائح اختبارات مفصلية حاسمة شديدة الصعوبة للدول والمجتمعات، وهي امتحانات مضنية لعافيتها الصحية وكفاءتها الإدارية وفاعليتها السياسية، تضعها في مواجهة ذاتها وغيرها تعاونًا أو صراعًا، وتختبر قيمها المعلنة وتكشف عن تحقيقها مصالحها الحقيقية من عدمه.

وقد جاءت جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في توقيت فاصل للولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاءتها في فترة حكم إدارة الرئيس ترامب، وفي العام الأخير من فترة حكمه الحالية وقبل ما يقارب العام من ميعاد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل التي سيترشح فيها عن حزبه الجمهوري لينال ولاية ثانية.

احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في عدد الإصابات بالفيروس وعدد حالات الوفاة بسببه لمدة شهور طويلة متواصلة؛ فقد بلغ عدد الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ في الولايات المتحدة ١٣,٩ مليون إصابة وبلغ عدد الوفيات بسببه ١٤٣ ألف حالة وفاة حتى كتابة هذه السطور في ظل رئاسة مثيرة للجدل داخليًا وعالميًا.

ويسعى هذا التقرير للإجابة عن سؤالين أساسيين:

- كيف أثر تعامل إدارة ترامب مع جائحة كورونا على المستوى الداخلي؟
- كيف كانت نتيجة تعامل إدارة ترامب مع الجائحة على المستوى الخارجي على وضع الولايات المتحدة كقيادة عالمية؟

ولذلك يتناول التقرير السياسات والإجراءت والخطابات التي اعتمدتها إدارة ترامب في مواجهة الجائحة وتطورها على المستوى الصحي والاقتصادي وما أثارته من جدل على مستوى الداخلي للولايات المتحدة، كما يتناول تعامل الولايات المتحدة مع الجائحة عالميا من خلال سياساتها وخطابها الذي انتهجته مع الأعداء والحلفاء والمنظمات الدولية وتأثير ذلك على مكانتها القيادية في العالم.

وغني عن البيان أن هذا الفصل بين الداخلي والخارجي لأغراض التحليل؛ إذ أن الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج عموما بالنسبة لمعظم الدول غير حاسمة، وهي أشد التباسًا في حالة قوة عظمى كالولايات المتحدة.

أولًا- المستوى الداخلي: ارتباك الإدارة واستقطاب الأمريكيين (حالة عدم الاتحاد)

تكاد تُجمِع تقارير ومتابعات الباحثين والصحفيين وتعليقات السياسيين الأمريكيين على فشل إدارة ترامب في التعامل مع فيروس كورونا، وعلامات هذا الفشل يرصدها المحللون في ارتباك سياسات الإدارة وخطابها المثير للاستقطاب وعدم الوحدة في مواجهة جائحة بحجم كوفيد- ١٩.

الإدارة المرتبكة

تشير العديد من الدراسات والتقارير والمتابعات إلى ارتباك إدارة ترامب في تعامها مع فيروس كورونا، ويمكن

(*) باحث في العلوم السياسية.

الإشارة إلى خمس مراحل مرت بها استجابة ترامب وإدارته للجائحة:

١- الإنكار والتهوين

كشفت العديد من التقارير المختلفة عن رصد الاستخبارات الأميركية وجود عدوى غريبة تنتشر بمدينة ووهان الصينية في أواخر شهر نوفمبر ٢٠١٩، وأشارت شبكة "أي بي سي" إلى أن وكالة المخابرات المركزية (سي آي أي) أبلغت البيت الأبيض وحذرت من أن ذلك يمكن أن يمثل خطرا كبيرا حال انتقال العدوى للولايات المتحدة. وعندما أخبرت الصين منظمة الصحة العالمية بوجود فيروس كورونا في آخر يوم من ٢٠١٩، تلقى الرئيس ترامب رسميا بعدها بثلاثة أيام تقريرا مفصلا من جينا هاسبل رئيسة وكالة الاستخبارات المركزية يتحدث عن مخاطر فيروس كورونا. وفي ذات اليوم، اتخذ ترامب قرارا بتصفية الجنرال قاسم سليماني قائد سرايا القدس الإيرانية، واتجه تركيزه بصورة كاملة لاحتمالات التصعيد العسكري مع طهران. ثم اتجه تركيز ترامب وكبار مساعديه على المحاكمة التي أجراها مجلس الشيوخ بهدف عزل الرئيس، حتى انتهت بالتصويت بعدم إدانة ترامب في الخامس من فبراير.

وفي الأسبوع الثالث من شهر يناير ٢٠٢٠ أجاب ترامب عن سؤال من شبكة "سي إن بي سي" حول فيروس كورونا خلال مشاركته في مؤتمر دافوس في سويسرا، وقال "أنا غير قلق على الإطلاق من احتمال وجود وباء، لدينا فقط حالة واحدة لشخص قدم من الصين، سيكون الأمر على ما يرام".

وفي خطوة بدت جيدة إلى حد ما تم تشكيل فريق عمل بالبيت الأبيض للتعامل مع انتشار فيروس كورونا، وأعلن ترامب وقف الطيران من وإلى الصين. وإن ظل الاستخفاف بالفيروس حاضرا حيث أن ترامب لم يشكل فريق لإدارة الأزمة، بل مجرد فريق عمل، وتأكد الاستخفاف بتأكيد ترامب في العاشر من شهر فبراير خلال خطاب له في مؤتمر انتخابي بولاية نيوهامبشاير أنه "بحلول أبريل ومع بدء اشتداد الحرارة سيختفي الفيروس".

٢- ادعاء السيطرة

في هذه المرحلة كان هناك إدراك في الإدارة الأمريكية بأن ثمة مخاطر وشيكة، بيد أن الرئيس ترامب استمر في القول إن "كل شيء تحت السيطرة" والمخاطر على بلاده قليلة. وذكر ترامب خلال زيارته الرسمية للهند أواخر شهر فبراير "إن وباء كورونا تحت السيطرة في الولايات المتحدة، هناك ٥٩ إصابة فقط منهم ٤٥ حالة انتقلت إليهم العدوى في الخارج." وبعد عودته لواشنطن بدأت الاتهامات توجه للرئيس بسبب تقليله من خطورة فيروس كورونا، خاصة بعدما قال إن "انتشار الفيروس محليا ليس أمرا محتوما" في تغريدة له. ثم ادعى خلال زيارته لمركز السيطرة على الأمراض والوقاية في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا "توافر اختبارات الكشف عن فيروس كورونا لأي مواطن أميركي يرغب في ذلك، لدينا أعداد كبيرة منها" وهو ما يخالف الواقع حينئذ بشكل كامل.

٣- عدو غير مرئي

بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في الحادى عشر من مارس تحول فيروس كورونا إلى وباء عالمي، وحذرت دول العالم من ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للتعامل مع الوباء الخطير، عُطلت المدارس وأُغلقت الشركات وتوقفت المصانع عن العمل بعد انتشار الفيروس في العديد من الولايات، وانهار سوق الأسهم وول ستريت وخسرت مؤشرات الأسهم ٣٥% من قيمتها خلال أيام قليلة. وأعلن ترامب حالة الطوارئ القومية في أنحاء البلاد، وهو ما سمح بتخصيص مليارات الدولارات للولايات للتعامل مع تداعيات الوباء. قدم ترامب نفسه كرئيس دولة في حالة حرب ضد ما وصفه بعدو غير مرئي، قبل أن يضيف خلال ظهوره المتكرر في المؤتمر الصحفي بالبيت الأبيض "أرى نفسي، بطريقة ما رئيسا في وقت حرب، نحن نخوض حربا، وهو موقف صعب جدا جدا. "وأضاف "أدركت المخاطر

مبكرا وكنت أتوقع ما أعلنته منظمة الصحة العالمية مؤخرا من تحول فيروس كورونا لوباء عالمي".

وقد أصدرت إلإدارة الأمريكية أربعة قوانين للتعامل مع الجائحة: قانون التأهب والاستجابة التكميلية للفيروسات التاجية ٢٠٢٠، ويوفر تمويلا قدره ٨،٣ بليون دولار لتمويل الأجهزة الفيدرالية لمواجهة تفشي المرض[١]. وقانون العائلات الأول للاستجابة لفيروس كورونا، ويضمن توفير إجازة مرضية مدفوعة وإعفاءات ضريبية واختبار كوفيد-١٩ مجانًا وتوسيع المساعدات الغذائية وإعانات البطالة؛ وزيادة تمويل برنامج Medicaid[٢]. وقانون مكافحة فيروس كورونا، والإغاثة، والأمن الاقتصادي CARES، ويوفر تمويلا قدره ٢،٢ تريليون دولار لمواجهة تأثير الفيروس على الاقتصاد والصحة العامة وحكومات الولايات وشركات القطاع الخاص[٣]. وقانون تحسين الرعاية الصحية وحماية صكوك الرواتب ويهدف إلى توفير تمويل إضافي لقروض الأعمال الصغيرة ومقدمي الرعاية الصحية واختبار كوفيد ١٩ بتمويل قدره ٤٨٤ بليون دولار[٤].

٤- التنصل من المسئولية

في هذه المرحلة ألقى ترامب باللوم على جهات مختلفة وحملها مسؤولية انتشار الفيروس: الصين والاتحاد الأوربي -وسيعود التقرير بالتفصيل لتعامل ترامب معهما في الجزء المخصص للمستوى الخارجي-، وهنا نعرض لتحميل ترامب المسئولية للإدارة الديمقراطية السابقة ولحكام الولايات. فقد لام ترامب باراك أوباما على خسائر أميركا البشرية والمالية جراء تبعات فيروس كورونا، وأشار في كلمته للأمة الأميركية يوم ١٣ مارس أنه ورث "أرفف ومخازن فارغة من المستلزمات الطبية الضرورية من إدارة أوباما، ما تركته الإدارة السابقة لم يسمح بإجراء الاختبارات اللازمة لكل الأميركيين" في حين أن إدارة ترامب قامت بتفكيك وحدة الاستجابة للأوبئة التي كانت أنشأتها إدارة أوباما. واتهم ترامب حكام الولايات بالتقاعس عن القيام بواجباتهم والاستعداد المبكر لمواجهة تبعات فيروس كورونا، واستحوز حاكما ولاية نيويورك (أندرو كومو) وولاية ميتشيجان (جريتشن ويتمار) على نصيب الأسد من هذه الانتقادات، وطالبهم بعدم تسييس قضية كورونا خدمة لأهداف سياسية ضيقة[٥].

٥- تجاهل العلم ودعم إعادة فتح الاقتصاد

يرى توماس فريدمان أنه عندما يتم الانتهاء من تدوين السجل الكامل لفيروس «كورونا» في أميركا، قد يذهب المؤرخون إلى أن أكبر خطأ ارتكبه الرئيس دونالد ترامب لم يكن ما فشل في القيام به في أوائل عام ٢٠٢٠، عندما كانت الاستراتيجية الصحيحة لمكافحة الفيروس صعبة وغير مثبتة ويدور حولها جدل واسع، بل ما فشل في القيام به في يونيو ٢٠٢٠ عندما كانت الاستراتيجية الصحيحة واضحة ومثبتة وسهلة نسبيا، وتساءل مستنكرا: هل يبدأ ترامب يومه بالسؤال عما ينصح به الخبراء في مواجهة كورونا ليتجاهله لاحقًا[٦]؟

بدأ ترامب الدعوة لإعادة فتح الاقتصاد مبكرًا جدًا، إذ غرد في منتصف شهر مارس للاستعداد لعودة فتح قطاع

(1) Coronavirus Preparedness and Response Supplemental Appropriations Act, congress, 03/06/2020, available at: https://bit.ly/31kQddz

(2) Families First Coronavirus Response Act, congress, 03/18/2020, available at: https://bit.ly/2DlL1hC

(3) Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act , congress, available at: https://bit.ly/2PpVLOz

(4)Paycheck Protection Program and Health Care Enhancement Act, congress, 04/24/2020, available at: https://bit.ly/3hFlluZ

(٥) من الإنكار إلى الانهيار.. كيف تعامل ترامب مع فيروس كورونا؟، الجزيرة نت، 12/4/2020، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/BnPw0

(6) Thomas L. Friedman, Is Trump Trying to Spread Covid-19?, The New York Times, June 16, 2020, Available at: https://nyti.ms/2DGxTmT

الأعمال وعودة العمال والموظفين لمكاتبهم ومصانعهم بحلول أعياد الفصح في ١٢ من أبريل، قائلا: "لا يمكن أن يكون العلاج أسوأ من المرض، أريد العودة وإنهاء الإغلاق بحلول عيد الفصح، لماذا لا أتصور أنه يمكننا فعال ذلك". وذكر ترامب أنه لا يسعى إلى الحصول على نصيحة من الاقتصاديين حول كيفية تأثر الاقتصاد الأمريكي بإجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، وردا على سؤال بشأن المعلومات التي يتلقاها من الاقتصاديين قال ترامب مهاجما: "أعرف الكثير عن الاقتصاديين، والجواب هو: ليس لديهم فكرة"[١].

لم يتجاهل ترامب الاقتصاديين فحسب، بل لم يصغِ للأطباء وخبراء الأوبئة بما فيهم د. أنتوني فوتشي مدير معهد الحساسية والأمراض المعدية وعضو لجنة ترامب لمكافحة كورونا، فهو يستخف برأيه بوجوب ارتداء الكمامة وظهر معه مرارًا وتكرارًا في مؤتمرات صحفية بدونها، وردًا على سؤال وجِّه له في الأسبوع الثاني من شهر يوليو عما إذا كان لا يزال يقدر نصيحة فوشي، لم يرد ترامب بشكل مباشر لكنه قال إن لديه "علاقة جيدة جدًا مع الدكتور فوشي"، كما شارك الرئيس تغريدة تسخر من فوشي[٢].

٦- خطاب عدم الاتحاد والاستقطاب

من خلال استعراض الخمس مراحل المشار إليها سابقًا يمكن القول أن سمات خطاب ترامب تتمثل في: نشر التضليل، تحجيم المعارضة، نزع الشرعية عن المجتمعات، تكديس السلطة التنفيذية، تسييس المؤسسات المستقلة:

١- شارك ترامب في حملة تضليل لتقليل أهمية الفيروس والسعي للحفاظ على نجاحه الشخصي في رئاسته وتعزيز فرص فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم.

٢- حاول تحجيم المعارضة من خلال تقييد وصول الصحافة إلى مسؤولي الصحة العامة الذين ينتقدون رده؛ كما هدد بوقف المساعدة عن الدول التي "لا تعاملنا معاملة جيدة"، أو التي تشكك في فعالية إدارته.

٣- سعى إلى نزع الشرعية عن المجتمعات الضعيفة من خلال مضاعفة سياسات الهجرة التقييدية على الحدود الجنوبية التي لا علاقة لها بمنع انتشار الفيروس، مثل الجدار الحدودي مع المكسيك.

٤- هدد بممارسة سلطات لا يمتلكها قانونًا "لفتح الاقتصاد" متجاوزًا سلطة حكام الولايات وعمد المدن والتي بموجبها يحق لهم فرض أوامر البقاء في المنزل وإغلاق الأعمال، ثم تراجع عن هذا التهديد.

٥- وفي السياق نفسه، يقوض ترامب استقلالية مراكز مكافحة الأمراض والوقاية عن طريق إجبارها على تخفيف المبادئ التوجيهية للتمييز الاجتماعي ضد نصيحة قادة الوكالة نفسها. حتى عندما يزعم ترامب الاستماع إلى الخبراء، على ما يبدو في تراجعه عن تعهده بتغيير توجيهات مركز السيطرة على الأمراض بشكل متعجل، فإن تصريحه بأن مسئولية تغيير المبادئ التوجيهية تقع على عاتقه يثير قلق المتابعين[٣].

---

(١) ترامب يهاجم الاقتصاديين: ليس لديهم "أي فكرة" عن إعادة فتح الاقتصاد، 2020/4/24، متاح عبر الربط التالي: https://bit.ly/3fw8IRx

(2) Ken Bredemeier, White House Distances Itself From Latest Attack on Fauci, VOA, July 15, 2020, Available at: https://bit.ly/2ELorzc

(3) Kristy Parker and Yascha Mounk, Authoritarian Populists Have Six Classic Moves. Trump's Response to COVID-19 Uses Five of Them, The Atlantic, APRIL 2, 2020, available at: https://bit.ly/2DERNyB

فاقمت الكورونا من الانقسام والاستقطاب في المجتمع الأمريكي فتدور المعارك في المحاكم بين الديمقراطيين والجمهوريين، بين حكام الولايات وعُمد المدن بشأن تعليمات ارتداء الكمامات، إذ رفع برايان كيمب حاكم ولاية جورجيا الجمهوري دعوى قضائية ضد كيشا لانس بوتومز عمدة مدينة أتلانتا الديمقراطية –أكبر مدن الولاية– في مسعى منه لعرقلة أمرها بشأن الارتداء الإلزامي للكمامة. وفي جورجيا، قام الحاكم الجمهوري بمقاضاة عمدة أتلانتا الديمقراطي لإصداره تفويضًا على مستوى المدينة.

وقد جاءت الدعوى التي قدمها كيمب في الوقت الذي أصبحت فيه قضية ارتداء الكمامة –والتي تحظى بدعم واسع من قبل خبراء الصحة العامة للحد من انتقال فيروس كورونا– قضية سياسية خلافية في الولايات المتحدة. ورفض العديد من حكام الولايات الجمهوريين إصدار أوامر إلزامية بارتداء الكمامات على الرغم من تشجيع سكانها على تغطية وجوههم، كرد فعل ضد أوامر الصحة العامة التي تحض عليها الحكومة في أجزاء من البلاد[1].

وفي الشارع هناك ما يعرف بحروب الكمامات بين من يرتديها ويطلب من غيره الالتزام بذلك وبين من لا يرتديها ويروج لعدم ارتدائها، ومتاجر تلزم روادها بارتدائها وأخرى تمنع من يرتديها من الدخول[2]؛ فقد امتلئت محطات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي بمقاطع فيديو لمواجهات غاضبة على الأرصفة وفي المتاجر والشوارع حول ارتداء أقنعة الوجه. وفي ميشيغان، قتل نائب عمدة بالرصاص رجلا طعن رجلا آخر لتحديه بشأن عدم ارتداء قناع في متجر صغير.

وهناك انقسام حزبي على الأقنعة؛ فقد ارتفعت نسبة الجمهوريين الذين يقولون إنهم يرتدون أقنعة كلما غادروا المنزل ١٠ نقاط لتصل إلى ٤٥ ٪ في الأسبوعين الأولين من يوليو، بينما أفاد ٧٨ ٪ من الديمقراطيين بذلك وفقًا لاستطلاع أجرته إحدى الوكالات[3].

وهو انعكاس للانقسام والاستقطاب في المجتمع الأمريكي، والذي ظهر بشكل أوضح بسبب الاحتجاجات ضد مقتل جورج فلويد الأمريكي من أصل أفريقي على يد شرطيين بيض، إذ وصل الأمر إلى أن يدعو أحد أكبر الباحثين في "أمريكان انتربريز" وكاتب خطابات الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش الابن، ورامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، إلى أنه ربما لا يجب على ترامب إنقاذ المدن التي يديرها الديمقراطيون، والمحاصرة بالعنف، بدعوى أن الناس صوتوا في تلك المدن لصالح رؤساء البلديات الديمقراطيين وأعضاء مجلس المدينة الضعفاء. ربما إذا عانوا من عواقب القيادة الديمقراطية غير الكفؤة، فسوف يفعلون ما فعله سكان نيويورك في التسعينات وسيصوتون للجمهوريين الذين لديهم موقف صارم وحازم من الجرائم لاستعادة القانون والنظام[4].

ثانيًا– المستوى الخارجي: تفاقم التراجع

اتسمت علاقة الولايات المتحدة ببيئتها الدولية بالتوتر أثناء جائحة فيروس كورونا، فهي تتبادل الاتهامات مع الصين عدوها الاستراتيجي في بعض تقييمات كبار المفكرين والساسة الأمريكيين، وتعرض مساعدات غير بريئة على عدوها إيران، وتتصارع مع حلفائها الأوروبيين على مستلزمات مواجهة الكورونا.

---

(١) حاكم ولاية أمريكية يقاضي عمدة مدينة سعيا لعرقلة أمر ارتداء الكمامة الإلزامي، موقع مصراوي، 17يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Po85Pj

(2) PoppyNoor, No masks allowed: stores turn customers away in US culture war, The Guardian, 22 May 2020, available at: https://bit.ly/2Dz3x5S

(٣) The virus doesn't care about excuses': US faces terrifying autumn as Covid-19 surges, the guardian, Sat 18 Jul 2020, available at https://bit.ly/2Pri9qG

(4) Marc Thiessen, Maybe Trump shouldn't save the Democrat-run cities besieged by violence, The Washington Post, July 17, 2020, available at: https://bit.ly/3kbjsrU

- **الصين: فيروس ووهان أم مختبر فورت ديتريك**

تبادلت الولايات المتحدة والصين الاتهامات بشأن كل ما يتعلق بفيروس الكورونا بدءاً من أيهما منشأ الفيروس وانتهاء بالفشل في التعامل معه.

وكانت إدارة ترامب قد منعت أي شخص أجنبي كان في الصين خلال الـــ ١٤ يوما الماضية من دخول الولايات المتحدة، وأوقفت ثلاث شركات خطوط جوية أمريكية كبرى تسيير رحلاتها الجوية إلى الصين بنهاية شهر يناير ٢٠٢٠.

وقد ألقى ترامب باللوم على بكين بسبب تسترها ومحاولة خداع العالم بخصوص كورونا خلال أسابيع انتشاره الأولى، وقال في المؤتمر الصحفي بالبيت الأبيض يوم ٢١ مارس: "كنت أتمنى أن تبلغنا الصين مبكرا عما يحدث، كان يمكن الاستعداد بصورة أفضل". كما أطلق على كورونا "الفيروس الصيني"، وكرر أكثر من مرة وصفه فيروس كورونا المستجد بالـــ"كونج فلو" على الرغم من الانتقادات التي قالت إنه تعبير عنصري يجمع بين منبع الفيروس في الصين ورياضة الفنون القتالية "كونج فو". وقال ترامب خلال تجمع لأنصاره في مدينة فينيكس بولاية أريزونا: "إنه (الفيروس) يحمل جميع الأسماء المختلفة. ووهان... فيروس كورونا، أليس كذلك؟ كونج فلو، كوفيد، كوفيد-١٩"، وأضاف: "يمكنني أن أعطيك العديد من الأسماء، بعض الناس يسمونها الإنفلونزا الصينية، إنفلونزا الصين، أليس كذلك؟"[١].

وفندت الصين تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو التي ادعى فيها أن الصين لم تخبر العالم بحقيقة مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩)، قائلة إن هذه التصريحات تكشف من جديد طبيعة بومبيو في الكذب.

وأوضح تشاو لي جيان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في مؤتمر صحفي إنه بالحديث عن المصداقية، فإن الولايات المتحدة -تحت شعار "أمريكا أولا"- تخلت بصورة متكررة عن التزاماتها وتعهداتها الدولية، وانسحبت بشكل متكرر من المعاهدات وخرجت من المنظمات الدولية وأصبحت أكبر مثير للمشكلات في السنوات الأخيرة. وأضاف: "بالحديث عن الحقائق، أريد أن أسأل عما إذا كانت الحكومة الأمريكية يمكنها إخبارنا بالحقيقة وتفسر للشعب الأمريكي وللمجتمع الدولي قضايا من بينها مختبر "فورت ديتريك" البيولوجي ومختبراتها البيولوجية في أنحاء العالم." وهو يشير إلى رواية الصين عن منشأ الفيروس والتي تكررها وسائل الإعلام الصينية، ومفادها أن الحكومة الأمريكية أنشأت مختبر "فورت ديتريك" خلال فترة الحرب العالمية الثانية؛ حيث كان منشأة لإجراء الأبحاث السرية للحرب البيولوجية، وتضمن محتوى البحث في فورت ديتريك بكتيريا الجمرة الخبيثة، وهو عامل معدي قاتل، وقد استخدم في هجمات إرهابية.

وقد جاء ذلك في سياق نشاط إعلامي محموم بين الصين والولايات المتحدة، إذ تقوم وسائل الإعلام الأمريكية بين الحين والآخر بكتابة أخبار تنسبها لتقارير استخباراتية عن مسؤولية الصين ومختبر ووهان بتفشي الوباء العالمي.

وذكر تقرير صيني أبرزته شبكة تلفزيون الصين الدولية أن الحكومة الأمريكية سبق لها أن طلبت مليون قنبلة جمرة خبيثة من المختبر خلال فترة الحرب. وتابع التقرير – الذي لم تذكر القناة مصادره- قائلا: "اليوم، تضم قاعدة فورت ديتريك مرافق بحثية متطورة، بما فيها معهد البحوث الطبية للأمراض المعدية التابع للجيش الأمريكي المعروف أيضا باسم (USAMRIID)، يقود المعهد أبحاث الحكومة الأمريكية في أخطر مسببات الأمراض المعروفة

(١) ترامب يصف كورونا بإنفلونزا "كونغ فلو" خلال تجمع انتخابي، يورونيوز، 24/06/2020، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2PrikIQ

للبشرية، وكان من بينها فيروس إيبولا." وأفادت القناة الصينية بأن أبحاث فورت ديتريك توقفت في يوليو عام ٢٠١٩ بعد أن أغلقت السلطات الصحية مختبراتها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة، وأكدت المتحدثة باسم مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) لاحقا أنه تم إيقاف جميع الأبحاث حول مسببات الأمراض والسموم المختارة في المختبرات من المستويين الثالث والرابع.

وفي اتهام صريح للإدارة الأمريكية بالفشل في التعامل مع فيروس كرونا، لفت المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إلى أنه "بالحديث عن المساءلة، تجاوز عدد الحالات المؤكد إصابتها بمرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩) بالولايات المتحدة ٣ ملايين حالة، وتخطى عدد حالات الوفاة ١٣٠ ألف حالة وفاة، وتتحمل الحكومة الأمريكية المتحدة مسؤولية لا يمكن التنصل منها في هذا الصدد."

وقال تشاو إنه "في ظل جميع هذه الظروف، لا يمكنني اكتشاف سبب مواصلة بومبيو الكلام دون خجل عن المصداقية والحقائق والمساءلة"، مضيفا أن الصين حثت الولايات المتحدة على الاستماع إلى الأصوات المعارضة بشدة لانسحابها المتكرر من المعاهدات والمنظمات.

وتابع قائلا إنه "عقب تفشي كوفيد-١٩، أخبرت الصين منظمة الصحة العالمية فورا. ويسرد الجدول الزمني الذي أعلنه الطرفان بوضوح الحقائق ذات الصلة، ويمكن التحقق منها من كليهما"، مشددا على أن تزييف الحقائق ونقل اللوم لا يمكنه إخفاء الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة الأمريكية في التعامل مع كورونا[1].

- **إيران: عرض مساعدات غير بريئة**

حاولت إدارة ترامب استغلال هذه الأزمة لتسجيل نقاط لصالحها، إذ قال وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إن القادة الإيرانيين "كذبوا بشأن فيروس ووهان لمدة أسابيع، وحاولوا التنصل من مسؤوليتهم وعدم كفاءتهم."

ولكن بومبيو ذهب أبعد من ذلك مع إيران، فقال دون مواربة إن "فيروس ووهان هو القاتل والنظام الإيراني شريكه". ولكنه قال أيضا إن الولايات المتحدة مع ذلك "حاولت عرض المساعدة".[2]

وفي رده على عرض الولايات المتحدة مساعدة إيران في مواجهة الجائحة قال المرشد الإيراني إن الأمريكيين متهمون بصنع ونشر فيروس كورونا ولذلك لا يمكن الوثوق بهم وأوضح أن الأمريكيين قالوا عدة مرات أنهم مستعدون لتقديم المساعدات العلاجية والدوائية في حال طلبت إيران ذلك، قائلا: بداية أنتم تعانون من النقص وهذا ما يقوله المسؤولون الأمريكيون، ثانيًا أنتم متهمون بأنكم أنتجتم هذا الفيروس. وأضاف: أنا لا أعلم كم هو هذا الاتهام واقعي ولكن عندما يوجد هكذا اتهام فأي إنسان عاقل سيطلب منكم المساعدة؟ لا يمكن الوثوق بكم[3].

أما الرئيس روحاني فأكد خلال اجتماع الحكومة في مارس الماضي: "أمريكا مسؤولة عن جزء من البطالة وصعوبة الحياة وعدم الاستثمار في إيران، ومسؤولة عن نقص بعض الأدوية في إيران.. أمريكا تتحمل مسؤولية جرائمها في إيران وهي ترتكب أكبر الجرائم في المنطقة.. أمريكا تمنع عنا مياه النبع وتعرض علينا كأسا من الماء العكر.. لا نريد كأس الماء العكر الذي تعرضه أمريكا."

---

(١) الصين تفند ادعاءات بومبيو بشأن "كوفيد-١٩"، أخبار العرب، 2020-07-10، متاح على الرابط: https://bit.ly/3ke8EJE

(٢) جوناثان ماركوس، فيروس كورونا: هل يصلح الوباء بين الولايات المتحدة وإيران؟، بي بي سي العربية، 19مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bbc.in/2DkN4Cs

(٣) قائد الثورة الإسلامية: أميركا هي أخبث عدو لإيران ومسؤولوها وقحون وظالمون وإرهابيون، وكالة مهر للأنباء، ٢٠٢٠/٠٣/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2PtaxUI

وأوضح الرئيس الإيراني بأن إرهاب أمريكا وسياستها الخاطئة باتا اليوم أكثر وضوحا للعالم. وأكد روحاني أن أميركا فرضت حظرا ظالما وإرهابيا على الشعب الإيراني، معتبرا ادعاء أميركا بأنها مستعدة لمساعدة إيران في مكافحة فيروس كورونا بأنه إحدى الأكاذيب الكبرى في التاريخ[(١)].

وعدم براءة عرض المساعدة يدل عليه أنه عندما تقدمت إيران في أوائل شهر مارس بطلب قرض من صندوق النقد الدولي للمساعدة في مواجهة كورونا اعترضت الولايات المتحدة على هذا الطلب بحجة عدم استيفاء إيران للمعايير الأساسية للحصول على هذا القرض[(٢)].

- **الحلفاء الأوروبيون: نيران صديقة**

اتسم تعامل الولايات المتحدة مع حلفائها الأوربيين على أفضل التقديرات وأخفها بالخشونة المفرطة، فقد لام ترامب أوروبا على تساهلها مع الصين ومنع السفر من أوروبا للولايات المتحدة. ثم دخلت الولايات المتحدة مع أوروبا في حروب الكورونا على الكمامات والعقاقير واللقاحات.

لام ترامب الاتحاد الأوروبي بسبب الإصابات الكثيرة التي ظهرت في نيويورك، وكان مصدرها دول أوروبية، واعتبر أن "فشل الاتحاد الأوروبي في تقييد السفر من الصين والمناطق المتضررة من الفيروس كما فعلت الولايات المتحدة تسبب بظهور هذه الإصابات".

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطاب وجهه إلى الأمريكيين في ١٢ مارس ٢٠٢٠ تعليق جميع الرحلات من أوروبا إلى الولايات المتحدة لمدة ثلاثين يوما، وذلك لاحتواء انتشار وباء كورونا، واستثنى بريطانيا من هذا القرار.

وقد اتُهمت الولايات المتحدة في شهر أبريل باعتراض مسار شحنة تحمل ٢٠٠ ألف كمامة، كانت متجهة إلى ألمانيا، وتحويلها لاستخدامها الخاص، في خطوة أدينت بوصفها "قرصنة حديثة"، وقالت حكومة محليّة لولاية ألمانية إنّ شحنة كمامات مصنّعة في الولايات المتحدة، صُودرت في بانكوك، وأضافت إنّ شحنة كمامات الوقاية من طراز FFP2، كانت بالأساس لصالح شرطة برلين، لكنّها لم تصل إلى وجهتها المرجوّة.

وكان ترامب قد صرح في بداية أبريل إنّه سيلجأ إلى تفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي" لعام ١٩٥٠، ليحثّ الشركات الأمريكية على إنتاج المزيد من اللوازم الطبيّة لتلبية الطلب المحلّي، وأعلن ترامب في المؤتمر الصحفي اليومي لخليّة مكافحة فيروس كورونا في البيت الأبيض: "نحتاج إلى هذه البضائع على الفور للاستخدام المحلي. يجب أن نحصل عليها".

وذكر رؤساء أقاليم فرنسية أن عملاء أمريكيين غير معروفي الهوية قاموا بشراء شحنة من الأقنعة الواقية طلبتها فرنسا من الصين مباشرة على مدرج مطارات صينية، ومنهم رئيس منطقة بروفانس-آلب-كوت دازور (جنوب) رونو موزولييه، والذي قال: "هناك بلد أجنبي دفع ثلاث مرات ثمن الشحنة على مدرج المطار". ومنهم أيضا رئيسة منطقة إيل-دو-فرانس (باريس وضواحيها) فاليري بيكريس، والتي أكدت: "انتزع منا أمريكيون شحنة أوصينا عليها بالمزايدة على سعرها"[(٣)].

(١) روحاني: مزاعم أمريكا بشان مساعدة ايران هي إحدى كبريات أكاذيب التاريخ، وكالة مهر للأنباء، ٢٠٢٠/٠٣/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Pntloa

(٢) باتريك كلاوسون، الاعتراض على قرض "صندوق النقد الدولي" لإيران: ليس بالأمر الشاذ وليس حاجزاً أمام تقدم المساعدة، معهد واشنطن، 14 أبريل ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bit.ly/2XwDDqC

(٣) حروب الكمامات العالمية: عندما أسقط الكورونا قناع العولمة، شبكة النبأ المعلوماتية، 6أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ibQ1UY

وكشفت تقارير إعلامية ألمانية النقاب عن تنافس ألماني-أمريكي بشأن شركة ألمانية تطور لقاحًا ضد فيروس كورونا، إذ تحاول إدارة ترامب إغراء العاملين بالشركة بمبالغ مالية للانتقال إلى الولايات المتحدة للحصول على اللقاح بشكل حصري. وحاولت إدارة ترامب جذب العاملين في شركة CureVac التي تتخذ من مدينة توبنغن الألمانية مقرًا لها، إلى أراضيها من خلال مدفوعات مالية ضخمة وتأمين اللقاح للولايات المتحدة منفردة(١).

- **منظمة الصحة العالمية: المزيد من الانسحاب من المنظمات الدولية**

ما فعلته الولايات المتحدة مع منظمة الصحة العالمية يمثل نمطًا تكرر أكثر من مرة في تعامل إدارة ترامب مع مؤسسات واتفاقيات دولية تمثل جزءاً من النظام الدولي، وهي مؤسسات قادت الولايات المتحدة عملية إنشائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تكرر هذا النمط في الانسحاب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠١٨ والانسحاب من اليونسكو ٢٠١٩، وهو العام الذي شهد أيضا الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ.

بدأ ترامب تعامله مع منظمة الصحة العالمية بوقف تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لها في ١٤ إبريل من العام الجاري لحين تتم مراجعة طريقة تعامل المنظمة مع انتشار فيروس كورونا الجديد، وهو ما سيؤدي إلى حرمان المنظمة من ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار من الوصول إلى هذا الجهاز الدولي الحساس في ظرف لا يمكن أن يكون أسوأ باعتبار الحاجة إلى كل الدعم والتكاتف الدولي لمواجهة تفشي الفيروس.

الرئيس الأمريكي قال إن المراجعة تهدف إلى البحث في "سوء الإدارة الكبير لمنظمة الصحة العالمية وطريقة تعاملها مع فيروس كورونا والتغطية على انتشاره"، ملقيا الضوء على أن الصين تساهم في تمويل المنظمة "بنحو ٤٠ مليون دولار فقط".

وأكد ترامب في كلمته أن منظمة الصحة العالمية "لو أنها قامت بعملها وأرسلت خبراء إلى الصين لتقييم الأوضاع على الأرض بمهنية وأبرزت قلة الشفافية في الصين، لكان بالإمكان السيطرة على تفشي الوباء في معقله بأعداد وفيات أقل "(٢).

وفي أواخر شهر مايو أعلن ترامب في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض عن إنهاء علاقات بلاده بشكل رسمي مع منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، واتهم ترامب المنظمة بالفشل في تطبيق إصلاحات في مواجهة شواغل ومخاوف الولايات المتحدة بشأن تعامل المنظمة مع جائحة كورونا، وبأنها تثق أكثر من اللازم في المعلومات الواردة من الصين. وأضاف ترامب: "نظرا لفشلها في إجراء الإصلاحات المطلوبة والتي تشتد الحاجة إليها، فإننا سننهي اليوم علاقاتنا بمنظمة الصحة العالمية وسنوجه تلك الأموال إلى منظمات عالمية أخرى واحتياجات الصحة العامة العالمية الملحة والمستحقة"(٣).

وبعد حوالي شهر أكد ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أن الولايات المتحدة أبلغت المنظمة بانسحابها، اعتباراً من ٦ يوليو ٢٠٢١. وبدوره كتب السيناتور روبرت مينينديز، الديمقراطي البارز في لجنة العلاقات الخارجية، على "تويتر": "تلقى الكونجرس إشعاراً بأن الرئيس الأمريكي سحب الولايات المتحدة رسميًا

---

(١) تقارير: تنافس ألماني – أمريكي خفي بشأن تطوير لقاح ضد كورونا، دوليشيه فيليه ، ١٥ مارس ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bit.ly/2XuHkNg

(٢) ماذا يعني إعلان ترامب وقف تمويل منظمة الصحة العالمية؟، سي إن إن العربية، 15أبريل 2020،متاح عبر الرابط التالي: https://cnn.it/2PDPEGx

(٣) ترامب يعلن إنهاء علاقة الولايات المتحدة بمنظمة الصحة العالمية، DW، ٢٩ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2X6ds9V

من منظمة الصحة العالمية في خضم الوباء العالمي"، "إن ذلك يترك الأمريكيين مرضى وأمريكا وحدها". وبموجب قرار صادر عن الكونغرس عام ١٩٤٨، الذي شهد إنشاء منظمة الصحة العالمية، يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب، لكن عليها أن تعطي إشعارًا لمدة عام وعليها دفع الرسوم المستحقة، على الرغم من أنه غير واضح ما هو موقف ترامب من ذلك. وشدد دوجاريك على وجوب استيفاء هذه الشروط(١). وأفاد الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية بأن الولايات المتحدة مدينة للمنظمة في الوقت الحالي بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار من المساهمات المقدرة(٢).

وأثارت هذه القرارات العديد من الانتقادات الداخلية والخارجية؛ حيث وصفت نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، انسحاب ترامب الرسمي من المنظمة بأنه "فعل من الحماقة الحقة لأن منظمة الصحة العالمية تقوم بتنسيق الحرب العالمية على مرض كوفيد-١٩." وكتبت الزعيمة الديمقراطية على حسابها على تويتر: "بينما تتعرض حياة الملايين للخطر، يشل الرئيس المجهود الدولي لهزيمة الفيروس"(٣). وغرّد جو بايدن، الذي سيتحدى دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل: "في اليوم الأول لي كرئيس، سأعود إلى منظمة الصحة العالمية وسأستعيد قيادتنا على المسرح العالمي"(٤).

وانتقدت الصين انسحاب الولايات المتحدة، من منظمة الصحة العالمية في ظل استمرار جائحة كورونا، واعتبرته ضربة للمساعي الدولية لمكافحة الفيروس. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشاو لي جيان: "إن قرار انسحاب واشنطن من المنظمة حلقة جديدة من حلقات الانسحاب أحادي الجانب للولايات المتحدة من المنظمات الدولية، لافتًا إلى أنّ الدول المحتاجة للدعم الدولي ستكون في مقدمة الدول المتضررة من هذه الخطوة(٥).

هذا الانسحاب مثّل ساحة جدية لتبادل الاتهامات بين الولايات المتحدة والصين، فقد طالب وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الصين بمصارحة العالم بحقيقة فيروس كورونا، منتقدا أداء منظمة الصحة العالمية في هذه الأزمة بأنها لم تطبق الإصلاحات اللازمة، ولم تقم بواجباتها حيال الأزمة كما ينبغي. وأكد وزير الخارجية الأمريكي أن الحزب الشيوعي الصيني أخفى حقيقة فيروس كورونا لمدة ستة أشهر، مشيرًا إلى أن واشنطن ستجري مباحثات مع الشركاء الأوروبيين للرد على تهديدات الحزب الشيوعي الصيني(٦).

رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية على هذه التصريحات بأن أمريكا لا يحق لها الحديث عن تعاون بين الصين ومنظمة الصحة العالمية بعد الانسحاب رسميا من المنظمة، وأنه لم يعد لواشنطن الحق بإصدار تعليقات "غير مبررة" حول التعاون بين بكين والمنظمة، لافتًا إلى أن الصين والمنظمة بينهما تواصل وتعاون وثيقان منذ تفشي مرض فيروس كورونا الجديد، وقال: مساهمتنا في التعاون بشأن الصحة العامة العالمية تعد مساهمة دولة كبيرة ومسؤولة". ثم اتهم الولايات المتحدة بأنها مصدر الوباء قائلا: "إذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقا بالجهود العالمية ضد المرض، فإن أول شيء تحتاج إليه هو الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الخاصة

---

(١) فيروس كورونا: ترامب يتخذ إجراءات لخروج الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، بي بي سي العربية، 8يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/33sN4eo

(٢) انسحاب أمريكا من منظمة الصحة العالمية يدخل حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢١، جريدة الشروق، 8 يوليه ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/30sAfyN

(٣) المرجع السابق.

(٤) فيروس كورونا: ترامب يتخذ إجراءات لخروج الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، مرجع سابق.

(٥) "ضربة لمكافحة كورونا".. الصين تنتقد انسحاب أمريكا من «الصحة العالمية»، موقع مصر العربية، 08يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3gaczoh

(6) Secretary Michael R. Pompeo at a Press Availability, JULY 8, 2020, available at: https://bit.ly/2XrRnCL

بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بطرق مثل دعوة خبراء المنظمة لتتبع منشأ الفيروس في الولايات المتحدة"[1].

خاتمة:

يوضح التقرير أن الولايات المتحدة مضطربة داخليًا وغائبة عالميًا فيما يتعلق بمواجهة فيروس كوفيد- ١٩. فعلى المستوى الداخلي قامت إدارة ترامب بتفكيك وحدة الاستجابة للوباء التي كانت أنشأتها إدارة أوباما، وتجاهلت تحذيرات المخابرات حول جائحة محتملة، وفضلت احتياجات الشركات كأولوية قبل الرفاهية العامة، وأجبرت البلاد على إعادة فتحها في وقت مبكر جدًا، وتنكرت للعلم والمتخصصين فسعت لتحجيم دور الخبراء أمثال الدكتور أنتوني فوتشي. وتبنت إدارة ترامب خطابًا داخليًا مضللا يسعى لتحجيم المعارضين وإقصاء الفئات الضعيفة ويزعم لنفسه صلاحيات ليست له.

وكانت نتيجة هذه السياسة وهذا الخطاب فشلا ذريعًا في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، أدى إلى أن تحتل الولايات المتحدة المركز الأول في عدد الإصابات والوفيات على مستوى العالم، فالإصابات في الولايات المتحدة تمثل ٢٦,٥% من إجمالي الإصابات على مستوى العالم، ووفياتها نتيجة الإصابة بالفيروس تمثل ٢٣,٣٨% من إجمالي عدد الوفيات عالميًا حتى كتابة هذه السطور.

كما أن نهج إدارة ترامب في هذه الأزمة زاد من حدة الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي في وقت الولايات المتحدة أحوج ما تكون للتعاون في مواجهة هذه الجائحة ذات الآثار الوبيلة على الصحة والاقتصاد والمجتمع.

وعلى المستوى الخارجي تفاقم تراجع الولايات المتحدة كقيادة عالمية، فتبادلت الاتهامات مع الصين عدوها الاستراتيجي في خطاب عنصري، وعرضت مساعدات غير بريئة على عدوها إيران، وتتصارع مع حلفائها الأوروبيين على مستلزمات مواجهة الكورونا غير خجلى من خطاب أناني واضح.

وعلى عكس تفشي فيروس إيبولا في أفريقيا الذي بدأ في عام ٢٠١٥، وكان دور الولايات المتحدة في تعبئة الموارد المفتاح في احتواء هذا الوباء الناشئ. الآن فيما يتعلق بـــكوفيد-١٩، لم تظهر الولايات المتحدة كقيادة عالمية كبيرة. وبدلا من ذلك، تتضاعف حالات الإصابة في الولايات المتحدة كما بيّن التقرير، وهناك مخاوف متزايدة من أن إدارة الوباء أبعد ما تكون عن الكفاءة والفعالية وأن المرض يفاقم من الانقسام والاستقطاب الداخلي الخطير القائم بالفعل كما أوضح التقرير. ويمكن قراءة الوضع كمؤشر آخر للمزيد من اتجاه قائم بالفعل؛ حيث تتراجع الولايات المتحدة من الساحة العالمية، ويتناقص تأثيرها ومكانتها.

وصفوة القول أن إدارة ترامب أعلت الجانب المادي على الإنساني والاقتصادي على الاجتماعي في تعاملها مع جائحة كورونا، وعلى عكس الشائع من أن اتباع المنطق المادي والاقتصادي هو الأقدر على تحقيق الكفاءة والفعالية في تعامل الدول والمجتمعات مع تحدياتها ومشاكلها فقد فشلت وخسرت إدارة ترامب على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي تغريدة لستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد قد تلخص العلاقة بين الإخفاق والفشل الذي اتسم به تعامل إدارة ترامب مع الجائحة داخليا والتراجع المستمر على صعيد قيادتها للعالم يقول: "إن الدولة التي لا تستطيع إقناع مواطنيها بارتداء الأقنعة لوقف جائحة، ليس لديها ما تفعله للإطاحة بالحكومات الأجنبية

---

(١) الصين تدحض التعليقات الأمريكية غير المبررة بشأن التعاون مع منظمة الصحة العالمية، أخبار العربية، 10يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2DDs0qy

ومحاولة إعادة تشكيل مجتمعات بأكملها وهي لا تكاد تفهمها"[1]. وهو يعني إذا كنت لا تستطيع السيطرة على وباء في بلدك، فلا تحاول إعادة هندسة بلد آخر.

*****

(١) تغريدة لستفين والت حول تعامل ترامب مع جائحة كورونا، موقع توتير، بتاريخ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fwe13g



إدارة أزمة كورونا في أوروبا: بين المصالح القومية والتضامن الجماعي

أحمد شوقي(*)

مقدمة:

سجلت دول الاتحاد الأوروبي نحو ١،٥ مليون إصابة بفيروس كورونا (كوفيد ١٩) منذ بداية ظهوره في القارة العجوز نهاية يناير الماضي وحتى ٨ أغسطس ٢٠٢٠، فيما بلغ عدد الوفيات نحو ١٣٦,٢ ألف حالة(١). وتم اعتبار أوروبا بؤرة تفشي كورونا من قبل منظمة الصحة العالمية؛ وفق إعلانها يوم ١٣ مارس ٢٠٢٠؛ مطالبة بالتضامن معها؛ بسبب ارتفاع وتيرة تفشي الوباء والأعداد الكبيرة للوفيات(٢).

وتعتبر الحالة الأوروبية نموذجًا استكشافيًّا مهمًّا للتعرُّف على طبيعة التعاون الإقليمي للتصدِّي لواحد من التهديدات النوعية التي تواجه العالم (تهديد بيولوجي)، في إحدى أهم تجارب الوحدة في العصر الحديث (الاتحاد الأوروبي)، وذلك على نحو كشف عن أنماط متباينة لإدارة الأزمة على المستويات القومية، كما كشف عن أزمة ثقة في المؤسسات الجماعية وحقيقة "المواطنة الأوروبية" في ظل الاستجابات البطيئة التي أبدتها الكثير من الدول الأعضاء والمؤسسات الجماعية تجاه بؤر تفشي الوباء وفي ظلِّ مسارعة قوى دولية أخرى لتقديم المساعدات مثل روسيا والصين للدول الأوروبية الموبوءة.

تستهدف الورقة التعرُّف على ملامح خطط إدارة ومكافحة انتشار وباء كورونا داخل دول الاتحاد الأوروبي؛ في ضوء تعارض المصالح القومية للدول الأعضاء، ومتطلبات التضامن الجماعي التي تلزم هذه الدول بالتنسيق فيما بينها لمواجهة الأزمات والكوارث، وذلك من خلال عناصر ثلاثة؛ يتعلَّق أولها بالتعرُّف على خريطة انتشار الوباء في أوروبا وأسباب تفشِّيه فيها، ويناقش العنصر الثاني ملامح خطط الإدارة القومية للأزمة، فيما يرصد العنصر الثالث خصائص الإدارة الجماعية وتأثيراتها على التضامن الأوروبي المشترك.

أولًا- كورونا في أوروبا: خريطة الانتشار وأسباب التفشي

أبلغت فرنسا عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد ١٩) داخل القارة الأوروبية يوم ٢٤ يناير ٢٠٢٠؛ وفق ما تفيد بيانات المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها)(٣). أعقب ذلك إبلاغ ألمانيا في ٢٧ يناير ٢٠٢٠ عن أول إصابة في القارة الأوروبية بفيروس كورونا، وذلك بعد مخالطة المصاب لشخص صيني زار ألمانيا خلال الفترة من ١٩- ٢٢ من نفس الشهر.

في إيطاليا؛ أعلن نهاية يناير عن أول إصابتين بفيروس كورونا لسائحين صينيَّيْن؛ وسرعان ما اشتعلت النار في الهشيم؛ فأعلن يوم ٢١ فبراير عن اكتشاف ١٦ إصابة بوباء كورونا؛ ليتحوَّل الشمال الإيطالي إلى مركز تفشٍّ للمرض، ومنه إلى بقية البلاد؛ لتتحوَّل إيطاليا في غضون أيام قليلة

(*) باحث في العلوم السياسية

(1) COVID-19 situation update for the EU/EEA and the UK, as of 8 August 2020, European Centre for Disease Prevention and Control, 8 August 2020, Available at: https://cutt.us/UnKo5

(٢) شريفة جتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي، الأناضول، ٢٣ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Vhb7W

(3) COVID-19 situation update for the EU/EEA and the UK, as of 8 August 2020, op. cit.

للدولة الأوروبية الأولى من حيث عدد الإصابات المؤكدة)[١].

لكن شكوكًا واسعة تشير إلى أن الوباء قد وصل القارة العجوز قبل التواريخ المعلنة بأسابيع، وذلك على إثر شهادات من مرضى صُنِّفَتْ حالتهم "التهابًا رئويًّا" تأكّدت إصابتهم لاحقًا بكورونا، أو يشتبه في إصابتهم بالمرض[٢].

قد لا يلقي كثيرون بالًا لهذه الشكوك؛ لكنها ذات دلالات مهمة بالنسبة لتفاقم مؤشرات تفشي كورونا داخل أوروبا من جهة، وكيفية إدارة الأزمة من جهة أخرى سواء على المستوى القومي أو الجماعي الأوروبي.

ووفق بيانات المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (الأرقام بالألف حالة)[٣]، كانت إسبانيا أعلى حالات الإصابات ب ٣١٤,٤ ألف إصابة، وكانت إيطاليا أعلى حالات الوفيات ب ٣٥,٥ ألف وفاة، وبلغ عدد الإصابات في أوروبا بأكملها ١٤٧٥٥٠٠ وبلغ عدد الوفيات ١٣٦,٢ ألف حالة وفاة وذلك حتى ٨ أغسطس ٢٠٢٠؛ على نحو يظهر بؤر الانتشار مما ينتج عنه اختلاف في أنماط الإدارة القومية لسياسات مواجهة كورونا والانشقاقات على المستوى القومي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة لملاحظتين مهمتين أولاهما: إن التأخُّر في تشخيص المرض وإعلان ظهوره كان سببًا رئيسيًّا في تفشّي وباء كورونا في القارة الأوروبية وتحوُّلها لمركز للوباء عالميًّا؛ لتتقدَّم دول في الاتحاد الأوروبي على الصين في قائمة أكثر الدول إصابة ووفاة بالوباء، حيث تشير دراسات إلى ظهور حالات فردية في مناطق متفرقة من القارة الأوروبية نهاية العام السابق ومطلع العام الحالي؛ غير أن الحالات كانت تصنف على أنها التهاب رئوي ومن ثم لم يُلق لها بال ما سمح بتفشّي الوباء دون ملاحظة أو مراقبة أو رصد للمصابين أو المخالطين[٤].

أما الملاحظة الثانية: رغم أن إيطاليا تأتي في المركز الثاني بقائمة أكثر دول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد الإصابات المؤكدة بكورونا بعد إسبانيا؛ فإن كثيرًا من التقارير تعتبر أن إيطاليا هي بؤرة تفشي الوباء الأساسية داخل القارة الأوروبية، ذلك أنه في غضون شهر واحد من الإعلان عن أول إصابة بكورونا في الشمال الإيطالي؛ تحولت الدولة بأكملها لأكبر دولة تفشّى فيها المرض منذ ظهوره في الصين خلال ديسمبر ٢٠١٩؛ على نحو فاق الأرقام المسجلة في كل من الصين وإيران وكوريا الجنوبية، وهو ما تجلّى في تسجيل أرقام قياسية للوفيات والإصابات في يوم واحد؛ بلغت مع نهاية الشهر الأول من ظهور المرض في إيطاليا ٧٩٣ وفاة ليصل العدد الإجمالي خلال شهر واحد ٤٨٢٥ حالة، و٦٥٥٧ إصابة ليسجل إجمالي الإصابات ٥٤ ألفًا في شهر واحد. ومن أبرز أسباب تفشّي المرض في إيطاليا[٥]:

- إنكار وجود المرض وإخضاعه للمناوشات السياسية:

استمرت السلطات الإيطالية في إنكار وجود فيروس كورونا على أراضيها؛ ما تسبّب في تأخُّر تنفيذ إجراءات المكافحة من التباعد الاجتماعي وحظر التجوال.. إلخ. وقد كان من شأن الإعلان المبكر عن انتقال الوباء إلى الأراضي الإيطالية أن يدفع المواطنين لدرجات أعلى من الحيطة

---

(١) محمد السعيد، على حافة الهاوية.. هل يقتل "كورونا" المستجد الاتحاد الأوروبي بالكامل؟، ميدان، ١٩ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/3XIfK

(٢) بو علام غبشي، تاريخ ظهور فيروس كورونا...اللغز الذي يحير العالم، فرانس ٢٤، ٧ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/e6TJQ

(3) COVID-19 situation update for the EU/EEA and the UK, as of 8 August 2020, op. cit.

(4) Augusto Cerqua, Roberta Di Stefano, When did coronavirus arrive in Europe?, Preprint, April 2020, p. 2, Available at: https://cutt.us/R6ll6

(٥) ١٠ أسباب تشرح لماذا اجتاح فيروس كورونا إيطاليا؟، الجزيرة نت، ٢٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rQBJ6

والحذر خاصة وأن الترابط العائلي يعتبر من أبرز سمات الحياة الاجتماعية في إيطاليا إذ تتعايش أسر من أجيال متعدِّدة تحت سقف واحد، وهناك حرص على إحياء المناسبات العائلية وزيارة الأقارب خاصة من كبار السن.

وعند ظهور المرض في البلاد والاعتراف بذلك؛ لم يتم التعامل معه بطرق احترافية من قبل الطبقة السياسية في البلاد؛ بل إنهم اتخذوه وسيلة للنيل من الخصوم؛ إذ ظهر بعض السياسيين عبر الفضائيات داعين الناس إلى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي دون اتخاذ إجراءات الوقاية.

وقد قَصَرَت السلطات الصحية الإيطالية إجراء اختبارات فيروس كورونا على أعداد محدودة من المواطنين، وهم المرضى الذين تظهر عليهم أعراض كورونا، و لم تتوسَّع في إجرائها؛ ما سمح بانتشار أوسع للوباء.

- عدم منع الرحلات المباشرة من الصين نحو إيطاليا:

أدَّى عدم منع السلطات الإيطالية الرحلات المباشرة القادمة من الصين إلى عدم اتخاذ إجراءات وقائية حيال القادمين من بكين أو المخالطين لمسافرين صينيِّين على متن رحلات الترانزيت؛ ما أدَّى لزيادة وتيرة انتشار العدوى في أرجاء البلاد دون القدرة على حصرها أو تتبُّعها أو مراقبتها؛ فضلًا عن عدم فرض الحجر الصحي عليهم كما فعلت دول كفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

- ارتفاع نسبة كبار السن:

تعتبر إيطاليا ثاني أكبر دولة من حيث نسبة كبار السن بين السكان، إذ تقدَّر نسبة من تتجاوز أعمارهم ٦٥% بنحو ٢٣,٣% من العدد الإجمالي البالغ نحو ٦٠,٥ مليون نسمة، ومن المعروف أن كبار السن هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس ومضاعفاته.

- عجز البنية التحتية للخدمات الصحية:

في الوقت الذي كان المصابون بالأمراض المزمنة بحاجة لخدمات صحية أعلى بعد تعرُّضهم للإصابة بوباء كورونا، فإن البنية التحتية للخدمات الصحية لم تسمح بذلك، خاصة ما يتعلَّق منها بنقص أجهزة التنفس الصناعي ووحدات العناية المركزة؛ خاصة في المناطق الشمالية من البلاد والتي بدأ انتشار الفيروس منها.

ثانيًا- الاستجابات الوطنية: المصالح القومية تنتصر

أمام تفشِّي كورونا؛ تحرَّكت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الأزمة بشكل منفرد؛ مقدمة بذلك المصالح القومية المتعلِّقة بحماية مواطنيها من الوباء على كل الاعتبارات الأخرى التي يقتضيها مبدأ التضامن الأوروبي من تنسيق مع الآخرين أو تقديم المساعدة للمنكوبين؛ مع العلم أن قانون الاتحاد الأوروبي يلزم الدول بذلك في أوقات الأزمات حتى وإن ترك قطاع الصحة ضمن الصلاحيات التي تختص بها السلطات الوطنية. ومن مؤشِّرات تغليب المصلحة القومية على اعتبارات التضامن الجماعي:

١- إغلاق الحدود الوطنية:

إن مبدأ حرية الحركة عبر الحدود الأوروبية هو لُبُّ مشروع الوحدة في القارة العجوز وهو أبرز منجزاتها في إطار ما يعرف بمنطقة شنجن التي تضمن حرية حركة الأفراد عبر الحدود الأوروبية على حساب السيادة القومية للدول الأعضاء؛ وتضم المنطقة في عضويتها ٢٦ دولة أوروبية، وتلزم الاتفاقية هذه الدول بحرية حركة مواطني الدول الأعضاء[١].

غير أن ما حدث خلال الأسابيع الأولى من تفشِّي كورونا في أوروبا وخاصة في إيطاليا هو أن كل دولة أغلقت حدودها الوطنية مركِّزة الانتباه كاملًا على إجراءات وقاية وعلاج مواطنيها بغضِّ النظر عن أوضاع المواطنين

(١) أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية (٢٠١٤-٢٠١٥) دراسة من منظور نقدي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ص ص ١٦٧- ١٦٩.

بالدول الأخرى؛ فلم ترسل المساعدات الطبية، وتردَّدت كثيرًا في اتخاذ إجراءات اقتصادية للمساعدة المالية للدول المنكوبة[١].

لم يمر مارس ٢٠٢٠ إلا وكانت كافَّة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد قامت بإغلاق حدودها بشكل كامل أو شدَّدت إجراءات العبور؛ مخالفة بنود اتفاقية شنجن؛ باستثناء ٥ دول فقط؛ وذلك رغم مناشدات المفوضية الأوروبية للدول الأعضاء بعدم تطبيق إجراءات الفحص والتفتيش عبر الحدود احترامًا لمبدأ حرية التنقل[٢].

٢- الحظر الألماني والفرنسي على تصدير المستلزمات الطبية:

في الوقت الذي كانت إيطاليا تئن تحت وطأة وباء كورونا خلال مارس الماضي؛ حظرت السلطات الألمانية وكذلك الفرنسية عمليات تصدير الكمامات الطبية إلى الخارج بما في ذلك الشركاء الأوروبيون، ولم تستثنِ من هذا القرار الدول الموبوءة مثل إيطاليا التي ناشدت المساعدة من الدول الأوروبية، كما أن المفوضية الأوروبية قد طلبت من الدول الأعضاء مساعدة روما؛ لكن رد الفعل تمثَّل في حظر تصدير المستلزمات الطبية على نحو هدَّد الشعور بالتضامن الأوروبي لدى الإيطاليِّين وغيرهم[٣]. ولم تتراجع ألمانيا عن موقفها إلا بعد إرسال الصين للمساعدات الطبية إلى إيطاليا؛ فأبدت برلين استعدادها لتقديم مليون قناع طبي إلى روما[٤].

٣- السطو على المساعدات الطبية:

في خضمِّ أزمة نقص المواد الطبية في إيطاليا؛ أرسلت السلطات الصينية مساعدات طبية لتخفيف وطأة الأزمة في ظل تخاذل أوروبي جماعي؛ فما كان من السلطات في التشيك إلا أن استولت على المساعدات الصينية وقامت بمصادرتها[٥].

قامت السلطات في التشيك بمصادرة شحنة المواد الطبية التي شملت أقنعة واقية وأجهزة تنفُّس تحت غطاء "عملية ضد التهريب" وقامت بتوزيعها على مستشفيات البلاد، ومع الكشف عن عملية السطو؛ وعد المسؤولون في التشيك بالتحقيق[٦]!

لم تكن عملية السطو قاصرة على السلطات التشيكية في ظل أزمة كورونا التي أحدثت نقصًا كبيرًا في المواد الطبية؛ فقد اتهمت تونس إيطاليا بالقرصنة على شحنة من مطهر الكحول كانت في طريقها للبلاد قادمة من الصين؛ عبر تقديم عرض مالي أعلى للشركة الصينية المنتجة، كما سرقت ٦ ملايين كمامة طبية في أحد المطارات الكينية كانت في طريقها إلى ألمانيا[٧].

إن إدارة الأزمة على هذا النحو لا تتعلَّق فحسب بتقديم المصالح القومية على مبادئ التضامن الأوروبي أو حتى التضامن الإنساني؛ وإنما تتعلق بالقيام بأفعال غير مشروعة للتعامل مع الأزمة التي ضربت البلاد في ظل غياب الثقة

(١) فيديل سبيتي، "تأثير كورونا"... إيطاليا ترفع علم الصين بدلًا من شعار الاتحاد الأوروبي، إندبندنت عربية، ٢٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dMmFp

(٢) شريفة جتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي مرجع سابق.

(٣) بن هول ومارتن آرنولد وسام فلمينج، هل يطرح «المركزي الأوروبي» سندات كورونا لمكافحة الجائحة؟، الاقتصادية، ٢٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TxxZQ

(٤) شريفة جتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي مرجع سابق.

(٥) بن هول ومارتن آرنولد وسام فلمينج، هل يطرح «المركزي الأوروبي» سندات كورونا لمكافحة الجائحة؟مرجع سابق.

(٦) الأقنعة الواقية الصينية تسبب خلافًا بين إيطاليا والتشيك، يورونيوز، ٢٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zMXBY

(٧) آمال الهلالي، سطو وقرصنة.. كورونا يفجر حربا بين الدول، الجزيرة نت، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Fs4uF

بشأن إمكانية تلقّي المساعدة من الغير لمكافحة انتشار الوباء.

ثالثًا- قراءة في الاستجابة الجماعية: التضامن الأوروبي على المحك

بموجب قانون الاتحاد الأوروبي؛ فإن المفوضية الأوروبية بصفتها الذراع التنفيذية للاتحاد مكلَّفة بالتنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة الأزمات وبينها الأزمات الصحية؛ غير أنها لم تكن على مستوى الأزمة، خاصةً حين اجتاح كورونا إيطاليا؛ وهو ما بدا من رفض طلبات المساعدة التي تقدمت بها إيطاليا؛ وعدم اللجوء إلى خطط الإنقاذ والمساعدة المالية إلا بعد التحذيرات التي صدرت من جهات عدَّة بشأن مخاطر الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، ومن ثم إلى العالم كله، إذا لم يتم التدخل(١). ويمكن توضيح ذلك من خلال العنصرين التاليين:

١- رفض طلبات المساعدة من الدول المنكوبة:

في الوقت الذي اشتدّت فيه أزمة وباء كورونا على إيطاليا؛ حاولت السلطات مكافحة الوباء عبر إغلاق الأماكن الموبوءة خلال الأيام الأولى من ظهور الوباء؛ فأعلن عن إغلاق لومباردي التي بدأ ظهور كورونا في إيطاليا منها وكذلك العديد من الأماكن في الشمال الإيطالي ما ترتب عليه عزل نحو ١٧ مليون إيطالي. ومع استمرار تفشّي المرض في بقية أنحاء إيطاليا؛ لجأت السلطات للإغلاق الكامل لكافة الأنشطة والقطاعات في الدولة مع حظر حركة المواطنين إلا لأغراض التبضُّع والقيام بالأعمال الضرورية كالطب وتوزيع الأدوية والمستلزمات الطبية والسلع الغذائية.

أدّى ذلك إلى وقف العمل بالمصانع والإغلاق الكامل للشوارع الرئيسية ولحدود البلاد وفرض العزل على كامل الشعب الإيطالي، وقد كان لذلك تبعات اقتصادية واسعة.

لذلك؛ طالبت السلطات الإيطالية مؤسسات الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة عبر إنشاء صندوق ضمان أوروبي أو إصدار سندات كورونا؛ بغرض توفير التمويل اللازم للمبادرات الوطنية للتعامل مع حالة الطوارئ التي تعيشها القارة. غير أن الاتحاد لم يتعامل بجدية مع المطالب الإيطالية(٢).

كان المقترح الإيطالي يقوم على مبدأ تقاسم أعباء خطط التعافي الاقتصادي للدول المنكوبة عبر مشاركة جميع الدول أعضاء منطقة اليورو في تمويل سندات كورونا؛ غير أن الرد جاء سريعًا بالرفض من قبل ألمانيا وهولندا.

كان المقترح الإيطالي يستهدف التعامل مع التداعيات الاقتصادية السلبية لوباء كورونا؛ إذ تشير التقديرات إلى انخفاض متوقَّع للناتج الاقتصادي للبلاد بنحو ٨%، على نحو سيرفع الدين العام الإيطالي بنحو ١٥٥,٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- التأخر في إقرار خطط الإنقاذ المالي:

رغم رفض الدول الأوروبية تقديم المساعدات المالية التي طلبتها إيطاليا في بداية الأزمة؛ فإنها تدخَّلت في وقت لاحق عبر حزمة إجراءات للإنقاذ المالي؛ تضمَّنت تخصيص ٣٠٠ مليار يورو في صورة قروض للشركات المتعثرة، وتعليق قيود الانضباط المالي للموازنات العامة للدول الأعضاء والتي تتضمَّن عدم تجاوز العجز نسبة ٣% على نحو سمح للبلدان الأعضاء بضخٍّ مزيد من الأموال لدعم الإنفاق، فضلًا عن وعود بدراسة إصدار سندات كورونا لإنشاء صندوق أوروبي لدعم مبادرات الدول الأعضاء

(١) شريفة جتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي مرجع سابق.

(٢) عبد المجيد الفرجي، كورونا ينقل "عدوى البريكست" إلى إيطاليا، الجزيرة نت، ٣١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ZwAP8

لحماية اقتصاداتها[١]، وتخصيص ٧,٥ مليار يورو لمواجهة الكساد الاقتصادي المحتمل[٢]. كما أطلق البنك المركزي الأوروبي في ١٨ مارس ٢٠٢٠ برنامج شراء السندات بقيمة ٧٥٠ مليار يورو لمساعدة الدول الأعلى مديونية في إطار منطقة اليورو؛ عبر خفض تكاليف الاقتراض.

وأطلقت منطقة اليورو يوم ٨ أبريل ٢٠٢٠ خطة للإنقاذ قدرها ٥٤٠ مليار يورو؛ موزَّعة بواقع ٢٠٠ مليار يورو من بنك الاستثمار الأوروبي في صورة خط ائتمان جديد للشركات، و١٠٠ مليار يورو، في شكل قروض لدعم إعانات البطالة المؤقَّتة، إلى جانب ٢٤٠ مليار يورو مقدَّمة من آلية الاستقرار الأوروبية في صورة خط ائتمان لتمويل البرامج الصحية بمنطقة اليورو.

كما اقترح البرلمان الأوروبي خطة إنعاش اقتصادي بقيمة ٢ تريليون يورو؛ تدمج في ميزانية الاتحاد؛ بغرض تعزيز التماسك عبر تقليص فوارق الثروة بين الدول الأعضاء. لكن المشكلة تكمن في الخلافات بين الدول الأعضاء تتعلَّق بمدى إمكانية حصول الدول على منح وليس فقط القروض[٣].

إن الهدف الحقيقي من هذه الإجراءات هو إنقاذ مكتسبات الوحدة الأوروبية خاصة اتفاقية شنجن، والحد من المخاوف بشأن الانهيارات الاقتصادية المتوقَّعة جراء كورونا بعد التحذيرات المتكررة من احتمالية وقوع منطقة اليورو بأكملها في فخ الانهيار الاقتصاد على نحو ما حدث إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ والتي أدَّت لانهيارات اقتصادية كبيرة في الإطار الأوروبي. لم تتحرَّك دول القارة إلا بعد تحذيرات واسعة من السيناريو الأسوأ؛ سواء من المفوضية الأوروبية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو البنك المركزي الأوروبي أو غيرهم.

بناءً على ذلك؛ تحركت أوروبا الموحَّدة للتخفيف من آثار الأزمة على الدول المنكوبة؛ وهو أمر أرجعه المحللون لكون إيطاليا رقمًا مهمًّا في المنظومتين الاقتصاديَّتين الأوروبية والعالمية؛ فاقتصاده مصنَّف ثالثًا داخل الاتحاد الأوروبي، وثامنًا على مستوى العالم، وكان من شأن انهياره إحداث فوضى اقتصادية على المستويين الأوروبي والعالمي، وهو أمر لم تكن أوروبا لتخاطر به خاصَّة بعد التداعيات الاقتصادية السلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد وكذلك الانكماش المتوقَّع للاقتصاد الألماني[٤].

أرجع فون در لاين رئيس المفوضية الأوروبية ضعف الموقف الجماعي إلى أن المفوضية قد استهانت بمخاطر وتداعيات وباء كورونا؛ معترفًا بأن الاتحاد الأوروبي قد تأخَّر في اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الموقف[٥].

الخلاصة أن أزمة كورونا وضعت مقولات التضامن الأوروبي والمواطنة الأوروبية في اختبار حقيقي؛ بدَّدَ قدراً من الثقة في المؤسسات الأوروبية الجماعية؛ لدى الشعوب المنكوبة خاصة الشعب الإيطالي. ويمكن تبين ذلك من خلال المؤشِّرات التالية:

- حرق أعلام الاتحاد الأوروبي في إيطاليا:

أمام تفاقم أزمة كورونا وتحول إيطاليا لبؤرة تفشي للوباء؛ لم تتقدَّم المؤسسات الأوروبية لتقديم المساعدات اللازمة لمساعدة المؤسسات الصحية الإيطالية على القيام بمهامها في تقديم الخدمات العلاجية للمرضى والمحتاجين

(١) فيديل سبيتي، "تأثير كورونا"... إيطاليا ترفع علم الصين بدلًا من شعار الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

(٢) شريفة حتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي مرجع سابق.

(٣) ستيفانو فيرجين، فيروس كورونا: هل يفقد الإيطاليون الثقة في الاتحاد الأوروبي؟، بي بي سي، ١٨ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Us4ib

(٤) فيديل سبيتي، "تأثير كورونا"... إيطاليا ترفع علم الصين بدلًا من شعار الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

(٥) شريفة حتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الأوروبي مرجع سابق.

للعناية الطبية. ترتَّب على ذلك غضب شعبي وسياسي واسع، ترجم في صورة حرق أعلام الاتحاد الأوروبية من جانب نشطاء وجماهير وسياسيين[(١)].

● رفع أعلام دول أخرى منافسة للاتحاد الأوروبي:

أمام تأخر وصول المساعدات إلى إيطاليا خاصة خلال فبراير ومارس ومع تزايد الضغوط الاقتصادية عليها؛ هبَّت دول أخرى تعتبر منافسة للاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المنكوبة داخل القارة الأوروبية وخاصة إيطاليا وإسبانيا؛ من بين هذه الدول روسيا والصين، وكان رد الفعل الشعبي سريعًا داخل إيطاليا؛ فمقابل حرق الأعلام الأوروبية أو إلقائها تحت الأقدام؛ رفع مواطنون الأعلام الروسية للتعبير عن الامتنان للدب الروسي بالمساعدات الطبية التي قدَّمها لإيطاليا[(٢)]، وكذلك الأعلام الصينية[(٣)].

● التصريحات الرسمية المشكِّكة في التضامن الأوروبي:

في ضوء تفاقم أزمة كورونا في أرجاء القارة الأوروبية خاصة في إيطاليا؛ صدرت الكثير من التصريحات الرسمية التي تشكك في مبدأ التضامن الأوروبي بعد فشل المؤسسات الجماعية في التعامل مع الأزمة والتخفيف من وطأتها في الدول المنكوبة. من بين هذه التصريحات على سبيل المثال: ما ذكره ماوريتسو ماساري- السفير الإيطالي لدى الاتحاد الأوروبي- إذ قال "على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ خطوات ملموسة مؤثرة وعاجلة وألا يكتفي بالاجتماعات وتبادل وجهات النظر". وقال رئيس وزراء النمسا سبستيان كورز: "مبدأ التضامن والتكاتف لا يعمل في أوروبا في ظل هذا الوضع الخطير". وقال رئيس وزراء التشيك أندريه بابيس: "الدول الأوروبية لم تستطع تنسيق الوضع في ما بينها". وقد كان رئيس صربيا ألكساندر فوتشيتش (الذي تتفاوض بلاده للانضمام للاتحاد الأوروبي) أشدَّ حدَّة بقوله "لقد رأينا أنه لا يوجد تضامن ولا تكاتف في أوروبا. أنا أثق في الصين فهي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا. أما بالنسبة للآخرين فنشكرهم على "لا شيء"[(٤)].

● الدعوات للخروج من الاتحاد الأوروبي:

ردًّا على التجاهل الأوروبي للأزمة في إيطاليا؛ برزت مطالبات بالخروج من الاتحاد الأوروبي بدعوى عدم جدوى الاستمرار فيه خاصة بعد تجاهل طلبات المساعدة الإيطالية. وقد تصدَّرَ هذه المطالبات سياسيون يمينيون، لاقوا تأييدًا واسعًا على منصات التواصل الاجتماعي ومن برلمانيين وأكاديميِّين آخرين.

لكن يبدو أن الحكومة في إيطاليا ورغم انتقاداتها الواسعة لأسلوب إدارة الأزمة على المستوى الجماعي؛ فإنها رأت أنه لا يوجد بديل آخر يطرحه اليمينيون ومؤيدوهم فيما يتعلَّق بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي؛ معتبرًا أن هذه الخطوة ستضرُّ بالمصالح الإيطالية[(٥)].

لكن يبدو أن الأمر لم يكن قاصرًا على اليمين المتطرِّف وأنصاره؛ فقد أظهر استطلاع رأي أُجري خلال أبريل ٢٠٢٠ من خلال شركة (تكني) الإيطالية للاستشارات؛ وقد شمل نحو ألف شخص أن ٤٢% من المشاركين أيدو فكرة خروج إيطاليا من عضوية الاتحاد الأوروبي؛ علمًا أن هذه النسبة كانت ٢٦% فقط خلال نوفمبر ٢٠١٨. ورغم ذلك أبدى نحو ٢٥% من المطالبين بالخروج من الاتحاد الأوروبي الاستعداد للبقاء شريطة إقدام

(١) محمد تهامي زكي، إيطاليون يحرقون علم الاتحاد الأوروبي بعد تخليه عنهم فى أزمة كورونا.. فيديو، اليوم السابع، ١ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4LkLK

(٢) المرجع السابق

(٣) فيديل سبيتي، "تأثير كورونا"... إيطاليا ترفع علم الصين بدلًا من شعار الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) عبد المجيد الفرجي، كورونا ينقل "عدوى البريكست" إلى إيطاليا، مرجع سابق.

المؤسسات الأوروبية على مساعدة بلدهم لتجاوز الأزمة[1].

خاتمة:

كثيرًا ما يُشار إلى الاتحاد الأوروبي كإحدى أنجح تجارب التعاون الإقليمي عبر العالم؛ لما حقَّقه من تواؤم وانسجام بين الدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بحرية حركة الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال، فضلًا عن السياسات المشتركة على المستوى الخارجي فيما يتعلق بالهجرة والأمن والمصالح الخارجية لدول الاتحاد، وتتعزَّز هذه النظرة في ضوء الحديث الواسع عن مبدأ التضامن الأوروبي ومفهوم المواطنة الأوروبية.

غير أن الأزمات التي تتعرَّض لها القارة الأوروبية تضع مثل هذه المبادئ والمفاهيم في اختبارات حقيقية؛ يتم تداركها ومعالجتها بخطط وإجراءات قصيرة وربما متوسطة المدى؛ دون الأخذ في الاعتبار العوامل البنيوية وراء ضعف التضامن الأوروبي الفعلي في أوقات الأزمات؛ كما حدث إبان أزمة انفجار تدفُّقات الهجرة واللجوء خاصة خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٦.

إن الشكوك التي تنتاب مبدأ التضامن الأوروبي والتي تصاحب دومًا الانقسامات بين مكونات الاتحاد نابعة من الاختلافات البنيوية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية بين هذه المكونات. على سبيل المثال؛ هناك فروق واضحة بين اقتصادات دول الاتحاد؛ فاقتصاد دول الشمال الأوروبي يعتبر أفضل من الجنوب فضلًا عن شرق ووسط أوروبا؛ إذ تتميَّز الأولى بالتنافسية والجودة والنزاهة والرقابة والتقدم التكنولوجي، فيما فقدت الأخيرة أسواقها لصالح الشمال في ظل معاناتها من مشكلات الفساد الإداري والمالي وغياب الرقابة والمحاسبة.

وتصنَّف ألمانيا كأقوى اقتصاد أوروبي؛ مما يعطيها ثقلًا عند التحرُّك لمعالجة القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية، وتسعى من جهتها لفرض رؤاها على دول أقل من الناحية المالية والاقتصادية[2]؛ خاصة إذا كانت مثقلة بالديون كإيطاليا وغيرها من الدول على نحو يتسبَّب دومًا في الانقسامات عند التعامل مع الأزمات الحادَّة كالهجرة وكأزمة كورونا نظرًا لتباين قدرات كل طرف على تحمُّل تكاليف الأزمة واختلاف القدرات التي تسمح له بالتعافي والانتعاش.

لقد دفعت أزمة كورونا البعض للحديث عن أن الفشل في إدارة الأزمة في أوروبا يهدِّد بزوال منظومة الحكم الليبرالية بشقَّيها الاقتصادي والسياسي (اقتصاد السوق والديمقراطية) خاصة في ظل ظهور تجارب مقاومة لانتشار الوباء أثبتت فاعليتها من خارج الدائرة الغربية وخاصة في الصين التي تغلَّبت على مشكلتها ومدَّتْ يد العون للدول المنكوبة، وهو ما ترجم في تعبيرات الامتنان للتنين الصيني على المستويين الشعبي والرسمي؛ كما سبق التوضيح.

وعلى أية حال؛ قد يكون من المبكِّر الحديث عن تصدُّع داخل الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة كورونا رغم الدعوات المطالبة للانسحاب من المنظومة الأوروبية في بعض الدول كإيطاليا؛ خاصة مع اضطرار المؤسسات الأوروبية في نهاية المطاف للتعامل مع الأزمة من مدخل اقتصادي خوفًا من انهيارات كبيرة محتملة. ومع ذلك؛ من الصعب تجاهل مؤشِّرات ضعف الثقة في البنية الأوروبية خاصة مع العوامل البنيوية التي تضعف فكرة التضامن الأوروبي.

وقد يكون من المهم في إطار الحديث عن الإدارة الأوروبية لأزمة كورونا الإشارة إلى الانتقادات الموجَّهة من قبل الدول والمؤسسات الأوروبية لأداء منظمة الصحة العالمية فيما يتعلَّق بإدارتها لأزمة وباء كورونا؛ وذلك

(١) ستيفانو فيرجين، فيروس كورونا: هل يفقد الإيطاليون الثقة في الاتحاد الأوروبي؟، مرجع سابق.

(٢) أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي للسياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية (٢٠١٤-٢٠١٥)، مرجع سابق، ص ١٣٠.

بالتوازي مع الانتقادات الأمريكية المتعلّقة بمحاباة المنظمة للصين؛ خاصَّة في الشّقّ المتعلّق بالإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالوباء ومخاطره.

لكن في نفس الوقت حاولت الدول الأوروبية الحفاظ على درجة من الاستقلالية عن الموقف الأمريكي فلم تكن على نفس الدرجة من الحدَّة، إذ لم تصل لحدِّ الانسحاب من المنظمة الدولة أو التهديد بذلك كما فعلت إدارة ترامب، فضلًا عن انسحاب الدولتين اللتين تمتلكان ثقلًا كبيرًا داخل الاتحاد الأوروبي وهما ألمانيا وفرنسا من مفاوضات إصلاح منظمة الصحة العالمية بسبب المحاولات الأمريكية لفرض رؤية واشنطن على مسار المفاوضات[١].

وفي الوقت الذي يبدو أن الدول الأوروبية سيطرت على تفشِّي المرض (في موجته الأولى)؛ تشير الإحصاءات إلى أن العديد من الدول الأوروبية وبينها فرنسا وألمانيا قد تواجه موجة ثانية من انتشار الوباء؛ وذلك بعد عودة أرقام الإصابات والوفيات للارتفاع مرة أخرى بعد الانخفاض الذي سُجِّلَ في وقت سابق وسارعتْ على إثره هذه الدول لتبنِّي خطط العودة إلى الحياة الطبيعية مع اتخاذ إجراءات الوقاية من تباعد اجتماعي وارتداء للكمامات.

على سبيل المثال تشير الإحصاءات إلى استمرار الارتفاع في أعداد المصابين بألمانيا؛ فقد بلغ عدد الإصابات في يوم واحد ١١٢٢ إصابة وذلك يوم السبت ٨ أغسطس ٢٠٢٠ مع تسجيل ١٢ وفاة[٢]، في حين كان الرقم ٨٧٩ حالة وذلك يوم الثلاثاء ٥ أغسطس ٢٠٢٠، مع تسجيل ٩ وفيات. كما سجَّلت فرنسا في الأسبوع الأول من أغسطس ٢٠٢٠ ارتفاعًا في أعداد المصابين المنقولين لغرف الرعاية المركزة بالمستشفيات لأول مرة منذ اتخاذ الانخفاض الذي سارت عبر مساره البلاد منذ أبريل الماضي، ما دفع المجلس العلمي الوطني في فرنسا للتحذير من تحول البلاد للسيناريو الإسباني[٣].

تدفع هذه الانتكاسة في جهود مكافحة كورونا عبر أرجاء أوروبا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية للعودة للحياة الطبيعية في العديد من الدول الأوروبية؟ هل كانت الخطة خضوعًا لضغوط من رجال أعمال؟ أم كانت نابعة من حاجة حقيقية لذلك؟ وهل راعت المخاطر التي تحيق بالأفراد والمتعلقة بتزايد احتمالات الإصابة بكورونا جراء هذه العودة؟

(١) بسبب واشنطن.. انسحاب باريس وبرلين من محادثات إصلاح منظمة الصحة، اخبار العرب في أوروبا، ٧ أغسطس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/7wXa0

(٢) الموجة الثانية بدأت... ألمانيا تسجل أكثر من ١١٠٠ إصابة يوميا، أخبار العرب في أوروبا، ٨ أغسطس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ZMIz7

(٣) كورونا: بداية "الموجة الثانية" في ألمانيا وفرنسا تستعد للأسوأ، يورو نيوز، ٦ أغسطس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/72pA2



ماذا كشفت أزمة كورونا عن السياسات الداخلية والخارجية الروسية؟

نبيل علي(*)

مقدمة:

يتناول هذا التقرير السياسات الروسية الداخلية والخارجية في مواجهة فيروس كورونا، ولكن ليس عن طريق الفصل الثنائي بين الداخل وسياساته والخارج وسياساته، إذ التداخل بينهما شديد التعقيد، وإنما من خلال تناول ثلاثة قضايا يرى الباحث أنها تشمل الداخل والخارج دونما تحديد دقيق لأي منها يقع في أيٍّ من الميدانين دون غيره، وهذه القضايا هي: **أولًا**- إجراءات الدولة للحد من انتشار الوباء، **ثانيًا**- دور المؤسسة العسكرية في مواجهة الأزمة، **ثالثًا**- المساعدات الإنسانية من وإلى روسيا.

في القضيتين الأولى والثانية يستصحب التقرير "الإنسان مقابل الدولة واقتصادها ومؤسساتها والمصالح السياسية للنظام الحاكم" باحثًا عن إجابة لسؤال حول أولوية الإنسان مقابل ما سواه، فيكون السؤال؛ إلى أي مدى كشفت السياسات عن أولوية الإنسان على المصالح الاقتصادية والسياسية؟، وفي القضية الثالثة يستصحب التقرير "تصور روسيا لمستقبلها في النظام الدولي" باحثًا عن تأثير ذلك التصور على الإنسان في الداخل في ظل الأزمة ليكون السؤال؛ هل أثرت المساعدات الروسية المقدمة للخارج على الإنسان في الداخل؟، أي أن التقرير ينطلق من الإنساني نحو السياسات باحثًا عن مدى أولوية الإنسان في مقابل ما سواه في ظل سياسات الحكومة الروسية لمواجهة الأزمة.

أولًا- إجراءات الدولة للحد من الوباء

في ٢٥ مارس ٢٠٢٠ سجلت روسيا أول حالتي وفاة بكورونا لمسنين أعمارهم تتجاوز السبعين والثمانين عامًا من التهاب رئوي وأمراض مزمنة(١)، وكانت حتى وفاة هاتين الحالتين وفقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية في ٢٥ مارس قد سجّلت ٦٥٨ إصابة بالفيروس دون وفيات، وبذلك تكون روسيا قد دخلت معاناتها مع المرض بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من الإعلان عن تواجده رسميًا في ديسمبر ٢٠١٩ في مدينة ووهان الصينية، وبعد أسبوعين من إعلان منظمة الصحة العالمية (في ١١ مارس) تحول كورونا لجائحة.

كانت مجمل الإصابات عالميًا وقتها -طبقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية في ٢٥ مارس- يقترب من نصف مليون إصابة و٢٠ ألف وفاة بالفيروس، وكان الفيروس وقتها قد وصل لما يزيد على ١٩٠ دولة حول العالم(٢)، وهو ما يعني أن الوباء وقتها كان قد اجتاح كل دول العالم تقريبًا.

بعد ١٠ أيام فقط في ٥ أبريل وطبقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية كان عدد الإصابات في روسيا بلغ ٤٧٣١ وبلغ عدد الوفيات ٤٣ حالة(٣)، وبعدها بعشرة أيام أخرى في ١٥ أبريل قفزت الأعداد لتصل الإصابات ٢٤٤٩٠ والوفيات ١٩٨ وفاة(٤)، وفي ٣٠ أبريل وصلت الإصابات

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) روسيا تسجل أول حالتي وفاة بفيروس كورونا، بوابة الأخبار، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٣٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jiONX

(2) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-65, World Health Organization, 25 march 2020, Accessed:20 June 2020, available at: https://cutt.us/PkBQr

(3) Situation Report-76, World Health Organization, 5 April 2020, Accessed:20 June 2020, available at: https://cutt.us/SAIVs

(4) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-86, World Health Organization, 15 April 2020, Accessed: 20 June 2020, available at: https://cutt.us/ay2ry

١٠٦٤٩٨ والوفيات ١٠٧٣ وفاة وكان عدد الإ صابات عالميًّا تجاوز المليون الثالث والوفيات تجاوزت مئتي ألف[١].

وشـــهد شـــهر مايو ذروة تفشّـــي المرض وأعلى معدلات الإ صابة اليومية مقارنة بما قبله، فكانت رو سيا ت سجِّل يوميًّا منذ مطلع الـ شهر ما يزيد على ١٠ الآف حالة إ صابة جديدة يوميًّا، لتـ صل الإ صابات في ١٥ مايو ٢٦٢٨٤٣ والوفيات ٢٤١٨ و فاة طبقًـا لتقرير منظ مة الصحة العالمية[٢]، وشهد النصف الثاني من الشهر انكسار منحنى الإصابات ليقل عن ١٠ الآف حالة يوميًّا، واستمرّ معدل الإصـــابات اليومي في التراجع حتى أصـــبح منذ ٢٦يونيو وحتى ١٤ يوليو أقل من ٧ الآف حالة يوميًّا، وحتى ذلك التاريخ سجّلت رو سيا ما مجمله ٧٣٩٩٤٧ إصابة و١١٦١٤حالة وفاة بالمرض[٣]، وأجرت ٢٣ مليون اختبار للكشف عن فيروس كورونا[٤].

تبنّت الحكو مة في مواجهة المرض إجراءات **الغلق خارجيًّا والحجر داخليًّا** وهي الإجراءات نفســـها التي اتّخذتها كلُّ الدول مع اختلاف التوقيت الذي ترتَّب عليه درجة تفاقم الأزمة بعد ذلك بشـــكل كبير، فالدول التي تحرَّكت مبكرًا كانت فر صتها في الـ سيطرة على المرض مبكرًا (كور يا الجنوبية)، أكبر من نظير تها التي تأخرت (الولايات المتحدة الأمريكية).

فعلى مستوى الخارج، قامت الحكومة بغلق الحدود مع الصـــين وتعليق حركة الطيران ووقف الرحلات منها وإليها منذ أواخر يناير وخلال فبراير كانت روســـيا قد قطعت كل الحركة مع الصين، وفي ٦ مارس قامت روسيا بإغلاق الحدود أمام المـسافرين الآتين من إيران[٥]، وبعدها بأقل من أســـبوع (١١ مارس) حظرت مؤقّتًا إصـــدار التأ شيرات لمواطني إيطاليا[٦]، وبعده بيومين قلَّصت عدد الرحلات الجوية من وإلى كل من ألمانيا وإ سبانيا وإيطاليا وفرنسا[٧]، وفي ٢٠ مارس خفضت عدد الرحلات الجوية مع بريطانيا والولا يات المتحدة والإ مارات[٨]، وبعدها بيومين (٢٢ مارس) أعلنت هيئة الطيران الروســـية عن قرارها تعليق معظم الرحلات من وإلى تركيا[٩].

وبالنظر إلى هذه السياسات يتضح أنها –رغم زعم الحكومة بسرعة التحرك– متلكئة ومرتعشة فلماذا يتم قطع العلاقات مع الـ صين في الـ شهر الثالث (فبراير) من عمر المرض فيها وليس قبل ذلك؟ ولماذا يتم تخفيض الرحلات الجوية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وليس وقفها نهائيًّا، رغم أن الولايات المتحدة كانت واحدة من الدول الأكثر

(1) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-101, World Health Organization, 30 April 2020, Accessed:20 June 2020, available at: https://cutt.us/9PmQY

(2) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-116, World Health Organization, 15 May 2020, Accessed:20 June 2020, available at: https://cutt.us/NEVlv

(3) Coronavirus in Russia: The Latest News 14 July, the Moscow Times, 14 July 2020, Accessed: 15 July 2020, available at: https://cutt.us/SmON5

(4) D. Elagina, Number of coronavirus (COVID-19) tests conducted in Russia as of 12 July 2020, Statista, 13 July 2020, Accessed: 15 July 2020, available at: https://cutt.us/XfHC6

(٥) بسبب كورونا.. روسيا تغلق حدودها أمام القادمين من إيران، العربية نت، ٦ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٣٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LiBRT

(٦) روسيا تحظر مؤقتًا إصدار التأشيرات لمواطني إيطاليا، البوابة نيوز، ١١ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9imUz

(٧) روسيا تقلص الرحلات الجوية مع عدد من الدول الأوروبية، البوابة نيوز، ١١ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/SaEGB

(٨) اليوم.. روسيا تفرض قيودًا على حركة الطيران مع 3 دول منهم الإمارات، البوابة نيوز، ٢٠ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mqSzW

(٩) روسيا تعلق معظم الرحلات الجوية من وإلى تركيا بسبب كورونا، RT Arabic، ٢٢ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dCxj4

ت ضرراً وقتها؟ ولكن لم تكن رو سيا وحدها التي كانت سيا ساتها متلكئة في مواجهة المرض فالكثير من دول العا لم تأخَّرت كثيراً في غلق حدودها مع الـ صين بـ شكل كامل متخوِّفة من الخسائر الاقتـصادية التي تنتج عن غلق الحدود في ظل اقتصاد عولمي.

وداخليًّا أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أسبوع عطلة في البلاد يبدأ من ٢٦مارس –تم تمديده لستة أسابيع بعد ذلك– وأرجأ التـصويت على التعديل الدستوري[١]، وأعلن رئيس بلدية مو سكو سيرغي سوبيانين عن تدابير إ ضافية بينها إغلاق كل المطاعم والمتاجر غير الأ سا سية، ومنع المـسنِّين الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ عامًا ومن يعانون أمراضًا مزمنة من مغادرة منازلهم[٢].

ووافق رئيس الوزراء مي خائـ يل ميشـــوســـتين على إنـ شاء فريق عمل للفيروس التاجي في ٢٩ يناير. وفي ٣١ مارس، تبنَّى مجلس الدوما تـشريعًا يـسمح لميشو ستين بإعلان حالة الطوارئ يواجه خلالها المواطنون عقوبات صارمة على انتهاك الحجر الـ صحي أو نـ شر معلومات كاذبة عن عمد، وفي خطاب ثان في ٢ أبريل، مدَّد بوتين العطلة الوطنية حتى ٣٠ أبريل (مُدِّدَتْ بعد ذلك حتى ١١ مايو)، وأُلقي الخطاب بنغمة أكثر صرامة، وحث الروس على الأخذ بنـ صائح الأطباء والحكومة واتباع إرـ شادات التباعد الاجتماعي مـ شجعًا الحكومات الإقليمية على بذل المزيد من الجهد لمواجهة المرض[٣].

ولما كانت ســـياســـات الغلق مع الخارج متلكِّئة ومتأخِّرة أتت سياسات الحجر في الداخل متأخرة بالتبعية، وهو ما جعل روسيا تصبح خلال الأسبوع الثاني من مايو الأعلى عالميًّا من حيث عدد الإصـــابات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أن روسيا خلال الأسبوع الـ سادس من الحجر في الداخل قد انتقلت من حالتي وفاة وأقل من ألف إ صابة (٦٥٨) إلى ٢٣٢٢٤٣ إ صابة[٤]. وبالتالي فإن روسيا ورغم تراجع معدلات الإ صابة بشكل كبير منذ النصـــف الثاني من مايو إلا أنها لا تقل مأزوميَّةً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدَّر الترتيب عالميًّا، ولا يمكن في ظل مثل هذا التطور أن يُقبل زعم الحكومة بالتحرُّك المبكِّر لمواجهة المرض أو أن تعزو الإ صابات لعدد الاختبارات، كما أنه بمجرَّد انتهاء الأ سبوع الـ سادس من الحجر ا لداخلي ومع توجُّ هات الحكو مة نحو تخفيف إجراءات الحجر انكـ سر منحنى الإ صابات وهو أمر جاء على خلاف المتوقع والذي حدث في الأ سبوع الأول من تخفيف الإجراءات. كما أن روســـيا وإن كانت تعاني من تطورات كارثية في أعداد المصابين فإن أعداد الوفيات فيها لا تزال بعيدة عن التصـــدُّر عالميًّا على خلاف مركزها المتقدِّم في الإ صابات، وهنا تجب الإ شارة لعدد من النقاط حول حقيقة تكتُّم رو سيا على معلومات بـ شأن الوباء أو إعلانها عن الأعداد الحقيقية للمصابين والوفيات لديها[٥].

– وصل عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا المستجد في رو سيا في أ سبوع الذروة الأحد (١٠ مايو ٢٠٢٠)

---

(١) بوتين يرجئ التصويت على التعديل الدستوري ويعلن إجازة عامة بسبب تفشي كورونا، FRANCE 24، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eA1bG

(٢) روسيا تقفل أجواءها.. و"قيود غير مسبوقة" في موسكو، العربية نت، ٢٦ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zbEQf

(3) William Heerdt & Timothy Kostelancik, Russia's Response to Covid-19, Center for Strategic and International Studies, 10 April 2020, Accessed: 20 June 2020, available at: https://cutt.us/DSKg6

(٤) روسيا تصعد إلى المركز الثاني عالميًّا من حيث عدد الإصابات بكورونا، SPUTNIK ARABIC، ١٢ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٥ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/OHXVN

(٥) يمثل عدد الوفيات المعيار الأكثر دقة في قياس نجاح الدول في مواجهة كورونا وليس عدد الإصابات كونه يخضع لمتغيرات كثيرة ولا توجد آلية دقيقة لحصره حتى الآن، ولكن لما كانت الحكومة الروسية كما الصينية قادرة على التحكم فيما تصدره للعالم من معلومات ولا توجد آلية أخرى للتثبت من الأرقام، فلن يستخدم التقرير أعداد الوفيات للحكم على التجربة كما لن يستخدم التقارير الغربية أو الاتهامات الغربية كأدلة لإدانة الحكومة الروسية وتخطئة سياساتها.

حسب إحصائيات جامعة جونز هوبكنز، إلى ٢٠٩٦٨٨ إصابة، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عالميًا وفق ترتيب الإصابات. وفي المقابل بلغ عدد الوفيات ١٩١٥ حالة، أي ما يساوي أقل من ١ بالمئة من عدد المصابين(١). وهي أقل نسبة بين الدول العشر الأكثر تضرُّرًا بالفيروس في العالم، وللمقارنة فإنه في ألمانيا التي تتم الإشارة إلى إدارتها المميزة للأزمة تصل نسبة الوفيات إلى حوالي ٤%(٢)، تُرجع السلطة الفضل في ذلك لتحرُّك الدولة المبكر للسيطرة على المرض وللعدد الكبير من الاختبارات اليومية للكشف عن المصابين بالمرض، وهو زعم ترفضه نسب تطوُّر المرض في روسيا مقارنة بغيرها.

– روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) لها تاريخ طويل من التكتم على حقيقة وضع ما يقع داخلها من أمراض وأوبئة وكوارث، بداية من إنكار وجود المرض مرورًا بالتستُّر عليه داخليًا وانتهاءً بإخفاء ما يتعلَّق به من معلومات، ومن هذه الأوبئة والكوارث على سبيل المثال؛ الحمرة الخبيثة في ٢٠١٦، والطاعون في ١٩٨١، والإيدز والكوليرا، وكارثة تشرنوبل النووية ١٩٨٦ التي اضطرت روسيا للكشف عن وقوعها في النهاية(٣).

– لا يمكن الاستناد لما أطلقتْه منصَّات إعلامية مناوئة لروسيا للحكم عليها بالتضليل فيما يتعلَّق بالمعلومات حول المرض وأرقام الوفيات، كما أنه لا توجد آلية للتوصُّل للمعلومات الحقيقية التي تدين أو تُبرِّئ الحكومة في هذا الصدد، ولكن تبقى الأرقام المعلنة وطريقة إدارة الحكومة للمرض غير مطمئنة للباحثين، خاصة أن الحكومة في روسيا تستطيع حجب المعلومات وممارسة التضليل عكس دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

من الناحية الاقتصادية، أدَّى الغلق الخارجي والحجر الداخلي إلى خسائر يومية تبلغ –حسب مكسيم ريشيتنيكوف، وزير التنمية الاقتصادية الروسي– ١٠٠ مليار روبل (نحو ١,٣ مليار دولار) يوميًا في جميع أنحاء البلاد(٤)، ودفع آلاف من الشركات للتقدُّم بطلبات للحصول على قروض بدون فوائد، وأدَّى الوباء حسب وزير التنمية الاقتصادية إلى إغلاق أكثر من ثلث شركات البيع بالتجزئة، وانخفاض النشاط الاقتصادي الروسي بنسبة ٣٣٪ بسبب الجائحة، وتقدِّر "أكسفورد إيكونوميكس" أن كل أسبوع إضافي من القيود يكلِّف الاقتصاد الروسي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي(٥). وهو ما قد يصل بعجز الميزانية الروسية خلال العام الحالي حتى ٤,٥–٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب وزير التنمية الاقتصادية(٦)، وتوقَّع صندوق النقد الدولي في تقرير صدر منتصف أبريل، أن ينكمش الاقتصاد الروسي بنسبة ٥,٥٪ هذا العام(٧).

هذه الكلفة الاقتصادية العالية –في ظل وجود أزمة أخرى تتعلق بانهيار أسعار النفط– جعلت الحكومة تقرِّر

---

(١) زادت هذه النسبة قليلًا لتصبح ١,٣ طبقًا للأرقام الواردة في تقرير منظمة الصحة العالمية في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، راجع:

- Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-154, World Health Organization, 22 June 2020, Accessed: 30 June 2020, available at: https://cutt.us/TfrT

(٢) راجع: كورونا– ما سر الوفيات القليلة رغم الإصابات الكثيرة في روسيا، DW، ١٠ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٥ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qrjKA

(٣) سامر إلياس، روسيا والأوبئة: كيف تعامل الاتحاد السوفيتي مع الكوارث، العربي الجديد، ٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/SIDBa

(٤) طه عبد الرحمن، خسائر كورونا الروسية أكثر من مليار دولار يوميًّا، الشرق الأوسط، ٢٦ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع ١٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xORmf

(5) Jake Cordell, Russia's Economic Woes Continue to Mount During Coronavirus Outbreak, The Moscow Times, 6 May 2020, Accessed: 10 July 2020, available at: https://cutt.us/QiZJk

(٦) طه عبد الرحمن، خسائر كورونا الروسية أكثر من مليار دولار يوميًّا، مرجع سابق.

(٧) أمرة كورقان اباي، روسيا.. مساع لإحياء اقتصاد أنهكه النفط وكورونا، الأناضول، ١ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/O8Erv

البدء في عودة الحياة الطبيعية تدريجيًّا، في نفس الأسبوع الذي بلغ فيه المرض ذروته (الأسبوع الثاني من مايو)، وهو الأسبوع نفسه الذي أصبحت روسيا تحتل فيه الصدارة عالميًّا من حيث عدد الإصابات بكورونا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن الحكومة الروسية قرَّرت العودة للحياة الطبيعية في أسوء وأشد فترات المرض على الإطلاق، واستنادًا لطبيعة النظام الدولي المعولم صاحب الدرجة العالية من الاعتمادية المتبادلة بين أفراده ودوله ومؤسساته، فإنه لا يمكن لأي من أطرافه أن يظل لفترة طويلة في حالة الغلق خارجيًّا والحجر داخليًّا، وإلا تعرَّض لصدمات عنيفة لا يستطيع تحمُّلها خاصة في ظل وجود ظروف اقتصادية صعبة، ولذلك فإن الجميع سيُعيد دورة الحياة الطبيعية تدريجيًّا، ولكن اختيار التوقيت في روسيا كان مختلفًا إذا جرى تخفيف الإجراءات في قمة تفشي المرض، وليس بعد انكساره.

ورغم أن توقيت التخفيف كان في ذروة التفشِّي إلا أن الرئيس فلاديمير بوتين اعتبر أن الإجراءات الصحية التي اتخذتها السلطات تتيح الانتقال إلى فترة تخفيف الإجراءات التقييدية المفروضة بسبب الوباء على مراحل، إلا أنه ترك الحق لكل الأقاليم الروسية لتقرِّر بنفسها سير عملية رفع الإجراءات التقييدية، مؤكِّدًا ضرورة فعل ذلك بناء على إرشادات الأطباء والخبراء، وقال إنه "من الضروري أن تأخذ مثل هذه الخطط الأوضاع الواقعية على الأرض بعين الاعتبار، مع ضمان تطبيق التدابير الصارمة الخاصة بأمن وحماية الحياة الصحية للناس، اعتمادًا على التقديرات المدروسة لمستوى ودرجة المخاطر المحتملة، والكلمة الحاسمة هنا تعود للأطباء والخبراء"[1].

وبالنظر إلى الاقتصادي والسياسي لا يتضح أن الحكومة لديها كل هذا الحرص على الصحة العامة، إذ قرَّرت الحكومة إجراء الاستفتاء الدستوري[2] (بدأ ٢٥ يونيو واستمر حتى ١ يوليو)، رغم أن عدد الإصابات في روسيا كان قد بلغ ٦١٣٩٩٤ إصابة و ٨٦٠٥ وفاة طبقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية في ٢٥ يونيو[3]، وخلال أسبوع الاستفتاء زادت الإصابات بأكثر من ٤٠ ألف إصابة ليصل عدد الإصابات ٦٥٤٤٠٥، ووقعت قرابة ١٠٠٠ وفاة جديدة ليصل عدد الوفيات ٩٥٣٦ يوم ١يوليو[4]. فهل تُعبر مثل هذه السياسات عن أولوية الإنسان مقابل المصالح الاقتصادية والسياسية؟ **قد يكون مقبولًا أن الحكومة الروسية مضطرَّة تحت تأثير الخسائر الاقتصادية للبدء في رفع القيود في ذروة تفشي المرض، ولكن إجراء الاستفتاء الدستوري في ظل تفشِّي المرض، يفيد بأن الإنسان لم يكن الأولوية في السياسات الروسية لمواجهة الوباء.**

---

(١) بوتين: بإمكاننا الانتقال إلى تخفيف القيود على مراحل، RT Arabic، ١١ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٢ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/JyoXH

(٢) يتيح هذا الاستفتاء الذي أجاز التعديلات الدستورية بنسبة تقترب من ٨٠% للرئيس الحالي (بوتين) الترشح لدورتين رئاسيتين جديدتين، مدة الدورة الواحدة ٦ سنوات تبدأ بعد نهاية الدورة الرئاسية الحالية في ٢٠٢٤، وهو ما يعني أن بوتين قد يبقى في السلطة حتى ٢٠٣٦ أي حتى يتجاوز الثمانين من عمره، وهو ما يجعل إجراء الاستفتاء المؤجل منذ ٢٢ أبريل مسألة ملحَّة بالنسبة له، طالع:

– سارة رينسفورد، ما هي التعديلات الدستورية التي يصوت عليها الروس؟ وهل ستُبقي بوتين في السلطة حتى ٢٠٣٦؟، بي بي سي عربي، ١ يوليو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٢ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ydzuJ

– لجنة الانتخابات الروسية: نسبة دعم التعديلات الدستورية ٧٨% بعد فرز ٩٩% من الأصوات، RT Arabic، ٢ يوليو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٢ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/fwqnt

(3) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-157, World Health Organization, 25 June 2020, Accessed: 30 June 2020, available at: https://cutt.us/kq6hb

(4) Coronavirus disease (COVID-19), Situation Report-163, World Health Organization, 1 July 2020, Accessed: 30 June 2020, available at: https://cutt.us/dWCMm

ولم تثر هذه السياسات الحكومية تجاه الوباء أيَّ رد فعلى داخلى يذكر ضدَّ الحكومة، كما لم يتعطَّل مشروع النظام السياسي في شرعنة البقاء في السلطة دستوريًّا، وبإجراء الاستفتاء يكون بوتين قد نجح عمليًّا في تخطِّي آثار الوباء على مستقبله السياسي حتى الآن على الأقل، ويبقى أنه حتى الآن لم تظهر كل آثار الوباء ولا حتى أغلبها، خاصة في شقِّها الاجتماعي والسياسي.

ثانيًا- دور المؤسسة العسكرية في مواجهة الأزمة:

مع شدَّة الصدمة لم يكن أمام الجميع على مستوى الدولة وعلى مستوى الدول (العالم) إلا أن يتعاونوا في محاولاتهم للسيطرة على المرض واكتشاف علاج له، لأنه يطال الجميع، فلن يقف دون دولة بعينها ولن يقف دون مؤسسة بعينها، ولذلك تمَّت مشاركة البحوث العلمية والمعلومات حول الوباء، واعتُبر حجب المعلومات اتهام كما لم يكن من قبل، والجيوش كانت واحدة من المؤسسات التي دخلت ساحة هذا التعاون العالمي العلمي في مكافحة الفيروس ومحاولات اكتشاف علاج له، وثمة محاولات كثيرة من قبل الجيوش الأمريكي والروسي والصيني وآخرين لاكتشافات لقاحات للمرض، وبذلك فإن الصدمة وإن كانت أدَّتْ لسرعة استدعاء الجيوش لمواجهة الوباء، فإنها أدَّتْ في الوقت نفسه لتعاون الجيش مع غيره من مؤسسات الدولة علميًّا لاكتشاف لقاح للمرض، هنا يتعاون الجيش مع الجامعات ومراكز البحوث والمستشفيات في مواجهة المرض ومحاولات اكتشاف لقاحه، وهو التعاون الذي امتدَّ لخارج حدود الدولة كما هو في نموذج الأطباء العسكريِّين في المساعدات الروسية لإيطاليا[1].

ولكن ماذا عن دور الجيش الروسي في مواجهة المرض؟ وهل اختلف دوره عن نظرائه في العالم؟ أم أن الأزمة أدَّتْ لاستجابات متشابهة رغم اختلاف إمكانيات الجيوش؟

بداية يمكن رصد عملية استدعاء الجيش الروسي للمشاركة في مواجهة المرض على عدة خطوات على النحو التالي:

١- **مناورات لمواجهة المرض:** وكانت هذه الخطوة في ١٣ مارس أي قبل ١٢ يومًا من وقوع وفيات، وهي مجرد تدريبات وتمارين أعلنت عنها قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية في جنوب شطر روسيا الأوروبي، تهدف إلى تعزيز قدرة القوات على مواجهة الأوبئة وخاصة وباء كورونا[2].

٢- **التأكُّد من الجاهزية:** ودخلت هذه الخطوة حيِّز التنفيذ بتاريخ ٢٥ مارس، أي بعد ١٢ يومًا من الخطوة السابقة، وكانت الإصابات حينها ٦٥٨ إصابة وحالتي وفاة بالفيروس، حيث صرَّح وزير الدفاع الروسي الجنرال سيرغي شويغو، أنه اعتبارًا من ٢٥ مارس بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين، سيتم التحقُّق من استعداد الجيش لحل المشكلات المرتبطة بفيروس كورونا.

وقال شويغو: *"سيجري التحقق من جودة إدارة القيادة العسكرية والاتصالات بين وحدات الجيش في المقاطعات العسكرية الغربية والوسطى، والقوات الجوية الروسية، وقوات الصواريخ الاستراتيجية، ووحدات مكتب سلامة القوات الكيميائية الروسية، والقوات الهندسية، ومنظمات الدعم الطبي الفردية"*. وقالت وزارة

(١) للمزيد حول طبيعة دور الجيوش والمهام التي تقوم بها في الأزمات وفي ظل كورونا؛ انظر:

- علي الدين هلال، الجيوش في زمن الكورونا، العين الإخبارية، ١٠ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/86uWR

- أحمد دياب، دور الجيوش في مكافحة كورونا.. الأبعاد والمحركات، بوابة الأهرام (نقلًا عن مجلة الديمقراطية)، ٨ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ymH5D

(٢) للمزيد، انظر: مناورات روسية لمواجهة "كورونا"، SPUTNIK ARABIC، ١٣ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FI0qQ

الدفاع الروسية في بيان لها إن *"الغرض من الكشف هو زيادة مستوى استعداد الوحدات لحل مهام مكافحة عدوى فيروس كورونا، إن لزم الأمر"*[١].

٣- **إعداد خطة لاستخدام أدوات القوات المسلحة في مواجهة كورونا**: تأتي هذه الخطوة في ١٨ أبريل أي بعد ٢٣ يومًا من الخطوة السابقة، وكانت الإصابات وقتها ٣٦٧٩٣ و٣١٣ وفاة بالمرض، وتأتي حسب موقع الكرملين بأمر من بوتين لوزارة الدفاع بإعداد خطة/حزمة اقتراحات حتى ٢٢ أبريل بشأن إمكانية إشراك القوات والوسائل الخاصة التابعة للجيش الروسي في مكافحة العدوى[٢].

إلا أنه وإن كان جيدًا أن يُتتبع دور الجيش وتطوره مع مرور الوقت وتطور المرض، إلا أن الاكتفاء بذلك السرد لا يقود للحقيقة كاملة ولا يُعطي صورة مُكتملة، إذ توحي هذه الصورة أن الجيش ظلّ بعيدًا حتى الأسبوع الرابع من العطلة الوطنية (الحجر) وحتى وقوع أكثر من ٣٦ ألف إصابة، في حين أن الجيش سبق أن تدخل وشارك في عملية تقديم مساعدات طبية لإيطاليا في ٢٢ مارس، أي قبل الحجر وقبل تسجيل وفيات، ولذلك سيتعرّض التقرير لدور الجيش وظيفيًّا مقارنة مع غيره، أي من حيث طبيعة الوظائف التي شارك فيها الجيش ومدى التشابة بينه وبين غيره من الجيوش في العالم.

من الزاوية الوظيفية يمكن رصد عدّة وظائف قامت بها الجيوش في ظل الأزمة، مثل[٣]: **التأمين والتسيير**؛ وهي وظيفة تقليدية إذ يسهُل استدعاء الجيش لفرض الحجر الصحي استنادًا لجاهزيته، فالجيش الصيني شارك مبكرًا وبملفات متعدِّدة بداية من التأمين حتى بناء المستشفيات ومحاولات تطوير لقاح[٤]. وشاركت الجيوش (في فرنسا وإيطاليا..)[٥] في وظائف من هذا القبيل، أما بالنسبة للجيش في روسيا فلم تُرصد أي مشاركة أمنية أو تأمينية له في مواجهة الوباء[٦].

البحث عن لقاح؛ وهي مهمة يقوم بها الجيش غالبًا بالتعاون مع المؤسسات الصحية المدنية مثل تعاون وزارة الدفاع الروسية مع مركز "غامالي" الوطني لبحوث علم الأوبئة والأحياء الدقيقة خلال الأشهر الماضية في محاولة تطوير عقار تجري الآن تجربته سريريًّا[٧].

الاشتراك في تقديم المساعدات الخارجية؛ وأتت هذه المشاركة بالأساس من خلال الطيران العسكري الذي

---

(١) للمزيد، انظر: بوتين يصدر أمرًا للتحقق من جاهزية الجيش الروسي لمحاربة كورونا، SPUTNIK ARABIC، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٥ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zJGLZ

(٢) للمزيد، انظر: بوتين يأمر وزارة الدفاع بالاستعداد لاستخدام وسائل الجيش لمواجهة كورونا، RT Arabic، ١٨ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٥ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AjIhx

(٣) للمزيد حول مقاربة دور الجيوش وظيفيًّا في ظل أزمة كورونا انظر؛ جوناثان ماركوس، فيروس كورونا: 5 أمور يمكن أن يقوم بها الجيش خلال الوباء.. تعرف عليها، بي بي سي، ٢١ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٦ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xRGHL

(٤) عام / وزير الدفاع الأمريكي يكشف إجراءات البنتاغون ضد كورونا، وكالة الأنباء السعودية، ٢٤ مارس ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/y2nFI

(٥) للمزيد، انظر: أحمد دياب، دور الجيوش في مكافحة كورونا.. مرجع سابق.

(٦) بالبحث في هذه القضية لم يجد الباحث أي شيء يؤكد مشاركة الجيش الروسي داخليًّا في عمليات تأمين أو تنظيم أو تسيير، ولم يجد سوى إشارة داخل خبر تفيد بدعم الأقاليم بجنود للمساعدة في فرض الحجر، ولم يجد لها أثرًا ولم يجد أي خبر منفرد يفيد بنفس الأمر ولم يجد ما يدعم هذه المقولة للاستناد عليه لإثبات المشاركة، وهذا نص المقولة "كانت وزارة الدفاع أعلنت تشكيل فرقة خاصة، قوامها ١٠ آلاف عسكري، لمساعدة الأقاليم في مواجهة الوباء، كما خصَّصت فرقة عسكرية لمساعدة العاصمة الروسية على فرض إجراءات العزل والمساهمة في بناء منشآت مسبقة الصنع لدعم القطاع الصحي"، انظر: رائد جبر، موسكو توسع دور الجيش في مواجهة "كورونا" بعد قفزة بالإصابات، الشرق الأوسط، ١٩ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UI8Et

(٧) الدفاع الروسية توضح آخر المستجدات بشأن اللقاح ضد كورونا، RT Arabic، ١٥ يوليو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qZDYO

شارك في نقل المساعدات إلى الدول المنكوبة، فغالبًا ما يكون خبر توصيل المساعدات مصحوبًا بكونها محمولة على متن طائرة عسكرية، ولم يقتصر استخدام الطيران العسكري على دولة بعينها، وإنما شاع وانتشر استجابةً لطبيعة الظرف الحالي، ولكن ما كان فريدًا حقًّا، هو قيام الجيش الروسي بإرسال أطباء وخبراء عسكريين إلى الخارج للمساعدة، خاصة إلى إيطاليا وصربيا، وهو ما جعل روسيا محل اتهام بالقيام بالتخابر في إيطاليا، والاختلاف هنا في كون الأطباء عسكريين، فبتتبع الطواقم الطبية التي أرسلتها الصين كنموذج لمساعدة الجزائر والعراق وإيطاليا والسعودية، لم تتبيَّن أي صفة عسكرية لهم، ولم يتضح أن أي دولة -حتى الآن- ساعدت دولة أخرى بأطباء عسكريين.

وبعد استعراض دور الجيش الروسي على خط الزمن ودوره وظيفيًّا مقارنة بغيره يتَّضح أن استجابة الجيوش أتت متشابهة في طبيعتها رغم تفاوت الإمكانيات، ولكن مستوى ومركزية ما قدَّمته الجيوش اختلف حسب طبيعة النظام السياسي وإمكانيات الجيش نفسه ودرجة تفاقم الأزمة، ويتَّضح أيضًا أن الجيش الروسي لم ينخرط في عمليات تأمين وتعقيم داخليًّا، وإن كان تفرَّدَ بإرسال أطبائه في مساعدات خارجية ومساعدته في تعقيم منشآت في إيطاليا وصربيا.

وبالعودة إلى السؤال المركزي عن أولوية الإنسان مقابل الدولة وأجهزتها، يتَّضح أن الجيش تحرَّك لحفظ مكانة الدولة في الخارج وتسويق وضعها كقائد قادر على مساعدة غيره، ولم يتحرَّك داخليًّا لحماية المواطنين (الإنسان)، والأولى أن يتحرَّك لحماية الإنسان أولًا قبل أن يتحرَّك لتسويق وضع الدولة في ظل أزمة عجزت أمامها الدول، ولكن لما كانت الدول تفكر بمنطق الموازنة بين مصلحتها في الخارج ووضع الإنسان في الداخل، حسب تقدير القائمين عليها (نظامها السياسي)، فإنه قياسًا على الأولى؛ تراجعت أولوية الانسان في روسيا مقابل الدولة وأجهزتها في ظل كورونا، وبالقياس من داخل منظومة الدولة؛ فإن حركة الجيش في الخارج تبقى محل نقد ولكنها غير كافية للقول بتراجع أولوية الإنسان مقبل الدولة وأجهزتها.

ثالثًا- المساعدات الإنسانية من وإلى روسيا

بوقوع الأزمة قامت بتقديم المساعدات الطبية للكثير من الدول مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، البوسنة والهرسك، الصين، صربيا، فنزويلا، إيران، العراق، سورية، كمبوديا،..)، وهنا يتَّضح لنا تصور روسيا عن دورها في النظام الدولي وماذا تفعل لتثبيت ذلك الدور، وهو موقف مشابه للموقف الصيني، إذ تحاول الدولتان تصدير نفسيهما كقادة للعالم قادرين على مساعدة أفراده من موقع القيادة في مقابل تخبُّط وتأزُّم الموقف الأمريكي داخليًّا، لكن ثمة تباين هنا في الموقفين الصيني والروسي رغم اتفاق الأهداف ووحدة المساعي، إذ الصين تلقَّتْ مساعدات في البداية ثم صدَّرت نفسها كنموذج في السيطرة على المرض، وبعدها قدَّمت مساعدات لغيرها وتوسَّعتْ في ذلك حتى إنها ربما ساعدت حوالي نصف دول العالم، ولكن روسيا قدَّمت مساعدات في البداية ومع الوقت تأزَّم وضعها الداخلي فتلقَّتْ مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الصين، وبذلك لم تستطع أن تطرح نفسها كقائد دولى استطاع أن يتغلَّب على المرض ومن ثم يمد يد العون لغيره بالخبرة والأدوات الطبية كما هو الوضع الصيني، ولكن أتت كنموذج معكوس من الولايات المتحدة، ففي حين تأزَّمت الولايات المتحدة أولًا ثم ساعدت، ساعدت روسيا أولًا ثم تأزَّمت فتلقَّت مساعدات.

في حين غلب الجانب المالي على مساعدات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله التي استطاعت أن تساعد غيرها، وكان قليلًا في مساعدات الصين لغيرها، لم تُرصد أي أموال حتى الآن ساعدت بها روسيا غيرها، وإنما أتت مساعدتها في شكل؛ إرسال أطباء، أقنعة، بعثات تعقيم، معدَّات تطهير متنقِّلة، معقِّمات، ملابس واقية،

أجهزة تنفُّس، أجهزة اختبار[١]. بالإضافة لجانب دبلوماسي للمساعدات الروسية أثناء الأزمة تمثل في سعي روسيا لرفع العقوبات المفروضة على كلٍّ من إيران وسوريا، إلى جانب ما قدّمته روسيا لهما من مساعدات طبية وإنسانية، ورغم كون منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لروسيا، إلا أنها لم يكن لها دور يذكر في مساعدة دولها في مواجهة الوباء، حتى إن روسيا تلقّت مساعدات من بعض هذه الدول[٢].

إذا كانت المساعدات الروسية للخارج تنطلق من سعي روسيا لتصدير نفسها كقائد دولي قادر على مساعدة غيره في أوقات الأزمات، فبالمقارنة مع الدول التي قدّمت مساعدات خارجية استناداً لعدد الدول المتلقية، يتّضح أن حجم المساعدات الروسية المقدّمة للخارج لم يكن على قدر الطموحات والأهداف ولا يُجاري الدول صاحبة النفوذ في النظام الدولي، فلم تقدّم روسيا مساعدات توازي المساعدات الأمريكية أو الصينية أو التركية، ولا توازي المساعدات الألمانية أو اليابانية أو البريطانية أو الفرنسية، ولا توازي ما قدّمته السعودية والإمارات[٣]، ولا توازي ما قدمته قطر[٤].

إذن لماذا تركّزت التغطيات الإعلامية على المساعدات الروسية والصينية رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية ودول الخليج قدّمت مساعدات كثيرة تُعد المساعدات الروسية بجانبها هي الأقل استناداً لعدد الدول التي شملتها المساعدات[٥]؟ والإجابة تعود لما قبل الأزمة حيث لم يكن لروسيا وكذلك الصين نفس الدور الذي تقوم به هذه الدول في تقديم المساعدات الإنسانية عالميًّا، ولذلك كان تقديمهما للمساعدات الإنسانية شيئًا يسترعي الانتباه، كما أن هذه المساعدات قدمت في البداية لدول أوروبية في وقت عجزت فيه أوروبا وأمريكا عن تقديم مساعدات لها، بالإضافة لكون المساعدات الروسية والصينية صُوحبت بحملات دعائية ضخمة من جانب الدولتين فكان من الطبيعي أن تقوم وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية بالرد عليها ولو بالاتهام والتشكيك، وبالتالي تهتم بها وسائل الإعلام العالمية، وفي ظل هذا لا يُسلط الضوء بنفس الدرجة على المساعدات التركية ولا الأمريكية والألمانية ولا مساعدات الاتحاد الأوروبي ودول الخليج رغم كونها كبيرة وتغطي مساحة جغرافية واسعة.

وبعد أن تبيّن أن المساعدات الروسية الخارجية لم تكن كبيرة بنفس درجة الاهتمام بها، يبقى التساؤل حول قدرة روسيا على تقديمها من الأساس ومدى تأثُّرها بتقديمها، وهو ما سيتبيّن بمدى كفاية الداخل من المعدات الطبية التي قدّمتها روسيا للخارج، وبالرجوع إلى تواريخ تقديم المساعدات الروسية للخارج (الصين ٩ فبراير، فنزويلا ٢٠ فبراير، إيران ١٧ مارس، إيطاليا ٢٣ مارس، الولايات المتحدة ١ أبريل، صربيا ٤ أبريل، البوسنة والهرسك ٩ أبريل، سوريا ١٨ أبريل، الجزائر ٢٩ أبريل، كمبوديا ٢١ مايو) وتواريخ تسلُّم روسيا لمساعدات من

---

(١) عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، جسور للدراسات، ٤ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zWr0t

(٢) مساعدات عاجلة، RT Arabic، ٢١ مايو ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ١٥ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/B3VsL

(٣) عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، مرجع سابق.

(٤) في حالة روسيا تم تتبع حالات المساعدة بالتفصيل و لم يتبين أنها أكثر مما هو موجود في المصدر السابق، أما في حالة قطر فتم الرجوع لتصريح وزير الخارجية الذي يفيد بأن قطر ساعدت ٢٠ دولة منذ أزمة كورونا وليس ١٠ فقط كما هو في المصدر السابق، يمكن الاطلاع على التصريح في: وزير خارجية قطر: قدمنا مساعدات طبية لـ٢٠ دولة منذ ظهور كورونا، الجزيرة، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/BbCHA

(٥) للمزيد حول عدد الدول التي تلقت مساعدات من روسيا مقارنة بالصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ انظر: عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، مرجع سابق.

الخارج (الصين ٢٦ مارس وتم تحويلها لإيطاليا كونها الأكثر تضررًا وقتها، الصين ٥ أبريل، الولايات المتحدة ٢١ مايو بطلب من بوتين)، ومؤتمر بوتين عبر الفيديو في ١٣ أبريل الذي أقرّ فيه بوجود نقص في المعدات الطبية في روسيا[1]، بالجمع بين كل ذلك -وبعيدًا عن ما أثارته وسائل إعلام غربية أو غير غربية استندت لتقارير إعلامية غربية- يتّضح أن روسيا لم تكن قادرة على تقديم مساعدات للخارج وأن الأمر لم يقف عند سوء تقدير الموقف وإنما تعدّى ذلك لقناعة القيادة السياسية بضرورة القيام بدور خارجي مهما كان الوضع في الداخل سيئًا، فحتى بعد مؤتمر بوتين الشهير قدّمت روسيا مساعدات لسوريا والجزائر وكمبوديا. وبإقرار بوتين بنقص المعدات يتّضح أن ثمة أثر للمساعدات الخارجية على الإنسان في الداخل، ولكن حجم ذلك الأثر يصعُب ضبطه.

وبالنظر إلى نتائج ما قدّمته روسيا للخارج من مساعدات على حساب مواطنيها في الداخل، لا يتضح أن نتائجها كانت جيدة، فمساعدات روسيا لأوروبا وأمريكا قوبلت بتحفُّظ كبير وأثيرت حولها شكوك كثيرة، واحتمالات أن تحدث خرقًا روسيًّا في جدار الاتحاد الأوروبي لا تزال ضعيفة، كما لم تنجح المساعي الدبلوماسية الروسية في رفع العقوبات المفروضة على النظامين الإيراني والسوري أو تخفيفها وتم قطع الطريق عليها بالسماح بتقديم مساعدات إنسانية لهذه الدول في ظل العقوبات، وغابت روسيا تقريبًا من مساحة نفوذ تقليدية لها في آسيا الوسطى فلم تقدّم لتلك الجمهوريات مساعدات تذكر، رغم كون التواجد فيها ومساعدتها أولى من أوروبا وأمريكا، ولذلك فإن مساعدة أوروبا وأمريكا والغياب في آسيا الوسطى، يجعل المساعدات الروسية الخارجية تأتي فعليًّا في إطار إثبات الحضور الدولي أكثر منها إثباتًا للقدرة على القيادة العالمية ومساعدة الغير.

خاتمة:

بعد دراسة هذه القضايا الثلاث هل يمكن أن نقول أن روسيا تغلّبت على المرض أو نجحت في مواجهته؟ لكون مواجهة الوباء ليست لحظة عابرة وإنما عملية ممتدة فإن روسيا حتى الآن استطاعت أن تمتص صدمة الوباء الأولى، وحسب المعلومات الرسمية المعلنة نجحت في تسطيح وكسر منحنى الإصابات اليومي ليتناقص بشكل مستمر منذ الأسبوع الثالث من مايو وحتى الآن (١٥يوليو) وهو مسار جيد في مواجهة المرض حتى الآن ولا تزال الظاهرة تتجدد وتتجدد معها أهداف وتحديات.

وبما أن هذا التقرير ينطلق من الإنساني نحو السياسات الحكومية باحثًا عن مدى أولوية الإنسان مقابل المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية ومكانة الدولة، فإنه يلزم التأكيد على أن تراجع أولوية الإنسان ليس مجرد خاصية روسية، وإنما مردُّه إلى طبيعة النظام العالمي المعولم الذي تتفاعل الدول في ظلِّه مع الأزمة، وروسيا نتيجة لتمكُّن نظامها السياسي من السلطة وصعوبة محاسبته أو إزاحته تمثل نموذجًا في تقديم المصالح السياسية على الإنسان، وإجمالًا يمكن سرد عدد من النتائج التي كشفتها السياسات الروسية الداخلية والخارجية تجاه أزمة كورونا، وهي على النحو التالي:

- استنادًا لقرار الحكومة بإجراء الاستفتاء الدستوري وبعد استبعاد الاتهامات الخارجية بالتضليل أو التكتم، تكشف السياسات الروسية أن الإنسان لم يكن الأولوية في مقابل المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية.

- لم تُرصد أي مشاركة أمنية أو تأمينية للجيش الروسي في مواجهة الوباء حتى كتابة هذا التقرير.

---

(١) انظر: بوتين يقر بوجود "نقص" في المعدات الطبية بمواجهة كورونا، FRANCE 24، ١٣ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4QKUr

- فيروس كورونا: بوتين يعترف بنقص معدات حماية الطواقم الطبية في مواجهة الوباء، بي بي سي عربي، ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/I4MYU

- تفرّد الجيش الروسي عن بقية الجيوش عالميًّا بإرسال أطباء وخبراء عسكريّين إلى الخارج للمساعدة في مواجهة الوباء في إيطاليا وصربيا.

- استجابة الجيوش أتت متشابهة في طبيعتها رغم تفاوت الإمكانيات، ولكن مستوى ومركزية ما قدّمته الجيوش اختلف حسب طبيعة النظام السياسي وإمكانيات الجيش نفسه ودرجة تفاقم الأزمة.

- تحرك الجيش الروسي خارجيًّا لحفظ مكانة الدولة وتسويق وضعها كقائد قادر على مساعدة غيره، ولم يتحرك داخليًّا لحماية الإنسان.

- كانت المساعدات الإنسانية التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية أكبر من المساعدات التي قدّمتها روسيا ولكن روسيا والصين قاما بتسويق مساعداتهما فتسلطت عليهما الأضواء الإعلامية.

- لم تكن روسيا تولي اهتمامًا بتقديم المساعدات الإنسانية، ولكن بوقوع الجائحة قامت بتقديم المساعدات الطبية للكثير من الدول.

- قدّمت روسيا مساعدات في البداية ولكن مع الوقت تأزّم وضعها الداخلي فتلقّت مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- حجم المساعدات الروسية المقدّمة للخارج لم يكن على قدر الطموحات والأهداف ولا يُجاري الدول صاحبة النفوذ في النظام الدولي.

- روسيا لم تكن قادرة على تقديم مساعدات للخارج، ولم يقف الأمر عند سوء تقدير الموقف، وإنما تعدّى ذلك لقناعة القيادة السياسية بضرورة القيام بدور خارجي مهما كان الوضع في الداخل سيئًا، فحتى بعد إقرار بوتين بنقص المعدّات الطبية، قدّمت روسيا مساعدات لسوريا والجزائر وكمبوديا.

- المساعدات الروسية الخارجية تأتي فعليًّا في إطار إثبات الحضور الدولي أكثر منها إثباتًا للقدرة على القيادة العالمية ومساعدة الغير.

تبقى الإشارة إلى أن الظاهرة ما تزال في طورها الأول وتتجدّد باستمرار ولا يزال حجم المعروف عنها قليل، ولذلك فإن الأرقام والأحكام والمعلومات الواردة في التقرير هي فقط حتى الأسبوع الثاني من يوليو ٢٠٢٠.

*****



منظمة الصحة العالمية: إدارة الأزمة بين الصحي والسياسي

سارة إبراهيم أبو العزم(*)

مقدمة:

يواجه العالم تحديا جسيما منذ إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا "وباءً عالميًا"؛ نظرا لأن الأزمة لم تترك تداعياتها على الجانب الصحي فقط بل كانت لها آثار بالغة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بل إن بعض الدراسات تناولت تأثيرها على السياسة الدولية.

وقد كانت قيادة الأزمة عالميا بيد منظمة الصحة العالمية التي بذلت جهودا في هذا الصدد أيدها البعض بينما اعترض عليها آخرون، بل واتهموا المنظمة بغياب الشفافية وبتضمنها لممارسات فساد في هذه الأزمة، فيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل دور منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة ما بين الجانبين الصحي والسياسي.

أولًا- تداعيات جائحة كورونا

١- التداعيات الاقتصادية:

تأثر الاقتصاد العالمي بقرارات الحكومات بالإغلاق التام لكافة المطارات والموانئ والمتاجر وغيرها من منافذ الخدمات، وتأثر العرض والطلب تأثرا بالغا انعكس في أزمة تضرب الأسواق المالية ناتجة عن أزمتي العرض والطلب؛ إذ إن التحولات الكبرى في أسواق الأسهم من حيث الشراء والبيع يمكنها التأثير على العديد من الاستثمارات خاصة المعاشات التقاعدية وحسابات التوفير الفردية، وقد تجلى ذلك في انخفاض مؤشري داو جونز DJI وفتسي FTSE إلى أدنى قيمة منذ عام ١٩٨٧م، ويؤثر ذلك على المستثمرين الذين تتعاظم مخاوفهم من تدمير النمو الاقتصادي وعجز الإجراءات الحكومية عن معالجته، وقد اتجهت البنوك المركزية إلى محاولة احتواء هذا الأمر بتخفيض أسعار الفائدة أملا في تقليل تكلفة الاقتراض وبالتالي تشجيع الإنفاق ثم تعزيز حالة الاقتصاد(١).

ولأن العرض والطلب والأسهم تتأثر ببعضها البعض فإن تأزمها مجتمعة يسهم في ديمومة الأزمة، فانخفاض أرباح الناس بسبب القيود على الإنتاج يصدهم عن طلب منتجات أخرى مما يخلق أزمة طلب وهكذا دواليك.

وأما بالنسبة للاقتصاد العالمي فقد شهد مطلع هذا العام توقعات متفائلة حيث توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل النمو الإجمالي من ٢,٩% عام ٢٠١٩م إلى ما يقارب ٣,٣ % عام ٢٠٢٠م، غير أن هذه التوقعات تبددت مع بوادر انتشار الجائحة حيث توقعت تقارير صادرة عن منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (يونكتاد) أن الاقتصاد العالمي سيخسر تريليون دولار أمريكي نتيجة لانتشار الفيروس مع تراجع معدل النمو العالمي لما هو دون ٢,٥%. ولعل ما يصعب تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي أن الدول المتأثرة به تتمتع بنصيب كبير في الاقتصاد العالمي، حيث تسهم هذه الدول -ومنها الصين ومجموعة الدول السبع- بأكثر من ٦٠% من

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(١) لورا جونز، ديفيد برون، دانيال بالميو، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، BBCNews، نشر بتاريخ ١إبريل ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/m2Gsk

إجمالي الناتج العالمي، و٦٥% من الناتج الصناعي، و٤١ % من إجمالي الصادرات المصنعة[١].

كما تؤثر الجائحة على الناس تأثيرا غير مباشر من خلال التأثير على وظائفهم، حيث تقدر منظمة العمل الدولية عدد الوظائف التي يمكن فقدها بـ ١٩٥ مليون وظيفة، كما يتوقع البنك الدولي انخفاضًا في التحويلات يبلغ ١١٠ مليار دولار أمريكي هذا العام؛ مما قد يعني أن ٨٠٠ مليون شخص لن يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية[٢].

ونظرا لهذه التداعيات الجسيمة للجائحة فقد حاولت العديد من الدول والمنظمات درءها عن نفسها من خلال ثلة من السياسات الاقتصادية التوسعية المتعلقة بالمنح والقروض أو من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع في الإعفاءات الضريبية وتخفيض أسعار الفائدة، فمثلا أعلن صندوق النقد الدولي عن اعتزامه تقديم ٥٠ مليار دولار بهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة لتجاوز الجائحة.

بينما أقدمت حكومات أخرى على تقديم حزم مالية أو تقديم مساعدات مالية للأفراد أو الفئات المتضررة من هذه الأزمة ومنها الولايات المتحدة وحكومة بريطانيا.

لم تكن آثار فيروس كورونا سيئة في المطلق، إنما كان هناك بعض الفوائد والمستفيدين من الأزمة، حيث تراجعت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتراجع النشاط الصناعي العالمي، كما استفادت بعض الصناعات الأخرى مثل الأدوية والاتصالات وشركات التجارة الإلكترونية مثل شركة أمازون[٣].

٢- التداعيات الصحية:

تشمل الآثار الصحية للجائحة عدة أبعاد في مقدمتها مسألة الوفيات والمرضى والتي تشكل أثرا مباشرا، كما تشمل أيضا بعض الآثار غير المباشرة مثل الأمن الغذائي؛ حيث أوردت تقارير منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمي أن الأمن الغذائي سيتأثر بالجائحة وتحديدا فيما يتعلق بتوافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرار إمداداتها[٤].

يعد التحدي الأبرز الذي يمثله انتشار فيروس كورونا هو السؤال المتعلق بمدى جاهزية الأنظمة الصحية للتعامل مع الوضع؛ أي مدى يبدو تمتعها بالقدرة الاستيعابية الكافية لمعالجة المرضى عموما والحالات الحرجة خصوصا إذا ما تعذر تطبيق الإجراءات اللازمة لمنع انتشار المرض بصرامة[٥].

وإلى جانب هذا التحدي، فهناك تحدٍ آخر متعلق بتفاوت قدرات الفئات والدول المختلفة على التعامل مع الأوضاع التي يفرضها انتشار الجائحة؛ إذ تعد فئات المهاجرين -على سبيل المثال- من الفئات الأكثر تضررا مقارنة بفئات أخرى؛ وذلك لعدة أسباب منها أن أمانهم الصحي بخطر نظرا لأن الإجراءات الوقائية قد لا يقدرون عليها بل قد تعد ضربا من الرفاهية، هذا فضلا عن مواجهتهم مخاطر كبرى فيما يتعلق بأمنهم الوظيفي، كما أن أسر هؤلاء المهاجرين قد تعاني -تبعا لذلك- من مخاطر شديدة، حيث يشير تقرير جديد للبنك الدولي إلى أنه من

---

(١) هاني عبداللطيف، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، الجزيرة نت، نشر بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٠م ، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/WwY9e

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جائحة كوفيد ١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/VIIAn

(٣) هاني عبد اللطيف، مرجع سابق

(٤) عاصم أبو حطب، جائحة كورونا.. الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائي، الشروق، نشر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ma07v

(٥) لويس إيفيرس، الآثار الصحية العالمية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩)، المستشفى العام بماسوشيتش، نشر بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5kD9q

المتوقع انخفاض التحويلات بنسبة ١٩,٧% إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في ٢٠٢٠م، كما أن إجراءات الوقاية من الفيروس قد تسبب اضطرابات جديدة لأرباب العمل والشركات ولقطاعات بأكملها[١].

كما يؤثر الوباء على الصحة النفسية فضلا عن الصحة الجسدية، لا سيما مع الإغلاق الذي قد يؤثر على المستويات الاقتصادية ويسبب عسرا ماليا بالإضافة إلى العزلة التي تفاقم من حالات التوتر والاكتئاب، نظرا لخطورة الأمر فقد حدد بعض الباحثين ثمان فئات اعتبروها هي الفئات الأكثر تضررا بالأمر وهي:

- الأطفال وصغار السن والعائلات (من حيث إغلاق المدارس، والعنف الأسري).
- المسنون ومن يعانون مشكلات صحية (لا سيما مع العزل والوحدة واحتمالات الفقد القائمة دوما).
- من لديهم اضطراب في الصحة النفسية (يتفاقم الأمر مع التوقف عن العلاج وحدوث انتكاسات).
- الصفوف الأمامية من الطواقم الطبية (حيث تتزايد الضغوط النفسية عليهم في ظل المخاوف من إصابتهم بالعدوى والتوتر بسبب العمل).
- من يعانون من صعوبات في التعلم.
- أصحاب الدخول المتدنية.
- السجناء والمشردون واللاجئون[٢].

وأما بالنسبة للآثار الجسدية فإنها تنقسم إلى الآثار قصيرة المدى مقابل نظيرتها طويلة المدى، فأما الآثار قصيرة المدى فمعروفة غالبا، بينما لا تزال الآثار بعيدة المدى مجهولة نسبيا وإن كان العلماء يحاولون قياسها على فيروس السارس الذي انتشر عام ٢٠٠٣م وترك آثاره لاحقا وكان منها عجز معظم من أصيبوا به عن الاستمرار في أعمالهم بدوام كامل كما كانوا قبل الإصابة به، غير أن بعض الخبراء يتوقعون أن تكون هناك عدة آثار طويلة المدى وأبرزها "مرض الرئة ما بعد فيروس كورونا" ولا زالت الدراسات جارية حول هذا الأمر[٣].

٣- التداعيات المتعلقة بالأبعاد الإنسانية

كان تأثير الجائحة على الأبعاد الإنسانية كبيرا، غير أننا هنا سنركز على الأمن الإنساني لا سيما الأمن الغذائي وأمن فئات محددة قد تتضرر بصورة أعظم، وقد تناول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس ذلك في عدة تصريحات له، حيث صرح أن الجائحة ستهدد الأمن الغذائي بيد أن تأثيرها سيكون أشد وطأة على الدول التي كانت لديها أزمة غذاء بالفعل ومنها دول القارة الأفريقية، ويعود ذلك لعدة أسباب؛ منها: أن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة يمكن أن تعطل الأنظمة الغذائية؛ ومن ثم فإن لم يكن هناك تحرك عاجل فقد يواجه العالم طوارئ غذائية عالمية[٤].

كما قد يعزى الأمر إلى أزمة أخرى تتعلق بأزمات المناخ والتي قد تضاعف حدة أزمة الغذاء هي الأخرى؛ لأنها قد تؤدي إلى تناقص المواد الغذائية، فضلا

---

(١) ماورو تيستافيردي، الحماية الاجتماعية للمهاجرين أثناء جائحة فيروس كورونا: الخيار الصحيح والذكي، أصوات، نشر بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MgmXK

(٢) فيليبا روكسبي، فيروس كورونا: علماء يحذرون من آثار الوباء على الصحة النفسية، BBC، نشر بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hJ326

(3) The long term health effects of Covid 19, Gavi, published at 19 June 2020, accessed at 15 July 2020, available at: https://cutt.us/J1jsX

(٤) أية سمير، أهم ٧ تصريحات للأمين العام للأمم المتحدة عن أزمة كورونا، أخبار اليوم، نشر بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qH4DF

عن ارتفاع مستويات البطالة وخسارة الدخل بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ وبالتالي يصبح الحصول على الغذاء أمرا غاية في الصعوبة[١].

كما رأى الأمين العام أن الجائحة ستكون أشد تأثيرا على فئات الأطفال مقارنة بغيرها من الفئات العمرية؛ حيث إن هناك ما يزيد عن ٨٢٠ مليون شخص لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء لسد جوعهم، كما يعاني حوالي ١٤٤ مليون طفل دون الخامسة من التقزم[٢]؛ ومن ثم فقد دعا إلى توفير حماية أكبر تخصص للأطفال المتأثرين بفيروس كورونا؛ نظرا لأن رفاهية أطفال العالم يجب أن تحظى بقدر أكبر من الأهمية، وفي ذات السياق قال إن الدول الأفريقية بحاجة إلى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار لتتمكن من مواجهة الفيروس؛ وهو ما يعني احتياج صندوق النقد الدولي إلى موارد أكبر خاصة في ظل توقعات بزيادة عدد المنتمين إلى فئة الفقراء فقرا مدقعا حوالي ٤٩ مليون شخص بسبب الجائحة، واقترح جوتيريش تعليق ديون البلدان النامية والبلاد الأشد فقرا كي نخفف من حدة الأزمة[٣]. كما أكد لاحقًا على أهمية العناية بالمشهد السوري لا سيما في ظل عجز القطاع الصحي عن التعامل مع الفيروس تماما[٤].

كما صرح الأمين العام بخطر آخر قد يهدد الموارد البشرية خاصة في ظل توقف الطلاب عن الذهاب إلى المدارس، مما يهدد بإهدار الموارد البشرية وعرقلة التقدم وزيادة التمييز القائم، ومن ثم يجب اعتبار "إعادة الطلاب إلى المدارس أولوية قصوى".

وقد عزّز وجهة نظره ببعض الإحصائيات؛ حيث قال إن المدارس أغلقت في حوالي ١٦٠ دولة حتى منتصف يوليو، ويطال تأثير ذلك حوالي مليار تلميذ أو أكثر، وقد كان هناك ما يقرب من ٢٥٠ مليون طفل خارج التعليم منذ ما قبل الجائحة[٥].

ثانيًا- استجابة المنظمة لظهور الجائحة

تحدد منظمة الصحة العالمية على موقعها الإلكتروني جدول الأنشطة التي قامت بها بشكلٍ دائمٍ منذ بدء الأزمة وحتى تاريخ كتابة البحث وذلك على موقعها[٦]؛ فقامت المنظمة بعد أنشطة كما يلي:

أصدرت المنظمة ٧٤ جلسة إحاطة إعلامية، بالإضافة إلى ٢٣ جلسات إحاطة إعلامية وتداول معلومات بين الدول الأعضاء، كما عقدت المنظمة اجتماعات لشبكات من الخبراء في كافة التخصصات الطبية والصحية المرتبطة الأمر في كافة أنحاء العالم، ومنها علم الفيروسات وعلم الأوبئة المصلي وغيرها، وقد عُقِدَت ٦٠ ندوة تقنية من قبل شبكة المعلومات عن الأوبئة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، كما توجد منصة تدريب مفتوحة تدعى Open WHO بلغ عدد مرات التسجيل فيها حوالي ٣,٧ ملايين؛ ومنهم حوالي ٨٠% التحقوا بدورات خاصة بفيروس كورونا.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) يورونيوز، غوتيريش يحذر من أزمة غذائية عالمية بسبب كورونا، Euronews، نشر بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/6rSB8

(٣) ريهام عبدالله، أنطونيو جوتيريش يدعو قادة العالم لتوفير حماية أكبر للأطفال المتأثرين بكورونا، اليوم السابع، نشر بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UOumc

(٤) الأمم المتحدة تتوقع "تأثيرا مدمرا" لفيروس كورونا في سوريا، Sky News عربية، نشر بتاريخ ٣١مارس ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/WwGEQ

(٥) الأمم المتحدة تحذر من كارثة تمتد لأجيال، Sputnik News، نشر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XSnoA

(٦) التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-١٩، منظمة الصحة العالمية، ٣٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Dv5IZ

كما اجتمعت المجموعة الاستشارية التقنية المعنية بالأخطار المعدية STAG-IH حوالي ٣٥ مرة، كما أن المنظمة في دورتها الـــ ٧٣ وافقت على تشكيل لجنة لتقييم الأداء في مواجهة كورونا، وفي ذات الدورة تعهّد الرئيس الصيني بدفع مساهمة قدرها مليارا دولار على مدى عامين من أجل دعم مواجهة الوباء، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أنه لا يمكن تعويض منظمة الصحة العالمية مؤكدا على أنها بحاجة إلى موارد أكبر لتقديم الدعم للبلدان النامية[1]. وقد مرت المنظمة بعدة مراحل ومحطات مهمة منذ ظهور الفيروس وحتى تاريخ كتابة البحث، وذلك كما يلي:

- **ظهور الفيروس وانتشاره**

شهدت الصين في أواخر ديسمبر ٢٠١٩م ظهور حالات "التهاب رئوي فيروسي" مجهول السبب في ووهان بالصين، فطلبت منظمة الصحة العالمية من السلطات الصينية المعلومات بشأن ذلك، وردّت السلطات بالمعلومات بعد مماطلة، كما نشرت المنظمة بعد حصولها على المعلومات أول تقرير لها بشأن انتشار هذا الالتهاب تناول معظمه الحالات المصابة والتدابير التي اتخذتها الصين، وبعد صدور التقرير بضعة أيام أعلنت أن الأمر سببه فيروس كورونا، ومن ثم بدأت عقد الاجتماعات مع الخبراء.

كما شهد هذا الوقت إعلان السلطات الصينية سقوط أول حالة وفاة بسبب الفيروس، وكذلك انتقاله خارج الصين وتحديدا في تايلاند على يد شخص قادم من ووهان، إضافة إلى اليابان على يد شخص زار ووهان أيضا، ثم الأمريكتين، ثم فرنسا، وبالتالي تأكدت شكوك المنظمة حول احتمالية انتقال الفيروس من شخص لآخر داخل ووهان.

- **منظمة الصحة تتقصى الأمر بنفسها**

آنذاك لم تعد المنظمة تكتفي بالمعلومات التي ترسلها لها السلطات الصينية، فأوفدت بنفسها في ٢٧ يناير ٢٠٢٠م وفدا رفيع المستوى ترأسه المدير العام للمنظمة والتقى حينها بالرئيس الصيني وتبادلوا النقاشات حول المعلومات المتوافرة حول الفيروس وسبل مواجهته، وقدم مدير عام المنظمة المعلومات بعد عودته المعلومات التي حصل عليها للدول الأعضاء عن الاستجابة للفيروس، ودعا لانعقاد لجنة الطوارئ المعنية باللوائح الصحية الدولية التابعة للمنظمة للكشف عما إذا كان الأمر يمثل قلقا عالميا، وتقرر بعدها أن الأمر يعد جائحة عالمية.

- **المنظمة تشرع في مواجهة الفيروس**

آنذاك أعدت المنظمة الصيغة النهائية لخطتها الاستراتيجية للتأهب للفيروس والاستجابة له، كما طلب المدير العام للمنظمة تفعيل سياسة الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وذلك في فبراير ٢٠٢٠م، وواصلت المنظمة التواصل مع الخبراء من الشركات أو الباحثين الأكاديميين المختصين بدراسة الفيروسات للكشف عن طبيعة هذا الفيروس وسماته، كما تشكلت بعثة مشتركة بين المنظمة والصين لمتابعة تطورات الفيروس أولا بأول. كذلك عينت المنظمة ستة مبعوثين خاصين بفيروس كورونا المعروف بـــ"كوفيد-١٩" ليتولوا تقديم الاستشارات عالميا.

- **خطورة التعامل مع الفيروس**

أعلنت البعثة المشتركة بين المنظمة والصين نتائج صادمة، حيث قالت إن العالم ليس في أتم الاستعداد لمواجهة الفيروس وذلك على مستوى الإمكانات المادية والعقلية؛ وبالتالي فحتى الإرشادات التوجيهية التي سبق للمنظمة إطلاقها للتعامل مع الجائحة لن يكون في الإمكان تطبيقها جميعا، وكان هذا الإعلام في ٢٤ فبراير ٢٠٢٠م،

---

(١) منظمة الصحة العالمية تعقد دورتها الـــ٧٣ لتقييم الأداء في مواجهة كورونا، الميادين نت، ١٨ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OOi0g

كذلك فقد أصدرت البعثة المشتركة تقريرا تضمن أهم التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع الفيروس.

- **انتشار الفيروس على نحو صارخ رغم الإجراءات**

تخطى عدد الإصابات بالفيروس عتبة ١٠٠ ألف حالة رغم كافة التدابير المتخذة وذلك في مارس ٢٠٢٠م، كما دعا المجلس العالمي لرصد التأهب –وهو هيئة مستقلة رفيعة المستوى أنشأتها المنظمة والبنك الدولي لتكون مسؤولة عن رصد التأهب العالمي للطوارئ الصحية– إلى ضخ ثمانية مليارات دولار أمريكي على الفور من أجل الاستجابة لكوفيد-١٩ وتعزيز قدرات المنظمة في هذا الأمر.

كما تم إعلان أوروبا بؤرة للجائحة في ١٣ مارس ٢٠٢٠م، وبالتوازي أطلقت المنظمة ومؤسسة الأمم المتحدة والشركاء صندوق الاستجابة للجائحة لتلقي التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات، وتم جمع ما يزيد على ٧٠ مليون دولار أمريكي في خلال ١٠ أيام فقط، وتوزعت مصارفها بين دعم القطاع الصحي وعلاج المرضى ودعم البحث العلمي.

وإضافة إلى ما سبق كانت المنظمة حريصة على رصد الممارسات الخاطئة أثناء مواجهة الجائحة، ومنها مثلا استخدام منتجات صحية مزورة اكتشفتها المنظمة وأصدرت بيانات تحذير منها.

- **عدد المصابين يتجاوز مليون فرد والمنظمة تطلب تبرعات**

أبلغت المنظمة عن ثبوت الأدلة على انتقال الفيروس من المرضى إلى الأصحاء، كما أعلنت تجاوز عدد حالات الإصابة مليون فرد وذلك في أبريل ٢٠٢٠م؛ ومن ثم فإن الخطورة تكمن في تضاعف عدد الإصابات عشرة أضعاف تقريبا في غضون شهر.

واستجابة لهذا الخطر أعلنت المنظمة للمرة الأولى تعليقا يتصل بتدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية وذكرت منها "الإغلاق الشامل" والذي قيد الحركة لأبعد حدٍّ ممكن.

ونظرا لخطورة الأمر وتراجع قدرات المنظمة عن احتوائه بمفردها فقد حاولت المنظمة جمع التبرعات لأنشطتها بكافة السبل والوسائل؛ ومنها إقامة حفلات لجمع التبرعات أو توجيه نداءات للمؤسسات والوكالات المانحة لتقديم الدعم العاجل لها وذلك في أبريل ٢٠٢٠م، وتكرر الأمر في مؤتمر القمة العالمي بشأن اللقاحات الذي عقد في يونيو ٢٠٢٠م واستضافته المملكة المتحدة، وتم فيه جمع التبرعات اللازمة لمواجهة كوفيد-١٩.

- **المنظمة تستعين بالأمم المتحدة لمواجهة الفيروس**

تكلفت الأمم المتحدة ٦,٧ مليارات دولار لتحديث خطة الاستجابة الإنسانية العالمية للفيروس استهدفت بها ٦٣ بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما حولت الهدف من التعافي التام من الفيروس إلى تفادي أعراضه الأشد خطرا وكان ذلك في ٧ مايو ٢٠٢٠م.

شكلت منظمة الصحة العالمية في ١٠ يوليو ٢٠٢٠م، لجنة مستقلة لتقييم إدارتها لأزمة انتشار جائحة كورونا على خلفية الانتقادات الموجهة لها، أعلن المدير العام للمنظمة أن اللجنة ستخضع لرئاسة كل من هيلين كلارك رئيسة الوزراء النيوزيلاندية السابقة وإيلين جونسون سيرليف الرئيسة الليبيرية السابقة، وأكد أنه يعول على كفاءتهما ونزاهتهما للقيام بهذه المهمة[1].

- **المنظمة تسعى للتوصل إلى لقاحات**

(١) لجنة لتقييم أداء المنظمة الصحة العالمية خلال أزمة كورونا، موقع 218 TV، نشر بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه في ١٧ يوليو ٢٠٢٠م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NwEJU

تعمل المنظمة على التوصـــل إلى بعض اللقاحات التي قد تفيد في معالجة الفيروس، وتواصـــل التأكيد على حاجتها للدعم المالي. وأكدت المنظمة –بناءً على تجارب سريرية أجرتها المملكة المتحدة– أن **الديكساميثازون** يمكن أن يفيد من يعانون من مضاعفات حرجة لمرض كوفيد؛ وذلك في المنتدى العالمي للبحث والابتكار الذي انعقد في ١٦ يونيو ٢٠٢٠م.

لاحقا وتحديدا في ٢٦ يونيو ٢٠٢٠م أعلنت المنظمة ضرورة توفير ٣١,٣ مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة لتكون المنظمة قادرة على القيام بمسئولياتها[1]. ومما سبق يتضح أن المنظمة كانت في حالة معاناة مالية دائمة، كما أنها تباطأت قليلا في اتخاذ بعض الإجراءات ومن أبرزها الحصول على معلومات بشأن الفيروس.

ثالثا– تمويل المنظمة وأزمة تهديدات ترامب

تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مساهم في تمويل المنظمة حيث بلغ مقدار تمويلها للمنظمة في مارس ٢٠٢٠ ما يقدر ب ١١٥ مليون دولار أمريكي، بينما بلغ نصيب الصين من التمويل ٥٧ مليون دولار فقط، وتليها اليابان بمقدار ٤١ مليون دولار أمريكي، ثم ألمانيا ٢٩ مليون دولار[2].

تبادرت الاتهامات إلى منظمة الصـــحة العالمية بشأن إدارتها لأزمة انتشار الجائحة، وقد عبر عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي لم يكتف بذلك بل أصدر اتهامات إلى الصـــين يدينها فيما يتعلق بانتشـــار الوباء، ولاحقا دعا الاتحاد الأوروبي إلى "تقييم محايد ومســـتقل وشامل" للتعامل ما الوباء بالنظر إلى تداعياته الإنسانية من حيث إصـــابة ٤,٨ ملايين شـــخص ووفاة ما يربو على ٣١٨ ألف شخص[3].

وقد ســـبقت دعوة الاتحاد الأوروبي مطالبة عدة دول أوروبية؛ وعلى رأســـها ألمانيا وبريطانيا وكذلك أستراليا من الصين دفع تعويضات لها نظير إدارتها السيئة للفيروس مما فاقم من تبعاته[4].

ولعل ما شـــكل خطرا على المنظمة آنذاك هو مقارنة ترامب في تصريحاته بين حجم التمويل الأمريكي للمنظمة مقابل التمويل الصـــيني واســـتنكاره ما اعتبره "تسييس" المنظمة لصالح الصين وتقديمها على المصالح الأمريكية، مما دفعه للإعلان عن قطع المعونات الأمريكية للمنظمة كليا[5].

وفقا لما ســـبق فإن تهديد الولايات المتحدة بقطع معونتها يعد خطرا كبيرا على المنظمة؛ إذ إن إســـهامها خلال العامين الماضيين (٢٠١٨م–٢٠١٩م) بلغت حوالي ٨٩٣ مليون دولار أمريكي أي ما يزيد عن ١٤% تقريبا من إجمالي ميزانية المنظمة[6].

وقد هدد الرئيس الأمريكي ترامب بقطع المعونات عن المنظمة إن لم تعدل عن نمط تعاملها الحالي مع الأزمة؛ وذلك لســـببين في رأيه: أولهما– أن المنظمة كانت لطيفة للغاية في تعاملها مع الصين، وثانيهما– أنها

---

(١) التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-١٩، مرجع سبق ذكره.

(2) Niall McCarthy, The Biggest Financial Contributors To The WHO, Statista, ٨ Jul, 2020, available at: https://cutt.us/WoD0b

(٣) كورونا.. العالم يحقق بأداء منظمة الصحة وإندونيسيا تخاطب السعودية بشأن الحج وخمس دول أوروبية قد تفتح الحدود، الجزيرة نت، نشر بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٠م، متاح على الرابط shorturl.at/bgvD4

(٤) إسماعيل عرفة، سجل غير نظيف.. هل توغل الفساد في منظمة الصحة العالمية؟، ميدان، نشر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٠م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٠م، متاح على الرابط shorturl.at/cAGZ0

(٥) المرجع سابق

(6) Facing Covid-19: The World Health Organization in crisis mode, DW, available at : shorturl.at/cAGZ0

تقاعست عن مواجهة الفيروس مما ساهم في تحوله إلى جائحة، وإن كانت الولايات المتحدة قد خففت حدة لهجتها لاحقا، ولعل ذلك يعود لعدة أسباب؛ منها: أن الدول الأعضاء في المنظمة لم تكمل سداد رسومها في عام ٢٠٢٠م وهذه ليست المرة الأخرى؛ إذ إن الرسوم التي كان يفترض دفعها في يناير هذا العام ظلت ثلاثة أشهر لم تدفع، بل إن الولايات المتحدة أحيانا تؤجل دفع الرسوم للعام اللاحق، بينما هناك دول أخرى دفعت نصف الرسوم فقط مثل ألمانيا[١].

وعلى الرغم من أهمية البعد الاقتصادي فإن المنظمة لا تزال تراعي البعد السياسي لا سيما ما يتعلق بتوجيه الاتهامات للصين بشأن انتشار الفيروس، وهو جانب شديد الحساسية من قبل الصين، ولعل هذا الحرص قد أثمر تعاون الجانب الصيني مع المنظمة وتزويدها بالمعلومات حول الفيروس والسماح لفريق خبرائها أن يطأ أراضيها في منتصف فبراير ٢٠٢٠م، بينما رفض استقبال الوفد الذي أرسلته الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

لا يقتصر مراعاة المنظمة للأبعاد غير الاقتصادية على الدول العظمى فقط بل تدعم دولا صغيرة كذلك؛ ومنها البوسنة والهرسك التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي لا تغلق شركاتها أبوابها، إضافة إلى أفغانستان ذات السلام الهش والتي يؤثر البعد الاقتصادي فيها على الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء[٣].

خاتمة:

بالنظر إلى ما سبق عرضه، وإذا كنا نحاول تبين تعامل منظمة الصحة العالمية مع الجائحة وإدارتها للأزمة، فإن إدارة الأزمة بالأساس تكمن في التعامل مع ظرف جديد صعب لم يكن قائما من قبل، وتوكل هذه الإدارة إلى أفراد أو مجموعات وتتم في سياق يحدد لها الفرص والقيود.

وقد اتهمت المنظمة بشبهات فساد في تعاملها مع الأزمة، حيث اتهمت الإدارة وعلى رأسها رئيس المنظمة تيدروس، والذي اتهم بالتستر على أزمة فيروس كورونا المستجد ٢٠٢٠م وزادت الشكوك بالنظر إلى مواقفه في حوادث شبيهة سابقا، فعلى سبيل المثال أوردت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا يتهم تيدروس بالتستر سابقا على وباء الكوليرا في بلده الأم إثيوبيا ثلاث مرات، في أعوام ٢٠٠٦م و٢٠٠٩م و٢٠١١م، حين كان وزيرا للصحة في حكومة قمعية ديكتاتورية، وتساءلت عما إذا كان قد تستر على الصين في هذه الجائحة أيضا[٤].

وأكد المتهِمون للمنظمة أن هذه ليست المرة الأولى التي تنصاع فيها المنظمة لاعتبارات أخرى مقدمة على الصحة العامة بل سبقتها حوادث أخرى منها إنتاج شركة نستلة NESTLE لحليب الأطفال الضار صحيا وتوجيهه إلى أسواق الدول الفقيرة، استجابت المنظمة حينها للضغوط الأمريكية، كذلك موقفها من إنفلوانزا الطيور والخنازير[٥]، وهو ما يعزز الشكوك القائمة ضد المنظمة.

وأما عن السياق الذي أحاط بالمنظمة، فلعل من أبرز المعوقات التي أحاطت بالمنظمة كان البعد الاقتصادي المتعلق بالتمويل والبعد الآخر المتعلق بشفافية تبادل المعلومات حول الجائحة، فأما عن البعد الاقتصادي فالمنظمة ليست مستقلة في تمويلها ويؤثر ذلك على عدم استقلال أجندتها وسياساتها وخضوعها أحيانا لإملاءات

---

(١) المرجع السابق

(2) Facing COVID-19, World Health Organization in crisis mode, DW, 18 may 2020, available at: https://cutt.us/AURTm

(3) COVID-19 pandemic Humanity needs leadership and solidarity to defeat the coronavirus, UN, available at: https://cutt.us/0cDAJ

(٤) إسماعيل عرفة، مرجع سابق

(5) Facing Covid-19: The World Health Organization in crisis mode, Op.Cit.

الممولين وذلك معلوم بالضرورة منذ تأسيسها على أنقاض عصبة الأمم في خضم تأسيس النظام العالمي الحديث؛ ومن ثم فإن اســـتيعاب هذه النقطة يجعلنا نقيم دور المنظمة في حدود قدراتها ولا نحملها فوق ما تحتمل.

وأما البعد الآخر فيتعلق بعدم شـــفافية تبادل المعلومات؛ إذ تباطأت المنظمة في الضـــغط على الصـــين للحصـــول على المعلومات، كما أن المعلومات المتاحة معظمها يتعلق بالإرشـــادات والحالات الســـريرية، بينما أصـــل الفيروس وتطوراته وتاريخه وغيرها من المعلومات الهامة لا تزال طي الكتمان، ويعد غياب الشفافية من أبرز عوامل تفاقم الأمور.

كما أكدت الجائحة على ظروف التمايز وعدم العدالة عالميا؛ إذ بادرت حكومات الدول الكبرى بحماية مواطنيها واتخاذ التدابير الاحترازية، بينما أهملت حكومات دول أخرى من دول العالم الثالث مواطنيها، كما اتضـــحت عدم العدالة أيضـــا في تعامل المنظمة التي لم تســـتجب للضـــغوط الدولية لتقييم أدائها إلا مع المطالبة بذلك من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي زمام هذا الأمر.

*****

نماذج عربية وإسلامية



كيف أدارت مصر أزمة كورونا؟

ملاحظات تحليلية حول السياسات الصحية والاقتصادية

رجب عز الدين(*)

تمهيد

دفع انتشار فيروس كورونا المستجد، أغلب دول العالم إلى اتخاذ مجموعة من القرارات المصيرية غير المسبوقة تاريخيًا، في محاولة لإبطاء معدلات سريانه بين البشر، بما أدى إلى حالة شلل شبه كلي لمظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة، حيث انقلبت حياة المجتمعات والدول رأسًا على عقب. وقد تركزت إجراءات الدول على مستويين: أحدهما خارجي، متمثلا في إيقاف السفر بين البلدان عبر تعليق حركة الطيران واغلاق للحدود بشكلٍ شبه كامل تحسبًا لدخول حالات حاملة للفيروس، وهذا الإجراء تشابهت في اتخاذه الدول، وإن تقدم بعضها وتأخر، كما تماثلت إجراءات الدول على المستوى المحلي في اتجاه تقييد حركة الناس واختلاطهم في الأماكن العامة قدر الإمكان، وإن اُختلفت في نطاق تقييد الحركة ما بين موسع لها ومضيق (إغلاق كلي أو جزئي).

اختارت **مصر** الإغلاق الجزئي مثل كثير من الدول العربية وغير العربية، ويعني الإغلاق الجزئي اتخاذ إجراءات تستهدف تقييد حركة السكان على مستوى القطر وليس منعها بالجملة، وينطبق هذا على حالة مصر، إذ لجأت إلى إغلاق الحدود والمطارات والمدارس والجامعات والمحاكم والمساجد والكنائس والنوادي الرياضية بشكل شبه كلي، بينما لجأت إلى فرض حظر تجوال جزئي لساعات محدودة جرى رفعها بشكلٍ تدريجي، وتركت آلاف المصانع تعمل بكامل طاقتها بغض النظر عن طبيعة منتجاتها ضرورية كانت أو كمالية، كما تركت مئآت الآلاف من المحلات والمنشآت الصغيرة التي يعمل بها ملايين المصريين تعمل بشكلٍ جزئي مع تخفيض ساعات عملها التزامًا بحظر التجوال الجزئي.

كما تُركت وسائل المواصلات العامة والخاصة تعمل بشكل جزئي حتى ساعات الحظر. وهذه الإجراءات كلها يجري تصنيفها باعتبارها إغلاقًا جزئيًا (جربت الحكومة نوعًا من أنواع الإغلاق الكلي فى أجازة عيد الفطر، حيث اتخذت إجراءات بمنع صلاة العيد الجماعية، وحظرت حركة كل وسائل النقل الجماعي، مثل القطارات ومترو الأنفاق والنقل العام، لتقييد حركة السكان بين المحافظات، أيضًا قررت إغلاق كل المولات التجارية والمطاعم والحدائق العامة والشواطيء وأماكن التنزه والترفيه)[1].

وتستهدف هذه الورقة تحليل قرارات الحكومة المصرية على مستوى الإدارة المركزية لأزمة كورونا؛ سواء على المستوى الصحي، عبر تحليل أداء وزارة الصحة وقراراتها تجاه الأزمة، أو على المستوى الاقتصادي، حيث القرارات الاقتصادية التي اتخذتها وزارة المالية ووزارة القوى العاملة لتخفيف حدة الأزمة على المتضررين، فضلا عن تحليل بعض قرارات البنك المركزي المصري خلال الأزمة ودلالاتها بالنسبة للحالة الاقتصادية والمالية للمواطنين. وتعتمد الورقة على طريقة منهاجية بسيطة تقوم على التقاط مجموعة من المشاهد التحليلية النقدية الجامعة التي تصلح لأن تكون وعاءً لتسكين واحتواء تفاصيل الموضوع المتشعبة وما يلحقها من

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) تعرف على قرارات الحكومة خلال عيد الفطر في ٩ معلومات، اليوم السابع، ١٧ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/fsTvHZC

تطورات قدر الإمكان، بما يمكن القارىء من وضع يده على مفاتيح السياسات الرئيسية رصداً ونقداً.

أولًا- كيف تعاملت الحكومة على المستوى الصحي؟:

بلغ عدد إصابات كورونا في مصر حوالي٨٦ ألف شخص (من مارس حتى ١٨ يوليو ٢٠٢٠)، بينما بلغ عدد الوفيات حوالي ٤٢٠٠ تقريبًا. علمًا أن الاصابات في العالم بلغت حوالي ١٤ مليون شخص مات منهم ٦٠٠ ألف شخص حتى التاريخ نفسه، وتتصدر دول أمريكا والبرازيل وبريطانيا والمكسيك وإيطاليا المراكز الخمسة الأولى فى العالم من حيث معدلات الإصابة والوفاة[١]، بينما تقع مصر في مراكز متوسطة عالميًا، وإن تقدم ترتيبها بين دول أفريقيا المصابة[٢]. وتشير منظمة الصحة العالمية في منشوراتها دائماً إلى أن هذه التصنيفات قد لا تعكس الواقع؛ نظراً لضعف إمكانيات كثير من الدول في الكشف عن المصابين وتتبع المخالطين لهم ورصد أعدادهم وإحصائها بدقة، بما يجعل الأرقام المعلنة أقل بكثير من المحقق فعلا[٣]، ويصدق هذا التنويه على مصر لأسباب عدة سيأتي ذكرها في سياق الملاحظات التحليلية الآتية:

الملاحظة الأولى: طريقة الإعلان عن دخول الوباء مصر

ظلت وزارة الصحة المصرية تنكر الاعتراف بوجود فيروس كورونا في البلاد لأسابيع إلى أن أعلنت أكثر من دولة أجنبية عن استقبالها سائحين مصابين بالفيروس عائدين من مصر[٤]، و لم تلجأ الحكومة إلى سياسة الإغلاق الجزئي وحظر التجوال وغيرها من الاجراءات الاحترازية إلا بعد أن صنفت منظمة الصحة العالمية حالة الفيروس بالجائحة أو الوباء العالمي في ١١ مارس ٢٠٢٠[٥]، كما لم تفرض حظراً للطيران الخارجي إلا متأخرا (أسابيع مقارنةً بدول العالم)، وظلت تستقبل الرحلات السياحية من دول آسيا بشكل طبيعي إلى أن أضطرت للإغلاق في مارس. ويمكن تلخيص موقف الحكومة المصرية الغريب من مسألة الإعلان في تصريح مبكر لوزيرة الصحة المصرية د.هالة زايد (٦ فبراير ٢٠٢٠)، تحدثت فيه عن الفيروسات التي تصيب الجسد وقلة خطورتها مقارنةً بالفيروسات التي تصيب الأخلاق، تقول الوزيرة "الخوف على البلد ليس من فيروس كورونا، الخوف الأكيد من الفيروس الذي يصيب الأخلاق والقيم، ذلك الأشد تدميراً للشعوب والدول"[٦].

الملاحظة الثاني: حصر التحاليل بمعامل الوزارة

قيدت وزارة الصحة من إمكانيات إجراء التحاليل الطبية لكل من يشك في حالته الأطباء بالمستشفيات الحكومية كما حصرت أماكن التحاليل بمعامل الوزارة فقط[٧]، مانعةً

(١) راجع خريطة انتشار فيروس كورونا عالميًا وترتيب الدول على موقع بي بي سي البريطاني، محدثًا أولا بأول، ١٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/0al8PHZ

(٢) تشكل الجزائر ومصر وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا ٧١% من عدد الحالات، وجنوب أفريقيا وحدها تمثل ٤٣%. وتمثل مصر ١٥% من عدد الحالات التراكمية..راجع تقديرات منظمة الصحة العالمية لحالة الوباء فى أفريقيا حتى ٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/RsTWyRT

(٣) مدير منظمة الصحة: لا عذر للدول التي تفشل في تتبع مخالطي المصابين بكورونا، رويترز، ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/PalZIcG

(٤) فيروس كورونا: مصر تتقصى عن إصابة فرنسيَين اثنين بعد زيارتها وتنفي وجود حالات إصابة جديدة، بي بي سي العربية، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/0aza5lw

(٥) منظمة الصحة العالمية تؤكد أن فيروس كورونا وباء عالمي، بي بي سي عربي، ١١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Zad4oGW

فيروس كورونا: لماذا صنفته منظمة الصحة العالمية وباءً عالميا؟، بي بي سي عربي، ١٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Mad4cUx

(٦) وزيرة الصحة: كورونا ليس خطيراً بالمقارنة بفيروس يصيب الأخلاق والقيم، الوطن،٦ فبراير،٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/YazaatO

(٧) الصحة: المعامل المركزية هي المكان المعتمد لتحليل فيروس كورونا،برنامج على مسؤوليتي، قناة صدى البلد، ٢٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/5ad7N2d

إجرائها في أي معامل خاصة. ثمة تفسيراً لهذا القرار يُعزى إلى التكلفة المالية التي قدرتها الوزارة بحوالي ١٠٠٠ جنيه (٦٤ دولار) للتحليل الواحد[١]، بما يعني أنها لو فتحت المجال لإجراء التحليل لكل من يُشتبه في حالته، لخصصت مليارات الدولارات لاستيراد المواد اللازمة لاختبار ملايين الحالات (فمواد التحاليل لا تُصنع محليًا) على مدار مدة زمنية مفتوحة لا يُعلم مداها.

يُرد على ذلك باعتراض معقول المعنى، إذ لو كانت المشكلة في التكلفة، فلماذا لم تتح الفرصة للمعامل الخاصة أن تُجريها على نفقة القادر من المواطنين أو أن تُجريها بتسعيرة معقولة تحت إشراف الوزارة؟! بما يعني أن ثمة عاملا آخر يفسر تقييد التحاليل، لعله يتعلق برغبة حكومية في السيطرة على الوضع من خلال التحكم في مصادر البيانات الأساسية عن الإصابات والوفيات، إذ لو فُتح المجال لتحاليل أكثر، لاتضح زيادة الحالات أضعاف أضعاف الأرقام المعلنة، بما يؤدي إلى إرباك الحكومة والنظام الصحي وربما انهياره، ولعل هذا ما يفسر أيضًا حصر الوزارة لأماكن عمل التحاليل بمعامل الوزارة المركزية فقط، بما يضمن التحكم في البيانات والمعلومات دون مشاركة مع غيرها. انتبهت بعض المعامل إلى هذه النقطة تحديدًا، وحاولت تطمين الوزارة إلى أنها ستلتزم بسرية البيانات، إذا سمحت لها بالمشاركة في إجراء التحاليل للمواطنين، لكن الوزارة لم تستجب لطلبها[٢].

الملاحظة الثالثة: التمييز بين المواطنين في اختبار كورونا

ارتفعت شكاوى المواطنين وبُحت حناجرهم من الاستغاثة والصراخ أمام المستشفيات الحكومية (مشاهد ذلك كثيرة)، بسبب رفض الأطباء أخذ عينات منهم للتأكد من تشخيص حالتهم، وقد وقع الأطباء في تلك الأزمة بسبب سياسة الوزارة في تقييد شروط أخذ المسحة اللازمة لاختبار كورونا، والتي شددت على استثناء من به أعراض خفيفة أو متوسطة خاصة لو كان من فئات عمرية حديثة أو متوسطة السن، أو غير مخالطة لأي مريض تأكدت إصابته بكورونا[٣]. كل هذا أوقع الأطباء في مأزق اضطرهم إلى سياسة "التطفيش"، بأشكال مختلفة بدأت بتشديد الأمن على بوابات المستشفيات الحكومية لمنع دخول الحالات التي تبدو طفيفة، ثم امتدت إلى مطالبة المرضى باجراء أشعة على الصدر وتحاليل دم (معتادة) في المعامل الخاصة، كشرط للنظر في إمكانية إجراء تحليل كورونا من عدمه، كما صار بعض الأطباء ينصح المرضى–إشفاقًا– بالابتعاد عن المستشفيات وعدم الاهتمام بإجراء تحليل كورونا من أصله (من باب حتى لو علمت، فلن يفيد، لعدم وجود علاج محدد يمكن الوثوق به)، ومن ثم أصبح بعض الأطباء ينصح المرضى باللجوء إلى العزل المنزلي وعمل كمادات باردة (في حالة ارتفاع الحرارة)، مع تناول بعض الأدوية المعروفة (كالمضادات الحيوية المحددة لمثل هذه الحالات)، والأعشاب الطبيعية، مع متابعة دورية لطبيب باطنة أو صدر بالمكان الذي تقطن فيه، وهم كثر.

وفق هذه المعادلة لم يعد في استطاعة أي مريض الاطمئنان على نفسه، إلا إذا كان قادرًا على الدخول إلى مستشفى خاص باهظة التكاليف، هناك فقط يمكنه الاطمئنان إلى أنهم سيجرون له كافة التحاليل المطلوبة وربما غير المطلوبة أيضًا. المفارقة الأكبر في هذا السياق، تتعلق بامتداد ظاهرة تضييق

---

(١) سعر فحص فيروس كورونا، PCR في مصر ١٠٠٠ جنيه، سي إن إن العربية، ٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Sad5jLx

(٢) رئيس معامل «المختبر» لـــ«المال»: القطاع الخاص مؤهل لإجراء تحاليل «كورونا» ونرغب بالمشاركة، المال، ٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Tad5Hti

(٣) أصدر رئيس قطاع الشؤون الصحية بالقاهرة، محمد شوقي، قراراً إدارياً ينبه فيه على مديري المستشفيات المصرية بعدم إجراء تحليل PCR الخاص بمسحات فيروس كورونا إلا بعد إجراء أشعة على الصدر، وصورة دم كاملة، بالإضافة إلى توقيع اثنين من الأخصائيين على طلب التحليل، متوعداً المخالفين للقرار بـــالمساءلة القانونية. راجع مصر تضع قيوداً على تحليل PCR لخفض أعداد المصابين بفيروس كورونا، العربي، ١٢ مايو ٢٠٢٠: https://cutt.ly/AsTYbQy

إجراء التحاليل إلى الأطباء والممرضين في المستشفيات الحكومية ذاتها، فقد علت أصواتهم من الشكوى للسماح لهم بإجراء مسحات للاطمئنان على أنفسهم باعتبارهم مخالطين أو معالجين للمرضى بغض النظر عن ظهور الأعراض من عدمه(١).

دافعت الوزارة عن موقفها وقالت إنها تخصص دور (طابق) بكل مستشفى عزل بسعة ٢٠ سريرًا لعلاج المصابين من الأطقم الطبية، كما قالت إنها تجري تحليل لكافة الأطقم الطبية، عند دخولهم المستشفى لقيامهم بمهام عملهم، وأيضًا عند خروجهم من المستشفى، بعد انتهاء عملهم منها بواقع ١٤ يوم عمل، و١٤ يوم إجازة. كما رأت الوزارة بأن مطالبتها بإجراء مسحة لكل الأطباء كل يوم، غير ممكن وغير مجدي، فقد تظهر اليوم نتيجة تحليل الطبيب سلبية، وغدًا إيجابية نتيجة انتقال العدوى إليه بطريقة أو بأخرى، هكذا قال رئيس المعامل المركزية بوزارة الصحة(٢). لذا فقد حددت الوزارة شروطًا لأخذ المسحات من الأطباء تقتصر على من ظهر عليه الأعراض أو خالط مصابًا بكورونا. (وعدت الوزارة بالتوسع في تحاليل الأطباء بعد موجة من السخط بسبب موت عدد من الأطباء والممرضين، وتهديدات بالاستقالة الجماعية وتدخل نقابة الأطباء)(٣).

في مقابل التقييد على المواطنين والأطباء، بدت وزارة الصحة في المقابل سريعة الاستجابة لاستغاثة المشاهير من أهل الفن على سبيل المثال، كما في حالة الفنانة رجاء الجداوي وفريق عمل مسلسل لعبة النسيان (وهو لا شك حق إنساني لهم، لكن العبرة في التمييز)(٤). فقد شكرت أميرة مختار، الابنة الوحيدة لرجاء الجداوي وزيرة الصحة على إنقاذ والدتها (فجرًا) بعد ارتفاع مفاجيء في درجة حرارتها قائلة: "ما رأيته يدعو للفخر بحكومتنا، وزيرة الصحة في قمة الاحترام والتقدير، فقد أرسلت سيارة إسعاف مجهزة لوالدتي فورًا لنقلها إلى مستشفي العزل"(٥). كان من اللافت في حديث لاحق لهذه الابنة، أنها كانت تفكر في نقل والدتها لمستشفى خاص إلا أن وزيرة الصحة هي من أثنتها عن ذلك، وشجعتها على نقلها إلى مستشفى العزل الحكومي بالإسماعيلية لجودة تجهيزها(٦).

امتد الاهتمام بالمشاهير إلى لاعبي كرة القدم ولكن بطريقة جماعية ودون اشتراط ظهور أعراض، فقد أعلن اتحاد الكرة المصري عن تعاقده مع إحدى الشركات للقيام بعمل مسحات وقائية للاعبي أندية الدوري الممتاز لكرة القدم وتحمل وزارة الشباب والرياضة لتكاليف ذلك. يقول وليد العطار المدير التنفيذي للاتحاد المصري لكرة القدم: "الدولة ستتحمل تكاليف المسحتين الأولى والثانية للأندية قبل بدء التدريبات، كما ستقوم بمسحتين أسبوعيًا لكل فريق من أندية الدوري قبل استئناف المسابقة وخلال المباريات"(٧).

---

(١) فيروس كورونا: الفرق الطبية في مصر تشكو "إهمال مشكلاتها"، بي بي سي عربي، ١٦ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/mad6xhX

(٢) لماذا لا تجري «الصحة» مسحًا لكل الأطباء؟.. رئيس المعامل المركزية تكشف السبب، المصري اليوم، ٢٦ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/gad6CMO

(٣) استقالة أطباء في مصر: "مخطط إخواني" أم "مطالب عادلة"؟، بي بي سي عربي، ٢٦ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Safq9UH

(٤) إصابة الممثلة المصرية رجاء الجداوي بكورونا... ومخاوف حول فريق "لعبة النسيان"، سي إن إن العربية، ٢٤ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Yafesbe

(٥) الصحة المصرية تسارع لأخذ عينات من الفنانين... والأطباء غاضبون، العربي، ٢٥ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/CafrobY

(٦) بعد إصابتها بـــ"كورونا".. ابنة الفنانة رجاء الجداوي تكشف سبب عدم نقلها لمستشفى خاص، مصراوي، ٢٤ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Wafrjhe

(٧) اتحاد الكرة: الدولة تتحمل تكاليف مسحات فيروس كورونا لأندية الدوري.. وهذه خطتنا، موقع الدوري المصري، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/6afrGre

ربما يتساءل البعض، هل الأندية التي تتنافس على شراء اللاعبين بالملايين سنويًا، بحاجة إلى مثل هذا الدعم الحكومي السخي؟! وهل هذا من أولويات الإنفاق في ظل ظروف وباء؟ من مفارقات المشهد انتقاد نادي مصر -أحد الأندية الصغيرة الصاعدة للدوري الممتاز حديثًا- لهذا القرار، وتوصيته الاتحاد بالتبرع بحصته من هذه التحاليل المجانية إلى من يحتاجها من المواطنين(١). المفارقة الأكبر ما تعرض له موقف النادي من انتقادات حادة صدرت من شخصيات مشهورة في الوسط الرياضي، على سبيل المثال قال أحمد حسام المشهور بميدو المدير الفني السابق لنادي الزمالك: "قرار نادي مصر أصفه بـــ(المنظرة) حتى لا أكون قاسيًا، لا يصح أن (تتمنظر) على الحكومة مع احترامي لجميع مسؤولي الأندية، ولا يجوز لناد مصري اسمه نادي مصر أن يستغل موقفًا ويكسب قضيته في أمر ما بتلك الطريقة"(٢). في الاتجاه نفسه، انتقد نادر شوقي المدير التنفيذي لنادي الجونة قرار نادي مصر، ووصفه بـــ "مزايدة غير مقبولة على حب الوطن"(٣). من الجيد أيضًا لفت الانتباه إلى أن اتحاد الكرة لم يفكر في لاعبي دوري الدرجة الثانية أو الثالثة لكرة القدم على مستوى الجمهورية، كما لم يفكر أحد في لاعبي الرياضات الأخرى.

الملاحظة الرابعة: مشكلات في تشخيص كورونا

ثمة ملاحظة مكملة في هذا السياق تتعلق بتغيير الوزارة إرشاداتها للأطباء والمرضى رسميًا باعتبار كل من يظهر عليه أعراض الحرارة أو الإسهال أو ضيق التنفس مريضًا بكورونا وإعطائه مجموعة أدوية محددة ونصحه بالعزل المنزلي دون الذهاب أو البقاء في المستشفى. ويمثل هذا قلبًا لمنظومة التشخيص القائمة بالأساس على صعوبة التمييز بالأعراض لتشابهها مع عائلة الأمراض المتصلة بالأنفلونزا الموسمية، كما يصب هذا الإجراء في اتجاه الإبقاء على سياسة تقليل عدد التحاليل أو تهميشها مع الوقت، فضلا عما يعنيه نصح المريض بالعزل المنزلي من تخفيف على المستشفيات ودرجة استقبالها للمرضى. يقول إيهاب عطية مدير إدارة مكافحة العدوى بوزارة الصحة المصرية: "تخطينا مرحلة إجراء مسحات PCR للأطباء والمواطنين في الوقت الحالي. نحن الآن في مرحلة الأعراض، فإذا كان الشخص لديه أعراض يتم حجزه دون PCR، وعندما يتم شفاؤه يخرج من المستشفى دونه أيضًا". اللطيف إنه حاول الاستشهاد بدول أوربية: "هذه الخطوات اتخذتها دول إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا، فلو أخذنا ١٠ أشخاص على سبيل المثال سنجد بينهم حالات إصابة بشكل عشوائي من أي مكان في المجتمع"(٤).

الملاحظة الخامسة: مستشفيات ذات لوائح خاصة:

رفضت الحكومة المصرية طلبًا من نقابة الأطباء بفتح المستشفيات العسكرية والشرطية لاستقبال المرضى في مفارقة غريبة سياقًا ومضمونًا، إذ السياق وباء يمر به العالم أجمع ويحتاج إلى تكاتف جميع الجهود الحكومية والخاصة، فما بالنا برفض المؤسسات الحكومية فتح مستشفياتها لتخفيف الضغط على شقيقاتها من المستشفيات الحكومية الأخرى التابعة لوزارة الصحة. كما امتد الرفض إلى مستشفيات أخرى تابعة لوزارات أخرى مثل وزارات

(١) نادي مصر يوصي اتحاد الكرة بمنح حصته في مسحات كورونا لمن يحتاجها، اليوم السابع، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/naftYmO

(٢)) ميدو: ما فعله نادي مصر "منظرة".. وندفع ثمن استهتار رؤساء الأندية، موقع يللا كورة، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/9afyrFj

(٣) انظر:

- نادي مصر في مرمى الانتقادات بعد رفضه مسحات اتحاد الكرة، صدى البلد، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/bafySIy
- اشتباك غير مبرر بين نادر شوقي ونادي مصر بسبب كورونا، اليوم السابع، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/nafy0dG

(٤) مدير مكافحة العدوى بـــالصحة: تخطينا مرحلة تحليل الـــ "بي سي آر"، الشروق، ١٣ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/qafuJGY

البترول والطيران والاتصالات، هيئة السكة الحديد، وغير ذلك[١]. تعللت الحكومة في رفضها تخصيص بعض مستشفيات الجيش والشرطة بأن لها وضعًا خاصًا تحكمه لوائح وقوانين مختلفة[٢]، ولا ينطبق على هذا التعلل إلا المثل العربي الشهير "عذر أقبح من ذنب"، إذ كيف تعقل هذه الحجة في ظل أزمة تكاد تعصف بالبلاد والعباد! (ألمح رئيس الوزراء فيما بعد إلى إمكانية استخدام بعض مستشفيات القوات المسلحة والشرطة إذا دعت الحاجة)[٣].

الملاحظة السادسة: القطاع الخاص ومقاومة التسعير

غالت المستشفيات الخاصة في تكاليف الخدمة الصحية لمرضى فيروس كورونا حتى وصلت تكلفة الليلة الواحدة إلى عشرين ألف وأحيانًا إلى أربعين ألف جنيه بل وتسعين ألف جنيه وفقًا لأحد نواب البرلمان المصري الحالي (ربما تكون مبالغة منه)[٤]. لم تفكر وزارة الصحة في إلزام هذه المستشفيات بفتح أبوابها لاستقبال المرضى لا بطريقة الترغيب المالي أو الترهيب السياسي والقانوني، وأقصى ما فكرت فيه الوزارة تخفيف أسعار الخدمة الطبية عبر فرض تسعيرة مرنة تمكن فقراء الطبقات الغنية أو أدنى الفئات الميسورة من تلقي العلاج بالمستشفيات الخاصة كي لا تبقى حكرًا على الشرائح العليا من طبقات الأغنياء، أما عموم عموم الشعب من الطبقات المتوسطة والفقيرة فلا تبدو التسعيرة المقترحة في متناولهم (تكلفة اليوم الواحدة للبقاء في العزل الطبي بالمستشفى من ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه، تكلفة اليوم لاستخدام رعاية مركزة بتنفس صناعي من ٧٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه، تكلفة اليوم لاستخدام رعاية مركزة بلا تنفس من ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه)[٥]. علمًا أنه يُقدر عدد الأسرة بالمستشفيات الخاصة بحوالي ٦٠ ألف سرير من إجمالي ١٣٠ الف سرير بجميع الكيانات الطبية الحكومية والخاصة. ويبلغ عدد الأسرة المخصصة من وزارة الصحة لعلاج مرضى كورونا حوالى ٣٠ ألف سرير، تستوعب ما بين ٦٤ إلى ١٨٠ ألف مريض تقريبًا.

مع ذلك رفضت المستشفيات الخاصة التسعيرة، وأعلنت عدم التزامها باستقبال مرضى كورونا ما لم يتم إعادة التفاوض على أسعار خدماتها الطبية، وصولا إلى ما يسمونه "سعرًا عادلا". رفضت المستشفيات، وسكتت الحكومة و لم تحرك ساكنًا لا تلميحًا ولا تصريحًا ولا تلويحًا، وكأننا في حالة طبيعية تحتمل الامتناع عن استقبال المرضى لأي سبب، فما بالك بالرفض لأسباب تتعلق بأن هامش الربح المتوقع من التسعيرة الحكومية غير مناسب. قارن ذلك بما فعلته أسبانيا من تأميم مؤقت للمستشفيات الخاصة طوال فترة الوباء[٦]، وبما فعلته إنجلترا من تأجير المستشفيات الخاصة، وكذلك قارنه بما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية من إجبار الشركات والمصانع الخاصة مثل جنرال موتورز بتغيير نشاطها للعمل بكافة طاقتها في مجال إنتاج أجهزة التنفس الصناعي وكذلك إلزامها بمنع التصدير إلا بعد تلبية الطلب المحلي.

(١) تنقسم المستشفيات في مصر من حيث جهة الإدارة إلى عدة أقسام: حكومية وتديرها وزارة الصحة، جامعية تعليمية وتتبع وزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر، ومستشفيات الشرطة والجيش والمستشفيات الخاصة. ولا يُسمح لوزارة الصحة بالتفتيش أو مراجعة الإجراءات في المستشفيات الجامعية.

(٢) مصر: رئيس مجلس الوزراء يرفض فتح مستشفيات الجيش والشرطة لعزل مصابي كورونا، العربي، ٢٨ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Xafu7BA

(٣) مدبولي: لم نستعن بمستشفيات الجيش والشرطة حتى الآن لمواجهة كورونا، الوطن، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/FafoUPY

(٤) تصل إلى ٩٠ ألفًا بالليلة.. عضو برلماني: أسعار إقامة مصابي كورونا بالمستشفيات الخاصة خرافية، المال، ٣١ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/taxWbE1

(٥) الصحة تضع تسعيرة لمصابي كورونا داخل المستشفيات الخاصة منعًا للاستغلال، الشروق، ٢ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/DafpeSO

(6) Spain has nationalized all of its private hospitals as the country goes into coronavirus lockdown, Business Inside, 16 March 2020, available at: https://cutt.ly/CafpWRw

ثمة تفسير مركب من خمسة أسباب يساعد على فهم الموقف الحكومي الضعيف تجاه المستشفيات الخاصة: أول سبب يتعلق برفض الحكومة فتح مستشفيات وزارات أخرى (غير وزارة الصحة) أمام المرضى مثل مستشفيات (وزارة الدفاع – وزارة الداخلية –وزارة الطيران المدني – وزارة البترول –وزارة النقل – وزارة الاتصالات، وغيرها). إذا كانت الحكومة لم ترغب أو لم تستطع إقناع أو إلزام القطاع الصحي لهيئاتها بمساعدة وزارة الصحة في تحمل العبء، فكيف يمكنها فعل ذلك مع القطاع الطبي الخاص! السبب الثاني يتعلق بهيمنة شركات إماراتية على شريحة كبيرة من مستشفيات القطاع الخاص، بما يعني أن أي قرار خشن مع هذه المستشفيات ربما يؤدي إلى مشكلة مع حكومة دولة الإمارات ذات العلاقة الوثيقة مع النظام الحاكم في مصر.

أما السبب الثالث فيتعلق بمسألة التفاوض المالي بين الحكومة والقطاع الطبي الخاص والتي تنطلق من فكرة تحميل القطاع الخاص لجزء من التكلفة من خلال التفاوض على سعر الخدمة، بما يعني خفض أرباحه خلال فترة الوباء بشكلٍ أو بآخر. ولم تطلب الحكومة التفاوض حول تأجير تلك المستشفيات (كليًا أو جزئيًا) على غرار إنجلترا[1]، كما لم تطلب التفاوض أيضًا بشأن استقبال عدد من المرضى غير القادرين ودفع تكلفة علاجهم، وأخيرًا لم تستطع إلزام المستشفيات بالتسعيرة التي ترى أنها تحقق للقطاع الخاص هامش ربح معقول. السبب الرابع يتعلق بتعامل المستشفيات الخاصة مع فئة من الميسورين والأغنياء ممن لديهم القدرة على الدفع مهما زادت تكلفة الخدمة الصحية بما يحقق أرباح خيالية لا تجعلها مضطرة لاستقبال مزيد من المرضى من الطبقات المتوسطة بأسعار أقل ولو كانت مربحة، وربما توافقت الأطقم الطبية في تلك المستشفيات على هذا المنطق لاعتبارات صحية كذلك، حيث الخوف من علاج حالات أكثر، والخوف من ازدحام المستشفيات.

يعني هذا في التحليل الأخير أن المستشفيات الخاصة ليس لديها ما يغريها للاستجابة لتسعيرة الحكومة واستقبال حالات أكثر، طالما أن عوائدها من علاج حالات أقل أعلى بكثير ويتواءم مع رغبة الأطقم الطبية فيها، كما يعني صمت الحكومة أن هذا القطاع لم يجد أمامه ما يرهبه أيضًا. أما السبب الخامس فيختص بانخراط شخصيات من القطاع الطبي الخاص في عملية صناعة القرار الصحي الحكومي خلال أزمة كورونا (يشغل د.عوض تاج الدين منصب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الطبية وعضو اللجنة العليا لمواجهة أزمة كورونا، وفي الوقت ذاته يشغل عضوية مجلس إدارة مجموعة مستشفيات كليوباترا، وهي أكبر مجموعة تدير مستشفيات خاصة في مصر[٢].

الملاحظة السابعة: قرارات بلا مقاصد وإجراءات عكس الغرض

اضطرت الحكومة المصرية إلى سياسة الإغلاق العام للبلاد أسوةً بأغلب دول العالم، إلا أنها لم تلجأ إلى الإغلاق الكامل، كما في حالة إيطاليا وبعض الدول الأوربية، بل اتخذت نهج الإغلاق الجزئي، كما فعلت دول أخرى، عربية وآسيوية وأفريقية ولاتينية وكذلك أوربية. ترتيبًا على ذلك أصدرت الحكومة المصرية سلسلة إجراءات يبدو بعضها معقول المعنى والهدف (كما في إجراءات إغلاق الحدود والمطارات والمدارس والجامعات وربما المحاكم)، بينما تبدو إجراءات أخرى متناقضة وغير معقولة الغرض، ففي الوقت الذي أغلقت فيه المساجد على نظافتها وخفة روادها طوال الأسبوع، ظلت وسائل المواصلات العامة تعمل على

(1) Coronavirus: 8,000 private hospital beds rented to NHS for £2.4million per day, Mirror, 14 March 2020, available at: https://cutt.ly/pafaWV7

(٢) تأسست مجموعة كليوباترا عام ٢٠١٤، واستحوذت على مجموعة مستشفيات بارزة خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٦، منها مستشفى القاهرة التخصصي، مستشفى كليوباترا، مستشفى النيل بدراوي، مستشفى الشروق، مستشفى الكاتب، مستشفى كوينز للنساء والولادة. راجع الموقع الإلكتروني للمجموعة: https://cutt.ly/vafaHiA

كثافتها وشدة ازدحامها في محافظات تتسم بطبيعها بمعدلات كثافة سكانية عالية، كما في حالات القاهرة والجيزة والقليوبية (المترو نموذجًا).

ثمة تناقض آخر بين قرار حظر التجوال من ناحية، وعدم إجبار الحكومة لشركات القطاع الخاص بأن تمنح موظفيها إجازات مؤقتة من ناحية أخرى، فقد اكتفت الحكومة بمنح موظفيها إجازات طويلة باستثناء القطاعات الضرورية التي لجأت فيها لسياسة التناوب بين الموظفين (شرطة- مستشفيات-كهرباء -مياه- غاز -اتصالات). أخذًا في الاعتبار أنه يبلغ عدد موظفي الحكومة حاليًا ٥,٦ مليون موظف بما يشكل خمس قوة العمل في مصر تقريبًا (٢٩ مليون شخص، يعمل أغلبهم في القطاع الخاص، إما في شركات أو أعمال خاصة أو حرفية أو أعمال غير منتظمة). مثل هذا التناقض أدى إلى حشر ملايين الموظفين والعمال في وسائل مواصلات عامة تعاني الأمرين في الظروف الطبيعية (خاصة في المحافظات الكثيفة -كما سلف الذكر)، فمال بالك بظروف استثنائية مقيدة بمواعيد حظر التجوال (كما في حالة المترو)، بما أفضى إلى شدة الازدحام في الساعات الأخيرة على نحوٍ يتنافى كليًا مع غاية إجراءات محاصرة انتشار العدوى. ويلحق بهذا التناقض أيضًا قرار إغلاق المحلات العامة والخاصة بعد ساعات معينة وحظر الأسواق العامة في المدن والقرى والمحافظات؛ بما أدى إلى حالة من الفوضى والازدحام والاستغلال خلال ساعات ما قبل الحظر.

التناقض نفسه اتسمت به إجراءات الفتح، إذ لجأت الحكومة على سببيل المثال إلى إعادة فتح المقاهي والمطاعم، رغم كونها أماكن مغلقة في أغلبها، بينما أصرت على إرجاء فتح الحدائق العامة والشواطىء إلى حين، رغم كونها أماكن مفتوحة في عمومها. وكأن الحكومة أرادت من حيث لا تدري محاصرة الفيروس في الأماكن المفتوحة ودفعه إلى الأماكن المغلقة.

ثمة إجراءات أخرى على النقيض تمامًا من احتياجات الأزمة -مثلما أُشير- كما في قرار منع مراكز التحاليل الخاصة من إجراء تحاليل كورونا للمواطنين، وحصره على المعامل المركزية لوزارة الصحة مع التشديد على الأطباء في المستشفيات الحكومية بعدم التوسع في أخذ عينات من المصابين إلا بشروط معينة، فلا الوزارة سمحت بإجراء المسحة ولا تركت غيرها يفعل، مع إنه كان بإمكانها أن تستعين بالخاص تحت إشراف مؤقت. إذا أضفنا إلى ذلك مسألة ارتفاع الإصابات والوفيات بشكلٍ مضاعف بالتزامن مع تخفيف إجراءات الحظر أكثر من مرة دون تفسير معقول من الحكومة، يمكننا فهم الارتباك الحاصل على مستوى اجراءات الإغلاق والفتح ككل.

لعل السبب في ذلك يرجع إلى افتقار سياسة الإغلاق من البداية إلى تحديد فئة مستهدفة بعينها، بما جعلها تبدو موجهة لجميع السكان بجميع شرائحهم (أصحاء ومرضى)، (شباب وشيوخ وأطفال)، (رجال ونساء)، وربما كان ذلك سببًا في ارتباك غالب الإجراءات وتناقضها مع بعضها البعض. وربما لو استهدفت الحكومة منذ البداية فئة المصابين بعائلة فيروسات نزلات البرد جميعها لكان ذلك أنجح وأنجع. كما افتقرت سياسة الإغلاق إلى مشاركة الأهالي ومبادراتهم، واقتصر تنفيذها على أجهزة الحكومة التنفيذية على ما تعانيه من ترهل وضعف لا يخفى على ملاحظ في الظروف العادية فما بالك بالاستثنائية، يشمل ذلك أداء الوزارات، المحافظات، المحليات، وغيرها (تجدر الإشارة إلى أن الحكومة هاجمت محاولة بعض الأهالي بمدينة الرحمانية محافظة البحيرة لإقامة مستشفى عزل ميداني للمصابين على نفقتهم[1]. ذلك بينما قد توصل خبراء أجانب، درسوا

(١) مستشفى الرحمانية الميداني.. «المواصفات» تعوق النوايا الطيبة، مصر العربية، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/oaxO8R2

تجارب الدول الأفريقية في مقاومة أوبئة سابقة آخرها الإيبولا، إلى نتيجة مهمة في هذا السياق، مفادها أن الأهالي والقبائل يمثلون مفتاحًا للحل وليس المشكلة، كما يتصور البعض في مجال مكافحة الأوبئة[١].

ثانيًا- كيف تعاملت الحكومة على المستوى الاقتصادي:

أعلنت الحكومة في وقتٍ مبكر من الأزمة (مارس ٢٠٢٠) عن حزمة إنقاذ بقيمة ١٠٠ مليار جنيه لدعم القطاعات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا. تلى ذلك عدة قرارات متنوعة من وزارات المالية والقوى العاملة والتضامن الاجتماعي والتجارة والصناعة، إضافة إلى عدة قرارات من البنك المركزي المصري، تستهدف جميعها تخفيف حدة الأزمة بالنسبة للمتضررين وكذلك توفير سيولة مالية للحكومة لمواجهة الأزمة، وقد حصلت بعض قرارات الحكومة على المدح والإشادة بينما تعرضت قرارات أخرى للنقد من عدة أوجه نُجملها في الملاحظات التحليلية الآتية:

الملاحظة الأولى: كيف دُبرت ميزانية مواجهة الأزمة؟

أعلنت الحكومة المصرية في وقتٍ مبكر من الأزمة (١٤ مارس٢٠٢٠)[٢] عن تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه لتعويض المتضررين من تداعيات فيروس كورونا وسياسة الإغلاق الجزئي التي اُضطرت إليها، كما فعلت أغلب حكومات دول العالم. تساءل البعض من أين دبرت أو ستدبر الحكومة هذا المبلغ؟، فأجاب رئيس الجمهورية بطريقة عجيبة ومحيرة لم توضح شيءً "مفادها أن مصر ليست قليلة"[٣].

اجتمع البنك المركزي بعد يومين من تصريح الرئيس (١٦ مارس٢٠٢٠) وقرر خفض الفائدة على الاقتراض من البنوك بشكلٍ غير مسبوق منذ عقود (٣% دفعةً واحدة) لتنخفض من ١٢ % إلى ٩% تقريبًا[٤]. لم يتوقع أكثر الاقتصاديين جرأة أن يقدم البنك المركزي على هذا الخفض الحاد، لكن ما علاقة خفض الفائدة بالسؤال عن مصدر الـــ ١٠٠ مليار جنيه؟. الإجابة في الإشارة إلى أن الحكومة تعد أكبر مقترض من البنوك في مصر، وذلك عبر "إذون وسندات الخزانة" التي تطرحها وزارة المالية باستمرار لتمويل عجز الموازنة (يقدر بنحو ٤٥٠ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠-٢٠٢١). يعني هذا أن تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة ستقل بنسبة ٣%، بما يترتب عليه وفر في بند تكلفة الاقتراض الحكومي خلال عام، وربما أكثر إذا لم يُقرر البنك المركزي رفع الفائدة في وقتٍ لاحق. إذا أضفنا لما سبق جزئية أخرى تختص بخريطة الودائع في البنوك ومن يملكها، ستكتمل الصورة. لك أن تعرف أن ودائع القطاع العائلي تمثل أكثر من 82 % من إجمالي الودائع في البنوك والتي تقدر بنحو ٤,٤ تريليون جنيه وفقًا لآخر إحصاء صادر من البنك المركزي المصري[٥].

يعني هذا أن مبلغ الـــ ١٠٠ مليار جنيه قد اُستُقطع من أرباح صغار ومتوسطي المودعين (القطاع العائلي) الذين سيحصلون على عوائد أقل بنسبة ٣% عن السابق، وسيضطرون إلى تجديد عقود ودائعهم مع البنوك وفقًا

(١) فيروس كورونا: الإغلاق قد لا يكون الوسيلة المثلى لمواجهة الوباء في إفريقيا، بي بي سي عربي، ١٦ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/naxOVlI

(٢) السيسي يوجه بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل الخطة الشاملة لمواجهة كورونا، اليوم السابع، ١٤ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/CaxZVju

(٣) السيسي: خصصنا ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة كورونا.. ومصر دولة مش قليلة، فناة تن- التليفزيون المصري، ٢٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/zaxZwv9

(٤) البنك المركزي يُخفّض سعر الفائدة٣%، المصري اليوم، ١٦ مارس٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/daxKRMF

(٥) "المركزي": القطاع العائلي يستحوذ على ٨٢% من ودائع البنوك، هيرماس، ١٦ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/NafsqCw

لذلك؛ بسبب ظروف السوق التي لا تشجعهم على سحبها واستثمارها في بدائل أخرى، فضلا عن من سيقومون بالإيداع في الوقت الحالي لنفس الظروف التي تضطرهم للبنوك كملاذ أخير ولو بفائدة أقل. هكذا سحبت الحكومة الـــ ١٠٠ مليار وأكثر من مدخرات المصريين. في المقابل أدرك البنك المركزي حجم الضرر الذي سيقع على ودائع القطاع العائلي من قرار الخفض الحاد للفائدة، فأقر شهادة استثمار استثنائية للموظفين وأصحاب المعاشات بفائدة ١٥% لمدة سنة واحدة (استفاد منها ٨٥٠ ألف مودع صغير بإجمالي مبالغ وصلت إلى ١٥٠ مليار جنيه وفقًا لاحصائيات البنك الأهلي وبنك مصر[١]. نفس الإجراء فعله بعد تعويم سعر العملة المحلية في ٢٠١٦ عبر طرح شهادات استثمار بفائدة لم تحصل من قبل في تاريخ البنوك المصرية (٢٠%).

الملاحظة الثانية: كيف أُنفقت حزمة الإنقاذ؟ وعلى من؟

استخدمت الحكومة هذا المبلغ في عدة أوجه، أولها دعم قطاع الصحة بحوالي ٣,٨ مليار جنيه (أجور ومستلزمات طبية[٢]، ثانيها دعم شريحة من العمالة غير المنتظمة (٢ مليون تقريبًا)، بإجمالي مبلغ حوالي ٣ مليار جنيه (١٥٠٠ جنيه كل عامل يُصرف له ٥٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أشهر[٣]. أما بالنسبة لأصحاب المصانع والشركات، فحصلوا على حزمة من الدعم الحكومي متنوع الأشكال، بعضها جاء في شكل تخفيضات على أسعار الكهرباء والغاز لمدة ثلاث سنوات، وبعضها في تأجيل سداد الضرائب وأقساط القروض لمدة ستة أشهر، وبعضها في الحصول على قروض مخصوصة بنسبة فوائد ٥-٨% لتسهيل سداد الرواتب للعاملين، فضلا عن الاستفادة من قرار خفض الفائدة على الاقتراض ٣% (شركات القطاع الخاص ثان أكبر مقترض بعد الحكومة). كما حصل المضاربون والمستثمرون في البورصة على إعفاءات ضريبية نهائية على أي معاملات بيع وشراء للأسهم داخل البورصة، كذلك حصل هؤلاء المضاربون على إعفاءات من الرسوم الخفيفة التي كانت تُؤدى إلى هيئات سوق المال (إدارة البورصة والرقابة المالية وشركة مصر المقاصة)، كما أعلن البنك المركزي عن مبلغ ضخم (٢٠مليار جنيه) لإنقاذ الأسهم المنهارة في البورصة المصرية، أيضًا ضخ البنك الأهلي وبنك مصر ٣ مليار جنيه في شراء أسهم منهارة. من مفارقات الحكومة فيما بعد أن تلجأ إلى تشريع قانون يمنحها الحق في خصم ١% من دخول الموظفين (حكومي-خاص) وأصحاب المعاشات لمدة عام يبدأ من يوليو ٢٠٢٠.

تعرض إنفاق الحكومة لانتقادات طبقية واسعة، وانضم إلى النقاد -للمفارقة- نجيب ساويرس أحد أكبر رجال الأعمال المصريين، ود.محمود محيي الدين وزير الاستثمار السابق والنائب الأول للبنك الدولي سابقًا. انتقد ساويرس خطة الحكومة لدعم البورصة بهذا المبلغ الضخم رغم وجود عدة شركات مملوكة له في البورصة: "عندما تدعم البورصة فأنت تدعم الشركات على الورق فقط.. لقد دعمت شخصًا لشراء سهم ليس له فائدة لأن الأصل في قيمة الشركة هو العمل والإنتاج".. ذلك أنه يعتبر ألا فائدة من الأمر طالما لم يعد العمال إلى العمل والإنتاج على نحوٍ يرفع أسهم الشركات فعليًا، وبالتالي فالأجدى أن تذهب أموال الدعم تلك إلى العمال المتضررين وليس البورصة[٤].

أما محمود محيي الدين فقد انتقد مقولة "البورصة مرآة للاقتصاد" الشائعة في أوساط الاقتصاديين بلغة مختلطة بين

(١) حصيلة شهادات الـــ ١٥% تتجاوز ١٥٠ مليار جنيه في شهرين، الوطن، ٢٧ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Fafscuf

(٢) وزير المالية: ٣,٨ مليار جنيه لدعم القطاع الصحي في مواجهة كورونا، الشروق، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/QafdhqJ

(٣) وزير القوى العاملة: ٢,٥ مليون عامل يستفيدون من منحة الرئيس السيسي للعمالة غير المنتظمة، اليوم السابع، ٢٧ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/aafffxV

(٤) ساويرس: كنت أُفضل توجيه الـــ ٢٠ مليار جنيه لدعم العمالة بدلا من البورصة، المال، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Cafglqd

الجد والمزاح[١]: "موضوع البورصة كمرآة مبالغ فيه، اللهم إلا إذا أخذنا في الاعتبار أن المرايا أنواع: مستوية ومقعرة ومحدبة؛ وهناك أخرى مكسورة ومشوهة. الأصل أن البورصة سوق لتداول الأوراق المالية، وهي مجال هام للاستثمار وللتمويل والتوسع، وكذلك التخارج لشركات مسجلة، لكن لا توجد أدلة دامغة على أن البورصة مرآة للاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الحقيقي له محدداته ومؤشراته المختلفة. ستظل العلاقة بين الشارع المالي والشارع الاقتصادي أكثر تعقيداً واختلافاً عما يُصوره أصحاب المرايا"[٢].

الملاحظة الثالثة: الاقتراض من الخارج أثناء الأزمة

على عكس التعامل في الداخل في خفض الفائدة بشكلٍ حاد، تعاملت الحكومة في الخارج بشكلٍ سخي للغاية مع المقرضين الأجانب، فقد أعلنت وزارة المالية عن أكبر طرح سندات خارجية في تاريخها بقيمة ٥ مليار دولار بنسب فائدة تتراوح بين ٦% إلى ٩% حسب مدة السداد، وذلك تحسبًا لنقص موارد الدولار (قناة السويس –تحويلات العاملين – السياحة – الاستثمارات الأجنبية –تحويلات الأجانب من مصر). ويبدو أن أسعار الفائدة التي طرحتها الحكومة كانت مغرية للأجانب بشكلٍ ملفت لنظر المتابعين، إذ تلقت مصر بعد ساعات من إعلانها طلبات أجنبية مستعدة لإقراضها حتى ٢٢ مليار دولار وليس ٥ مليار دولار فقط، بما يعني تغطية الطرح حوالي خمس مرات تقريبًا.

يُثير هذا التكالب السريع على السندات المصرية استفهامات مختلفة، حول سعر الفائدة الذي طرحته مصر، وما إذا كان مغريًا بما فيه الكفاية للمستثمرين والمضاربين الدوليين، وهل كان الطرح سيُغطى ولو مرة واحدة لو طرحت مصر أسعار فائدة أقل، بما يقلل من تكلفة الدين وخدمته (ملايين الدولارات) بالنسبة للأجيال القادمة. كما يُثير الموقف أيضًا تساؤلات حول مدى جدية قراءة وزارة المالية لأوضاع العالم المالية والاقتصادية في ظل أزمة كورونا، وكذلك مدى تقديرها للسنوات القادمة (يمر العالم بحالة ركود غير مسبوقة دفعت بأسعار الفائدة على الدولار واليورو إلى الاقتراب من الصفر).

دافع وزير المالية المصري محمد معيط عن أسعار الفائدة المرتفعة على السندات بالقول إن معدلها لا يزال أقل من أسعار الفائدة التي طرحتها مصر على سندات العام السابق (٢٠١٩)، وذلك في سياق رده على انتقادات ترى أن الظروف التي يمر بها العالم في الوقت الراهن لم تكن تستدعي مثل هذه الأسعار المرتفعة، وأن عرض أسعار أقل في حدود ٣-٤% كان كافيًا لجذب الأجانب الذين يعيشون في حالة أزمة لا مثيل لها في التاريخ المعاصر، كما يعيش غيرهم. أيضًا تبدو مقارنة أسعار الفائدة الحالية بالسابقة غير دقيقة بسبب تغير ظروف عام ٢٠٢٠ بشكلٍ حاد للغاية عن ظروف ٢٠١٩، ومعروف أن العادي يُقارن بمثله، والمضطرب بمثله كذلك. كما تبدو إجابة الوزير أشبه بمحاولة طالب الهروب ممن سأله عن أسباب حصوله على درجات ضعيفة رغم سهولة الامتحانات، فلجأ إلى حيلة تقوم على مقارنة تلك الدرجات بالعام السابق، فوجدها

(١) محمود محيي الدين يكتب.. عن البورصة والمرايا، حابي، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/safgDyq

(٢) فسر محيي الدين رؤيته بعدة شواهد قائلا: "في حالة البورصات العالمية قد تكون الشركات غير متواجدة أصلا في الاقتصاد الحقيقي للدولة، أو أن أغلب نشاطها خارجها مثل حالة الشركات الأجنبية المسجلة في لندن أو وول ستريت. كما أن هناك شركات بل وقطاعات وأنشطة اقتصادية هادفة للربح غير ممثلة في البورصات، ناهيك عن القطاع غير الرسمي".
وأضاف محيي الدين: "الأصل أيضًا أن تعكس البورصة أداء الشركات المسجلة وتوقعات نشاطها وهذا هو المطلوب من مؤشراتها، لكن في وقت الأزمات العالمية الحالية تضطرب المعايير، خاصةً مع وجود تمويل رخيص متاح لبعض المستثمرين، ويتزايد نشاط المقامرين وليس المضاربين فقط أو المتقبلين للمخاطر العالية. كما طالب محيي الدين بضرورة تشديد الرقابة على سوق المال، وإتاحة المعلومات المدققة عن الشركات المتداولة في البورصات، وتبصير المستثمرين بالمخاطر والعوائد.

لصالحه؟! كما ذهب الوزير إلى حجج أخرى من نفس النوع لتأييد وجهة نظره قائلا: "الأزمة قاسية والسوق العالمي كان مقفولا، وما حصلنا عليه في الوقت والظروف الراهنة جيد، والموضوع مرتبط بتصنيف مصر الدولي، والمقارنة لابد أن تكون مع الدول المماثلة في التصنيف، وهناك دول كانت تريد طرح سندات و لم تستطع، ودول أخرى لو طرحت لن تلقى إقبال على سنداتها"[١].

لا ندري ما معنى الأزمة قاسية والسوق العالمي مغلق، أهي حجة للوزير أم حجة عليه. إذ أن هذه العبارة على وجه التعيين هي محل النقد الموجه له في الأصل، فكيف يستشهد به[٢]؟. أما باقي كلامه عن الدول التي رغبت و لم تستطع، فمرسل لا يمكن التعويل عليه، والأشد استرسالا استشهاده بدول أخرى ضعيفة (لم يُسمها) لو طرحت طلبات للاقتراض (سندات) لن تحظى بعروض لتردي أحوالها الاقتصادية. بل ينطوي هذا الاستشهاد على نظرة سلبية للوضع الاقتصادي واعتبار مصر دولة متردية الأوضاع بما يتناقض مع فخر الوزير بخطة الإصلاح الاقتصادي المطبقة منذ عام ٢٠١٦ وإشادة المقرضين الدوليين والمستثمرين الأجانب بها، أيضًا ينطوي هذا الإستشهاد على مقارنة مصر بمن هم دونها، وهو ما يتناقض مع قول الوزير بأن مقارنة مصر لابد أن تكون بما هم في نفس تصنيفها لا من هم أعلى، فكيف يقارنها بمن هم أدنى ويعتبر ذلك إنجازاً ودليلا على صحة موقفه.

خلاصة هذه الجزئية، إذا كان وضع مصر الاقتصادي جيد ويحظى بإشادة كبار المانحين الدوليين (الصندوق والبنك)، فلماذا طرح أسعار فائدة أعلى على السندات (هذا أدعى للعكس)، وإذا كان الوضع متدهوراً بما فيه الكفاية، فيمكن فهم دوافع الوزارة في طرح أسعار فائدة مرتفعة (يرتبط الاقتراض الدولي عكسيًا بالوضع الاقتصادي للدولة، بما يعني أنه كلما كان الوضع سيئً، كلما ارتفعت فائدة إقراضك وازدادت الشروط وقلت التسهيلات).

لعل في موافقة صندوق النقد الدولي إقراض مصر مبلغ ٥,٢ مليار دولار إجابة على سؤال الوضع الاقتصادي ومن ورائه سؤال أسعار الفائدة المرتفعة على السندات محل النقاش، وهل كان لها داعي أم أنها كلفت الشعب ملايين الدولارات (في شكل خدمة ديون أعلى لسنوات) كان بالإمكان تجنبها لو تعاملت وزارة المالية بثقة أكبر في قدراتها أو قرأت نقاط ضعف المقرضين في الظروف الحالية أو حاولت اختبار هذا أو ذاك (إعادة طرح السندات بعد فشل تغطيتها في المرة الأولى ظاهرة معروفة في سوق السندات الدولية[٣]. هكذا تبدو أخطاء وزارة المالية مكلفة للغاية بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة (تتراوح مدة السندات الأخيرة بين ٤ – ١٢– ٣٠ سنة).

الملاحظة الرابعة: شركات تأمين ترفض التأمين ضد كورونا

من الملاحظات الملفتة أيضًا في مسألة وباء كورونا، اختلاف شركات التأمين في مصر (الحكومية والخاصة) على مسألة دفع تعويضات للمصابين والمتوفين بسبب وباء كوورنا[٤]، استناداً إلى أن وثائق التأمين التي يعتمدونها في نشاطهم تستثني حالات الأوبئة أو الكوارث الطبيعية، كما صرح علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري لشركات التأمين[٥]،

(١) وزير المالية يحسم قرار عودة الاقتصاد الكلي وتفاصيل قرض صندوق النقد، قناة الحدث، ٧ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/nafhPZg

(٢) وزير المالية عن طرح السندات الدولية بـــ ٥ مليار دولار: الأزمة قاسية والسوق كان مقفول، المال، ٧ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/safjH2F

(٣) أوروبا تفشل في بيع ثلث السندات المطروحة للاكتتاب.. لماذا؟، عربي ٢١، ١٠ أكتوبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/JafldoY

(٤) شركات التأمين تتفق على أن لا تتفق في تغطية كورونا، المال، ١٨ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/MafxQj0

(٥) رئيس الاتحاد المصري للتأمين: لا يوجد تغطية تأمينية على الأوبئة ومنها "كورونا"، اليوم السابع، ٢ مارس٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

وهو ما دفع الهيئة العامة للرقابة المالية إلى محاولة إلزامهم بذلك بصيغة وسط تلزمهم بالمساهمة في تغطية مصاريف علاج مرضى كورونا[١].

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق المصرية ٣٨ شركة، تتنوع أنشطتها ما بين تأمين الممتلكات والمسئوليات، وتأمينات الحياة وتكوين الأموال. وتعمل وفق نظامين أساسيَّين؛ النظام التكافلي والنظام التجاري، وتمتلك الحكومة شركتين فقط، إحداهما تعمل في نشاط تأمينات الحياة (مصر لتأمينات الحياة)، والأخرى تعمل في نشاط تأمين الممتلكات والمسئوليات (مصر للتأمين). يقول شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين إن ٩٩% من الوثائق لا تغطي الخسائر الناجمة عن الأوبئة من حيث المبدأ في أغلب البلاد العربية، فقد جرت العادة أن تغطي الشركات الأضرار الناجمة عن ضرر مادي وليس عن الأوبئة[٢]. يبدو هذا الاتجاه عالميًا، فقد حذرت شركات تأمين عالمية الحكومات الغربية من انهيار القطاع في حالة إجبارها على دفع تعويضات لا تغطيها بوليصات التأمين[٣].

يُثير هذا الوضع الغريب تساؤلات حول نشاط شركات التأمين في المجمل وفلسفة عملها إذا كانت تختار بعناية نوعية المخاطر التي تغطيها، وتستبعد أخرى، بما يعني أن تلك الشركات تفضل العمل في نطاق ما يمكن تسميته "المخاطر الآمنة"، التي تضمن لنشاطها أن يُدر أرباحًا دائمة لا انقطاع فيها، وهو ما يعني أن ما يفهمه الإنسان العادي عن التأمين على الحياة أو الممتلكات يختلف كليًا عما تقصده شركات التأمين (لا تغطي الشركات حالات الاغتيال للمجرمين المؤمن عليهم مالم يصدر حكم نهائي بتربئتهم، كذلك لا تغطي حالات الموت تحت تأثير الكحول والمخدرات، أو حالات الموت بسبب ممارسة نشاط خطير مثل سباق السيارات والدراجات والقفز بالمظلات والجري لمسافات طويلة، أو حالات الموت بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة، كما لا تُغطي أغلب الشركات حالات الانتحار، وتلجأ أخرى إلى رفع أقساط التأمين بالنسبة للمدخنين ابتداءً، أو تخصم من مبالغ تأمينهم في حالة الاخفاء)[٤].

الملاحظة الخامسة: كيف تعاملت الحكومة مع ملايين الموظفين؟

تعاملت الحكومة المصرية بشكلٍ جيد مع الموظفين العاملين في القطاع الحكومي (٥,٧ مليون موظف تقريبًا)، عبر منح أغلبهم أجازات طويلة مدفوعة الأجر بعد إغلاق المدارس والجامعات والمساجد والمحاكم وحظر الطيران وغيرها، كما وضعت نظامًا للتناوب بين العاملين في المؤسسات التي تقدم خدمات ضرورية لا يُستغنى عن خدماتها، مثل أقسام الشرطة والمستشفيات وشركات المياه والكهرباء وغيرها، كما قرر رئيس الوزراء منح إجازات استثنائية، مدفوعة بالكامل، للموظفين المصابين بأمراض مزمنة مثل مرضى السكر وأمراض الكبد والقلب والكلى والسرطان، وكذلك منح الموظفين العائدين من الخارج إجازة مماثلة، إضافةً إلى العاملات الحوامل، وكذلك الحاضنات لأطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة[٥].

https://cutt.ly/Cafc8v9

(١) إلزام شركات التامين بالمساهمة في تغطية تكاليف علاج المصابين بفيروس كورونا من حملة الوثائق، المال، ١٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Gafvhqo

(٢) الاتحاد العربي للتأمين: ٩٩% من الوثائق لا تغطي خسائر كورونا، الأسواق- العربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/safvO9Z

(٣) شركات التأمين تحذر من دفع تعويضات قسرية عن خسائر فيروس كورونا، حابي، ٦ ابريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Gafv1RP

(٤) حالات ترفض شركات تأمين الحياة صرف تعويضات لها.. تعرف عليها، المال،٢٠ أغسطس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/qafbtFw

(٥) رئيس الوزراء يُصدر قرارًا بتخفيض عدد العاملين فى المصالح والأجهزة الحكومية، اليوم السابع، ١٦ مارس٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي :

الملاحظة السادسة: عمال القطاع الخاص بين نموذجين للتعامل

في مقابل ذلك، لم يصدر من الحكومة إلزام لشركات القطاع الخاص بمنح إجازات جماعية للعاملين لديها لمدة أسبوعين أو أكثر، كما فعلت مع موظفي القطاع العام، بل اعتمدت سياسة المناشدة الممتزجة بقليل من الترهيب وكثير من الترغيب، فذهبت تحث القطاع الخاص على سياسة التناوب بين العمال فيما تحتمله مجالات العمل إضافةً إلى تشجيعهم على تقليل ساعات العمل، ومنح المصابين أو ذوي الأمراض المزمنة إجازات مدفوعة الأجر. كل ذلك بطريقة لفظية غير ملزمة عبر تصريحات متقاربة تجتمع في دلالاتها على هذا التوجه، صادرة من رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة وصولا إلى رئاسة البلاد التي لم يذهب خطابها أبعد من الترهيب اللفظي الممزوج بالترغيب في مساعدة الشركات وأصحاب الأعمال المتضررة من خلال حزمة الإنقاذ التي أمرت الحكومة برصدها لذلك الغرض (مبلغ الــ ١٠٠ مليار جنيه)، والوعد بزيادتها إذا دعت الحاجة.

هكذا تُرك أصحاب الشركات لضمائرهم وطبائع نفوسهم، فظهر من بعضهم شرف ومرؤة، كما في حالة مجموعة "توشيبا العربي" المتخصصة في صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية المنزلية، بينما ظهر من آخرين العكس تمامًا، كما في حالة شركات صبور العقارية وغبور للسيارات ومجموعة أوراسكوم المملوكة لآل ساويرس. وبين هذا وذاك، وقع بعض أصحاب الشركات البارزة في حرج بعد مناشدات رئاسية علنية، كما في حالة شركات، النساجون الشرقيون (يملكها رجل الأعمال فريد خميس[١])، سيراميكا كليوباترا (يملكها رجل الأعمال محمد أبو العنين[٢])، مجموعة فرج الله (المملوكة لرجل الأعمال فرج عامر[٣])، كما طالب أصحاب شركات أخرى بتسهيلات حكومية لمساعدتهم على عدم تخفيض العمالة (مثل إعفاء العاملين من ضرائب الدخل ورسوم التأمينات الاجتماعية لمدة ٦ شهور، وهي رسوم تدفعها الشركات نيابة عن العمال، كما طالبوا بقروض ميسرة لأغراض صرف الرواتب[٤]).

لُنفصل في الإجراءات التي اتخذتها بعض الشركات: منحت مجموعة العربي العمال والموظفين (٣٤ ألف) إجازة جماعية مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين في كل مصانعها، كما صدر من مجلس إدارتها[٥] خطابًا مطمئنًا يتعهد للعمال بعدم اللجوء إلى سياسة التسريح أو خفض الرواتب[٦].

في مقابل نموذج العربي، جاءت تصريحات رجال أعمال آخرين شديدة الفظاظة، وإن استندت إلى حجج اقتصادية معقولة. من تلك التصريحات الفظة ما جاء على لسان حسين صبور من ضرورة عودة الناس إلى أعمالهم، وأن موت بعضهم أفضل من إفلاس الدولة، وفي حالة عدم كفاية

---

https://cutt.ly/9sGimGK

(١) فريد خميس يؤيد تصريحات الرئيس: لم أتخل عن ٣٠ ألف موظف ولا مساس برواتبهم، اليوم السابع، ٨ ابريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/QsGsunW

وراجع أيضًا، محمد فريد خميس: لن نتخلى عن عمالة حتى إذا لزم الأمر لبيع ممتلكاتي الشخصية، المال، ١٣ ابريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/PsGduMm

(٢) "أبو العينين": تسريح العمالة وخفض الرواتب أسلوب متروع الإنسانية، البورصة، ٧ ابريل ٢٠٢٠،متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/ssGgxfn

(٣) فرج عامر لــ«الشروق»: ٢٤ ألف عامل في رقبتي.. وحياة واحد منهم أهم من مليارات الجنيهات، الشروق، ٨ ابريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/QsGhtJc

(٤) العمالة صداع في رأس رجال الأعمال بسبب كورونا.. مقترحات لإعفاء العمال من الضرائب والتأمينات، اليوم السابع، ٥ ابريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.ly/4sGj5bJ

(٥) رئيس شركة العربي يُطمئن العمال ويشرح إجراءات كورونا،موقع يوتيوب، ٧ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/vafb5Vg

(٦) مجموعة العربي تساهم بــ١٤٠ سريراً دعما للمنظومة الصحية في مواجهة كورونا، الشروق، ٢٢ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/KafnWLM

المستشفيات لا يهم، أن يموت بعض من الشعب أفضل من ألا نجد قوتنا... وفي استشهاد في غير محله، يقول صبور أن السادات عندما دخل سيناء كان يعلم أن البعض سيموت.. والخلاصة التي أكد عليها أنه لن يتبرع بأمواله، فهو غير مسئول عن دخل الشعب من وجهة نظره[(١)]. لكن حين أحس المهندس أحمد صبور (رئيس شركة الأهلي صبور) بورطة أبيه جراء هذه التصريحات، قرر الانخراط في حملات التبرع لتحيا مصر وكفالة الأسر المتضررة[(٢)]. أما رؤوف غبور صاحب أكبر شركة سيارات في مصر (جي بي أوتو)، فقد جاءت تصريحاته فظة هو الآخر، حيث قال إن ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع، وأنه في حال طُلب منه التبرع فسيُجيب بعدم الاستطاعة[(٣)]، أما المهندس نجيب ساويرس، فقد هاجم الإغلاق الحكومي بشدة وحذر من إفلاس شركات كثيرة، كما لجأ إلى تخفيض رواتب العاملين في مجموعة شركاته إلى النصف لحين انتهاء الأزمة"[(٤)].

الملاحظة السابعة: أسعار الخدمات بين الرفع والتخفيض

على عكس كثير من الدول التي لجأت إلى إعفاء مواطنيها من فواتير الخدمات (الكهرباء والمياه والغاز والاتصالات وغيرها) لمدة ستة أشهر أو أكثر[(٥)]، فاجأت الحكومة المصرية المواطنين بزيادة أسعار الكهرباء بنسب تصل إلى ٢٠% تقريبًا[(٦)]. وقد كان هذا القرار مستغربًا من عدة أوجه، أولها تلك الزيادة ليست الأولى في أسعار الكهرباء بل الرابعة أو الخامسة على مدار خمس سنوات، بما يعني إمكانية إلغاء أو على الأقل تأجيل الزيادة الجديدة لحين تحسن الاوضاع الاقتصادية وتعافي المواطنين من آثار أزمة كورونا. الملمح الثاني من أوجه الاستغراب يتعلق بتخفيض الحكومة أسعار الكهرباء والغاز للمصانع في نفس التوقيت ولمدة ثلاث سنوات قادمة[(٧)]. وقد سبق للحكومة تخفيض أسعار الغاز للمصانع قبل أزمة كورونا بشهور، بما يعني أن المصانع حصلت على تخفيضين في أسعار الخدمات خلال فترة لم تزد على ستة أشهر تقريبًا (أكتوبر ٢٠١٩)[(٨)]، بينما تحمل المواطنون (خمس زيادات سابقة[(٩)] خلال ست سنوات مضت و لم تشفع لهم ظروف كورونا لا في إلغاء أو تأجيل الزيادة الجديدة في حين شفعت لأصحاب المصانع رغم حصولهم على تخفيض لم يمر عليه ستة أشهر.

الملاحظة الثامنة: من يتحمل أعباء الأزمة اقتصاديا؟

ثمة مفارقة أخرى تتعلق بطريقة تعامل الحكومة مع الأعباء المالية للأزمة وكيفية توزيعها على طبقات الشعب المختلفة،

---

(١) حسين صبور: رجّعوا الناس للشغل فوراً.. لما شوية يموتوا أحسن ما البلد تفلس، اليوم السابع، ٤ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/Tafn9NS

(٢) "الأهلي صبور" تتبرع بأجهزة تنفس صناعي و٧٥ ألف مجموعة اختبار للكشف عن الإصابة، المال، ١٢ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/8afIcQO

(٣) راجع تصريحات رؤوف غبور، برنامج المواجهة مع النفس (حلقة كورونا والاقتصاد المصري)، القاهرة والناس، ٣ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/tafOIZ3

(٤) انظر:

- من العربي إلى ساويرس.. مواقع التواصل تقارن بين مواقف رجال الأعمال، الجزيرة، ٧ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/pafOCdI
- كيف رد مغردون مصريون على تصريحات ساويرس حول كورونا؟، ٣١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/jafPsLp

(٥) منها إعفاء الفقراء من فواتير الماء والكهرباء.. ٧ إجراءات بموريتانيا لمواجهة فيروس كورونا، دويتشه فيليه، بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/9azctP4

(٦) شاكر: زيادة أسعار الكهرباء للمنازل بنسبة ١٩%| فيديو، بوابة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/AafSgOZ

(٧) خفض سعر الغاز والكهرباء.. ١٠ قرارات من الحكومة لدعم الصناعة بسبب كورونا، مصراوي، ١٧ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/1afDbX5

(٨) الجريدة الرسمية تنشر قرار خفض أسعار الغاز لـــ ٥ صناعات، مصراوي، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/nafXxn4

(٩) مصر ترفع أسعار الكهرباء للمرة الخامسة في عهد السيسي، الجزيرة، ٤ أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/AafCGtv

إذ يلاحظ المتابع إعفاء من هو أغنى وتحميل من هو أفقر، ويتجلى ذلك في قرارين حكوميين مثيرين للاهتمام، الأول يختص بإلغاء كافة الضرائب والرسوم على طبقة المضاربين في البورصة، والثاني يتعلق بخصم ١% من رواتب الموظفين في القطاع العام والخاص، وكذلك أصحاب المعاشات ممن يتجاوز إجمالي دخولهم ٢٠٠٠ جنيه ولمدة عام كامل بدايةً من يوليو ٢٠٢٠[١]. وهذا المبلغ وإن كان يسيرًا ومفهومًا في ظل أزمة عصفت بالعالم أجمع كأزمة كورونا، إلا أن إعفاء المضاربين لا يمكن فهمه في الظروف العادية، فما بالك بالظروف الاستثنائية التي لو زيدت فيها الضرائب على هؤلاء الذين يتكسبون أموالهم من المضاربة في الأسهم والسندات والأوراق المالية من وراء الشاشات لما جرؤ أحد على فتح فيه بشطر كلمة.

المفارقة الأكبر في هذا الإطار أن مسألة فرض الضرائب على البورصة أُثيرت منذ خمس سنوات[٢] (بمقدار٥% تقريبًا) وأُجلت خلالهما مرتين (مرة سنتين والثانية ثلاث سنوات[٣])، بسبب ضغوط المضاربين وأصحاب الشركات المدرجة في البورصة، وكان من المقرر تفعيلها قبل أزمة كورونا بقليل، بما يعني أن أقصى آمال المضاربين كانت تتلخص في تخفيض ما يمكن فرضه عليهم، وليس الإعفاء المطلق. إذا أضفنا إلى ذلك مبادرة البنك المركزي المصري لضخ مبلغ ٢٠ مليار جنيه لإنقاذ البورصة من الانهيار، كما حدث في أغلب البورصات العالمية، يمكننا استنتاج أحد أشكال الفساد في الإنفاق العام وقت أزمة كورونا على الأقل، كما يمكننا فهم طبيعة الانحيازات الطبقية ومدى نفاذها وتحكمها في صناعة القرار المالي بمصر. يمكنك أيضًا أن تمد الخيط التحليلي لتربط بين مسألة إعفاء المضاربين وخصومات الموظفين من جهة، وزيادة الكهرباء على المنازل، وتخفيضها للمصانع من جهة أخرى، لتستنج ما يمكن استنتاجه في نفس السياق، وحبذا لو استحضرت في هذه المقاربة آراء رجل الأعمال المشهور (نجيب ساويرس)، ووزير الاستثمار المرموق (محمود محيي الدين) حول البورصة وجدواها ومدى تعبيرها عن الاقتصاد الكلي لأي دولة.

خاتمة:

كشفت الإدارة الحكومية للأزمة عن كم هائل من الاختلالات التي يعانيها النظام الصحي في مصر منذ عقود، لعل من أبرزها ضعف جاهزية القطاع الصحي الحكومي للتعامل مع حالات الأوبئة والظروف الاستثنائية، ويتفرع هذا عن ضعف حالته فى الظروف الطبيعية والاعتيادية والمشاهدات فى ذلك كثيرة لا تعد ولا تُحصى، كما أظهرت الأزمة انقسام هذا القطاع نفسه إلى جزر فئوية منعزلة مكتفية بذاتها لا تسعى إلى مد يد العون إلى غيرها ولو كانت تستظل بنفس المظلة الحكومية الرسمية (حالة مستشفيات الجيش والشرطة وغيرها)، كما عكست الأزمة طبقية القطاع الطبي الخاص ومبالغته في الجشع وضعف قدرة الحكومة على ترويضه ترغيبًا أو ترهيبًا.

أما على المستوى الإدارة الاقتصادية، فقد كشفت الأزمة أيضًا عن اختلالات جوهرية مزمنة، أبرزها ضعف سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة (إعانة الـــ ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة مثال جيد)، ويلحق بهذه الجزئية ضعف إرادة الحكومة في مساندة وحماية عمال شركات القطاع الخاص وقت الأزمة، وتركهم لضمائر أصحاب الشركات (لغة المناشدة الحكومية مثال واضح)،

(١) الحكومة: خصم ١% من دخل العاملين بقطاعات الدولة لمدة ١٢ شهراً بداية من يوليو، اليوم السابع، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/xafBvUa

(٢) مصر تقرر إيقاف العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة لمدة عامين، رويترز، ١٨ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/8afNKBT

(٣) حكومة مصر تقر وقف ضريبة الأرباح الرأسمالية ٣ أعوام، روتبرز، ٢١ مارس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.ly/xafMf8m

كذلك كشفت الأزمة عن خلل أولويات الإنفاق العام وقت الأزمة، ويظهر هذا بوضوح من سخاء يد الحكومة في تخصيص جزء من حزمة الإنقاذ لمساندة وتعويض فئة محددة من أصحاب الأعمال الرابحون بغير عمل (إلغاء ضرائب البورصة ودعمها بمبلغ ٢٠ مليار جنيه مثال جيد).

كما بينت الأزمة أوجه خلل مالية ضخمة في ملف الاقتراض من الخارج، ويظهر هذا من سعر الفائدة المرتفع الذي طرحته وزارة المالية للأجانب في أكبر عملية اقتراض خارجي في تاريخها من سوق السندات الدولي (٥ مليار دولار)، إذ شهد هذا الطرح إقبالا كثيفاً لدرجة تغطيته خمس مرات بعد ساعات من الإعلان عنه، بما يطرح تساؤلات حول إدارة ملف الاقتراض والديون الخارجية (بلغت ١١٠ مليار دولار)، من يديره؟ وكيف؟ ولماذا؟ ومتى؟. ويلحق بهذه الجزئية أيضاً ملف الديون الداخلية (تجاوزت ٤ تريليون جنيه)، وسياسات الاقتراض المحلي، من يديرها؟ وكيف؟. ولماذا خفض البنك المركزي سعر الفائدة المحلي بهذا الشكل الحاد (٣%)، ومن المتضرر منها والمستفيد، بما يطرح تساؤلات حول من يودع في البنوك، ولماذا وكم، وكذلك من يقترض من البنوك ولماذا وكم، ودلالات ذلك كله بالنسبة للمالية العامة في البلاد والنشاط الاقتصادي!

*****



إدارة أزمة كورونا في الخليج: الوافدون وسياسات الأمن الإنساني

أحمد عبد الرحمن خليفة(*)

مقدمة: لماذا الوافدون ولماذا الأمن الإنساني؟

منذ الإعلان عن أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الخليج أواخر يناير ٢٠٢٠، أخذ الحديث يوجَّه صوب الوافدين المُقيمين في الخليج؛ نظرًا لما يمثلونه من تعداد في هذه الدول يتراوح بين ٤٠٪ في أقل الدول التي تضم وافدين مقارنة بالسكان وهي السعودية، وما بين ٨٠٪ : ٩٠٪ في أعلى الدول التي يقيم على أرضها وافدين وهما دولتي: الإمارات وقطر على الترتيب، وبنسبة تصل مجملة إلى ما يقرب من ٥٠٪ من تعداد السكان في مجلس التعاون الخليجي، كما يشكِّل هؤلاء الوافدون وبنسب متفاوتة –تقارب تعدادهم– قوة العمل في الخليج في القطاعين العام والخاص، مع هيمنة واضحة للوافدين على كافة مجالات القطاع الخاص بنسبة تصل إلى ٩٠٪ في بعض هذه الدول، وتُشكل العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي ما يقرب من ثلثي قوة العمل فيه(١).

ولا يُشكل الوافدون في الخليج كتلة واحدة متجانسة لها نفس الحقوق والواجبات، بل تختلف بالأساس حسب طبيعة عملها؛ وهو ما ينعكس على حالة السكن والراتب؛ وبالتالي أوضاعهم القوانية، ففئة الإداريِّين –العليا والوسطى– وأصحاب الأعمال، والعاملين في القطاع الحكومي عادةً ما تشملهم نظم الحماية والتأمين الصحي، ويسكنون في شقق مستقلة ومناطق سكنية راقية. أما فئة الرواتب الدنيا: من البنَّاءين، وعمال النظافة، وعاملات المنازل، والعمالة غير النظامية فلا تتمتَّع بهذه الحماية ولا يشملهم نظام التأمين الصحي إلا على نفقتهم الخاصة أو في حالات الطوارئ فقط(٢)، ويقطنون في أحياءٍ شعبية قديمة مكتظة بالسكان، ويخضع النصف الأول منهم لأسوأ مظاهر الاستغلال حسب نظام الكفالة، في حين أن العمالة غير المنتظمة تصبح عرضة للترحيل في حال اكتشفت السلطات مخالفتهم لقوانين الإقامة.

وإذا أضفنا أن ملف الوافدين في الخليج ظلت مُهملة أبعاده الإنسانية وتجلياتها الصحية والاجتماعية والتنظيمية والخارجية؛ فإن أزمة كورونا **أولًا**: فرضت تحديات تتعلق بالأساس بقدرة حكوماتها على التعامل بإنسانية (اتباع سياسات إنسانية)(٣) في ملفٍ لطالما أهملته حكومات هذه

(*) باحث ماجستير في العلاقات السياسية الدولية، جامعة الإسكندرية.

(١) تأثير جائحة كورونا في دول مجلس التعاون الخليجي على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مايو ٢٠٢٠. متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3005kKc

(٢) معظم القوانين في دول الخليج لا تجبر صاحب العمل التأمين على موظفيه ودمجهم بالنظام الصحي للدولة. كما أن مظاهر تسرُّب العمالة، والتوظيف من الباطن عبر شركات بأسماء وهميَّة "تجار الإقامات"، تجعل حصر العمالة الوافدة بشكل عام ومتابعة مدى دفع الشركات للتامين عليهم أمرًا صعبًا جداًّ. للمزيد حول هذه القضية، وغيرها من المسائل التي تخص الأوضاع الصحية للعمال، انظر:

– الوضع الصحي غير المستقر للعمال المهاجرين في الخليج: التقييم والتوصيات، منظمة حقوق المهاجرين، ٢١ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ٦ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ١:٠٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3guS3OS

(٣) يتبنى هذا التقرير تعريفًا لسياسات الأمن الإنساني قوامه: جملة السلوكيات (الأفعال والخطابات) التي اتبعتها حكومات وشعوب الخليج العربي بصدد العمالة الوافدة في ظل انتشار وباء كورونا والتي من شأنها أن تنشر الأمن في أوساطهم.

للمزيد حول مفهوم الأمن الإنساني؛ انظر:

– سيف الدين عبد الفتاح، الأمن الإنساني: رؤية إسلامية بين تكافل المداخل والبحث المـــــــــُـــــقارن، ورقة خلفية ضمن أعمال مؤتمر التنمية الإنسانية الرابع، ٢٠٠٨، متاحة على موقع مركز الحضارة

الدول، **وثانيًا**: أولت أهمية لدراسة هذه الأبعاد وفحصها؛ حيث جاءت أزمة كورونا كاشفة لهذا الملف؛ فطفا على السطح موضوع العمالة الوافدة، وتجاذبت الجهات المختلفة -رسمية وغير رسمية، داخلية ودولية- أطراف الحديث بين منادٍ بحقوق العمال ومطالبٍ بتسريحهم في ظل أزمةٍ وقودها زيادة التكدس البشري وعدم اتباع إجراءات السلامة والتباعد الجسدي.

أولًا- البعد التنظيمي في إدارة العلاقة مع الوافدين في ظل أزمة كورونا:

يُقصد بالبعد التنظيمي في نطاق سياسة الأمن الإنساني تجاه الوافدين في ظل أزمة كورونا: مجموعة الإجراءات والتصرفات المتصلة بتعاطي الحكومات الخليجية مع الوضع العام للعمالة الوافدة من حيث طبيعة إقامتهم، وإمكانية تنقلهم بين الأعمال، وتعاملهم مع طلبات بعض الوافدين بالعودة لأوطانهم.

منذ بداية الأزمة، وقبل حظر الطيران، أخذت حكومات دول الخليج مسارين في إعادة الوافدين الراغبين في ذلك إلى أوطانهم؛ الأول: سار بالتنسيق مع سفارات هذه الدول في الخليج، بتسجيل طلبات الراغبين في العودة وترحيلهم عند وصولهم إلى عددٍ معين[(١)]، كما منحت معظم الحكومات تسهيلات للعمالة غير النظامية للعودة إلى بلادهم، منها على سبيل المثال: إصدار أنس الصالح نائب وزير الداخلية الكويتي قرارًا بمنح مخالفي الإقامة فرصة لمغادرة البلاد دون دفع أية غرامات أو تحمل تكاليف السفر"[(٢)]، والثاني: القيام بتحركات تستهدف "تسريح العاملين أو إجبارهم على العودة إلى بلدانهم؛ تجلَّت في قيام بعض الدول بالقبض على العاملين بحجة إجراء تحليل لهم، ثم تقوم باحتجازهم في مراكز إيواء بعدها تعيدهم لبلادهم؛ وحسب منظمة العفو الدولية اعتقلت الشرطة القطرية ٢٠ رجلًا من النيبال ومئات من جنسيات أخرى ثم أجْرت عليهم فحوصات وأرسلتهم إلى مراكز الاحتجاز ثم رحَّلتهم إلى بلدانهم[(٣)]. فضلًا عن قيام السلطات في الكويت والسعودية باحتجاز وترحيل من يتم القبض عليه من العمالة غير المنتظمة؛ وقد أرسلت السعودية ٢٠٠٠ وافد إثيوبي إلى بلادهم[(٤)].

بعد حظر الطيران اكتفت بعض دول الخليج؛ بالتحفظ على هؤلا في مراكز احتجاز؛ المشكلة أنها كانت شديدة الاكتظاظ بالمحتجزين، ومرفقات المياه والصرف الصحي بها سيئة جدًا، كما كانت كميات الطعام التي تقدَّم للمحتجزين محدودة جدًّا حسب شهادات الكثيرين؛ وبالتالي ترتفع خطورة تدهور حالة المصابين واحتمالات نقلهم المرض للآخرين[(٥)]. بينما أقدمت دول أخرى على

للدراسات والبحوث من خلال الرابط التالي: https://bit.ly/3gklwLD

(١) من بين المشاهد التعامل غير الإنساني مع مثل هذا النوع من الطلبات واقعة سحل مواطن مصري يقيم في السعودية بعد طلبه من السلطات السعودية إعادتهم إلى مصر أو أنهم سيتظاهرون أمام السفارة أسوة بما فعله مصريون في الكويت، فقامت السلطات الكويتية بإعادتهم بعدها إلى بلادهم.. للمزيد، انظر:

- غضب على مواقع التواصل لسحل مغترب مصري في السعودية.. وأسرته تناشد للإفراج عنه، الجزيرة. نت، ٩ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٤:٥٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2NKxgup

(٢) كورونا والضغط على المرافق وأسعار النفط فجرت قنبلة العمالة "السائبة" في الخليج، الجزيرة. نت، ١٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٤:٥٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ihOP2W

(٣) قطر: طرد العمال الأجانب بشكل غير قانوني أثناء تفشي وباء فيروس كوفيد-١٩، منظمة العفو الدولية، ١٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٤:٥٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YMx4B3

(٤) اعتقالات وترحيل ضد العمال الأجانب في دول الخليج العربي، يني شفق العربية، ١٧ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٥:٠١، متاح عبر الرابط التالي: https://www.yenisafak.com/ar/world/3452064

(٥) جائحة كورونا لم تحل الأزمة.. مسؤولة أممية تحذر من أي حسابات خاطئة بمنطقة الخليج، الجزيرة. نت، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١

عزل مناطق بكاملها بسكنها وافدون؛ حيث قامت حكومة قطر بإغلاق المنطقة الصناعية (أ) في ١٧ مارس ٢٠٢٠ كإجراء وقائي لاحتواء انتشار الفيروس بين العمالة[١]، وهو ما فعلته الحكومة الكويتية أول أبريل حينما فرضت حظراً كاملًا على منطقتي جليب الشيوخ والمهبولة بسبب تزايد أعداد المصابين بفيروس كورونا بين العمالة الوافدة خاصةً من الجاليات الآسيوية[٢]. وكذلك أعلنت الإمارات في الوقت نفسه عن إغلاق مدته أسبوعان لمنطقة الرأس المكتظة بالسكان من العمالة الوافدة[٣].

المشكلة في هذه القرارات ما صاحبها من إجراءات تعسُّفية أخرى ليست من قبل المستويات العليا الحكومية، وإنما من قبل مدراء المصانع والشركات ورؤساء البلديات؛ فبسبب قرار الإغلاق مُنع العمال من شراء الأطعمة، كما تقاعس كثير من المديرين عن تقديم المساعدة لهم[٤].

إلى جانب إنكار حكومات الدول لمثل هذه الإجراءات المصاحبة لقرارات الإغلاق، سعت العديد من حكومات دول الخليج إلى وضع حلولٍ –وقتية– لاكتظاظ مساكن العمال في عددٍ من المناطق السكانية بنقلهم إلى المدارس والنوادي الخالية لإقامة مخيَّمات إيواء لهذه العمالة على نحو ما فعلت السعودية[٥]، والبحرين[٦]. إلَّا أن تقدير هذه الجهود كميًّا ونسبتها من إجمالي تعداد العمالة يبقى غير واضح، كما أن مدى استدامة هذه الجهود في الحفاظ على شروط مساكن العمال في المستقبل، ومدى توفر الإرادة في معاقبة المسؤول عن ذلك يظل موضع شك[٧].

قامت أيضًا معظم دول الخليج بالتجديد التلقائي لتأشيرات العمل والإقامة المنتهية؛ فاعتبرت الإمارات والسعودية والبحرين وعمان إقامة الوافدين سواءً كانوا متواجدين داخل الدولة أو خارجها سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر من هذا العام (٢٠٢٠)[٨]. ومنحت البحرين العمالة غير النظامية فرصة لتصحيح أوضاعها القانونية بدأت من أول أبريل وتستمر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مع "التغاضي عن أية مخالفات سابقة تتعلَّق بالعمل والإقامة في مملكة البحرين"، وحتى تاريخ ٢٦ أبريل كان ١٣٢٨٤ وافدًا قد صحَّحوا أوضاعهم، كما أعلنت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين عن وقف رسوم العمل الشهرية ورسوم

يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٥:٠٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3dShDeV

(1) Alainna Liloia, As coronavirus hits the Gulf don't forget about migrant workers, Alarby, 8 April 2020, Accessed: 1 July 2020, 5:09, available at: https://bit.ly/2Zsdb1h

(٢) كورونا والضغط على المرافق وأسعار النفط فجرت قنبلة العمالة "السائبة" في الخليج، الجزيرة. نت، مرجع سابق.

(٣) قرار الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الاستقرار في التوظيف في القطاع الخاص يطلق يد الشركات لتغيير العقد، منظمة حقوق المهاجرين، ٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٣٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3giszUX

(4) Sophie Cousins, Migrant Workers Can't Afford a Lockdown, Foreign Policy, 8 April 2020, Accessed: 2 July 2020, 6:40, available at: https://bit.ly/3ioitnc

(٥) أنس شاكر، السعودية تهب لاحتواء تفشي الفيروس بعد عقود من سوء إدارة المهاجرين، منظمة حقوق المهاجرين، ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٤٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/31DoZ3v

(٦) العمالة الوافدة في البحرين.. "كورونا" يلاحقهم ومحاولات لإنقاذهم، الخليج أون لاين، ١٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٤٤، متاح عبر الرابط التالي: http://khaleej.online/4vvKxV

(٧) أنس شاكر، السعودية تهب لاحتواء تفشي الفيروس بعد عقود من سوء إدارة الهجرة، مرجع سابق.

(٨) تجديد تصاريح العمل وتأشيرات الإقامة في ظل انتشار فيروس كوفيد-١٩، البوابة الرسمية لحكومة دول الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٤٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2D47UWo

إصدار وتجديد تصاريح العمل لمدة ثلاثة أشهر بدءًا من مطلع أبريل ٢٠٢٠[١].

بالإضافة إلى ذلك أقرّت سلطنة عمان حزمة من التسهيلات المـُـقدّمة لمؤسسات وشركات القطاع الخاص، منها: "تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العُمانية ابتداءً من تاريخ ١٥ أبريل وحتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠ لتصبح ٢٠١ ريال عُماني بدلًا من ٣٠١ ريال عُماني، والإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العُمانية شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية، والسماح لأصحاب العمل بتجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين حاليًّا خارج السلطنة خلال الفترة الاحترازية والإعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك"[٢].

كما أصدرت السلطنة في السابع من أبريل قرارًا بإلغاء شهادة عدم الممانعة التي كانت شرطًا في انتقال العامل من كفيل لآخر بعد انضمامها للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣]، وفي إجراءٍ مشابه قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية بإتاحة "خدمة إعارة العاملين عبر برنامج "أجير" لمنشآت القطاع الخاص دون اشتراط نوع النشاط التجاري للمنشآت، ما يتيح فرص الاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة في سوق العمل، بهدف تسهيل إجراءات العمل وتخفيف الأعباء المتعلّقة بالقوى العاملة للقطاعات المتضرّرة، ودعم القطاعات ذات (الحاجة في الوضع الراهن)، ويمكن للمنشآت الاستفادة من الخدمة بشكل إلكتروني دون الحاجة لمراجعة فروع الوزارة"[٤].

يمكن القول، ومن خلال مجمل الإجراءات التنظيمية التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليج إن: البحرين كانت من أكثر الدول إنسانية في هذه الجوانب، وأقلها تعسفًا في التعاطي مع الجوانب التنظيمية لتواجد العمالة أثناء أزمة كورونا، تلاها سلطنة عمان، والإمارات. في حين أن الإجراءات التي اتبعتها كلٌّ من قطر، والسعودية، والكويت تظهر مشوبة ببعضٍ من مظاهر استغلال الأزمة، فضلًا عن كونها شكلية في جزء كبير منها، ولا تطالها الشفافية بدرجة كبيرة في هذا الجانب؛ فقد أدّى غياب الشفافية إلى تردُّد العمّال في الإبلاغ عن ظهور أعراض الفيروس عليهم خوفًا من ترحيلهم، ما يجبرهم على العمل في ظل مرضهم، ويعرِّض صحّتهم وصحّة الآخرين للخطر[٥].

ثانيًا– البعد الاقتصادي في إدارة العلاقة مع الوافدين في ظل كورونا:

صاحب انتشار فيروس كورونا توقُّف شبه تام في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وخفض لقوة العمل في العديد من الشركات المصانع، وتبنّي إجراءات العمل عن بُعد؛ رافقه إجراءات من القطاعين الحكومي والخاص في الخليج بخفض الأجور، ومنح إجازات للعديد من العاملين. يفحص هذا البُعد تعاطي الحكومات وأصحاب الأعمال في الخليج مع العمالة الوافدة من منظور اقتصادي يتّصل بعلاقات العمل.

(١) البحرين تعلن فترة سماح لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة، الخليج أون لاين، ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٥٠، متاح عبر الرابط التالي: http://khaleej.online/15x3qE

(٢) اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار كورونا تقر حزمة من التسهيلات لدعم القطاع الخاص والقوى العاملة به، وكالة الأنباء العمانية، ١٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٥٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YR1rGL

(٣) حمود بن علي الطوقي، نقل الكفالة.. وتقارير حقوق الإنسان، الرؤية، ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٥٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3gjmIP3

(٤) بدون شروط : "أجير" يُتيح تنقل العمالة بين القطاعات، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، ٢٦ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٥٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3dP5zuZ

(5) Sophie Cousins, Migrant Workers Can't Afford a Lockdown, Op. cit.

في السعودية مثلًا: اقتضت قرارات حظر التجول وتدابير حماية الصحة العامة توقف بعض الأنشطة الصغيرة؛ حيث "فُرض قرارٌ بالإغلاق على صالونات الحلاقة والتجميل، التي تشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من ٧٠٠٠٠ صالون تُوظف فقط عمالًا مهاجرين"[١]، فتردَّت الأوضاع الاقتصادية لهذه الفئات وضاقت معيشتها في ظلِّ غياب أي مصدر ربح لها.

كما تسبَّب انخفاض أسعار النفط والعجز المتوقَّع في ميزانية المملكة العربية السعودية في تشابه إجراءاتها من الناحية الاقتصادية في التعامل مع المواطنين والوافدين، فكما أعلنت في ١١ مايو الماضي وقف بدل غلاء المعيشة ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٥%، لم توقف تحصيل رسوم المرافقين مع العمال الوافدين[٢]، كما تراوحت نسبة الانخفاض في أجور العاملين في القطاع الخاص بين ٤٠ إلى ٦٠%.

في البحرين: رافق قرار مجلس الوزراء البحريني بخفض ميزانية المصروفات للوزارات والجهات الحكومية بنسبة ٣٠% قرار إبلاغ عدد كبير من الشركات والمؤسسات في البحرين موظفيها بإنهاء خدماتهم[٣]، ومع ذلك " لم يُدرج العمال المهاجرين ضمن برنامج البحرين لتغطية أجور ١٠٠٠٠٠ موظف في القطاع الخاص. إلا أنهم سيستفيدون من الإعفاء من دفع فواتير الكهرباء والماء لمدة ثلاثة شهور ضمن حزمة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد قيمتها ٤,٣ مليار دينار بحريني"[٤].

أما الكويت: فبعد أن وافق مجلس الوزراء في الخامس من أبريل من حيث المبدأ على تعديل في قانون العمل يسمح للشركات بالتفاوض مع موظفيها لخفض رواتبهم خلال الأزمات والكوارث ومنحهم إجازة براتب أقل؛ "أقرَّت عشرات الشركات إجراءات تقشُّفية بدأت بمنح إجازات لجميع العاملين الوافدين، مرورًا بخفض رواتب موظفيها بنسب تراوحت بين ٣٠% وحتى ٦٥% بعضها لمدة شهرين وأخرى لثلاثة وأربعة أشهر وصولًا لإنهاء عقود بعض العاملين بها"[٥].

أما الإمارات: فقد رغبت في الحفاظ على نفس بنود ميزانيَّتها دون تغيير، مع مطالبة المـــُـقيمين على أرضها بترشيد إنفاقهم الاستهلاكي[٦]، ومع ذلك أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين قرارًا[٧] يسمح للشركات بتعديل العقود من طرف واحد لغير المواطنين فحسب، على أن يتم ذلك بتوافقٍ متبادل بين صاحب العمل والعامل، ويتضمَّن ذلك الاتفاق إجازة غير مدفوعة الأجر أو خفض الراتب، إلا أن غالبية العمال ليسوا في وضع يسمح لهم بالتفاوض في مواجهة الشركات[٨].

---

(١) أنس شاكر، السعودية تهب لاحتواء تفشي الفيروس بعد عقود من سوء إدارة الهجرة، مرجع سابق.

(٢) تخفيض الرواتب وإنهاء العقود وإجراءات أخرى.. الجزيرة. نت ترصد أوضاع العاملين بالخليج في ظل كورونا، الجزيرة. نت، ١٤ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3eVnnGm

(٣) المرجع السابق.

(٤) الحاجة لوجود سياسات مخطط لها جيدًا لحماية العمال المهاجرين والمقيمين في دول الخليج، منظمة حقوق المهاجرين، ٢٨ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٠٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YSTm4f

(٥) تخفيض الرواتب وإنهاء العقود وإجراءات أخرى.. الجزيرة نت ترصد أوضاع العاملين بالخليج في ظل كورونا، الجزيرة. نت، مرجع سابق.

(٦) كورونا.. التداعيات تطال موازنات دول الخليج وتهددها بالعجز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٧ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٠٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3eZbBL2

(٧) قرار وزاري رقم (٢٧٩) لسنة ٢٠٢٠، في شأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وزارة الموارد البشرية والتوطين بالإمارات العربية المتحدة.

(٨) الإمارات لا تحقق ما هو مرتقب للمهاجرين، منظمة حقوق المهاجرين، ٥ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YRWmxJ

وتشير مجمل الإجراءات السابقة إلى أنها لم تنصف الوافدين اقتصاديًّا، ولم تيسِّر لهم سُبُلَ العيش الكريم في وقتٍ تطالهم الأزمة أكثر من غيرهم، والاستثناء الوحيد لهذا الجانب هو قطر؛ حسب منظمة حقوق المهاجرين التي تعتبرها الدولة الخليجية الوحيدة "التي أعلنت برنامجًا لحماية أجور العمالة المهاجرة. فرصدت الحكومة ٣ مليار ريال قطري (٨٢٤ مليون دولار أمريكي) في شكل قروض مصرفية لتغطية أجور العمال وكلفة الإيجارات. كذلك أكَّد المسؤولون على استلام العمال الذي وضعوا في الحجر الصحي أو تمَّ عزلهم أجورهم كاملة دون أية استقطاعات"[(١)].

ويظهر من بين أكثر القطاعات الاقتصادية تضرُّرًا من الأزمة قطاعات: الخدمات الفندقية والمطاعم والبناء (المعمار) من جانب، وعاملات المنازل وبعض الممرضات العاملات في القطاع الطبي الخاص من جانب آخر. أما الفنادق والمطاعم فقد أصابتها قرارات الإغلاق وحظر الطيران، وهو ما دفع أصحاب هذه الأعمال ومدراءها إلى تسريح أعدادٍ كبيرة من الموظفين وخفض رواتب آخرين. ولما كان القطاع الخاص بصفة عامة في دول الخليج يتجاوز نسبة العمالة الوافدة فيه ٨٠٪ فإن المتضرِّرين من هذه القرارات هم بالأساس الوافدون.

ألحقت الأزمة بالعاملين في مجالات المعمار العديد من الأضرار بسبب استمرار العمل بمعظم أعمال البناء والشركات والمصانع المرتبطة به خاصةً في قطر التي تسارع الزمن لإنجاز المرافق المرتبطة بكأس العالم ٢٠٢٢، والإمارات التي تتبنَّى مشاريع إنشائية عملاقة، ولكن بوتيرةٍ أقل[(٢)].

فاقمت هذه الأزمة من وضع هؤلاء العمال في ظل استحالة تحقيق التباعد الجسدي في مناطق يناول العمال فيها بعضهم بعضًا مواد البناء[(٣)]. ويُشار إلى أن شركة قطر للحديد المجلفن استمرَّت في عدم دفع رواتب عدد كبير من العمال حتى وقت إغلاق المصنع في ٢٢ مارس، ولا يُعرف مصير هذه الأجور في ظل الوباء وسوابق تلكُّؤ الشركة في دفع الرواتب حتى بعد إتمام تسويات قضائية بينها وبين العمال[(٤)]، كما قامت شركة إعمار العقارية – المصنفة كأكبر شركة عقارية في الإمارات– بتقليص أجور عمالها.

ويأتي قطاع الطيران ضمن أكثر القطاعات التي شهدت حركات تسريح للعمالة الوافدة، وخفض في الرواتب في كافة دول الخليج. **ففي قطر:** تشير مذكرة منسوبة للخطوط الجوية القطرية إلى أنها: "لا تستطيع الإبقاء على الأعداد الحالية للموظفين وستضطر إلى الاستغناء عن عدد كبير من الوظائف، كما صرح الرئيس التنفيذي للشركة أكبر الباكر في مقابلة تلفزيونية مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في ٤ مايو ٢٠٢٠: "للأسف، سيتعيَّن علينا خفض نحو ٢٠٪ من قوة العمل"[(٥)]. كما أعلنت المجموعة العُمانية للطيران تخفيض أجور العاملين بنسب متفاوتة تصل إلى ٣٠٪ ولمدة ثلاثة أشهر، كما

(١) أزمة كوفيد ١٩ تغذي الخطاب العنصري أكثر تجاه العمال المهاجرين في الخليج، منظمة حقوق المهاجرين، ٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٤٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VDdbL6

(٢) دول الخليج واحتمالات الاستغناء عن ملايين الوافدين: بداية الطريق لنهضة الكفاءات المحلية، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، ٣٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٤٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VFhtRQ

(3) Sophie Cousins, Migrant Workers Can't Afford a Lockdown, Op. cit.

(٤) قطر: العمال الأجانب لم يتقاضوا أجورًا لمدة أشهر من العمل في مشروع بناء ملعب كأس العالم، منظمة العفو الدولية، ١١ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٤٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3dUInvF

(٥) أزمات كورونا تتفاقم.. شركات خليجية بين تسريح وتخفيض أجور، الخليج أون لاين، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٤٨، متاح عبر الرابط التالي: http://khaleej.online/4vwQkZ

قامت شركة طيران السلام بتخفيض أجور العاملين بنسب متفاوتة، وبالمثل قامت شركة الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبو ظبي، وشركة العربية للطيران وشركة طيران الإمارات وفلاي دبي وغيرها[1].

أما بالنسبة لعاملات المنازل، فتستمر معاناتهن خلال أزمة كورونا كما كانت قبلها، فأغلب قوانين العمل المتعلّقة بحقوق العمالة الوافدة في دول الخليج تستثني عاملات المنازل؛ فلا يمكنهم في معظم البلدان نقل الكفالة دون موافقة صاحب العمل، ويتعرّض عدد منهن للضرب والإهانة الجسدية والنفسية، ويخضعن لظروف عملٍ قاسية وساعات عملٍ طويلة[2].

تعرضت عاملات المنازل لعدة أخطار بسبب طبيعة عملهنّ في ظل كورونا، على حسب الحالة؛ أولها: جاء من البيوت التي رفضت أن تستكمل العاملات فيهن العمل بعد أن شاع انتشار المرض بين الوافدين، ولم تهتم الحكومات بذكر هذه الفئات، فضلًا عن منحهنّ أية تعويضات، وثانيها: البيوت التي لم تكن العاملات قد حصلت منها باقي مستحقاتهنّ، ووُعدن بالمرور عليها بعد رجوع الحياة لطبيعتها وهي مدة قاربت الثلاثة أشهر، وبالتالي تُركت هذه الفئة دون مال أو عمل طيلة هذه المدة. أما ثالثها: فيتّصل بالفئة التي استمرّت في العمل، وكان من شأن الحظر وتزامنه مع شهر رمضان أن يزيد أعباء خدم المنازل، ويعرضهم لساعات عمل أطول، وأعمال مرهقة أكثر[3].

من جانب آخر، تظهر معاناة بعض الوافدين العاملين في القطاع الطبي؛ حيث تشير ممرضات في البحرين إلى أنهن لا يحصلن على بدلات العدوى والمخاطر بخلاف البحرينيات، كما تؤكّد إحداهن على غياب التقدير المعنوي لهن؛ فكل الصور المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي للوزارة تُظهر صورًا للمحليين[4]. وإذا كان هذا القطاع من القطاعات التي تسيطر عليها العمالة الوافدة وبخاصة في القطاع الخاص[5]، ويتبع معظمها نظام الكفالة؛ فإنه يسري عليها ما يسري من تمييز بين الوافدين والمواطنين، وعدم انتظام دفع الرواتب باعتبارها مشكلات عامة يعاني منها الوافدون في القطاع الخاص كافة، وإن ظهرت بدرجاتٍ أقل مقارنةً بالمهن الأخرى بطبيعة الحال بسبب الحاجة الضرورية لهذه الفئة.

يصعب في هذا البُعد ترتيب مدى قرب أو بُعد إجراءات حكومات وشركات دول الخليج من منظور إنساني لتقاربها في الإجراءات. فإذا كان الهدف الأول للقطاع الخاص الذي يعمل أغلب الوافدين فيه هو الربح؛ وإذا كان هدف دول الخليج الأول الحفاظ على حقوق العمالة الوطنية (مواطنيها) في ظلّ هذه الأزمة، فإن المنطقي أن تصبّ الإجراءات في صالح المواطنين وفي غير صالح الوافدين، كما أن الحكومات والشركات حاولت الاستفادة من هذه العمالة حتى في غير مهنهم التي كانوا يعملون فيها تسييراً لما هو ضروري لعمل اقتصاد الأزمة، فسمحت كلٌّ من السعودية والبحرين وسلطنة عمان

---

(١) تخفيض الرواتب وإنهاء العقود وإجراءات أخرى.. الجزيرة نت ترصد أوضاع العاملين بالخليج في ظل كورونا، الجزيرة. نت، مرجع سابق.

(٢) للتوسع في هذه القضية، يمكن الرجوع إلى عدد من التقارير التي أصدرتها منظمة هيومن رايتس واتش، منها:

- الطرق المسدودة: الإساءة إلى عاملات المنازل الوافدات عبر نظام الكفالة الكويتي، منظمة هيومن رايتس واتش، أكتوبر ٢٠١٠.
- باعوني: انتهاك واستغلال عاملات المنازل في عُمان، منظمة هيومن رايتس واتش، يوليو ٢٠١٦.
- كنت أعمل كالروبوت: الانتهاكات بحق عاملات المنازل التنزانيات في عُمان والإمارات، منظمة هيومن رايتس واتش، نوفمبر ٢٠١٧.

(٣) وباء فيروس كوفيد-١٩ يجعل من المستحيل تجاهل انتهاك حقوق العمال الأجانب في دول الخليج، منظمة العفو الدولية، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٥٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/38l2MZs

(٤) أزمة كوفيد ١٩ تغذي الخطاب العنصري أكثر تجاه العمال المهاجرين في الخليج، منظمة حقوق المهاجرين، مرجع سابق.

(٥) جيوش الوافدين البيضاء.. التمريض بالخليج في أيدي العمالة الأجنبية، الخليج الجديد، ١٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٥٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ApPUF1

للشركات والعاملين التنقُّل بين أصحاب الأعمال للعمل في القطاعات المتضررة من الفيروس دون مراعاة شروط التخصُّص؛ بالإضافة إلى استمرار صغار العاملين والفنيِّين في المصانع ومحال النفط والبناء والنظافة في العمل؛ فضلًا عن البائعين في الأسواق الصغيرة، ومحلات البقالة.

ثالثًا- البعد المُجتمعي في إدارة العلاقة مع الوافدين:

كشفت أزمة كورونا عن حقيقة النظرة المجتمعية للوافدين في البلدان الخليجية، كما أظهرت بشكلٍ عام طبيعة الخطاب المتعلّق بتواجُد الوافدين ودورهم في المجتمع؛ أدّتْ هذه العوامل في تكوين صورة عن مدى إنسانية السياسة في بُعدها المجتمعي في تعاطيها مع الآخر المختلف عنها.

ويمكن القول إن الخطاب المجتمعي تجاه الوافدين تراوح بين تيارات ثلاثة: **الأول**- يشير إلى أن سبب انتشار أزمة كورونا في الخليج يعود إلى زيادة أعداد الوافدين، وتكوينهم جيوبًا مجتمعية داخل نسيج المجتمع الخليجي الواحد، وبالتالي فحكومة بلادهم أمام فرصة لطرد هؤلاء العمال نهائيًّا. **والثاني**- يؤكِّد أن العمالة الوافدة قد قامت بأدوار مهمَّة في تحقيق التنمية في الخليج، وهي التي حقَّقت الرفاهية للمواطن الخليجي في وقتٍ كان من العسير قيام مثل هذه التنمية اعتماداً على الموارد البشرية المحلية، وبالتالي فإن التخلِّي عنها وقت الأزمة خيانة لهذه العمالة ونكرانًا بدورها في تحقيق عملية التنمية. **والثالث**- يعبِّر عن أن الوافدين حقّقوا المهمَّة التي جاءوا من أجلها، فتحقق للخليج قاعدة البنية التحتية المطلوبة؛ واستمرارها لم يعُد يخدم الاقتصاد الوطني خاصةً في ظلِّ زيادة البطالة بين المواطنين في معظم بلدان الخليج، وبالتالي حان الوقت لإعطاء هذه العمالة حقها كاملًا وإعادتها إلى بلادها، والإسراع في خطط التوطين.

ظهر خطاب التيار الأول في عددٍ من المناسبات وتداوله برلمانيون كويتيون بالأخص، وإعلاميون، وتضامن معه عدد من المدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث قالت عضو مجلس الأمة الكويتي صفاء الهاشم: "إن التعايش مع فيروس كورونا هو مسارنا القادم وبحذر شديد، وإن المسؤولية المجتمعية ستتضح أكثر، لأن كل مواطن وكل مقيم مسؤول عنها.. وما لنا ذنب «نبتلش» في [تزايد] عدد إصابات وصل إلى ٢٣ ألف إصابة، ٣ آلاف فقط منها مواطنون". وفي سياق متّصل عبَّرت الممثلة الكويتية حياة الفهد خلال مداخلة مع برنامج "أزمة وتعدي" الذي يقدِّمه صالح جرمن عن ضرورة إرجاع هذه العمالة إلى دولهم لتعتني بهم حتى تترك الأسرة في المستشفيات الكويتية للمواطنين، وقالت إن القانون الدولي ينبغي أن يُحَمِّل دول هؤلاء مسؤوليتهم وقت الأزمات[١].

في البحرين: يُظهر فيديو لمواطن يناشد السلطات بألَّا تضع الوافدين في الحجر معهم زعمًا أن لديهم عادات سيئة في النظافة وطقوس مختلفة في التعامل بعضهم مع بعض، وأن لديهم أمراض يمكن أن ينقلوها إليهم[٢].

أما التيار الثاني: جاء في سياق الرد على أصحاب التيار الأول من نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، وأصحاب تجارب شخصية في الاستفادة من خدمات العمالة الوافدة في المستشفيات والمحال والمنازل والشركات، وكتاب منصفين لهذه الفئات. تراوحت هذه الردود: بين متذكِّرٍ للتاريخ وما قامت به هذه العمالة، ومذكِّرٍ بحقوق هؤلاء الوافدين وفق ما يمليه الدين الإسلامي

(١) وتعد حلقة ٢٨ يونيو لبرنامج "أزمة وتعدي" لمناقشة قضايا إحلال الوافدين على قناة Atv موجهة بشكلٍ أساسي لدعم هذا الاتجاه. للمزيد، انظر:

- "أزمة وتعدي: ألاعيب الشركات وخطة عودة الدوامات وإحلال الوافدين"، قناة Atv Kuwait على اليوتيوب، ٢٨ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٣٠، متاح عبر الرابط التالي:

https://cutt.us/WIYkD

(٢) لمزيد من التفصيل حول بعض نماذج الخطاب العنصري تجاه الوافدين بصفة عامة، وبعض ردود الفعل عليه، يمكن مراجعة التقرير التالي:

أزمة كوفيد ١٩ تغذي الخطاب العنصري أكثر تجاه العمال المهاجرين في الخليج، منظمة حقوق المهاجرين، مرجع سابق.

من ضرورة عدم التمييز بين البشر، وبين مؤكِّد على قيامهم بالعمل في مهام يرفض المواطنون العمل فيها، وأنهم سبب رفاهيتهم[(١)]، ومتحدث عن أنه ليس من الإنصاف أن نُحَمِّل مجموعة بعينها مشكلات الدولة والأفراد كما فعل من قال: إن ضعف كفاءة الأداء في القطاعين العام والخاص والبطالة في الكويت سببه العمالة المصرية؛ إذ يُشير حجاج بن خضور أنه من الإنصاف أن تقع المسؤولية على الأكثرية من المواطنين في القطاع الحكومي التي تصل نسبتهم إلى ٧٥%، وليس الأقلية من العاملين المصريين[(٢)].

ومنهم من زاد على ذلك ضرورة إعطاء بعض من هؤلاء الذين أفنوا عمرهم، وأجزلوا العطاء في العمل في الخليج جنسية هذه البلاد، وذلك تعديلًا للخلل السكاني من ناحية، واعترافًا بفضل هؤلاء وحقهم وحق أبنائهم في ذلك من ناحية أخرى[(٣)].

في حين عبَّر عن التيار الثالث عدد كبير من أكاديميِّين وبرلمانيِّين ومسؤولين سابقين؛ منهم مثلًا: عبد النبي بن عبد الله الشعلة وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق في البحرين ورئيس مجلس إدارة صحيفة البلاد البحرينية، والأكاديمي البحريني جعفر محمد الصائغ؛ كلاهما أكدا على أن مهمة هذه العمالة انتهت بأن اكتملت البنى التحتية اللازمة، وأن على أصحاب الشركات والحكومات في الخليج إعطائهم مستحقاتهم وإعادتهم إلى بلدانهم. أما الأول: فأكَّد على أن العمالة الوافدة ليست رخيصة كما هو شائع، ومن الضروري تغيير نمط التنمية السائد في الخليج من النمط المكثف للعمل إلى النمط المكثف لرأس المال مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تكلفة العامل الوافد على الدولة في مقابل المواطن؛ فحسابها بهذه الطريقة يجعل الوافد أكثر كلفة على الدولة من المواطن[(٤)]، أما الصائغ: فأوضح ضرورة أخذ خطط عمليات التوطين على محمل الجد، وتغيير الفكرة السائدة لدى شركات القطاع الخاص عن المواطن الخليجي أنه لا يعمل ولا يلتزم في العمل موجودة حتى الآن، كما بين أن عملية التوطين يمكن أن تأخذ ما بين ٥-٨ سنوات على الأكثر، على حسب ظروف كل قُطْر[(٥)].

الخطاب الأبرز في هذا الصدد كان كويتيًّا، ومن داخل مجلس الأمة الكويتي، الأول: كان من رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، الذي قال إن: الأزمة الراهنة "فرصة لتعديل التركيبة السكانية يجب أن تُستغل.. ولكنا نخاف أن نظلم الناس.. كما أنه فيه متواطئ وتجار الإقامات أيضًا شركاء"[(٦)]، والثاني: من العضو بدر الملا الذي قدَّم

---

(١) للمزيد حول الآراء المنصف للعمالة الوافدة في الخليج، راجع التقرير التالي:

- نزيهة سعيد، "ارموهم بالبر"... وباء كورونا يفضح العنصرية ضد العمال الأجانب في الخليج، رصيف ٢٢، ١٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٥٨، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Ap8AVn

(٢) المفكر الكويتي حجاج بو خضور: تحميل العمالة المصرية مسؤولية تدني مستوى الخدمات ظلم وتضليل، مصريون في الكويت T.V على اليوتيوب، ١٤ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الدخول: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٦:٥٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/vWzqN

(٣) من أكثر هؤلاء المنادين بحق هؤلاء في الحصول على الجنسية هو الدكتور عمر الشهابي مدير معهد الخليج لسياسات التنمية، انظر على سبيل المثال:

- أزمة كورونا والتأثير على اقتصاد دول الخليج، منتدى الثلاثاء الثقافي، على يوتيوب، ٢١ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RcUVQ

(٤) الندوة الحوارية - العمالة الوافدة .. مخاطر التوطين والتجنيس بدول مجلس التعاون، تلال نيوز على اليوتيوب، ٢ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧: ٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/h3b6o

(٥) ندوة العمالة الوافدة وتأثيرها على اقتصاديات دول التعاون في ظل جائحة كورونا، تلال نيوز، على اليوتيوب، ٦ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jGiEu

(٦) العمالة السائبة في الكويت.. لماذا برزت الأزمة بعد كورونا؟، قناة الحرة، على اليوتيوب، ١٨ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٧:٣٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ttbYC

مشروع قانون يطالب بإعادة ٢,٨ مليون وافد إلى بلدانهم[(١)].

وبغض النظر عن مدى إمكانية إحلال المواطنين محل الوافدين، ومعوقات تحقيق التوطين في دول الخليج، فإن تصدير هذا الخطاب التمييزي وقت الأزمة وتداوله على نطاق واسع بين الإعلاميِّين والبرلمانيِّين من شأنه أن يفرغ البعد الإنساني للأزمة من مضمونه، ويرسخ الحديث عن الوافدين كأنهم سلعة أو مجرد مادة –غير قابلة للتدوير– يجب التخلُّص منها فور الانتهاء من الحاجة إليها؛ ويتجاهل الخلل الكامن في منظومة استقدام واستخدام العمالة، والحفاظ على حقوقها، ويرفض النظر إلى العامل أكثر من قيمته النفعية[(٢)].

غير أن الأزمة قد أثمرت عدَّة مظاهر لمساعدة الوافدين تمثَّلت في إمدادهم بالطعام والمواد الغذائية، حيث أقامت منظمة "قطر الخيرية" بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والجهات المعنية مطابخ خيرية لخدمة العمال تقدِّم لهم وجبات مجانية في المنطقة الصناعية؛ وصل عدد الوجبات التي تقدمها إلى ٧ آلاف وجبة يوميًّا[(٣)].

كما أطلقت وزارة الموارد البشرية بالسعودية مبادرات لتشجيع توزيع الأغذية ودعم منظمات حفظ الطعام، فقامت الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية بتوزيع ١٨٠ ألف سلة غذائية للعائلات من ذوي الدخل المتدنِّي ممَّن تضرَّروا من فيروس كورونا في مكة وحدها، كما قامت المناطق والمدن الأخرى بتنفيذ إجراءات مشابهة[(٤)]، وتكفَّلت دولة البحرين بتوفير الوجبات الغذائية والدواء والرعاية لعدد من المناطق التي تمَّ عزلها، بالإضافة إلى جهود جمعية حقوق العمالة الوافدة – في البحرين– في التوعية بأخطار فيروس كورونا وطرق انتقاله من فرد لآخر، وتقديم مواد التنظيف والغذاء للوافدين، وتشير مديرة المنظمة إلى أنه تم تخصيص تبرُّع بقيمة ١٠٠ إلى ٣٠٠ دينار لمن فقدوا أعمالهم الصغيرة، كما قدَّمت نحو ١٠٣٠٠ وجبة غذائية خلال شهر[(٥)].

أما في الإمارات: فقد قدَّمت مؤسسة "تفهيم" الدعم لما يزيد على ٨٦٤ عاملًا من بنجلاديش و١١٠٠ عامل من جنسيات مختلفة مثل: الهند والفلبين وسريلانكا ونيبال ممَّن تأثَّروا بشكل كبير جرَّاء انتشار وباء كورونا، بمساعدتهم في المحافظة على النظافة العامة وتوفير المواد الغذائية لهم[(٦)].

وتظل الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في دول الخليج منتقدة في تناولها الجزئي لحقوق العمالة، وجهودها اليسيرة جدًّا مقارنةً بحجم المطلوب تغطيته مكانيًّا وحقوقيًّا، والسبب في ذلك ضعف انتشار هذه المنظمات، وعملها تحت أجواء لا تمكن المجتمع المدني بصورة كبيرة، كما أنها تعمل في ظلِّ قيود وتوجُّهات الدولة في هذا المجال، ويُظهر خطابها أنها لا تُعد أكثر من أداة ديكورية لسياسة ممنهجة في سحق حقوق الوافدين في الأوقات العادية وفي وقت الأزمات.

(١) أحمد الزغبي، ترحيل الوافدين من الكويت: خشية من التداعيات الاقتصادية، العربي الجديد، ٣ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٠٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2VDeeuc

(٢) فاني سارسويتي، الكمال المهيكل: العنصرية في الخليج، منظمة حقوق المهاجرين، ٢٣ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٠٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2AubI2k

(٣) قطر توزع ٧ آلاف وجبة يوميًا على العمالة المتضررة من كورونا، الخليج أون لاين، ١٢ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٠٨، متاح عبر الرابط التالي: http://khaleej.online/ZYEAo4

(٤) أنس شاكر، السعودية تهب لاحتواء تفشي الفيروس بعد عقود من سوء إدارة الهجرة، مرجع سابق.

(٥) العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منظور حقوقي في ظل جائحة كورونا، تلال نيوز على يوتيوب، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/csBdF

(٦) "تفهيم" تسهم ضمن جهود الإمارات العربية المتحدة لمكافحة جائحة كورونا، دبي إيكونك ليدي، ٢ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/38I5LB8

رابعًا- البعد الخارجي في إدارة أزمة الوافدين في ظل كورونا:

لا يكتمل الحديث عن ملف الوافدين في الخليج في إطار سياسات الأمن الإنساني دون الحديث عن البعد الخارجي لهذا الملف. فغالبًا ما تحاول الدول استثمار كافة نقاط القوة لديها في إدارة علاقاتها الخارجية.

يظهر تأثير البعد الخارجي في إدارة ملف العمالة الوافدة في ظل أزمة كورونا في الخليج من جانبين؛ الأول: له تأثير مباشر في إدارة العلاقة بين دول الخليج والوافدين يتضح من خلال العلاقة بين دول الخليج (الدول المستقبلة للعمالة) والدول المصدرة للعمالة وسفاراتهم في المنطقة، فالعلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الطرفين تنعكس على أوضاع الوافدين، وتعدادهم، وحقوقهم في هذه البلدان. والثاني: له تأثير غير مباشر على أوضاع العمالة في منظومة الأمن الإنساني يبدو من ثنايا تحركات السياسات الخارجية، وميزانيتها في هذا الشأن.

خلال أزمة كورونا ظهرت العديد من المواقف تجاه الدول المصدرة للعمالة سواء على المستوى المجتمعي أو الرسمي، والتركيز هنا على المستوى الأخير؛ بالنسبة للإمارات مثلًا: نقلت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام) عن مصدر مسؤول في وزارة الموارد البشرية والتوطين قوله "إن الوزارة تدرس خيارات عدة تعيد بموجبها شكل التعاون والعلاقة في مجال العمل مع الدول المرسلة للعمالة التي ترفض استقبال رعاياها العاملين في القطاع الخاص في الدولة، ممن يرغبون بالعودة إلى بلدانهم". وفي هذه الأثناء، كان سفير الهند لدى الإمارات بافان كابور قد صرح قائلًا: "إن بلاده لا يمكنها إعادة أعداد كبيرة من رعاياها في وقت تحاول فيه كسر دائرة العدوى في البلاد"[(١)]، كما قد أشار سفير باكستان في الإمارات بالمثل، لكن بعد الضغوط الإماراتية قامت باكستان بالبدء في إعادة رعاياها ١٩ أبريل ٢٠٢٠[(٢)].

هذا بالنسبة للجانب الأول، أما الجانب الثاني؛ غير المباشر، فيتمثَّل أولًا: في قيام قطر والإمارات والكويت وسلطنة عمان بتوفير المعدات الطبية والإغاثة الإنسانية لإيران خلال أزمة كورونا[(٣)]، كما قامت الإمارات بإرسال مساعدات إنسانية لنظام الأسد[(٤)]، حيث تستخدم هذه الدول سياسية المساعدات الإنسانية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وثانيًا: ارتفاع الإنفاق العسكري لدول الخليج بسبب تورطهم في أزمات إقليمية؛ فالسعودية تكلِّفها الحرب الدائرة في اليمن ما يقرب من ٥ مليارات دولار شهريًا حسب بعض التقديرات، ويقدَّر إنفاقها العسكري في ميزانية ٢٠٢٠ بنحو ٥٢,٨ مليار دولار[(٥)]، بالإضافة لتدخُّلات الإمارات في اليمن، والأزمة الليبية، وغيرها من الملفات التي تستنفد إنفاقها.

إن البعد الخارجي، ودون الدخول في تفاصيله، فما سبق ليس إلا شواهده، يمثل حلقة مهمة في فهم نواقض اتباع سياسات إنسانية تجاه الوافدين داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ فدول الخليج تستثمر قضية العمالة الوافدة في التأثير على سياسات الدول المصدِّرة للعمالة، وأداة

(١) في ظل كورونا.. الإمارات تحذر بشأن الوافدين والهند ترفض إعادة رعاياها، الجزيرة. نت، ١٣ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/38myntF

(٢) باكستان تبدأ إجلاء رعاياها العالقين في الإمارات بسبب كورونا، آر تي بالعربية، ١٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ١٨:١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3gf3NoC

(٣) جائحة كورونا لم تحل الأزمة.. مسؤولة أممية تحذر من أي حسابات خاطئة بمنطقة الخليج، الجزيرة. نت، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3dShDeV

(4) Elham Fakhro, COVID and Gulf Foreign Policy, 20 April 2020, Accessed: 2 July 2020, 8:18, available at: https://bit.ly/2YTqBEE

(٥) مصطفى عبد السلام، السعودية تغترف أيضًا من جيب المواطن، العربي الجديد، ١٢ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ يوليو ٢٠٢٠، الساعة ٨:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZrHzJk

للضغط عليها بسبب ضعف إمكانات هذه الدول الاقتصادية وارتفاع عدد سكانها في ظل ضآلة فرص العمل، وحاجة هذه الدول لتحويلات الوافدين التي تسهم بنسبة معتبرة في ناتجهم القومي بسبب فرق العملات، وتتذرَّع في عدم اكتراثها بحقوق العمال بأوضاع دولهم المعيشية وعدم اهتمامها بهم من الأساس وإلا لما خرجوا بحثًا عن لقمة العيش، وبالتالي لا تُعد مشكلة دول الخليج الغنية حتى في أوقات الأزمات نقص الموارد التي تمكِّنها من منح الحياة الكريمة للوافدين ومواطنيها على السواء، ولكن بهامشية تلك العمالة من منظور حقوقي لدى حكومات هذه الدول.

خاتمة:

حملت جائحة كورونا في طيات انتشارها في الخليج معنى ومفهوم الأزمة؛ ليس بسبب مفاجأتها وخطرها الكبير، وضغوط الوقت وحسب؛ ولكن لعدة اعتبارات أخرى؛ جاء في **مقدمتها:** ارتفاع نسبة العمالة الوافدة أو المهاجرة في الخليج، **وثانيًا:** التراجع في أسعار النفط الخام الذي تعتمد عليه دول الخليج بشكل كثيف، وتقوم عليه عجلة اقتصادها، وموارد الإنفاق الحكومي. وما فاقم الأزمة **ثالثًا:** إضرار حظر التجوال وتوقف الطيران بالأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصادات هذه الدول بعد النفط؛ وهي القطاعات الخدمية: الفنادق والطيران. أضف إلى ذلك معدل انتشار الفيروس السريع وصعوبة السيطرة عليه، وانتقاله بسهولة بين الأفراد المصابين وغيرهم بشكلٍ يتطلب إجراءات احترازية شديدة لم تتحسَّب لها دول الخليج خاصةً في ظل إهمالها للأوضاع المعيشية للوافدين، ومساكنهم.

وبرغم ما بين ملف الوافدين في الخليج من اختلافات تحكَّمت في نبرة الخطاب وطبيعة المطالب الرسمية والشعبية وحتى الحقوقية الدولية لكل دولة من دوله، فإن بينهم مشتركات تُمكِّن من النظر إلى هذا الموضوع على أنه كلٌّ متكامل في المنطقة. ترجع هذه الاختلافات بالأساس إلى عدة عوامل؛ من بينها: نسبة الوافدين إلى المواطنين، ومعدلات البطالة بين أبناء المواطنين، وطبيعة نظام الحكم، وعلاقة الدولة بالدول المصدرة للعمالة؛ فمن الصعب القول بأن: الحديث عن التعمين والبحرنة والتقطير يشبه الحديث عن التكويت، والسعودة، والتأمير. ولكن يظل المشترك مجموعة القرارات والقوانين الخليجية التي تتشابه بشأن حقوق العمال الأجانب وشروط استقدامها، ونمط التنمية المـــُـعتمد على العمالة الرخيصة.

كما تكشف الأزمة في الخليج أن العبرة ليس فقط في إدارتها من الناحية الصحية البحتة، وإنما ثمة أبعاد أخرى لسياسات الأمن الأنساني تقضي بأهمية النظر في أحوال ومعايش الوافدين في ظل هذه الأزمة وغيرها؛ حيث أثبت النظام الصحي الخليجي كفاءة عالية في اعتماد أسلوب الكشف والتقصِّي ومتابعة المخالطين، ومن يشتبه في إصابتهم. فبسبب ارتفاع مستوى مستشفيات العزل، وعدد الأسرة، وجاهزية غرف العناية المركزة، وتقدُّم التكنولوجيا الطبية ارتفع عدد الحالات التي يتم إجراء فحوصات التقصِّي لها، وانخفضت معدلات الوفيات بدرجات كبيرة عن المستوى العالمي. تجلَّت هذه الكفاءة في إشادة منظمة الصحة العالمية والعديد من الهيئات بمهنية النظام الصحي في دول الخليج، وأخذ عددٌ من دوله ترتيبًا متقدِّمًا في هذا الشأن[1]. إلا أن تقييمه من النواحي الإنسانية وتجلياتها التنظيمية والمجتمعية والخارجية لا يشير إلى نفس الكفاءة.

وخلاصة تَتَبُّع سياسات الأمن الإنساني لدول الخليج تجاه الوافدين خلال أزمة كورونا يُفيد بأن مراحل إدارة أزمة تفشِّي فيروس كورونا في الخليج ترافق معه عدد من القضايا التي كانت مطروحة بالنسبة للعمالة الوافدة خلال كل مرحلة من هذه المراحل؛ فأول المراحل: ترافقت مع بدايات الأزمة وتسجيل دول الخليج حالات إصابة محدودة من العائدين من الخارج (بالأخص إيران، والصين) من

---

(١) انظر على سبيل المثال: نموذج دولة الإمارات في مواجهة أزمة جائحة كورونا، مركز الإمارات للسياسات، ٢ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، الساعة ٤:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3gh89vk

نهايات فبراير وحتى منتصف أبريل، وكانت القضية الرئيسية إعادة العمالة –الراغبة في ذلك– إلى أوطانها. أما المرحلة الثانية: مرحلة الذروة في انتشار المرض والتي بدأت في معظم دول الخليج من أواخر أبريل حتى منتصف يونيو، فهي الفترة التي شهدت أهم القضايا التي تتعلَّق بالوافدين في أبعادها التنظيمية والمجتمعية والخارجية والصحية. أما المرحلة الأخيرة: فصاحبت إجراءات الفتح التدريجي، والتخفيف من إجراءات حظر الطيران ورفع قيود السفر من وإلى دول الخليج –وفق شروط مُحدَّدة– والقضية الرئيسية تتعلَّق بكيفية الإسهام في تسهيل رحيل العمالة الراغبة في ذلك والأخرى الراغبة في العودة إلى مقارِّ عملهم في الخليج. وبالتالي كان من المنطقي أن يتركَّز التقرير على المرحلة الثانية.

ولا تشير المظاهر السابقة إلى إمكانية حدوث تغييرٍ جذري في مسار ملف الوافدين في الخليج؛ إذ كشفت أزمة كورونا أنه من البعيد جدًّا الحديث عن سياسات للأمن الإنساني في التعامل مع الوافدين، فدوله أعطت اعتبارات الصورة "السمعة الخارجية" الأولوية على الحلِّ الفعلي أو تحقيق الأمن بمعناه الإنساني لهذه الفئة، حتى قيام هذه الدول بالتصديق على معاهدات تتعلَّق بحقوق الإنسان والعمالة الوافدة لم يكن سوى لاعتبارات الصورة أيضًا؛ وعليه أضحت معظم الإجراءات التي تتَّخذها هذه الدول في هذا الشأن تتَّسم بضعف الفاعلية، وكثرة الثغرات التي تسهم في النهاية في استمرار منظومة استغلال الوافدين والتنكيل بحقوقهم. ومع ذلك فإن هذه الأزمة يمكن أن تكون نذير إشعار بتغيُّرات أكثر صلة بأوضاع العمالة في الخليج تشمل بالأخص الاهتمام بالرعاية الصحية، والتأكد من مدى توافر شروط سلامة وصحية مساكن العمال، كما تشير إلى احتمال زيادة مسؤولية الإدارات المحلية بهذه المعايير.

*****



الأزمة السياسية الداخلية- الخارجية في إيران وأزمة كورونا

شيماء بهاء الدين(*)

مقدمة:

أعلنت طهران عن أول حالة إصابة بكورونا في محافظة قُم في ١٩ فبراير ٢٠٢٠، وسرعان ما أصبحت إيران بؤرة رئيسية للمرض في منطقة الشرق الأوسط. لكن الإشكالية الأساسية في هذا الإطار أن الوباء قد ضرب إيران في وقتٍ مأزوم على الصعيدين الداخلي والخارجي. فداخليًا، كان ما عُرف بحركة احتجاجات البنزين التي انطلقت في نوفمبر ٢٠١٩ فضلا عن التزامن مع الانتخابات البرلمانية المثيرة للجدل من أوجه عدة في فبراير ٢٠٢٠، والتي شهدت ضعفا في الإقبال. أما خارجيًا، فكانت إشكاليات الجدل بشأن إسقاط الطائرة الأوكرانية في يناير ٢٠٢٠ والذي عمق بدوره التأزم الداخلي؛ في ظل استمرار احتدام مواجهات سياسية وعسكرية محدودة مع الولايات المتحدة خاصة في العراق والخليج. ولا يمكن إغفال كون هذا كله قد تفاعل مع وضع اقتصادي متدهور.

ذلك الوضع المشتبك والمرتبك انعكس بشكلٍ واضح في أداء النظام الإيراني بإدارة أزمة كورونا، وليس ذلك بحكمٍ مسبق قبل الغوص في تفاصيل السياسات، فليس أدل عليه بدايةً من الإنكار والاستهتار والمماطلة في اتخاذ الإجراءات الوقائية، في سياق من تغليب الأبعاد الأيديولوجية، حيث تم اعتبار الفيروس "مؤامرة" من أعداء إيران ثم التذرع بالعقوبات لتبرير التقصير (وإن كنا لا ننكر أثرها كليةً)... كما كانت المخاوف الاقتصادية لها الدور الأكبر في التأخر في اتخاذ التدابير اللازمة، لاسيما إجراءات فرض الحظر، دون اعتبار واضح لصحة وأرواح المواطنين.

فما تفاصيل ذلك السياق المعقد داخليًا وخارجيًا؟ وما أهم ملامح السياسات الإيرانية في مواجهة أزمة كورونا؟ وما تداعيات الأزمة وسياسات إدارتها؟ تلك التساؤلات يجيب عنها التقرير في نقاط ثلاث: سياق أزمة كورونا، وحقيقة الأوضاع الصحية، الملامح العامة للسياسات الإيرانية في مواجهة الأزمة، ثم التداعيات: تعقيدات الداخل والخارج.

أولا- سياق أزمة كورونا، وحقيقة الأوضاع الصحية:

١- سياق الأزمة داخليًا وخارجيًا:

تمثلت أبرز عناصر السياق المأزوم داخليًا وخارجيًا بشكل أكثر تفصيلا فيما يلي:

أ- السياق الداخلي:

- **الاحتجاجات:** حيث اندلعت الاحتجاجات في نوفمبر ٢٠١٩ على خلفية ارتفاع أسعار الوقود (وهي حلقة في سلسلة ممتدة من الاحتجاجات خلال الأعوام الأخيرة)، واستخدام الحرس الثوري العنف الشديد ضدها، ورفض النظام الاعتراف بعدد المحتجين الذين قتلهم (أكثر من ١٥٠٠ وفقًا لوكالة "رويترز")(١). وقد هتف المتظاهرون في تلك الاحتجاجات ضد المرشد الأعلى علي خامنئي، في إشارة إلى رفض ثوابت هذا النظام ضيقة الأفق، وكأن الشعب الإيراني قد استشعر خطورة الجمود الفكري المسيطر على نظامه، والذي سنتناول كيف انعكس جليًا في التصريحات والتفاعلات بشأن كورونا.

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) مهدي خلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الأول): عوامل متعلقة برجال الدين، معهد واشنطن، ٩ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XEjfO

●**الانتخابات البرلمانية:** يمكن القول إن الانتخابات البرلمانية في ٢١ فبراير ٢٠٢٠ تراجعت بشكلٍ كبير؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية أن نسبة الإقبال على التصويت كانت ٤٢,٥٧ في المائة، وهي المرة الأولى التي تقل فيها نسبة المشاركة عن ٥٠ في المائة منذ "الثورة الإسلامية" عام ١٩٧٩[١]. وتتعدد الأسباب بين فقدان الثقة في النظام (خاصة بعد الاستياء من رفض مجلس صيانة الدستور نحو سبعة آلاف مرشح أغلبهم من الإصلاحيين، و لم ينج المجلس من انتقاد الرئيس روحاني نفسه له حتى إنه وصف الانتخابات بأنها انتصابات)، والشائعات التي انتشرت بشأن وجود الفيروس في الأدوات الانتخابية، وزاد الطين بلة لامبالاة النظام حيال هذا الإقبال المنخفض والإصرار على تكميل الانتخابات دون أي اكتراث بالوباء[٢].

●**أوضاع اقتصادية سيئة:** كان الإيرانيّون يرزحون تحت وطأة الضغوط الاقتصادية منذ فترة طويلة، فرغم ازدهار الطبقة الوسطى الإيرانيّة خلال طفرة النفط بداية القرن الحالي، حتى صارت هذه الطبقة تُشكِّل ٦٠% من مجموع السكّان عام ٢٠١٢، لكن في مايو ٢٠١٨، مع فرض الرئيس الأميركي دونالد ترمب عقوبات على إيران فقد ألقت بظلالها الثقيلة على اقتصاد البلاد واستنزفت احتياطيّ البلاد من العملات الأجنبيّة، وقد تقلّصت القوة الشرائية للفرد بنحو ٢٠% منذ هذا الحين. وعامة فقد تقلّصت الطبقة الوسطى عام ٢٠١٨ لتُشكِّل ٥٣% من السكّان. كما هبط الدخل السنوي لقرابة مليونين إلى ثلاثة ملايين عائلة من الطبقة الوسطى بنحو ١٥% هذا العام، ومن المُرجّح أن تهبط الدخول بنسبة مماثلة في عام ٢٠٢١[٣].

أيضًا من أبرز المؤشرات الدالة على وضع الاقتصاد الإيراني أنه في عام ٢٠١١، كانت الحوالات المالية تُشكِّل نسبة ٢٦% من متوسط دخل الأسرة، أما الآن، ورغم مضاعفة النقد، فإنها تُشكِّل نحو ٨% فحسب. رغم ذلك فإنها بالنسبة للإيرانيين الأكثر فقرًا الذين يُشكِّلون نسبة ٢٠% من السكّان لا تزال تُشكِّل ٢٤% من إجمالي دخل الأسرة الواحدة[٤].

ولا شك أن أزمة فيروس كورونا من شأنها أن تزيد تلك الأوضاع سوءًا، خاصة في تضافرها مع استمرار العقوبات وارتفاع فواتير السياسة الخارجية الإيرانية (ذلك ما سنراه في جزئيات لاحقة).

ب- السياق الخارجي:

● **حادث الطائرة الأوكرانية:** وهي أزمة أثارت اضطرابات داخلية وخارجية لإيران، حيث تضاربت الروايات الرسمية بشأن حادثة إسقاط الطائرة في يناير ٢٠٢٠ وما أدت إليه من توترات على الصعيد الخارجي مع عدة دول؛ وبما أفضى إلى زعزعة الثقة بين الحكومة والشعب؛ إذ في بداية الأمر نفت طهران مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة، قبل إعلانها أن الطائرة المنكوبة سقطت بدفاعات الجو الإيراني "لظنها أنها صاروخ سكود"[٥]، ذلك إلى جانب الإشكالات القانونية المترتبة

(١) كيف أصبحت إيران "بؤرة كورونا" مخيفة في الشرق الأوسط؟، سكاي نيوز العربية، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/O0wX8

(٢) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، الترا صوت، ٣٠ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/N7wv8

(٣) فرح عصام، فيروس كورونا.. هل سنشهد تغييرًا في السياسة الإيرانية؟، الجزيرة، ٣١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dzDK7

(٤) المرجع السابق.

(٥) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

ومعاملة النظام الإيراني عائلات الضحايا بشكلٍ سيء[١].

- **احتدام المواجهات مع الولايات المتحدة:** ففي إطار الملفات التقليدية للصراع كالملف النووي والتنافس في الشرق الأوسط، برزت بعض الأحداث متزامنةً مع وباء كورونا منها على سبيل المثال الهجوم الصاروخي في يناير ٢٠٢٠ الذي استهدف قاعدتين عراقيتين فيهما قوات أمريكية ردًا على مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني بهجوم صاروخي لطائرات مسيّرة أمريكية[٢]. هذا فضلا عن التصادمات بين إيران من جانب والولايات المتحدة ودول الخليج من جانب آخر.

تلك التطورات أدت إلى أزمة ثقة بين النظام وقطاعات عريضة من المجتمع الإيراني، بما أثر في مدى فاعلية إدارة الأزمة، خاصة أن النظام كان بوسعه اعتبار كورونا فرصة للتصالح مع مواطنيه، إلا أنه استمر في انتهاج سياسات قوامها القمع والتعتيم والنظرة الأيديولوجية الضيقة.

٢- حال القطاع الصحي الإيراني ومؤشرات الإصابات:

أ- حال القطاع الصحي في إيران:

يتضمن القطاع الصحي في إيران نحو ١٤٠٨٥٩ سريراً موزعة على ٩٨٢ مستشفى في مختلف المدن الإيرانية، وتشكل مستشفيات القطاع الحكومي نحو ٦٤ بالمائة من مجموع المستشفيات، بينما تشكل مستشفيات القطاع الخاص ١٨ بالمائة، ومستشفيات منظمة التأمين الاجتماعي ٨ بالمائة، والمستشفيات العسكرية ٦ بالمائة والمستشفيات الخيرية ٤ بالمائة. والنظام الصحي في إيران يوفر سريرًا واحدًا بإزاء كل ٥٩٠ شخصًا، كما يوفر سريرًا واحدًا للعناية المركزة، بإزاء كل ١٤٢٦٠ شخصًا[٣].

تتراوح مؤشرات الوضع الصحي في إيران بين السلبي والإيجابي؛ فعلى سبيل المثال الإيجابي بذلت الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها جهودًا ملحوظة لتحسين الصحة العامة للإيرانيين في المناطق الريفية والحضرية، كما تم توفير خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد؛ حيث إنه في عام ١٩٨٤ أنشأت الجمهورية الإسلامية لأول مرة شبكة شاملة للرعاية الصحية، توسعت في عام ٢٠٠٥ لتشمل أطباء الأسرة[٤].

كما أُحرِز تقدم على صعيد **الكوادر العلمية** في هذا السياق، فقد تمكن المهنيّون الصحيّون في إيران فيما مضى من تقليص وفيات الرُّضّع والأمّهات في المناطق الريفيّة. وقد أدّى نجاح تلك الجهود إلى رفع مستويات متوسط الأعمار في البلاد بحيث تساوى مع ذلك الذي تتمتّع به الدّول الأكثر تطوّرا[٥]. فقد تضاعف متوسط العمر المتوقع للإيرانيين (٧٦,٧ سنة في عام ٢٠١٨، مقابل ٦٤ سنة في عام

---

(١) انظر الآتي:

- مهدي حلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الأول): عوامل متعلقة برجال الدين، مرجع سابق.
- إسقاط الطائرة الأوكرانية.. ما الخيارات القانونية أمام طهران؟، الجزيرة، ١٢ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/arpsg

(٢) انظر الآتي:

- الغارديان: الهجوم الصاروخي الإيراني لن يشبع رغبة طهران في الانتقام، بي بي سي عربي، ٩ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/d38M9

- سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

(٣) كورونا والقطاع الصحي الإيراني، مركز الإمارات السياسات، ٧ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eAAAS

(٤) مهران كامرافا، وباء كورونا المستجد في إيران: واقع القطاع الصحي واستجابة الحكومة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٢ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ZwuLG

(٥) فرح عصام، فيروس كورونا.. هل سنشهد تغييراً في السياسة الإيرانية؟، مرجع سابق.

١٩٩٠)، وعدد الأطباء لكل ١٠٠٠ شخص (١,١ في عام ٢٠١٥، مقابل ٠,٣١٨ في عام ١٩٩٣)[(١)].

لكن على الجانب الآخر، بقي النظام الصحي في إيران، بالرغم من هذه التحسينات، يعاني **ثغرات** مهمةً تمثّل أبرزها في أن التركيز على الرعاية الأولية أدى إلى إهمال التغيرات التدرجية في أنماط العديد من الأمراض، وفي احتياجات المجتمع، والبنى الوبائية التي تتطلب إدخال تعديلات على نظام الصحة العامة. ورغم أنه في عام ٢٠١٤، أطلقت الدولة برنامجًا إضافيًا لتحسين الرعاية الصحية في البلاد، فإن التركيز لا يزال منصبًّا على العلاج وليس على الصحة الوقائية والنظافة الصحية، ما أضعف القدرة الإيرانية في مواجهة وباء بحجم كورونا[(٢)].

والأخطر أن التسييس وغياب الشفافية يفسد الكثير، فمثلا وفقاً لتقرير "منظمة العفو الدولية" لعام ٢٠١١، سُجن الطبيبان الإيرانيان كاميار علائي وشقيقه آراش علائي في الفترة بين ٢٠٠٨ و٢٠١١ بتهم "التعاون مع حكومة معادية"، على ضوء تأسيس منظمة غير حكومية للوقاية ومعالجة مرض نقص المناعة البشرية "الإيدز". وفي الأسبوع الأول من مارس ٢٠٢٠، كتب الشقيقان مقالة افتتاحية في صحيفة "نيويورك تايمز" بعنوان "كيف أفسدت إيران بشكل كامل ونهائي ردها على فيروس «كورونا»"؟ وبدأ المقال بجملة: "كنا أطباء في النظام الصحي الإيراني لسنوات. هذا ما يحدث عندما تجعل السياسات الصحية خاضعة للسياسة"[(٣)].

أيضًا لاشك أن الأوضاع الاقتصادية في ظل العقوبات قد أثرت على أوضاع القطاع الصحي في إيران، خاصة ما يتصل بالقدرة على توفير المعدات الطبية والمواد اللازمة لتصنيع العقاقير، كل تلك أمور جعلت النظام الصحي الإيراني في المحصلة يفتقر إلى سرعة الحركة والقدرة على التكيف[(٤)].

ب- مؤشرات على وضع كورونا:

من المعروف فداحة الوضع في إيران فيما يتصل بأعداد الإصابات والوفيات الخاصة بفيروس كورونا، ومع حديث بيانات وزارة الصحة الإيرانية عن أن كورونا انتشر في البلاد بسبب أشخاص دخلوها بطريقة غير قانونية؛ من باكستان وأفغانستان أو بشكل غير مباشر من الصين[(٥)]، إلا أن ذلك به الكثير من التسطيح؛ حيث يعود الأمر لعدة أسباب يتحمل النظام الإيراني وزرها وأهمها: إنكار الوضع في البداية ومن ثم التأخر في اتخاذ الإجراءات اللازمة، استمرار المزارات الدينية وما تضم من أعداد ضخمة، اعتماد إيران على التجارة مع الصين جرّاء العقوبات الأميركية، ومن ثم لم تعلق إيران الطيران من وإلى الصين عندما ظهر الوباء حيث واصلت تصدير الأقنعة الواقية المصنّعة لديها حتى نهاية فبراير ٢٠٢٠[(٦)]. كل ذلك تسبب بانتشار الفيروس بسرعة في أنحاء البلاد والدول المجاورة[(٧)].

وفي هذا السياق نتناول المؤشرات على أكثر من مستوى:

على مستوى إحصاءات أعداد الإصابات والوفيات بشكلٍ عام، نجد على سبيل المثال بحسب البيانات الرسمية أنه حتى ١٣ أبريل ٢٠٢٠ كان قد أُصيب قرابة ٧٠ ألف شخصٍ

(١) مهران كامرافا، وباء كورونا المستجد في إيران: واقع القطاع الصحي واستجابة الحكومة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مهدي خلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الثاني): مسؤولية النظام وقدرته على المواجهة، معهد واشنطن، ١٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rU20c

(٤) مهران كامرافا، وباء كورونا المستجد في إيران: واقع القطاع الصحي واستجابة الحكومة، مرجع سابق.

(٥) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، الوطن، ١٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/T2PTW

(٦) وباء كورونا المستجد: الوجه الجديد للصراع الإيراني الأمريكي، شبكة النبأ، ١٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Npbfa

(٧) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

وتوفي قرابة ٤٥٠٠ شخص[١]. ووفقًا للإحصاءات الرسمية أيضا منذ ١٩ يوليو وحتى ٢٣ يوليو ٢٠٢٠، تخطت يوميًا ٢٠٠ حالة وفاة؛ وهو أمر ليس بالغريب، فقد حذر المسؤولون الحكوميون بإيران من اندلاع موجة تفشٍّ ثانية للمرض في البلاد، ولكنهم في الوقت نفسه رفضوا فرض قيود جديدة للحد من تفشي الفيروس، وذلك بسبب مخاوفهم من تدهور الأوضاع الاقتصادية (وسنفصل في هذا الشأن في الجزء المتعلق بالسياسات)[٢].

ثم أعلنت المتحدثة باسم وزارة الصحة الإيرانية، سيما سادات لاري، في ٢٤ يوليو ٢٠٢٠ أنه تم خلال الساعات الـــ٢٤ السابقة على الإعلان تسجيل ٢٢١ حالة وفاة بفيروس كورونا، ليرتفع إجمالي المتوفين في البلاد إلى ١٥٠٧٤ شخصًا، والأهم إشارتها إلى أن ٣٦٦٧ شخصًا من المصابين بفيروس كورونا يمرون بحالة حرجة. كما صرحت سادلات لاري أن إجمالي المرضى المصابين بفيروس كورونا في إيران حتى هذا الحين وصل إلى ٢٨٤٠٣٤ مصابًا.

وفي ٢٨ يوليو ٢٠٢٠، أُعلن أنه تم تسجيل ٢٣٥ وفاة بسبب فيروس كورونا خلال الـــ٢٤ ساعة السابقة على الإعلان إلى جانب تسجيل ٢٦٦٧ إصابة جديدة ليرتفع إجمالي الإصابات إلى ٢٩٦٢٧٣ إصابة[٣].

على المستوى الجغرافي، ذكر نائب وزير الصحة علي رضا ريسي في يونيو ٢٠٢٠ بمؤتمر نُظم عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، أن "١٥ بالمئة من سكان طهران أصيبوا بعدوى كورونا"، دون أن يعطي رقما محددًا، مما يعني بالتقريب أن هناك نحو مليون ونصف المليون مصاب في العاصمة وحدها، التي يسكنها أكثر من ١٠ ملايين نسمة. في حين أن الأرقام الرسمية في هذا التوقيت كانت تتحدث عن وجود ٢١٢ ألف إصابة بالفيروس، فضلا عن ١٠ آلاف حالة وفاة[٤]، لكن بغضّ النظر عن مدى دقة تلك التقديرات، فإنها بمثابة مؤشر على سوء الأوضاع بالعاصمة.

أيضًا يوم ٢٥ يونيو٢٠٢٠ وفقاً لمتحدث باسم وزارة الصحة، فإن عدد حالات الإدخال إلى المستشفيات في محافظتي طهران وفارس كان آخذاً في الارتفاع، وكان أكبر عدد من الداخلين إلى المستشفيات في محافظات خوزستان وكردستان وهرمزكان وبوشهر وكرمانشاه[٥].

كذلك صرح محمد رضا رضائي بنا، نائب رئيس جامعة أردبيل للعلوم الطبية، في اجتماع للجنة مكافحة كورونا بمحافظة أردبيل في ٢٨ يونيو ٢٠٢٠ أن جميع أسرّة أقسام كورونا في أردبيل مليئة بالمرضى[٦]. كما حذّر نائب وزير الصحة الإيراني، إيرج حريرجي، المواطنين من السفر إلى محافظة مازندران (شمالي البلاد)، بسبب ارتفاع احتمال الإصابة بكورونا هناك[٧].

(١) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١٦ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/qexS3

(٢) رسميًا.. وفيات كورونا بإيران تتخطى ١٥ ألف وفاة.. وروحاني يؤكد إقامة مراسم عزاء محرم، إيران اينترنشنال، ٢٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/OqGim

(٣) مرة أخرى.. كورونا يحطم الرقم القياسي في إيران: ٢٣٥ وفاة خلال ٢٤ ساعة، إيران انترنشنال، ٢٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/cY9br

(٤) كورونا في إيران.. اعتراف رقمي يُكذّب كل ما سبق، سكاي نيوز عربية، ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xxfYB

(٥) كورونا في إيران – استراتيجية الخسائر الإنسانية لمنع خطر الانتفاضة والإطاحة بالنظام، موقع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، ٢٦ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ea4LC

(٦) مسؤول طبي بمحافظة أردبيل شمال غربي إيران: أقسام كورونا بالمستشفيات مليئة بالمرضى، إيران اينترنشنال، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/z5Vf4

(٧) إيران .. نصف السجناء في سجن دستكرد في أصفهان مصابون بكورونا، موقع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/Y55ji

وبناء على ما أعلنته وزارة الصحة الإيرانية، فإن كلًا من محافظات مازندران، وفارس، وأذربيجان الشرقية والغربية، وخراسان الرضوية، وألبرز، وخوزستان، ولرستان، وكلستان، وكرمان، وزنجان، وإيلام، مرت بوضعية حمراء من المرض (أي خطرة)[١].

وكان هناك خصوصية للعديد من المدن، من حيث ارتفاع عدد الحالات جراء السياسات الخاطئة (كما سنرى). فعلى سبيل المثال، فإن مكانة **قم** بصفتها العاصمة الإيديولوجية للثورة الإسلامية قد أسهمت في جعلها مركز انتقال العدوى إلى سائر المناطق الإيرانية ودول أخرى، نتيجة ضخامة أعداد الوافدين إليها، حيث أعلنت السلطات العراقية في مدينة النجف جنوبي بغداد، عن أول إصابة بفيروس كورونا المستجد، في فبراير ٢٠٢٠، لمواطن إيراني دخل إلى البلاد، قبل قرار منع دخول الإيرانيين[٢]. وقد اتهم أحمد أميريبادي فرحاني، النائب من مدينة قم الإيرانية، السلطات بالتأخر في إعلان الإصابات، واصفًا الوضع في قم بـــ"السيء"، لاسيما أن بعض المتخصصين في الرعاية الصحية غادروا المدينة[٣].

أيضًا تدهورت الأحوال بمدينة **مشهد** التي يتواجد فيها ضريح الإمام علي بن موسى الرضا ثامن الأئمة الإثنا عشرية، ويعتبر الضريح جزءًا أساسيًا من المعتقدات الشيعية المحافظة التي تنظر له على أنه "بيت للشفاء". كذلك فقد انتشر تصريح لخادم ضريح "حضرة السيدة معصومة" آية الله محمد سعيدي عندما بدأت أخبار تتناقل عن إغلاق الضريح، يقول فيها إن زيارة المرقد تساعد "الناس على الشفاء من العلل"؛ ومن ثم استمر التوافد على هذه المزارات بما عزز فرص العدوى[٤].

كما دفع سكّان **جيلان** ثمنًا باهظًا لمكانة الإقليم كمزار سياحي، حيث انتهز آلاف الإيرانيين فرصة إغلاق المدارس للذهاب إلى جيلان، جالبين معهم الفيروس؛ ذلك حتى إن حاكم الإقليم والممثّلين عنه في البرلمان الإيراني ناشدوا الناس عبر التلفزيون الوطني بالتوقف عن المجيء إلى الإقليم، مطالبين الحكومة بفرض حظر تجوّل لاحتواء الخطر، لكن كل شيء قد تأخر[٥].

وحتى منتصف يوليو كان تصنيف المحافظات الإيرانية كالآتي: ٢٥ محافظة كانت في حالة حمراء وتحذيرية، وهناك ١٨٧ مدينة حمراء و٩١ مدينة برتقالية و١١٠ مدن صفراء و٥٩ مدينة بيضاء، ومدينة واحدة خضراء[٦].

على المستوى النوعي (الخاص ببعض الفئات التي أثارت جدلا بشأن أوضاعها الصحية)، فالنسبة إلى **الأطفال،** يُصر مسؤولو وزارة الصحة الإيرانية على رفض الإعلان عن إحصاءات الأطفال المصابين بكورونا في البلاد علمًا أنه توفي عدد من الأطفال في إيران جراء إصابتهم بالفيروس. وحتى حين أعلن المساعد العلاجي في وزارة الصحة، قاسم جان بابائي، في يوليو ٢٠٢٠ أنه بسبب إهمال الأسر وانخفاض حساسيتهم إزاء الفيروس ارتفعت نسبة الإصابة بين الأطفال مقارنة بشهر مارس ٢٠٢٠، رفض بابائي الإعلان عن أعداد الأطفال المصابين بفيروس كورونا[٧].

رغم ذلك أعلنت العلاقات العامة التابعة لجامعة بابل للعلوم الطبية، في ٢٣ يوليو ٢٠٢٠ أن ١٣٦ طفلًا يرقدون في

---

(١) رسميًا.. وفيات كورونا بإيران تتخطى ١٥ ألف وفاة.. وروحاني يؤكد إقامة مراسم عزاء محرم، مرجع سابق.

(٢) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، مرجع سابق.

(٣) كيف أصبحت إيران "بؤرة كورونا" مخيفة في الشرق الأوسط؟، سكاي نيوز العربية، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Yc7ET

(٤) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

(٥) فرح عصام، فيروس كورونا.. هل سنشهد تغييرا في السياسة الإيرانية؟، مرجع سابق.

(٦) مساعد وزير الصحة الإيراني يتوقع وصول ضحايا كورونا إلى ٣٦ ألف وفاة نهاية العام، إيران اينترنشنال، ١٥ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/tFF1C

(٧) ارتفاع ضحايا كورونا ١٠ أضعاف مارس الماضي.. وزيادة وفيات الأطفال في إيران، إيران انترنشنال، ٢٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/SsBZ5

مستشفى "أمير كلا" منذ فبراير حتى يوليو ٢٠٢٠، ظهرت عليهم أعراض كورونا[١]. في ذلك التوقيت أيضًا أعلن رئيس جامعة "جندي شابور" للعلوم الطبية بمدينة الأهواز أنه قد أصيب ما يقارب ١٠٠ طفل في خوزستان بفيروس كورونا[٢].

وكانت أوضاع السجناء محل اهتمام في الداخل والخارج، ويشار إلى أنه بعد اختبار كورونا على السجناء في جناح في سجن أصفهان بسجن دستكرد، كانت نتيجة ٦٠ من كل ١٠٠ سجين إيجابية[٣]. وقد قام النظام بالإفراج عن ٨٥ ألف سجين بصورةٍ مؤقتة خشية انتشار «كورونا»، حيث كان المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في إيران قد صرح في ١٠ مارس ٢٠٢٠ أنه طلب من طهران الإفراج مؤقتًا عن جميع السجناء السياسيّين[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفيروس قد أصاب وراح ضحيته بعضٌ من النُخب في مؤسّسات الدولة وهياكل السلطة المختلفة؛ بما أعطى مؤشرًا على حجم الانتشار الواسع للوباء؛ ومن ثم أثّرُ ذلك على سير العمل داخل أجهزة الدولة ومؤسّساتها؛ إذ أدى تفشّي كورونا إلى تعليق جلسات البرلمان من ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ حتى ٧ أبريل ٢٠٢٠، وذلك بعد أنْ أُصيب العديد من أعضائه وعلى رأسهم رئيس البرلمان علي لاريجاني الذي لم يحضر أول جلسة بعد العودة للانعقاد؛ بسبب إصابته، وكذلك أُصيب عددٌ من قيادات الحرس الثوري، وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور، ووصل الفيروس إلى بيت المرشد نفسه[٥]. كما أُعلن عن دخول المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، المستشفى بسبب إصابته بفيروس كورونا[٦].

وما كان لافتًا للانتباه أنه جرى نقل بعض المسؤولين إلى لبنان لتتم معالجتهم كمؤشر على الضغط الذي تعاني منه المستشفيات الإيرانية[٧].

وبشأن التوقعات المستقبلية من قبل المسئولين الإيرانيين، أعلن مساعد وزير الصحة الإيراني، إيرج حريرجي: لدينا ٣٨٠ ألف حالة وفاة في السنة، ٢٠ في المائة منها ستكون بسبب الإصابة بفيروس كورونا، أي نحو ٣٦ ألف حالة وفاة، وهو أكثر من حصيلة زلزال عام ٢٠٠٣. ذلك خاصة أن مساعد وزير الصحة الإيراني لا يتوقع الحصول على لقاح حتى العام المقبل"[٨].

ثانيًا- ملامح السياسات الإيرانية لإدارة الأزمة:

بالنظر لتجارب الحكومة الإيرانية السابقة في مكافحتها للفيروسات العالمية، يلاحظ عدم كفاية الإجراءات والاكتفاء بخطوات بسيطة لوضع استراتيجيات الوقاية والرعاية، وهو ما حدث على سبيل المثال في مكافحة الحكومة لانتشار فيروس الإيدز بين المواطنين في أوائل العقد الأول للقرن الجاري[٩].

لم يختلف الأمر كثيرًا في حالة كورونا، ففي بداية ظهور الوباء في البلاد، كان اتباع سياسة تعتيم، بدلا من مكاشفة الشعب بحقيقة الأرقام ومناطق الانتشار، ليأخذ حذره في

---

(١) رسميًا.. وفيات كورونا بإيران تتخطى ١٥ ألف وفاة، مرجع سابق.

(٢) كورونا في إيران – استراتيجية الخسائر الإنسانية لمنع خطر الانتفاضة والإطاحة بالنظام، مرجع سابق.

(٣) إيران .. نصف السجناء في سجن دستكرد في أصفهان مصابون بكورونا، مرجع سابق.

(٤) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المتحدث باسم الحكومة الإيرانية يصاب بكورونا.. ونحو ١٦ ألف وفاة بالفيروس، إيران انترنشنال، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/1oXGL

(٧) وباء كورونا المستجد: الوجه الجديد للصراع الإيراني الأمريكي، مرجع سابق.

(٨) مساعد وزير الصحة الإيراني يتوقع وصول ضحايا كورونا إلى ٣٦ ألف وفاة نهاية العام، مرجع سابق.

(٩) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

إطار الإجراءات المرجوة[1]. وبدا التسطيح والاستهتار والتسييس في الآن ذاته من أبرز معالم سياسات إدارة الأزمة في إيران، ما اتضح من العديد من البيانات والتصريحات، وانعكس كذلك في بطء وعدم كفاية الإجراءات.

ويمكن رصد أهم ملامح السياسات الإيرانية في مواجهة كورونا فيما يلي:

التعتيم وغياب الشفافية: افتقار إيران للشفافية فيما يتعلق بكورونا ليس بسلوك جديد من قبلها على الإطلاق بشأن القضايا الصحية. على سبيل المثال، عندما أصدرت السلطات إعلانات متناقضة في العام الماضي حول ارتفاع معدل الإصابة بالإيدز بشكل غير عادي في محافظة *تشهار محال* قبختياري، ثم الاحتجاجات التي اندلعت عندما رفض النظام تحمل مسؤولية ممارسة تجري في مركز طبي محلي تقضي باستخدام حقن ملوثة بفيروس الإيدز، وبدلا من ذلك ألقى النظام اللوم على الإعلام الأجنبي والمعارضين السياسيين المحليين، وفي ١٩ أكتوبر ٢٠١٩، أصرّ وزير الصحة سعيد نمكي على أن الأمر مصنف "سريًّا"[2].

النهج نفسه ظهر في ظل أزمة كورونا، حيث نجد أنه في بداية الأمر اعتقلت الشرطة الإيرانية ٢٤ شخصاً متهمين بنشر شائعات حول فيروس كورونا على الإنترنت. وقال قائد شرطة الإنترنت الإيرانية، وحيد ماجد إن ١١٨ شخصا آخرين من مستخدمي الإنترنت "خضعوا للتحقيق ثم أطلق سراحهم"[3].

كما أن هناك شكوكا أثيرت حول شفافية الإحصاءات التي تقدمها وزارة الصحة الإيرانية فيما يتعلق بأوضاع كورونا في البلاد. فقد صرح مدير طوارئ الشرق الأوسط في منظمة الصحة العالمية أن التقديرات العلمية تبين أن أهم نقاط الضعف في البرنامج الإيراني لمكافحة فيروس كورونا تتمثل في ضعف المعلومات عن المصابين مبيناً أن الأرقام الواقعية للمصابين يمكن أن تبلغ خمسة أضعاف ما تنشره المصادر الحكومية[4]، بينما أعلن مركز أبحاث البرلمان الإيراني أن كورونا حصد أرواح ضعفي الإحصاءات الرسمية على الأقل[5]. كما أشار نائب رئيس البرلمان الإيراني ووزير الصحة في حكومة خاتمي، مسعود بزشكيان، أن أرقام الحكومة عن المصابين لا يمكن أن تكون واقعية، وأن المستشفيات ممتلئة بالمصابين، أيضًا أشار ممثل مدينة قُم في البرلمان أن عدد الضحايا في مدينة قم نفسها يبلغ خمسة أضعاف العدد الذي تعلن عنه الحكومة[6].

ومن مؤشرات عدم الشفافية كذلك ما يتصل **بأسباب الوفاة**، خاصة بعدما تبيّن أنّ الحرس الثوري يلعب دوراً في إصدار شهادات الوفاة، وظهر أنّ بعض هذه الشهادات لا يُدوّن بها أنّ سبب الوفاة هو الإصابة بــ«كورونا»، ولكنْ تُسجل على أنّها وفاةٌ نتيجة اختناق في الجهاز التنفسيّ، فيما يبدو أنه محاولة لإخفاء حجم الكارثة[7]. علمًا أن البرلمان الإيراني استجوب مرارا مسؤولين في الحكومة بشأن هذا الأمر، وقالوا إن أعداد الوفيات والإصابات بفيروس كورونا أعلى بكثير مما هو معلن[8].

الاستهتار والتأخر في اتخاذ الإجراءات: بداية الأمر نصحت السلطات المواطنين بتجنب التجمعات غير الضرورية[9]. غير أنه لم يتم إصدار أي تشريع قانوني يلزم السكان بتطبيق

(١) خطط إيران لمواجهة فيروس "كورونا": إخفاء الحقيقة واتهام "الأعداء"، نون بوست، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RYmiA

(٢) مهدي خلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الثاني)، مرجع سابق.

(٣) فيروس كورونا: كيف تتعامل إيران مع تفشي الفيروس؟، بي بي سي العربية، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/gn5Lx

(٤) كورونا والقطاع الصحي الإيراني، مركز الإمارات السياسات، مرجع سابق.

(٥) مرة أخرى.. كورونا يحطم الرقم القياسي في إيران، مرجع سابق.

(٦) كورونا والقطاع الصحي الإيراني، مرجع سابق.

(٧) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٨) كورونا في إيران.. اعتراف رقمي يُكذّب كل ما سبق، مرجع سابق.

(٩) فيروس كورونا: كيف تتعامل إيران مع تفشي الفيروس؟، مرجع سابق.

نصائح السلامة الصحية؛ لعدم وجود وضع مستقر سياسيًا واقتصاديًا ترى الحكومة أنه يسمح لها بإدخال البلاد في حالة حظر شامل، كما سبقت الإشارة[١].

وانتظرت السّلطات حتى انتهاء الانتخابات (رغم وجود حالات وفاة) لتُعلن في ٢٢ فبراير ٢٠٢٠ عن أول إجراءاتها؛ وهي إغلاق المدارس والجامعات بصورة مؤقّتة لمدة أسبوع، وقد منعت الشرطة في طهران مقاهي "الشيشة" في جميع أنحاء المدينة كإجراء احترازي. وأُلغيت المباريات الرياضية والمعارض وعروض دور السينما، ثُم انتظرت خمسة أيام أخرى لتعليق صلاة الجمعة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٠[٢].

ذلك التهاون الذي دفع بدول الجوار إلى إجراءات حازمة تمثلت بإغلاق الحدود مع إيران ووقف الرحلات الجوية منها وإليها. وأعلنت أفغانستان وباكستان وكردستان وتركيا وأرمينيا والعراق والكويت والإمارات والسعودية وعمان، غلق المعابر الحدودية مع إيران، لمنع تسلل الفيروس الخطير إلى أراضيها[٣].

من ثم لم يكن ما سبق الإشارة إليه من تعتيم وتأخر أمر غير مقصود، وإنما هو إهمال ممنهج (لصالح فئات معينة ودوافع قاصرة) يتضح في مستوى آخر من السمات والملامح:

التسييس (لأهداف داخلية وخارجية): يلجأ المرشد الأعلى علي خامنئي ودائرته المقربة بشكل متكرر إلى الاستغلال الإيديولوجي لمختلف الأزمات التي تعصف بإيران. وكان الرد الأولي لخامنئي في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠ هو وصف "هذا المرض الجديد" بأنه "ذريعة" العدو لثني الإيرانيين عن التصويت في الانتخابات البرلمانية؛ الأمر الذي منحه عذراً جاهزاً عندما تحققت في الواقع مخاوفه إزاء انخفاض الإقبال على التصويت. وأعقب هذا الادعاء تحذيرٌ من الرئيس حسن روحاني من أن الفيروس أصبح "سلاح العدو" لإغلاق البلاد على نحو ما أُشير[٤]. وفي خطبته يوم ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بمناسبة "عيد النوروز"، وهو عيد استقبال اليوم الأول من العام الفارسي الجديد، تحدث خامنئي عن "تعاون أعداء من الإنس والجن ضد بلاده"، وهي التصريحات التي أثارت جدلا شديداً في إيران[٥].

فيما قال عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، حشمت الله فلاحت بيشة، إن تفشي فيروس كورونا في الصين وإيران ناتج عن هجوم بيولوجي إرهابي[٦]. كما اعتبر قائد الحرس الثّوري حسين سلامي، أن هذا الهجوم المزعوم شنته الولايات المتحدة، وعلى نحو يعكس فداحة التسييس في قضايا لا تحتمل، نجد أنّ وزير الصحة أفاد أنه نبّه إلى وجود الفيروس في إيران قبل الإعلان عنه بشهرين؛ وهو الأمر الذي يعني عدم وجود تنسيقٍ بين مؤسّسات الدولة في التعاطي مع الأزمة، أو لنقل ضيع النظام الإيراني المسئولية متعمداً[٧].

سيطرة رجال الدين: فبدلا من أن يقوم رجال الدين الإيرانيون بدورٍ توعوي توجيهي يمتثل لمقاصد الشريعة الإسلامية وعلى رأسها حفظ النفس، نجد الأمر هنا على النقيض تمامًا، حيث آثروا مصالحهم المادية ومكانتهم الروحانية. فقد عارض كل من المرشد الأعلى علي خامنئي والمؤسسة الدينية التي يديرها التوصيات الطبية التي قدمتها وزارة الصحة، بما فيها دعوات لإقامة محاجر صحية في قم. وكان تبرير ذلك بالإشادة بالمناعة الإلهية للمدينة، وقد وصل الأمر إلى حدّ تشجيع الناس على زيارة حرم فاطمة

(١) سياسة "اللاسياسة".. الحكومة الإيرانية تتحضر للأسوأ في مكافحة كورونا، مرجع سابق.

(٢) فيروس كورونا: كيف تتعامل إيران مع تفشي الفيروس؟، مرجع سابق.

(٣) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، مرجع سابق.

(٤) مهدي خلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الثاني): مسؤولية النظام وقدرته على المواجهة، معهد واشنطن، مرجع سابق.

(٥) بين العلم و"الجهل المقدس" ـــ كورونا يضع إيران أمام مأزق عقائدي!، دويتشه فيليه، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DE83T

(٦) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، مرجع سابق.

(٧) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

المعصومة المحلي والصلاة لشفاء المرضى بأعجوبة- كما سلف الذكر. وعندما أصرّ مسؤولو الصحة على فرض حجر صحي على الحرم نفسه، انضم محمد سعيدي -متولي عتبة السيدة فاطمة وأبرز ممثل ديني لخامنئي في قم- إلى السلطات الدينية الأخرى في رفض القرار، ما أدى إلى تأخير كبير في تطبيق التدابير الوقائية الضرورية للغاية.

جاءت تلك الدعاوى غير المسئولة في عباءة دينية سياسية، فكما ذكر سعيدي في خطاب ألقاه في ٢٢ فبراير، "لا أحد يسمح للعدو بتصوير قم على أنها مدينة غير آمنة؛ هزيمة قم هي حلم ترامب الخائن ومرتزقته المحليين... ترامب يريد أن يجعل من فيروس كورونا ذريعة لضرب مكانة قم الثقافية"[١]. كما رفض حسين طائب، رئيس استخبارات الحرس الثوري الإيراني، الحجر الصحي في قم كمركز لتفشي كورونا إلى إيران، رغم ما يعنيه ذلك من التضحية بعدد كبير من الناس[٢].

ولا شك في وجود أصوات عارضت هذه التوجهات المميتة للشعب الإيراني، فكما ذكر فقد اتهم أحمد أميريبادي فرحاني، نائب مدينة قم الإيرانية، السلطات بالتأخر في إعلان الإصابات. علمًا أن وزير الصحة الإيراني دعا سكان مدينة قم إلى عدم مغادرتها، وسكان باقي المناطق الإيرانية إلى عدم زيارة المدينة[٣].

حاولت الحكومة تدارك أخطائها في التعامل مع الأزمة، فقررت لجنة إدارة الأزمة اتّخاذ عدد من القرارات والإجراءات؛ ومنها إغلاق **المراكز الدينيّة** في ١٥ مارس ٢٠٢٠ رغم ضغوط رجال الدين، وحظر السفر بين المدن في ٢٦ مارس ٢٠٢٠ وغيرها من الإجراءات الاحترازيّة[٤].

ومن بين المزارات التي أُغلقت ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد شمال شرق البلاد وضريح فاطمة بنت موسى في مدينة قم بجنوب طهران، للسيطرة على انتشار كورونا. لكن مع الأسف، لم يتفق بعض من الإيرانيين مع هذا القرار، حيث تجمع حشد من المحتجين الغاضبين أمام الضريحين محاولين كسر الأبواب للدخول. إلا أن هذه التصرفات ممن اعتبرهم البعض "متشددين" لاقت رفضاً واسعاً سواء على المستويين الرسمي والشعبي. ووصف عضو البرلمان ورجل الدين الإيراني "أحمد مازني" الذي يحسب في صفوف المعتدلين، هذه الأفعال بـــ"الجهل المقدس"[٥].

رغم ذلك، ورغم تدهور الأوضاع خلال أشهر مضت، وعقب رسالة من محمد رضا ظفرقندي، المدير العام لمنظمة النظام الطبي الإيرانية، قد حذر في رسالة إلى روحاني، من إعادة فتح الأماكن "غير الضرورية والتي لا يمكن السيطرة عليها "مثل المواقع الدينية والتعليمية[٦]، لا يجد روحاني حرجًا أنه في الوقت الذي يصرح إنّ سبب تفشي الموجة الثانية في البلاد "ليس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية؛ بل سبب ذلك إقامة التجمعات والزيارات الأسرية ومراسم الزفاف والعزاء، يؤكد روحاني أن إقامة مراسم عزاء شهر محرم الحرام هي "حاجة معنوية لا يمكن إنكارها، وضرورة مؤكدة وقطعية[٧].

ولا مانع مرة أخرى من التسييس على حساب أرواح الشعب الإيراني؛ إذ يبرر روحاني رؤيته قائلا إن مقاومة

---

(١) مهدي خلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الأول): عوامل متعلقة برجال الدين، مرجع سابق.

(٢) كاوة شيرزاد، "درع إنسانية".. استراتيجية إيران لمواجهة فيروإيرانس كورونا، إيران اينترناشونال، ١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/s1L3z

(٣) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، مرجع سابق.

(٤) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٥) بين العلم و"الجهل المقدس" ـــ كورونا يضع إيران أمام مأزق عقائدي!، مرجع سابق.

(٦) الرئيس الإيراني يدعو لإقامة "احتفالات محرم" حتى في مناطق كورونا الخطرة، إيران انترنشنال، ٢٥ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/0eK9b

(٧) رسميًا.. وفيات كورونا بإيران تتخطى ١٥ ألف وفاة، مرجع سابق.

إيران للولايات المتحدة والعقوبات، ترجع إلى "ثقافة عاشوراء"[(١)]!

تمكين الحرس الثوري بدورٍ جديد: كالعادة لابد أن يحضر الحرس الثوري في مختلف المشاهد الإيرانية، فبعدما تفاقم الوضع كان إدخال الحرس الثوري الإيراني كفاعل أساسي في إجراءات مواجهة الأزمة، في محاولة لتبرير القول بأن ما تتعرض له إيران هجوم بيولوجي من الأعداء، (وإن كان حضور المؤسسات العسكرية لمواجهة الجائحة لم يكن حالة إيرانية فريدة بين دول العالم، مع اختلاف السياقات والدوافع).

وقد تشكلت لجنةٌ لإدارة الأزمة بقيادة رئيس القيادة العامّة للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، ولتأكيد دوره قام الحرس الثوريّ ببناء مستشفياتٍ مجهزةٍ وميدانيّة، كما قامت قوات تعبئة المستضعفين «الباسيج» بدورٍ مُماثل، من خلال مشاركة أكثر من ٦٠٠ ألفٍ من عناصره في جميع أنحاء البلاد لدعم الأجهزة المختلفة، وتقديم الدّعم للجهات الفاعلة في الأزمة وفي توفير وتوزيع آلافٍ من حزم المساعدات إلى المناطق المحرومة بمساعدة المتبرعين، ويبدو أنّ الحرس الثوريّ قد تقبل دور الباسيج؛ خشية التعرض لهجومٍ وانتقاداتٍ هو في غنى عنها[(٢)].

ويشار إلى أنه قد حدثت بعض الخلافات بين الحرس الثوري والحكومة، تكشف غياب التنسيق والتسييس وتدني الشعور بالمسئولية لدى الجانبين من حين لآخر. فمثلًا بينما أعلن باقري في ١٣ مارس ٢٠٢٠ عن خُطته التي تقوم على إخلاء الشوارع والأسواق والمراكز التجاريّة في المدن خلال الـــ ٢٤ ساعة التالية لمواجهة انتشار كورونا، أعلن روحاني في ١٦ مارس ٢٠٢٠ أنه «لن يتمّ تطبيق أيّ حجرٍ صحّي لا اليوم ولا في أيام أعياد النوروز»؛ وبالتالي لم يتمّ تفعيل ما قاله باقري؛ ومن ثم لم تكن هناك أية تدابير جديّة على الأرض لمكافحة الفيروس، رغم أنّ الأوضاع كانت تُنذر بأن الأزمة شديدة الخطورة[(٣)].

في المقابل عندما تدافعت الحشود حول نعش قائد الحرس الثوري الإيراني حسين أسد اللهي، الذي توفي في ٢١ مارس ٢٠٢٠، وجّهت وزارة الصحة انتقاداً مبطنًا عبر تويتر لمنظمي الجنازة؛ أي الحرس الثوري الإيراني الذي رفض ذلك بشدة[(٤)].

ويمكن القول إن الحرس الثوري استغل أزمة كورونا لتقديم نفسه، باعتباره الطرف الأكثر فعّالية في مواجهة الوباء، ولرفع رصيده بين المواطنين، لا سيما أنه منذ بداية العام ضعفت صورته داخليًا وخارجيًا على خلفية أزمة إسقاط الطائرة الأوكرانية، ومن قبلها قتل واعتقال المتظاهرين في التظاهرات. والأهم أن مواجهة أزمة كورونا بالاعتماد على الحرس الثوري والباسيج تصبّ في صالح الحرس الثوري ذي العلاقة الوثيقة بالتيار المتشدد ومن ثم تسهم في خفض رصيد حسن روحاني[(٥)].

تغليب المخاوف الاقتصادية: حيث كانت الأوضاع الاقتصادية السيئة (على النحو السابق الإشارة إليه) سببًا في محاولة المسئولين الإيرانيين التخفيف من حقيقة الوضع الصحي المتدهور في بداية الأمر، حيث في فبراير ٢٠٢٠ يقول روحاني إنه ليس هناك خطط لفرض حجر صحي على مدن وبلدات بأكملها، أيضًا دعا إلى ضرورة عدم

---

(١) الرئيس الإيراني يدعو لإقامة "احتفالات محرم" حتى في مناطق كورونا الخطرة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٤) مهران كامرافا، وباء كورونا المستجد في إيران: واقع القطاع الصحي واستجابة الحكومة، مرجع سابق.

(٥) استغل الحرس الثوري الأزمة لتقديم نفسه باعتباره الطرف الأكثر فعّالية في مجابهة الوباء، هدى رؤوف، اندبندنت العربية، ٨ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NNOWP

تحول الفيروس إلى "سلاح في يد العدو"، يمنع العمل والإنتاج في إيران[١].

ثم مع فرض الإجراءات كان الاقتصاد أيضًا دافعًا إلى التسرع في تخفيفها عقب ذلك[٢]. ففي أبريل ٢٠٢٠، أعلن الرئيس الإيراني استئنافا "تدريجيا" للأنشطة الاقتصادية لدى "الشركات التي لا تمثل خطورة كبرى لتفشي الفيروس"، مع التقيّد بتعليمات الحكومة على الصعيد الصحي.. حيث تقرر إعادة الفتح اعتبارًا من ١٨ أبريل، و«أُعيد فتح العديد من المكاتب الحكوميّة بثلث موظفيها»[٣].

لكن –وعلى الرغم من استثناء العاصمة الإيرانية من القرار– شهدت طرق طهران وشوارعها زيادة ملحوظة في حركة السير[٤]. ومن ثم عاد الإيرانيون إلى المتاجر والأسواق والحدائق خلال الأسبوع الأخير من أبريل[٥]. وفي هذا الإطار أعطى روحاني توجيهاته لوزير الداخلية عبد الرضا رحماني فضلي "باتخاذ كافة التدابير حول تنفيذ كامل البروتوكولات الصحية والوقائية ضد فيروس كورونا على صعيد النقل العامل داخل المدن"[٦].

أيضًا صرح المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي في هذا الشأن: "علينا تحقيق قفزة في توليد الرصيد الاجتماعي. ففي حال تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، وإيجاد التوازن بين الصحة والاقتصاد، سيكون بامكان إيران ان تقدم نموذجا جيدا للعالم"[٧].

لكن الواقع أن المجتمعات الفقيرة تفتقد لميزة الاختيار كما أنها بعيدة عن تلك التصورات النظرية، ويوضح ذلك مقارنة سريعة للتوزيع السكاني بطهران، حيث ظهور المناطق الشمالية الأكثر ثراء في العاصمة كأنها "مدينة أشباح" لعدم خروج السكان من منازلهم، بينما لا يزال الباعة الجائلون والعمال يجوبون الشوارع في المناطق الجنوبية الأكثر فقراً للبحث عن لقمة العيش[٨]. ووفقًا لجامعة الأهواز للعلوم الطبية، فإن حوالي ٣٠ بالمائة من المصابين بفيروس كورونا قد كسروا الحجر الصحي المنزلي ما أدى إلى الضرر الذي لحق بالآخرين. كما صرح رئيس جامعة ''جندي شابور'' للعلوم الطبية بمدينة الأهواز أيضًا أنه وفقًا لإحصاءات حالات الإصابة بفيروس كورونا، من بين كل ٤٠٠ حالة ممن كسروا الحجر الصحي المنزلي، قال حوالي (٩ في المائة) إنهم أجبروا على الخروج من الحجر الصحي لأسباب مختلفة، بما في ذلك الحاجة لكسب العيش والعمل القسري والسكن[٩].

ونتاج ما آلت به تلك الأوضاع من استمرار التفشي، نجد أنه في ٨ يوليو ٢٠٢٠ دعا علي رضا زالي، رئيس لجنة مكافحة كورونا في طهران، إلى تشديد القيود وتعليق جميع الامتحانات ومنع جميع التجمعات في العاصمة، قائلا إنه إذا لم تؤد هذه القيود إلى احتواء كورونا في العاصمة، فإن اقتراحنا سيكون الحجر الصحي الكامل على طهران، إلا أن وزير الصحة سعيد نمكي، ردًا على هذا الطلب، صرح: "نحن في وضع لا يمكن فيه إبقاء الناس في المنزل من خلال الشعارات، ولا يمكن إجبار رجال الأعمال على الإغلاق .. نحتاج للبحث عن حل جديد وبطريقة أكثر فنية، نريد إقناع الناس باتباع بعض الأطر"[١٠].

(١) خطط إيران لمواجهة فيروس "كورونا": إخفاء الحقيقة واتهام "الأعداء"، نون بوست، ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/q616t

(٢) فيروس كورونا: كيف تتعامل إيران مع تفشي الفيروس؟، مرجع سابق.

(٣) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٤) كيف لايران أن تحمي شعبها من تداعيات كورونا باقتصاد منهار!، ميدل إيست أون لاين، ١٣ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/UGN8D

(٥) كيف فشلت إيران في مواجهة كورونا؟، مرجع سابق.

(٦) كيف لايران أن تحمي شعبها من تداعيات كورونا باقتصاد منهار!، مرجع سابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) كورونا في إيران – استراتيجية الخسائر الإنسانية، مرجع سابق.

(١٠) رئيس لجنة مكافحة كورونا في طهران يقترح إغلاق العاصمة والحجر الصحي الكامل، إيران اينترنشنال، ٩ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/m6sSb

ولا يمكن إغفال أنه -رغم الأوضاع الاقتصادية السيئة- أقرت الحكومة حزمةً من القرارات والإجراءات لمعالجة تدهور الأوضاع ولتقديم المساعدات العاجلة للمتضررين (وإن كانت بمثابة إسعافات أولية لها بدورها تداعياتها على الاقتصاد الإيراني كما سنتناول لاحقًا):

- فقد أعلن معاون وزير الاقتصاد ورئيس منظمة الاستثمار والمساعدات الاقتصاديّة والفنيّة الإيراني عن الاستعداد لتقبّل مساعدات بنوك التنمية. كما قدم محافظ البنك المركزي الإيراني، عبد الناصر همتي، طلبًا رسميًا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة (٥) مليارات دولار لـــ"تمويل الطوارئ للمساعدة في مكافحة فيروس كورونا"(١). وقد أكد روحاني أنه اعتباراً من أن بلده عضو بالصندوق، فإنه من المفترض عدم التمييز بينها وبين الدول الأخرى. لكن الصندوق قد وافق على مساعدة الدول الأخرى دون إيران، إثر ذلك اتهمت طهران الولايات المتحدة أنها كانت وراء عرقلة الموافقة، واتهمتها بممارسة "الإرهاب الطبي" على هذا النحو(٢).

- خصصت الحكومة الإيرانية نحو ٢٠% من موازنة العام الجاري والبالغة نحو ٣٦,٦ مليار دولار لمواجهة تبعات الفيروس(٣).
- كما طلب روحاني من المرشد سحب مليار دولارٍ من الصندوق الوطنيّ للتنمية؛ وذلك لتوفير الاحتياجات الضروريّة للبلاد؛ وهو الطلب الذي وافق عليه خامنئي بعد انتقاداتٍ تعرّض لها؛ سواءً في الداخل أو مِن قِبَل الخارجيّة الأمريكية، وإن كان الأمر قد تأخر بعض الشيء(٤).
- كذلك أعلن عن إطلاق صندوق جديد لجمع التبرعات لمساعدة المتضررين من فيروس كورونا في البلاد. ويتضمن الموقع المخصص للتبرعات خانة تحت اسم "الصناديق الدينية"؛ وهي خانة مخصصة للأشخاص الذين يريدون "التكفير عن ذنوبهم"(٥).
- قررت الحكومة منح قرضٍ ائتمانيٍّ للشراء يبلغ مليون تومان لـــ ٢٣ مليون عائلةٍ من مستحقيّ الدعم وبفائدة تبلغ ١٢% يتم تقسيط سدادها على ٢٤ شهراً وبمهلة أربعة أشهر، بالإضافة إلى إجراءاتٍ بتأخير سداد القروض البنكيّة، ومنح مهلةٍ للعقوبات البنكيّة لأصحاب الورش ومساعدة الأُسر والشرائح المتضررة.
- قامت الحكومة بتوفير قروضٍ ميسّرة لمساعدة الشركات على عدم وقف أنشطتها، بما يضر بمصالح العمال والموظفين بها؛ حيث أعلن البنك المركزيّ عن تقديم ٧٥ ألف مليار تومان؛ لتوفير تسهيلاتٍ للشركات بشرط أنْ تحتفظ هذه الشركات بعمالها(٦).
- أعلن روحاني في ٢٢ يوليو ٢٠٢٠ إن المستأجرين في طهران يمكنهم الحصول على قرض ودیعة الإيجار (الرهن العقاري) بقيمة ٥٠ مليون تومان. ويعتبر روحاني أن القرض بمثابة مساعدة

---

(١) إيران تستخدم وباء كورونا لمواجهة سياسة العقوبات الأمريكية، روسيا اليوم، ١٦ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RUIef

(٢) رخا أحمد حسن، تأثيرات انتشار وباء كورونا في إيران على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، شؤون عربية، العدد ١٨٢، ص١٠٢. مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) المواطن ضحية.. هكذا تتعامل إيران لمواجهة كورونا، العربية نت، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://ara.tv/b84r5

(٤) إيران تستخدم وباء كورونا لمواجهة سياسة العقوبات الأمريكية، مرجع سابق.

(٥) نوران بديع، هذا ما كشفه فيروس كورونا في إيران، حفريات، ١٩ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Vsooh

(٦) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

جيدة للأشخاص الذين يتعرضون لضغوط في ظروف كورونا[١].

***** لا شك أن نتاج ما سبق تناوله من عدم كفاية التدابير جراء غلبة اعتبارات سياسية وأيديولوجية وأزمات اقتصادية، إنما أفرز إشكاليات مع القطاع الصحي، على نحو جعل من غياب التنسيق أخطر ملامح سياسات إدارة هذه الأزمة الصحية:** هناك مشاهد عدة تعكس غياب التنسيق الكافي مع القطاع الطبي من قبل رءوس النظام الإيراني، أو بمعنى أدق وضع الاعتبارات الصحية أدنى سلم الأولويات.. على سبيل المثال، في يوليو ٢٠٢٠ أدلى روحاني، بتصريحات حول إصابة ٢٥ مليون مواطن بفيروس كورونا المستجد، وما دار بشأن لجوء إيران المحتمل إلى انتهاج سياسة **"مناعة القطيع"؛** وردًا على هذه التصريحات، رفض مساعد وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي الايراني، علي رضا رئيسي، هذه التصريحات قائلا إنها غير صحيحة علميًا، مؤكدا أن "الدول التي تبنت هذه السياسة في بداية تفشي المرض، ندمت". وشدد على أن "المناعة لا تتحقق إلا باللقاح، وعلى هذا الأساس فإن الطريق الوحيد هو مراعاة البروتوكولات الصحية حتى توفير اللقاح للجميع"[٢].

أيضًا فإن الكثير من العاملين في القطاع الطبي رفضوا علناً أمر روحاني، باستئناف الأنشطة "منخفضة المخاطر"؛ حيث بعث عدد من الأطباء الإيرانيين رسالة إلى وزير الصحة، سعيد نمكي، طالبوه فيها باتباع نهج "شفاف" تجاه أزمة كورونا، ومواجهة الخرافات، والإصرار على تنفيذ آراء "الخبراء"، ووضع نظام رعاية صحية متكامل على جدول أعماله[٣]. وجاء في هذه الرسالة: "إذا كان من الضروري عزل مدينة ما، أو تمديد خطة التباعد الاجتماعي، لفترة أخرى، أو إنفاق موارد البلاد من أجل الحفاظ على صحة المواطنين من ذوي الدخل المنخفض، أو تخصيص موارد البلاد لإبقاء الفئات قليلة الدخل في المنازل؛ فإننا نحثك على عدم التراجع، والدفاع عن رأيك الموضوعي، ضد مصالح الأقلية القوية صاحبة السلطة".

كما دعا كاتبو الرسالة إلى "شفافية" وزارة الصحة والمركز الوطني لمكافحة كورونا، قائلين: "إنّ عرض الإحصائيات والبيانات في جلسة مغلقة للبرلمان لن تكون له أي جدوى". ومن بين المطالب الأخرى في الرسالة: "تأمين الأطباء الشباب، وطرد شركات المقاولات من المستشفيات، وتوقيع عقد مباشر بين وزارة الصحة والطواقم الطبية".

أيضًا دعت الرسالة نمكي إلى "مواجهة الاحتكار والغلاء والفساد وتزوير الأدوية والتقليل من جودتها على الصعيد الوطني، وتأميم التجارة الداخلية والخارجية للأدوية والمستلزمات الطبية". ومن مظاهر الفساد في قطاع الصحة التي كانت محل انتقاد: استيراد أدوات الكشف عن كورونا من كوريا الجنوبية، والاستعانة بشركات تطوير الخدمات المصرفية، التي لا علاقة لها بتوريد المعدات الطبية، والمقربة من مسؤولين في وزارة الصحة والحرس الثوري ومؤسستين أُخريين تحت إشراف المرشد الإيراني علي خامنئي[٤].

ذلك في الوقت الذي ظل الإيرانيون يصطفون أمام الصيدليات لشراء الأقنعة الطبية وكذلك المواد المعقمة. ورغم نفي الولايات المتحدة أن عقوباتها تقيد قدرة إيران على استيراد اللوازم الطبية، موضحة أن البضائع الإنسانية معفية من العقوبات. لكن إيران تقول إن الشركات تجد صعوبة في تحويل المبالغ المالية عن طريق البنوك التي لا ترغب

---

(١) الحكومة الإيرانية تمنح المستأجرين قروضًا عقارية بفائدة ١٣% ، إيران انترنشنال، ٢٢ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/58LAx

(٢) الصحة" الإيرانية ترفض تصريحات روحاني: "مناعة القطيع" يعقبها الندم، إيران اينترنشنال، ٢١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ZEzOP

(٣) نوران بديع، هذا ما كشفه فيروس كورونا في إيران، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

في المخاطرة بانتهاك القواعد الأمريكية وفرض عقوبات عليها.

وبشكل عام فقد ارتفعت أسعار هذه المنتجات إلى عشرة أضعاف في الأماكن المتوفرة فيها؛ وهو ما تم إرجاعه إلى التبرع بها للصين؛ حيث أُعلن عن تبرع إيران بثلاثة ملايين قناع للوجه للصين حليفتها. كما أن الشركات الصينية قد اشترت كميات ضخمة من الأقنعة من إيران ما تسبب في نقص في السوق المحلية. وقد استمرت الانتقادات حتى أعلنت الحكومة الإيرانية أنها حظرت تصدير أقنعة الوجه لمدة ثلاثة أشهر وأمرت المصانع بزيادة الإنتاج(١).

فهل إيران ما قبل كورونا ستكون هي ذاتها إيران ما بعد كورونا؟! في الجزء التالي سنتطرق إلى التداعيات الكائنة والمحتملة.

ثالثًا- تداعيات الأزمة:

كشف فيروس كورونا الكثير من مواطن الضعف الحكومية في إيران، والسياسات غير الرشيدة التي تمارسها منذ أعوام طويلة بحق الشعب الإيراني، ما انعكس في التصريحات المتضاربة حول جاهزية الدولة الطبية، وقدرتها على مكافحة الجائحة، وإحصائيات المصابين والوفيات التي تتناقض مع ما يذهب اليه خبراء ومختصون ومسؤولون في وزارة الصحة، وتوظيف الأزمة أيديولوجيًا داخليًا وخارجيًا(٢).

من ثم إن تداعيات وباء كورونا في إيران ربما تكون بعيدة المدى، حتى مابعد انتهاء الفيروس، وذلك سواء على المستويات الداخلية أو الخارجية، سياسيًا أو اقتصاديًا:

أ) التداعيات الداخلية:

١- التداعيات السياسيَة:

فقد زادت أزمة كورونا من حالة الارتباك الداخليّ بين الجهات المعنية، وظهر تخبُّطٌ في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها على نحو ما سبق تناوله، وتبادل المسؤولون الاتهامات بمحاولة توظيفها(٣). على سبيل المثال كتب النائب عن طهران محمود صادقي على تويتر "أظهر فحص الكورونا الذي أجريته نتيجة إيجابية... أملي بمواصلة العيش في هذا العالم ليس كبيرًا". ثمّ ناشد رئيس السلطة القضائية الإيرانية إطلاق سراح المعتقلين المتّهمين بارتكاب جرائم سياسيّة لتفادي فرص التقاطهم العدوى والسماح لهم بالعودة إلى حضن عائلاتهم في هذه المدة المقلقة للغاية(٤).

كما استمرت الخلافات بين الحكومة ومؤسسات أخرى في قضية المساعدات الدولية؛ ففي حين قامت مؤسسات ثورية بطرد الفريق الطّبيّ التابع لمنظمة الصحة العالمية، ورفض المرشد الأعلى للثورة المساعدات الغربية من منطلق احتمال كونها خطوة ضمن مؤامرة دولية، فإن الرئيس الإيراني أعلن أن سياسة الحكومة الإيرانية تتبنّى قبول المساعدات من كل الجهات التي تريد مساعدة إيران(٥)؛ ذلك بما يعني تخطّي الوباء عتبة الأزمة الصحية الخطيرة ليتحوّل إلى أزمة سياسية تمس شرعية النظام وبنيته.

على جانب آخر فإن "الحرس الثوري" الذي يشرف على أغلب جبهات مواجهة فيروس كورونا وبناء المنشآت الصحية في البلاد، سيزداد قوة على قوة، ما يزيد المخاوف من أن تتحول إيران رويدًا من دولة دينية في ثوب جمهوري إلى ديكتاتورية عسكرية شاملة.

على الجانب الآخر، سيكون المهنيون موضع اهتمام، أو من المفترض كذلك، فهم اليوم في الجبهات الأمامية

(١) فيروس كورونا: كيف تتعامل إيران مع تفشي الفيروس؟، مرجع سابق.
(٢) نوران بديع، هذا ما كشفه فيروس كورونا في إيران، مرجع سابق.
(٣) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.
(٤) "كورونا" وتداعياته السياسية على الشعب الإيراني، الإندبندنت العربية، ١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8LjCL
(٥) كورونا والقطاع الصحي الإيراني، مركز الإمارات السياسات، مرجع سابق.

لاحتواء فيروس كورونا. ومع أنّ الأمر لم ينته بعدُ، فقد كان أداء الأجيال الأصغر سنًّا من المهنيين في القطاع الصحّي محل إعجاب في علاج الناس في المستشفيات كافّة وتحت ظروف بالغة الصّعوبة؛ وبالتالي ما إن تنتهي هذه الأزمة، سيكون النظام الإيراني أمام خيارين؛ إما إدراك ذاتي لأهمية هذه الفئة والالتفات إلى مطالبها ومنحها مجالاً أكبر المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، أو التعرض لتحديات أخرى مستقبلية.

وفي الحالة الأولى سيكون على تيار المحافظين الذي يُهيمن على البرلمان الإيراني الجديد، والذي يسعى للفوز بالانتخابات الرئاسية ٢٠٢١، التعامل مع هذا الأمر، خاصة أنه على مدار السنوات، وفي انتخابات عدّة، كانت طبقة المهنيين التي تُشكّل نواة الطبقة الوسطى في البلاد تُصوّت لرؤية مختلفة. أما في حال غاب هذا الإدراك، فربما يكون المزيد من هؤلاء درجة جديدة في سلم المعارضة للنظام الإيراني، وهذا ما تنبئ به الرسالة السابق تناولها [(١)]. أما شكل هذا الاهتمام المرجوّ خاصة بمهنيي القطاع الصحي، فيتراوح بين المكانة المعنوية، والمشاركة في صنع القرار.

وبشأن مكانة المؤسسات الدينية، فبلا شك ستتسبب الأزمة الحالية في إعادة طرح سؤال العلاقة بين الدين والسياسة في إيران؛ ذلك ليس لأسباب تتعلق في المقام الأول بقيم الحرية والديمقراطية ورفض الثيوقراطية، وإنما الأمر يرجع في المقام الأول لما تسبّب فيه قسمٌ غير قليل من رجال الدين في فقدان العديد من المواطنين لحياتهم، جراء تكبُّر سياسي وحسابات ضيقة أخرت من الإجراءات اللازمة لمواجهة فيروس كورونا، فمن المؤكد أن تؤدي هذه التطورات إلى توسيع الفجوة الثقافية بين المؤسسة الدينية ومثقفي الطبقة الوسطى، خاصة أن هناك من الطبقات الأقل ثقافة من لا يلتفت إلى خطورة الوضع، بل كما سلفت الإشارة هناك من عامة الشعب أيضًا عارض إغلاق المزارات الدينية[(٢)].

كما من المتوقع على خلفية كل ما سبق أن ترتفع مرة أخرى وتيرة الاحتجاجات، لاسيما أنه قد زادت السلطات الإيرانية خلال الآونة الأخيرة من استدعاء واعتقال معارضين لسياسات النظام. على سبيل المثال، فالنظام الإيراني لم يكتف بما ألمَّ بشعبه من جائحة، بل يلاحظ تسارع روتين عمل المحاكم الإيرانية فيما يتعلق بالقضايا السياسية وأحكام الإعدام، بعد فترة من التوقف منذ نهاية مارس٢٠٢٠. وتركزت دائرة الاتهامات التي وجهت إلى السجناء السياسيين في إيران خلال ٧٠ يوما عقب تفشي كورونا بالبلاد، على "التواطؤ ضد الأمن القومي، والضلوع في التخريب والتحريض ضد النظام، وتشويش الرأي العام، وإهانة المرشد"[(٣)].

٢- التداعيات الاقتصادية:

كان التخوف من التداعيات الاقتصادية موجهًا أساسيًا لسياسات التعامل الإيراني مع الفيروس، فقد قال وزير الصحة الإيراني في مايو ٢٠٢٠ في إفادة أمام البرلمان إن عودة الحياة إلى طبيعتها أمر لابد منه لإنقاذ اقتصاد البلاد الذي يقف بالفعل على حافة الهاوية[(٤)]. لقد تسببت جائحة فيروس كورونا بتفاقم وضع اقتصاد إيران الهش بالفعل على نحو ما أشير سلفًا[(٥)].

---

(١) فرح عصام، فيروس كورونا.. هل سنشهد تغييرا في السياسة الإيرانية؟، مرجع سابق.

(٢) مهدي حلجي، فيروس كورونا في إيران (الجزء الأول): عوامل متعلقة برجال الدين، مرجع سابق.

(٣) إيران تستغل كورونا لمعاقبة عشرات السجناء السياسيين، العين، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xSvV1

(٤) المواطن ضحية.. هكذا تتعامل إيران لمواجهة كورونا، مرجع سابق.

(٥) حنين غدار، سيناريوهات إيران المظلمة بعد جائحة «كورونا، المجلة، ١٠ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/6nkWO

فقد زاد من تعثر عجلة الاقتصاد الإيراني؛ الانخفاض العالمي الكبير في استيراد واستهلاك البترول جرّاء حالة الإغلاق العالميّ واسع النطاق بعد انتشار كورونا؛ وبالتالي انخفاض أسعاره في فترة وجيزة بنسبة ٦٠ بالمائة من أسعار ما قبل الوباء، كما أن إيران نتيجة العقوبات كان قد انخفض إنتاجها من ثلاثة ونصف مليون برميل يوميًا في مايو ٢٠١٨ إلى أقل من ٢,٢ مليون برميل يوميًا، ومن ثم زاد الوضع سوءًا، ليأتي قانون قيصر ويحكم الحلقة[١].

أيضًا فقدان الميزانية أهمّ مواردها سواءً من الضرائب أو قطاع الخدمات؛ فنتيجةَ هذه الأوضاع الاستثنائيّة المرتبطة بالأزمة، أعلن روحاني خلوّ خزينة البلاد من الموارد[٢]. كما تكبّد القطاع السياحي خلال الأشهر الماضية أضرارًا بالغة، وعلى الرغم من الإعلان عن بدء عمل الفنادق ومراكز الإقامة، لا تزال أضرار كورونا التي لحقت بهذا الجزء من صناعة السياحة مستمرة، كما أن الأوضاع الصحية لم تستقر بعد[٣].

في هذا السياق برزت العديد من التساؤلات والمخاوف الاقتصادية: كيف تُخطِّط الحكومة الإيرانية لدفع تلك القروض والحوالات الجديدة المرتبطة بالأزمة؟ فمع عجز الميزانية، ومع العقوبات الجديدة، والأزمة الصحيّة الطارئة، وأسعار النفط المتدنية، تقف الحكومة الإيرانيّة في مواجهة أكبر عجز موازنة في تاريخها. وتقترح الميزانيّة التي أرسلها البرلمان معالجة العجز جزئيا عبر زيادة بيع السندات الحكوميّة، بنحو ١٥٠% عن ميزانيّة العام الجاري.

لكن هل هذا الحل واقعي، وهل كان من السهل أن يتفاعل معه الشعب الإيراني الذي اعتاد في الأحوال الميسورة، تخزين ثروته بالذّهب والعملات الأجنبيّة والأسهم، عوض السندات، وبالتالي من المستبعد أن تجد الحكومة الكثير من المشترين[٤].

والأمر الأخطر –والذي ربما أسهم ويسهم في المزيد من انتشار الوباء بإيران– أن انتشار فيروس كورونا عمّق من بؤس الفقراء في أنحاء البلاد بسبب فقدان الكثيرين لدخلهم اليومي بسبب الركود؛ ومن ثم عدم استطاعتهم تحمّل حتى الأسعار المرتفعة لمواد التنظيف التي تقاوم الفيروس، ما قد يجعل أماكنهم مركزًا لانتشار الوباء[٥].

ذلك فضلا عن الآثار الاقتصادية على القطاع الصحي ذاته، فقد حذَّر مسؤولون بالقطاع الصحي من إفلاس المستشفيات الإيرانية، حيث أعلن مساعد وزير الصحة الإيراني، إيرج حريرجي في ١٦ يوليو ٢٠٢٠، عن حذف ٢٥% من إيرادات قطاع السلامة، مشيرًا إلى انخفاض جزء كبير من عائدات المستشفيات. يأتي ذلك بالتزامن مع تصريحات رئيس مستشفى طالقاني في طهران حول احتمال إفلاس عدد من المستشفيات، نتيجة تراجع إيراداتها بسبب عدم قبول المرضى غير المصابين بكورونا. ولفت إلى أن إيرادات المستشفيات انخفضت بنسبة ٧٠%. ذلك علما أن نحو ٨,٥% من الاقتصاد الوطني، ومليون وظيفة من أصل ٢٤ مليونًا، تتعلق بشكل مباشر بهذا القطاع[٦].

ب) التداعيات الخارجية:

وهنا نتناول التداعيات على المستويات التالية:

---

(١) رنا أحمد حسن، تأثيرات انتشار وباء كورونا في إيران على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٣) كورونا في إيران – استراتيجية الخسائر الإنسانية، مرجع سابق.

(٤) فرح عصام، فيروس كورونا.. هل سنشهد تغييرا في السياسة الإيرانية؟، مرجع سابق.

(٥) كيف لايران أن تحمي شعبها من تداعيات كورونا باقتصاد منهار!، مرجع سابق.

(٦) تحذيرات من إفلاس المستشفيات بعد تراجع ٢٥% من إيرادات القطاع الصحي ، إيران انترنشنال، ١٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/x6wE9

- **العلاقات الإيرانية–الأمريكية:** في بداية الأزمة كان السؤال الأكثر إلحاحا: هل يمكن أن توفر الأزمة الإنسانية أرضية للتقارب بين الولايات المتحدة وإيران[(١)]؟ إلا أنه سرعان ما جاءت التطورات بإجابة تغاير المأمول، بداية من التصريحات المتبادلة، وحتى السياسات التصعيدية بين الجانبين. وقد تبلور مسار التصعيد حول أكثر من قضية:

البرنامج النووي الإيراني: أعلنت الحكومة الإيرانية في ٨ أبريل ٢٠٢٠ مواصلة تطوير برنامجها النووي، رغم تفشي جائحة كورونا. وأوصت لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي في البرلمان بخفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأوضح علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية إنه سيتم تشغيل جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز. وحاول صالحي تبرير قرار تطوير البرنامج بأنه خلال تفشي فيروس كورونا قد تم استخدام البرنامج النووي للمساعدة في تصنيع إمدادات طبية[(٢)].

أيضًا في إصرار على تصعيد المواجهة في إطار غير ملائم أعلن روحاني أن البرنامج النووي الإيراني أصبح الآن "أكثر تقدما" مما كان عليه قبل الاتفاق النووي الذي كان تم التوصل إليه عام ٢٠١٥ مع القوى العالمية، وخاصة فيما يتعلق بقدرة إيران على تخصيب اليورانيوم. وإن كان في الوقت ذاته أكد روحاني أن الانسحاب الكامل من الاتفاق ليس مطروحًا على جدول الأعمال في الوقت الراهن؛ وذلك رغم إعلان إيران تقليص جزء كبير من تعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق[(٣)].

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد بحثت في مارس ٢٠٢٠ مع منظمات أخرى كيفية مواصلة عملية تفتيش المواقع النووية الإيرانية في ظل كورونا، وأعلنت أن إيران تمنع المفتشين من التحقق من أنشطة نووية سرية[(٤)].

هذا التوجه الإيراني دفع بالولايات المتحدة إلى التمسك بالعقوبات وتشديدها، رغم الأزمة الصحية بإيران، ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

العقوبات والمسئولية عن تفاقم الأزمة الصحية بإيران:

في ظل مطالبات إيران برفع العقوبات عنها، وحضّها حكومات شتى على تجاهل العقوبات الأمريكية المفروضة عليها لأجل مواجهة الجائحة، في هذا الإطار كان الرفض الأمريكي محملا النظام الإيراني مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، إلى جانب التأكيد على كون المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة الإنسانية غير خاضعة للعقوبات.

على سبيل المثال، كان وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف كتب في حسابه بتويتر، إننا "على مر التاريخ لم نشهد مثل هذا الأسلوب السيئ جدًا الذي يستخدمه الرئيس الأمريكي الحالي وفريقه، عبر استغلال كارثة بشرية للانتقام ونشر الكراهية وتوظيفها من أجل الانتخابات".. "النظام الصحي والمواطنين والحكومة الإيرانية، يخوضون المواجهة مع كورونا كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة، لكن ما يضاعف معاناة الإيرانيين وما يقيد الخيارات في إدارة الأزمات، هو مزيج من العقوبات (الأمريكية) وكورونا"[(٥)].

في المقابل، قالت مُتحدثة الخارجية الأمريكية، مورغان أورتاغوش، مُخاطبة ظريف عبر تويتر: "كُف عن

---

(١) جوناثان ماركوس، فيروس كورونا: هل يصلح الوباء بين الولايات المتحدة وإيران؟، بي بي سي العربية، ١٩ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hOXyY

(٢) رحا أحمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٣) كورونا لم يكبح دعم إيران للجماعات المتطرفة، ميدل إيست أون لاين، ١١ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/KSFZx

(٤) رحا أحمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٥) أمريكا لظريف بعد انتقاده تأثير العقوبات على إيران بأزمة كورونا: خذوا من أموال المليارديرات خامنئي، سي إن إن العربية، ٣١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/ES2x6

الكذب. توقف عن السرقة.. إذا كان النظام الإيراني بحاجة إلى أموال للتعامل مع فيروس كورونا، فيمكنه الوصول إلى مليارات الدولارات من صندوق علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية، المعفي من الضرائب" [١].

أيضًا صرح وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو أن القادة الإيرانيين "كذبوا بشأن فيروس ووهان لمدة أسابيع، وحاولوا التنصل من مسؤوليتهم وعدم كفاءتهم"، ولكن بومبيو ذهب أبعد من ذلك مع إيران، فقال إن "فيروس ووهان هو القاتل والنظام الإيراني شريكه" [٢].

ليؤكد وزير الخارجية الأمريكي أن "القنوات الإنسانية مفتوحة من جانبنا وإن كانت سياسة أقصى درجات الضغط التي نتبناها لا تسمح بمنح أموال لإرهابيين". كما أعلنت الولايات المتحدة أنها قد اتصلت بإيران في فبراير ٢٠٢٠ عن طريق الحكومة السويسرية لتقول إنها "مستعدة لمساعدة الشعب الإيراني في مواجهة فيروس كورونا" [٣]. وقد ردت الخارجية الإيرانية، بالسخرية وقالت: «إن ادعاءات مايك بومبيو حركة دعائية كاذبة تخدم أهدافًا سياسية وخداعًا للرأي العام العالمي» [٤].

غير أنّ النظام الإيراني قد حقّق من خلال تسييسه بعض المكاسب الرمزيّة والمؤقتة، فقد تولّد نزاع سياسي داخلي في الولايات المتحدة بشأن طلب إيران قرضًا من صندوق النقد. فقد دعا بعض أعضاء الكونجرس، من الديمقراطيين خاصة، إدارة ترامب إلى دعم منح صندوق النقد الدولي قرضًا لإيران وتخفيف العقوبات الأمريكية الأخرى مؤقتا مع المراقبة المناسبة على الأموال المقدمة لإيران لمكافحة وباء فيروس كورونا [٥].

أيضًا طالبت بعض الدول والمنظمات الدوليّة والشخصيّات بتعليق العقوبات الأمريكية على إيران لأسبابٍ إنسانيّة، وكذلك تفعيل آلية التبادل المالي الأوربية المعروفة بـــ «إنستكس»، التي أقرتها الترويكا الأوروبية في يناير ٢٠١٩، وذلك بعد أنْ ظلت متوقفةً منذ أكثر من عامٍ نتيجةَ الضغوط الأمريكية [٦].

الوضع في العراق والهجمات على القوات الأمريكية:

بكل تأكيد العراق أصبح ساحة المواجهة الأولى بين أمريكا وإيران؛ لاعتبارات عدة؛ بدايةً من الرسالة التي وجهها علي خامنئي في الذكرى الأربعين للثورة الإيرانية إلى عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي في فبراير ٢٠١٩؛ إذ جاء فيها: ابدأ من الآن في العمل على إخراج القوات الأمريكية من العراق؛ لأن وجودها أصبح يمثل خطرًا على الأمن الإقليمي من وجهة النظر الإيرانية. ومن ثم فقد تم تدشين مرحلة جديدة من المواجهة بين طهران وواشنطن على الأراضي العراقية [٧].

وكان من أبرز التطورات في ظل كورونا وقع هجوم بصواريخ كاتيوشا على قاعدة التاجي العسكرية قرب بغداد التي تضم جنودا تابعين لقوات التحالف الدولي، ما أدى إلى مقتل جنديين، أمريكي وبريطاني، وقد وجهت الولايات المتحدة الاتهام إلى إيران [٨]. وردا على ذلك نفذت الولايات المتحدة اليوم التالي ضربات انتقامية في العراق ضد

---

(١) المرجع السابق.

(٢) جوناثان ماركوس، فيروس كورونا: هل يصلح الوباء بين الولايات المتحدة وإيران؟، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أكرم القصاص، السياسة تلقى بظلها.. كورونا يحيى نظريات المؤامرة من الصين لأمريكا وإيران!، اليوم السابع، ٦ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/E7MTv

(٥) إيران تستخدم وباء كورونا لمواجهة سياسة العقوبات الأمريكية، مرجع سابق.

(٦) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٧) التصعيد الأمريكي الإيراني... مواجهة قريبة أم مناورات سياسية، أرابيك سبوتنيك، ٨ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/k0DUD

(٨) العراق: قصف على قاعدة التاجي العسكرية يسفر عن مقتل أمريكيين وبريطاني، فرنسا ٢٤، ١١ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/x3g3t

ميليشيات تدعمها إيران. وقد صرح الجنرال فرانك ماكيتري، المسؤول عن القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ أن انتشار فيروس كورونا سيجعل إيران الضعيفة "أكثر خطورة"(١).

في المقابل، اعتبر روحاني أنه بمثل هذه التطورات ردت إيران على مقتل قائد الحرس الثوري، قاسم سليماني، ولكنه أوضح أن الرد سيتواصل. وقال: "لقد اغتال الأمريكيون قائدنا العظيم، ورددنا على هذا العمل الإرهابي، وسنرد عليه"(٢).

وفي أبريل ٢٠٢٠ صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي، أن "التحركات العسكرية الأمريكية في العراق، تأتي خلافًا للمطالب الرسمية المعلنة للحكومة العراقية كما تتعارض مع موقف البرلمان والشعب العراقي". وأضاف: "في الوقت الذي يؤكد فيه الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على توقف الإجراءات المستفزة والمثيرة للحروب في ظل انتشار فيروس كورونا، تأتي التحركات الأمريكية، الأمر الذي يثير التوتر ويقود المنطقة لحالة من عدم الاستقرار"(٣).

كما تصاعدت حدة التحذيرات والتهديدات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تزامنا مع الزيارة التي قام بها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد. يأتي هذا التصعيد رغم إعلان واشنطن تسليم عدد من القواعد العسكرية التي كانت تتواجد بها إلى القوات العراقية وتجميد مهامها في التحالف الدولي للحرب على تنظيم "داعش"، وتركيز تواجدها في عدد من القواعد الحدودية، بجانب نشرها نهاية مارس بطاريات صواريخ باتريوت على الحدود وإرسال الفرقة ١٠١ ذات الطابع الخاص إلى العراق، وبررت الولايات المتحدة تلك الإجراءات خوفا من وباء كورونا، علاوة على أن تنظيم داعش لم يعد يشكل خطراً(٤).

البعد الحقوقي: إذ صرح مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي في بيان له ''الولايات المتحدة ستحمل النظام الإيراني المسؤولية المباشرة عن وفاة أي أمريكي''، وأشار بومبيو إلى تقارير ''مقلقة للغاية'' عن انتشار فيروس كورونا بين السجناء وقال إن أية دولة تقدم المساعدة لإيران يجب أن تطلب بوادر إنسانية في المقابل تشمل إطلاق سراح السجناء. وردا على ذلك قالت وزارة الخارجية الإيرانية إن طهران لديها مخاوف مماثلة بشأن عشرات الإيرانيين المحتجزين في السجون الأمريكية أغلبهم في اتهامات تتعلق بانتهاك العقوبات، وقال المتحدث عباس موسوي: ''حالة السجون الأمريكية ووضعها الصحي مثير للقلق.. نحن مستعدون لإعادة الإيرانيين المسجونين في أمريكا لإيران''.

ولكن هذا المستوى من الخلاف بين الجانبين ليس بالجديد؛ إذ تطالب واشنطن منذ فترة طويلة بإطلاق سراح مواطنين أمريكيين منهم باقر وسياماك نمازي وهما أب وابنه ومايكل وايت الجندي السابق بالبحرية وروبرت ليفينسون الذي كان يعمل في مكتب التحقيقات الاتحادي، علما بأن طهران تنفي احتجاز أحد على أساس سياسي واتهمت السجناء الأجانب بالتجسس(٥).

- **الميليشيات الشيعية في الخارج:** رغم الجائحة استمر الدعم الإيراني للجماعات المسلحة التابعة لطهران؛ حيث صعّدت الميليشيّات المحسوبة على إيران في العراق هجماتها ضدّ الولايات المتحدة على نحو ما ذُكر، كما

(١) جوناثان ماركوس، فيروس كورونا: هل يصلح الوباء بين الولايات المتحدة وإيران؟، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) التصعيد الأمريكي الإيراني... مواجهة قريبة أم مناورات سياسية، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) وباء كورونا المستجد: الوجه الجديد للصراع الإيراني الأمريكي، مرجع سابق.

استمر دعم الحوثيين، والغريب أن ذلك ظنته إيران يصلح أن يأتي بالتوازي مع جهود جلب التعاطف الخارجيّ معها على أرضية الوضع الإنساني جرّاء تداعيات تفشّي كورونا كوسيلة للضغط [(١)].

لكن ذلك لا يعني أن الدعم المالي والعسكري كان على المستوى نفسه لما قبل الجائحة، على سبيل المثال صرح قادة للميليشيات الشيعية العراقية أن الدعم الذي تقدمه طهران تراجع بعد انتشار فيروس كورونا، وقتل قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني، وزيادة العقوبات الأميركية ضد النظام الإيراني. حيث انخفض من ٤,٥ أو ٥ ملايين دولار، إلى ٢,٥ أو ٣ ملايين دولار في الأشهر الأخيرة. هذا بالإضافة إلى تراجع الدعم الإيراني الآخر، المتمثل في تقديم التدريب العسكري وتوفير الأسلحة للميليشيات العراقية التي تُقاتل في سوريا[(٢)].

وبشأن الوضع في سوريا، فإيران باتت جهة "مصدّرة" للفيروس إلى سوريا. حتى أنه يعزى انتشار الفيروس في جانب منه إلى انتشار المقاتلين الإيرانيين في منطقة دير الزور شمال شرق البلاد[(٣)].

لكن تلك التطورات هي بمثابة عقبات مؤقتة، ربما تؤثر في المدى القصير، لكنها بأي حال لن تبدل استراتيجية قوة إقليمية تحقق لها نفوذ على المدى الطويل[(٤)]. وإلا فماذا عن الاتفاق العسكري، الخاص بتطوير منظومة الدفاع الجوي السورية، المبرم بين إيران والنظام السوري في ٨ يوليو ٢٠٢٠، والذي أثار العديد من التساؤلات، في التوقيت الراهن المأزوم بالنسبة لإيران، حيث كورونا، وتعرض العديد من منشآتها لانفجارات وهجمات، فضلا عن خلافاتها مع حليفها الروسي بشأن الوضع في سوريا، فيبدو الاتفاق أـــيا كان مدى جدواه محاولة إيرانية لاستعادة التوازن الاستراتيجي بالإقليم[(٥)].

- **العلاقات مع دول الخليج:** مرت العلاقات بين إيران ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي، خاصةً السعودية، ببعض التوترات الخطيرة، في ظل تعقُّد الملفات الإقليمية المختلفة، وطبيعة المنافسة الإقليمية الحادة بين الجانبين. لكن في خضم الأزمة المرتبطة بفيروس كورونا وانشغال العالم بها خرجت إيران أكثر من مرة معلنةً استعدادها للحوار "دون شروط" مع دول الخليج، وخصوصاً السعودية؛ لحل الخلافات في فترة ما بعد جائحة كورونا. على سبيل المثال في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، قال مستشار المرشد الأعلى الإيراني للشؤون العسكرية، يحيى صفوي، إن علاقة بلاده مع الإمارات تحسنت، وإن طهران مستعدة للحوار مع السعودية دون شروط إذا وافقت على ذلك، مطالباً الرياض بالاعتراف بـــ"فشل" حربها في اليمن، واتباع سياسة جديدة. الغريب أن ذلك التصريح الذي جاء متزامنًا مع ضغط عسكري من مليشيا الحوثي المدعومة من إيران في اليمن؛ حيث شنت عدة هجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية على المملكة[(٦)].

أيضًا أجرى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، اتصالاً هاتفياً مع أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وقد أكد روحاني أنه "لا يوجد سبيل سوى التعاون والمودة بين الدول الإقليمية لحماية أمن المنطقة، في ظل الظروف العصيبة الراهنة في العالم بسبب كورونا"،

(١) محمود حمدي أبو القاسم، إيران وإدارة أزمة «كورونا»: النتائج والمآلات، مرجع سابق.

(٢) تراجع حاد في دعم إيران للميليشيات العراقية بسبب العقوبات وكورونا، إيران انترنشنال، ٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/heIzu

(٣) في زمن كورونا.. إيران تتحول إلى خطر يهدد الأسد، دويتشه فيليه، ٥ أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LtUDm

(٤) رحا محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٥) الاتفاق العسكري السوري-الإيراني: الدلالات والتداعيات، مركز الإمارات للسياسات، ٥ أغسطس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/3aSMt

(٦) هل تكون أزمة كورونا مفتاحاً للصلح بين إيران ودول خليجية؟، الخليج أون لاين، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DnQoA

كما أعلنت إيران ترحيب أمير الكويت بمبادرة هرمز[١]؛ تلك المبادرة التي طرحتها طهران من قِبل روحاني، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، العام الماضي، وتهدف للحوار مع دول الخليج وتأسيس علاقات ودية وتأمين إمدادات الطاقة وحرية الملاحة. لكن حينها قال رئيس وزراء الكويت، صباح الخالد الصباح، في ١ ديسمبر ٢٠١٩: إن "مبادرة هرمز الإيرانية أساسها مسؤولية المنطقة"، مضيفاً: "لكي يكون هناك قبول بالمبادرة الإيرانية يجب أن تكون علاقة طهران بالدول طبيعية، ونجاح المبادرة الإيرانية يحتاج توافر الظروف الملائمة"[٢].

تلك المبادرات الإيرانية التي يمكن تفسيرها باعتبارها ذات هدف مزدوج، فعلى جانب تحاول كسب تعاطف العالم معها في ظل الفيروس، وعلى جانب آخر ترسل رسالة بأنها رغم ذلك مازالت إيران القوية التي تمد يدها بالسلام، ولا ينفصل هذا كله عن رغبتها في خطب ود شعبها في الداخل.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد: ما إمكانية تحقق تقارب إيراني خليجي على أرض الواقع؟ في نهاية المطاف سيبقى الملف اليمني رمانة الميزان، خاصة ما يتصل بالعلاقات الإيرانية–السعودية". فإيران مستمرة في دعم الحوثيين وإمدادهم بالسلاح، رغم حالة الاحتقان، وتفشي الأوبئة باليمن...إن تحسين علاقات إيرانية—خلجية إيجابية يتطلب اتخاذ خطوات جدية من إيران، لاسيما ما يتعلق بالهجمات التي تتعرض لها السعودية بشكل دائم من قبل جماعة الحوثيين باليمن الموالية لإيران[٣].

وفيما يتعلق **بالمساعدات**، أعلنت الدوحة، في منتصف مارس ٢٠٢٠، إرسالها مساعدات طبية عاجلة على دفعتين إلى إيران، دعمًا لها في مكافحة فيروس كورونا. وفي ١٧ مارس، أعلنت الخارجية الإيرانية أن وزير الخارجية الكويتي، أحمد ناصر الجابر الصباح، أكد خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني جواد ظريف، أن الكويت ستمنح إيران ١٠ ملايين دولار "كمساعدات إنسانية" لمواجهة "كورونا". أما الإمارات فقد أرسلت في مارس أيضًا، ثلاث طائرات مساعدات تحمل إمدادات طبية ومعدات إغاثة إلى إيران؛ لدعمها في مواجهة الفيروس، تشمل ٣٩,٥ طناً من الإمدادات، من ضمنها صناديق من القفازات والأقنعة الجراحية ومعدات الوقاية"[٤].

- أما **العلاقات مع الصين**، فقد زادها الأزمة وثوقًا، فقد أمدت الصين إيران خلال أبريل ٢٠٢٠ بحوالي ٢٨ شحنة من الإمدادات الطبية لمواجهة الفيروس، كما أرسلت إيران للصين بعض المستلزمات الطبية، أيضًا أيدت الصين إيران بمطالبها برفع العقوبات الأمريكية[٥].

خاتمة:

مثلت أزمة كورونا حلقة عصية من حلقات أزمات النظام الإيراني المتتالية والمتشابكة، إذ جاءت في سياق ولحظة يواجه بها النظام الإيراني عمليات معقدة سياسيًا واقتصاديًا، داخليًا وخارجيًا. حيث زامنتها سلسلة من الاحتجاجات الداخلية المتتالية بدوافع سياسية واقتصادية، وانتخابات شهدت تراجعًا غير مسبوق في نسبة المشاركة (أسهمت كورونا في ذلك جزئيًا)؛ ذلك فضلا عن التوترات الناجمة عن الجدل بشأن الطائرة الأوكرانية، والخلافات المتأججة دومًا مع الولايات المتحدة. هذا كله تمخض عنه إدارة غير رشيدة لأزمة كورونا. فقد عكست الأزمة وسياسات إدارتها تعثر النظام الإيراني على مسارات السياسة والاقتصاد والمجتمع:

فعلى المستوى السياسي، برزت عدة مؤشرات على الوضع المرتبك للنظام الإيراني، الذي يجعله في أزمة فعلية للشرعية. لَم ونحن بصدد أزمة عالمية أصابت الجميع؟! إن

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) رخا محمد حسن، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٤) هل تكون أزمة كورونا مفتاحاً للصلح بين إيران ودول خليجية؟، مرجع سابق.

(٥) رخا أحمد حسن، مرجع سابق، ص١٠٤.

الأمر لا يتعلق بوجود الوباء ذاته، بقدر ما يتعلق بسمات التعامل الإيراني معه. فقد آثر النظام الإنكار لوقت غير قليل (مقارنةً بفداحة الأزمة)، على نحو أدى إلى تفاقم الأوضاع لتصبح إيران واحدة من أبرز بؤر الوباء على مستوى العالم. ثم كان عدم الشفافية في المعلومات والتبصير بحقيقة الأوضاع.

يظهر وراء ذلك تغليب الأبعاد الأيديولوجية وسيطرة رجال الدين على مقاليد الأمور، وتصوير الفيروس على أنه هجوم بيولوجي أو مؤامرة من الأعداء؛ إذ أسهم ذلك في تفاقم الأزمة من خلال معارضة إغلاق الأضرحة في مدينة قُم، ورفض فرض حجرٍ صحيّ على المدينة التي تفشى بها الفيروس وانتقل منها إلى معظم المدن الإيرانية. ولا ننسى كذلك ما يتصل بجعل المؤسسات العسكرية في صدارة المشهد، في ظل عدم الاكتراث برأي الكيانات الصحية.

وعلى المستوى الاقتصادي، رغم اتخاذ عدة إجراءات لتخفيف حدة الأزمة على الشعب الإيراني، لا يمكن تجاهل أن الوضع الاقتصادي المتدهور كان وراء الإسراع بتخفيف إجراءات الحظر والسلامة الصحية، تحت دعاوى الموازنة بين الصحة والاقتصاد؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى نفشي موجة جديدة من الوباء.

مثل تلك السياسات من شأنها ترتيب عدة تداعيات، سواء سياسيًا عن طريق احتمالات تصاعد الاحتجاجات ضد النظام ورفض مزيد من سيطرة رجال الدين والعسكريين في ظل ما آلت إليه الأوضاع، أو اقتصاديًا، فقد تحرك الاقتصاد الإيراني من سيء إلى أسوأ، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية، وارتفاع تكلفة أزمة كورونا، سواء من حيث الإعانات أو المستلزمات الطبية.

أما على المستوى الخارجي، فلم تهدأ مواجهات إيران، بداية من أزمة الطائرة الأوكرانية قبيل كورونا، والصدامات مع الولايات المتحدة، وإن تأثر الدعم الخارجي للميليشيات بعض الشيء، دون أن يعني ذلك تغيرًا جذريًا في الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل. وإن كانت إيران قد نجحت في كسب بعض التعاطف الدولي والمطالبة بتخفيف العقوبات فإنها خسرت الكثير من مصداقيتها، فماذا عن دولة لا تعبأ بأرواح مواطنيها؟

السؤال المتبقي: ماذا عن المجتمع الإيراني؟ هل يتغير وعي النظام الإيراني به؟ هل يعيد ترتيب أولوياته بحيث تصبح حياة المواطن الإيراني هي القيمة العليا؟ هل يصبح الشعب الإيراني أكثر وعيًا ويمحو ما يطلق عليه "الجهل المقدس"؟ هل يصير المجتمع الدولي وقواه الكبرى (خاصة الولايات المتحدة) أكثر إنسانية، بحيث لا يدفع الشعب الإيراني فاتورة صراعات نظامه؟ من المقترحات في هذا السياق: تحديد الأولويات والبدء في وضع الأساس لحل واقعي طويل الأجل للملف النووي الإيراني، بالفصل بين ما يُسمى "الخطوط الحمراء"؛ وهي الأنشطة الإيرانية التي تشكل أهمية حقيقية وتتطلب ردود فعل جدية، وتلك الإجراءات الإيرانية الاستفزازية التي لها تأثير ضئيل على قدرة طهران الفعلية على إنتاج أسلحة نووية[1].

*****

(١) عرض: صباح عبدالصبور الضغط الفعال: رؤية أمريكية لتطوير سياسة ذكية تجاه النفوذ الإيراني (مجموعة مؤلفين)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠ مارس ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4GBbn



تركيا وماليزيا في مواجهة أزمة كورونا(*)

محمود عاشور مؤمن(**)

مقدمة:

مثّل تفشي فيروس كورونا المستجد تحديًا لكافة الدول النامية منها والمتقدمة، لم يكن هذا التحدي قاصراً على القطاع الصحي فحسب، بل شمل شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، حيث ألقت تلك الجائحة بظلالها على مختلف الأنشطة البشرية، وعطلت العديد من الممارسات اليومية، بفعل الإجراءات الوقائية للتصدي لتبعات انتشار هذا الفيروس. من هنا، أصبح النظر في طرق تعامل الدول المختلفة مع تلك الجائحة وإدارالها مؤشراً لاختبار مدى فعالية السياسات والإجراءات التي تتبعها الدول في إدارة شئونها الداخلية بشكل عام، والتعامل مع الأزمات والكورات بشكل خاص، وكاشفًا عن مدى اتصاف تلك السياسات بالشمولية والتكاملية والإستدامة، كذلك ما يمكن اعتباره دليل يمكن الاعتماد عليه فيما بعد لمواجهة أي أزمة تواجه الدولة، صحية كانت أو غير صحية.

وتعد التجربتان التركية والماليزية من الحالات الجديرة بالدراسة في هذا الإطار؛ حيث مرت كلتا الدولتين بعمليات تحديث وتطوير – في فترات شبه متقاربة – في مختلف المجالات جعلتهما من الدول المؤثرة في محيطها الإقليمي، وأضحى لهما دورًا رئيسيًا في قضايا العالم الإسلامي(***)، كما أسست هذه العمليات لبنية تحتية ساهمت في نجاح خطط مواجهة تفشي أزمة كورونا في كلا البلدين. حيث تخطت تركيا مرحلة الذروة في انتشار الوباء، فبعد أن بلغ معدل تسجيل الإصابات أكثر من ٥٠٠٠ حالة في ١١ أبريل ٢٠٢٠، ثم ما يقارب من ٣٥٠٠حالة في الفترة من منتصف أبريل للخامس من مايو ٢٠٢٠، ثم أصبحت تسجل ما دون الألف حالة يوميًا بدءً من ١٤ يوليو ٢٠٢٠ والأعداد في تناقص مستمر(١)، كما استطاعت ماليزيا تجاوز موجتين على الأقل من تفشي الفيروس، بأقل خسائر بشرية ممكنة، ومن خلال خطة محكمة للتعافي والتعامل مع الوضع الجديد مع بعد كورونا(****).

وعليه، يستعرض هذا التقرير الوضع الصحي والاقتصادي لكلا البلدين في مواجهة الأزمة، من خلال تفكيك السياسات والاجراءات الصحية والاقتصادية التي

(*) شكر لكل من الباحث أحمد سعيد الخليفة، والباحث عبد الرحمن فهيم على ما قدماه من عون للباحث في جمع المادة الأولية لهذا التقرير.

(**) باحث في العلوم السياسية

(***) مؤخرًا شهدت العلاقات السياسية بين البلدين تنسيقًا عاليًا على مستوى القمة، حيث رحبت تركيا دعوة رئيس الوزراء الماليزي لعقد قمة إسلامية مصغرة لبحث قضايا العالم الإسلامي واقتراح حلول لها، انظر:

- شيماء بهاء الدين، قمة كوالالمبور: تساؤلات حول واقع ومستقبل العالم الإسلامي، ١٢ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2OCX1xg.
- ياسين أقطاي، قمة كولالامبور الإسلامية .. ما الأسئلة والحقائق التي تطرحها؟، موقع الجزيرة. نت، ٢٣-١٢-٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٢ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2yrxS42 .

(١) احصائيات جوجل اليومية حول فيروس كورونا في تركيا، ينظر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZL8Wj7 .

(****) وقد حدث كل ذلك بالتزامن مع أزمة سياسية حكومية إثر استقالة الدكتور مهاتير محمد من رئاسة الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة عبر تغيير ولاءات البرلمانيين الحزبية، انظر:

– ماليزيا: توليفة حكومية على أنقاض تحالف الأمل، الجزيرة.نت، ١٠ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٢ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZBjS2J

اتخذتها البلدين، كذلك يعرض الدور الذي قام به المجتمع المدني بمختلف مؤسساته في مساندة إجراءات الحكومة لإدارة الأزمة، مع خاتمة تتضمن ما توصلنا إليه خلاصات واستنتاجات بشأن المقارنة التحليلة لسياسات البلدين في مواجهة الأزمة.

أولًا- تركيا وكورونا: مثلث سياسات المواجهة

واجهت تركيا أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد باستراتيجية تنبني بالأساس على ثلاث ركائز متكاملة، وهي: **الاجراءات الصحية** بما تنطوي عليه من مقومات البنية الصحية للدولة، **الاجراءات الاقتصادية** وما تتضمنه من حزم دعم وانعاش الاقتصاد للتغلب على تبعات الأزمة، **المجتمع المدني** بما يمثله من ترجمة عملية للاجراءات والتفاعلات الثقافية والمجتمعة مع مجريات الأزمة.

- **إجراءات الحد من تفشي الوباء:**

سجلت تركيا أول إصابة بفيروس كورونا في الحادي عشر من مارس ٢٠٢٠ لرجل عائد من أوروبا[١]، ومع الوقت زاد عدد الحالات المصابة والوفيات بشكل متسارع سيراً مع حالة تفشي الوباء عالميًا، بدايةً من نهاية مارس لتبلغ الذروة في منتصف أبريل ثم أخذ منحى الإصابات في الهبوط إلى أن وصل إلى مرحلة التسطيح في منتصف يوليو ٢٠٢٠.

ومع بداية الأزمة وقبل الإعلان عن أي إصابة قامت وزارة الصحة التركية في ٦ يناير ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة علمية من عدد من أساتذة الطب في التخصصات ذات الصلة بالأوبئة والأمراض المعدية، بالإضافة لعدد من كوادر الوزارة لبحث وتقييم حالة إنتشار الوباء وتقديم المشورة العلمية للوزارة والحكومة بشأن الإجراءات المطلوبة للحد من انتشار الوباء داخل البلاد[٢].

بدايةً، واجهت تركيا الوباء بمستشفيات مجهزة تضم ١٠٠ ألف غرفة قابلة للتحول لغرف عزل صحي أو عناية مركزة، وبمتوسط عدد أسرّة ٢٨ سرير لكل ١٠٠٠٠ مواطن، كما استهدفت إجراء من ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ تحليل يوميًا للمواطنين، بخلاف أنها أخطعت ٤ ملايين و٦٠٣ آلاف مسافر قادم جواً، و١٥ ألفا و٢٠٠ مسافر دخل البلاد من المنافذ البحرية، و١٨٩ ألفا عبر الحدود البرية، للفحص بالكاميرات الحرارية[٣]. وتتلخص الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية لمواجهة الأزمة فيما يلي[٤]:

- إيقاف رحلات الطيران من الدول الأعلى في تسجيل إصابات بالفيروس، وعلى رأسها الصين (٣ فبراير) وإيران (٢٣ فبراير) وإيطاليا (٢٦ فبراير).
- تعليق الدراسة في المدارس والجامعات والمعاهد، ووقف الفعاليات والتجمعات بمختلف أنواعها، بالإضافة لحظر السفر للخارج (١٢ مارس).
- وضع قيود على حركة المواطنين وبخاصة من هم فوق سن الستين عامًا ودون العشرين عامًا، بالإضافة لقرار إلزام المواطنين إرتداء الكمامات عند الخروج من المنزل (٥ أبريل).

وجاءت نتائج هذه الإجراءات وغيرها من إجراءات السلامة والوقاية من انتشار الفيروس في المنشاءات المختلفة في انخفاض وتيرة الحالات الجديدة المـــــــُكتشفة،

(١) تركيا تعلن اكتشاف أول حالة إصابة بكورونا، سكاي نيوز عربية، ١١ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WASXSv .

(٢) سعيد الحاج، تركيا: هل تنجح "درع الاستقرار الاقتصادي" في مواجهة آثار كورونا، مركز الجزيرة للدراسات، ٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/32WFmsL

(٣) قوجة يعلن جاهزية المستشفيات التركية لاحتواء كورونا، وكالة الأناضول، ١٩ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ١٣ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2R3choR .

(٤) محمد الرنتيسي، تركيا وإدارة أزمة فيروس كورونا، TRTعربي، ٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٤ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39dWefQ .

وتقاربها مع أعداد حالات الشفاء ابتداءً من نهايات أبريل ٢٠٢٠، مع زيادة فحوصات البحث والتقصي عن الحالات المـــُـشتبه إصابتهم بفيروس كورونا، وانخفاض مستمر في أعداد الوفيات إلى ما دون الخمسين حالة منذ منتصف شهر مايو. وصلت هذه الأرقام حتى آخر تحديث في ٢٦ يوليو إلى تسجيل ٩٢٧ حالة إصابة جديدة، و١٧ حالة وفاة، وتعافي ٩٢,٦٥% من المصابين حتى بداية انتشار الفيروس في تركيا، مع وجود ١٢٢٤٩ إصابة نشطة، بينهم ١٢٤٩ في العناية المركزة.(١)

ومع ذلك يُلاحظ على هذه الإجراءات أنها جاءت متأخرة نسبيًا إذ أن الفارق بين إعلان ظهور أول حالة وإعلان حالة حظر التجوال كبيرة مقارنةً بما كان مطلوبًا كإجراءات احترازية ومقارنة بدول أخرى؛ كما أن بداية إدارة المشهد والتعاطي مع فيروس كورونا جاء فيه تخبط واضح؛ إذ كان أردوغان قد صرح بأن "تركيا أقوى من أي فيروس" ولا يمكن للفيروس أن يدخل أراضيها، ولا يمكن أن تتوقف عجلة الانتاج لأي سبب(٢)، كما أثار إعلان وزير الداخلية في وقت متأخر يوم ١١ أبريل ٢٠٢٠ حالة من الذعر بين المواطنين صاحبها تكدس على مراكز شراء السلع والخدمات، هذا التعامل هو ما دفع الأرقام في تركيا في الازدياد بشكل كبير يزيد عن المعدل العالمي في انتشار الفيروس.(٣) وذلك على الرغم من تشكل اللجنة العلمية في وقت مبكر من الأزمة التي أضحت إجراءاتها – بعد هذه الصدمة– محور السياسات الحكومة في إدارة الأزمة، ورافقها التزام من قبل المواطنين وحزم في التنفيذ من قبل الجهات المختصة مع العديد من التسهيلات مثل توزيع الكمامات والمستلزمات بشكل مجاني، وكذلك حملات التبرع للفئات المتضررة من الحظر وكذلك حملات التوعية المستمرة بخطورة الفيروس وطرق الوقاية منه.

- **إجراءات اقتصادية لمواجهة تداعيات كورونا:**

ألقت الأزمة بظلالها على الاقتصاد بشكل مباشر، فزادت من الأعباء المالية للحكومات، وطالت تأثيراتها التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً وقطاعات السياحة والاستثمار والترفيه والرياضة، كما دفعت المواطنين لتقليل وإعادة توجيه الاستهلاك الداخلي. وفرض فيروس كورونا على الاقتصادات الصاعدة بصفة عامة، والاقتصاد التركي بصفة خاصة تحديين؛ **الأول:** الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي قدر الإمكان، **والثاني:** مرتبط بتجاوز خسائر الاغلاق والهروب من شبح الركود الكبير بأهم القطاعات الاقتصادية.

أتت جائحة كورونا في وقت كانت تركيا ما زالت تتعافى فيه من الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربتها صيف ٢٠١٨، كما جاءت خطة الدعم التي اتبعتها الإدارة التركية

---

(١) إحصائيات انتشار فيروس كورونا في تركيا، موقع إيلاف، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/g2Cr3

(٢) كانت هذه التصريحات موضع انتقاد لسياسات تركيا في تجاهل الفيروس بداية الأزمة داخليًا من معارضيه وخارجيًا من قبل عدد من المؤسسات الدولية؛ فقد أرجعوا تأخر الإعلان عن حالات إصابة إلى ضعف إجراءات التقصي وإجراء الفحوصات على المشتبه إصابتهم، وتجاهل الحكومة التركية التحليل لعدد من الوافدين من دول أخرى. للمزيد انظر:

- مروة عبدالحليم، تركيا في مواجهة كورونا.. تحديات كبيرة واستجابات جزئية، المرصد المصري،١٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الربط التالي: https://marsad.ecsstudies.com/27438/
- نائب تركي: تهاون أردوغان بالتعامل مع كورونا أدى لانتشاره في تركيا، الوكالة العربية السورية للأنباء، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.sana.sy/?p=1130217
- Impact of the Coronavirus outbreak in The Middle East, Special Report, 18 March 2020, available at: https://bit.ly/339vJqX

(٣) التعامل مع أزمة كورونا يجبر وزير الداخلية التركي على الاستقالة، دويتشه فيلا، ١٢ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3aoNR

في أعقاب الأزمة التي تعانيها الليرة التركية في مواجهة العملات الصعبة وحاجة البنك المركزي التركي لتعزيز الاحتياطي النقدي أمام العملات الصعبة[١].

لذلك دفعت الأزمة الحكومة التركية لاتخاذ عدة سياسات متوازية للتخفيف من حدة تلك التداعيات سواء على الشركات أو المواطنين أو الليرة التركية، فلجأت إلي إجراءات تستهدف الحد من انتشار الوباء دون إيقاف لعجلة الاقتصاد:

- اتخذ المصرف المركزي التركي عدة قرارات لتخفيف الآثار السلبية التي أحدثها وباء كورونا عالمياً، هي؛ زيادة المرونة في إدارة السيولة النقدية لليرة التركية والعملات الأجنبية، تأمين سيولة إضافية للمصارف لضمان استمرار تدفق القروض بلا انقطاع، ودعم تدفق النقد للشركات المصدّرة من خلال تنظيم قروض إعادة الخصم[٢].
- كما أقرت أقرت الحكومة التركية خطة أسمتها "درع الاستقرار الاقتصادي" بقيمة ١٠٠ مليار ليرة (حوالي ١٥ مليار دولار)، وتشمل أهم بنودها: "رفع سقف صندوق القروض في مصرف "غارانتي" من ٢٥ إلى ٥٠ مليار ليرة، الاستمرار في دعم الحد الأدنى للأجور، رفع الحد الأدنى لراتب التقاعد إلى ١٥٠٠ ليرة، تأمين ٢ مليار ليرة إضافية لدعم العائلات المعوزة من خلال وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، دعم مالي للمصدّرين بسبب البطء المؤقت في التصدير، تأجيل سداد أقساط مؤسسة الضمان الاجتماعي المستحقة لشهور أبريل ومايو ويونيو لمدة ٦ أشهر، إلغاء تطبيق ضريبة الاستضافة حتى تشرين الثاني/نوفمبر القادم، تخفيض ضريبة القيمة المضافة في قطاع النقل الجوي من ١٨% إلى ١% لمدة ٣ أشهر، تأجيل دفعات الشركات المتضررة من إجراءات مكافحة الوباء ولرجال الأعمال وصغار التجار لسد القروض للمصارف مدة ٣ أشهر كحد أدنى وتأمين دعم مالي لهم في حال الحاجة"[٣].
- ونظرا لأهمية القطاع السياحي للاقتصاد التركي خاصة أن التقديرات الأولية تشير إلي أن قطاع السياحة ووكالات السفر والنقل الجوي والخدمات المرتبطة بهما من أهم مصادر الدخل القومي التركي، ففي عام ٢٠١٨، بلغت عائدات السياحة في تركيا حوالي ٢٩,٥ مليار دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٧ بلغت حوالي ٢٦,٢ مليار دولار أمريكي، وفي العام ٢٠١٩، سجّلت الخطوط الجوية التركية الوطنية أرباحاً صافية

---

(١) سعيد الحاج، تركيا وكورونا: الأسوأ لم يأت بعد، عربي ٢١، ١١ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٤ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jkkkdm

(٢) انظر:

- طارق الشال، حزمة دعم اقتصادية...إجراءات تركيا لتقليل آثار كورونا الكارثية، صحيفة الاستقلال، تاريخ الاطلاع: ١٥ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fJgKXP
- رحلة انتعاش اقتصاد تركيا تستأنف في النصف الثاني ٢٠٢٠ (مقابلة مع رئيس البنك المركزي مراد أويصال)، وكالة الأناضول، ٢١ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3hk5QbH

(٣) انظر:

- "درع الاستقرار"...متنفّس الاقتصاد التركي في زمن كورونا، وكالة الأناضول، ٢١ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WC6Xvj
- قيمتها ١٠٠ مليار ليرة.. تركيا تطلق حزمة "درع الاستقرار الاقتصادي"، وكالة الأناضول، ١٨ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2BckfXS

بلغت ٧٨٨ مليون دولار ومعدّل إشغال نسبته ٨١ في المئة[١].

واتخذت الإدارة التركية عدة إجراءات في محاولة لتدارك موسم الصيف لتقديم "السياحة الآمنة" باعتبارها أيضا فرصة لتعزيز مكاسب السياحة بصفة عامة والعلاجية منها بصفة خاصة؛ حيث أعلنت الخطوط الجوية التركية استئناف رحلاتها الداخلية في الرابع من يونيو بشكل محدود ومتدرج ضمن حزمة من الشروط والقواعد الجديدة التي تضمن سلامة المسافرين ومنع انتشار الفيروس مجدداً في البلاد منها: عمل كافة رحلات الباصات والقطارات والطائرات داخلياً وخارجياً بــ٥٠% فقط من طاقتها الاستيعابية للركاب مع اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية.

بدأت محاولات انعاش قطاع السياحة في تركيا بعد العودة التدريجية للحياة الطبيعية في تركيا مع دعوة وزير الثقافة والسياحة التركي عددٍ من السفراء الأجانب والصحفين والوفود المعنية بالسياحة لتعريفهم ببرنامج السياحة الآمنة في ١٩ مايو ٢٠٢٠، وقد أشاد عددٌ منهم بجهود تركيا في تقديم سياحة آمنة وفق معايير سلامة وإجراءات احترازية عالية.[٢] وقد شهدت أعداد الحالات المـــُـصابة بفيروس كورونا بداية من ١٢ يونيو ٢٠٢٠ ارتفاعاً في حالات الإصابة وحتى ١٥ يوليو ٢٠٢٠ لتعود إلى ما دون الألف حالة مرة أخرى التي استقر عليها أعداد الحالات قبل الفترة السابقة بأسبوعين؛ وكانت تركيا قد بدأت منذ ٢٠ مايو في استقبال عدد من السياح من جنسيات مختلفة –غير أوروبية– فضلًا عن استقبال المرضى القادمين من ٣١ دولة حول العالم بغرض السياحة العلاجية وذلك وفق التدابير الصحية؛ حيث يتوقع البعض ارتفاع الطلب العالمي على السياحة العلاجية في تركيا عقب افتتاح عدد من المدن الطبية الكبرى وما حققته من نجاح في التعامل مع مرضى فيروس كورونا[٣].

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تصريح واضح حول عدد الأجانب المـــُـصابين خاصةً بعد عودة السياحة، إلا أنه إذا أضفنا الملاحظة التي تُخص الفترة التي شهدت زيادة في أرقام الحالات المـــُـسجلة داخل تركيا إلى تصريح وزير السياحة التركي الذي يقول فيه: إن "حالات الإصابة بكورونا في المدن السياحية بتركيا، تكاد تكون الأقل مقارنة مع المدن السياحية في أوروبا"[٤]، بالإضافة لحظر الاتحاد الأوروبي السفر إلى تركيا، فإن في ذلك مؤشرين على أن هذه الزيادة في الأرقام ترجع بنسبة كبيرة منها إلى نشاط حركة السياحة في تركيا، وإلى عدم اطمئنان العديد من الدول إلى برنامج السياحة الآمنة في تركيا بصفة خاصة، وحالة انتشار فيروس كورونا فيها بصفة خاصة.

– ولترسيخ التكافل الاجتماعي حثت الحكومة التركية الميسورين من المواطنين للتبرع لذوي الحاجة ضمن حملة "نحن نكفي أنفسنا يا تركيا"، والتي جمعت حتى اللحظة ما قيمته ملياراً و ٩١٠ ملايين ليرة أي حوالي ٢٧ مليون

(١) طارق يوسف وأخرون، خبراء مركز بروكنجز الدوحة يستعرضون تداعيات فيروس كورونا المستجدّ على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز بروكينجز الدوحة، بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://brook.gs/3eK8mpY

(٢) يُنظر على سبيل المثال:

- وفد ألماني يمنح "علامة كاملة" لـــ "السياحة الآمنة" بتركيا، وكالة الأناضول، ٢٢ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2CGjQhj
- السفير البريطاني بأنقرة: تركيا تطبق برنامج "السياحة الآمنة" بشكل جيد، وكالة الأناضول ٨ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3hDrWWz

(٣) يشيم سرت قره أرسلان، من ٣١ دولة.. تركيا تستأنف السياحة العلاجية بضوابط، وكالة الأناضول، ١٩ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/32FDBQm.

(٤) سفراء يطلبون تزويدهم ببرنامج "السياحة الآمنة" التركي، وكالة الأناضول، ٥ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2Ddkm60

دولار، الأمر الذي انتقدته المعارضة واعتبره بعض رموزها مؤشراً على إفلاس الدولة واستدانتها من المواطن.

في المحصلة، مثلت السياسات الاقتصادية التي اتخذتها تركيا لمواجهة الأزمة ضلعًا رئيسيًا في مثلث نجاح الاستراتيجية التركية في مجابهة الجائحة، وغني عن البيان، فإن آثار وتداعيات أزمة كورونا لن تتوقف على التأثيرات الاقتصادية الوقتية، وإنما تمتد هذه التداعيات لفترة ما بعد كورونا، وهو ما يمثل تحدي تقييمي يتعلق بمدى عمق الأزمة والمدى الزمني لإدارتها وكفاءة السياسات التي قامت بها الحكومة ومدى جدواها.

- **دور المجتمع المدني في مواجهة كورونا:**

وظف الرئيس التركي –رجب طيب أردوغان– مؤسسات وفصائل المجتمع المدني في إدارة الأزمة لمساعدة مؤسسات الدولة وسبر قصورها في التعامل مع الجائحة والحد من تداعياتها على قطاعات المجتمع التركي، حيث وجّه الرئيس التركي بأن المجتمع المدني أحد ركائز المجتمع التركي الثلاث بجانب الدولة بمؤسساتها والقطاع الخاص[١]. وقد تم التنسيق بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على نحوٍ مميز أتاح للأخير لعب دورٍ مؤثرٍ وفعال في دعم وإغاثة المتضررين من آثار فيروس كورونا داخليًا وخارجيًا.

داخليًا، شهدت المجتمع التركي تآزر وتضامن كبير بين ثلاثية: منظمات المجتمع المدني الإغاثية والدولة بسلطتها وإداراتها المحلية والجاليات المختلفة داخل تركيا وعلى رأسها الجاليات العربية؛ فجاءت جهود المجتمع المدني بالتنسيق مع الدولة وداعمة لها؛ ويبرز من بين هذه المؤسسات على سبيل المثال: الهلال الأحمر التركي، مؤسسة "إليك خانة"، وقف التواصل عبر الثقافات، منارة البحر Deniz Feneri، وبشير Beşir، وجمعية شباب تركيا. حيث قدمت الأخيرة مساعدات غذائية وأدوات نظافة لما يقرب من ١٠ آلاف أسرة مُتضررة من مرض كورونا حتى نهاية أبريل، ولم يقتصر الدعم المـــُـقدم للمتضررين فقط بل امتد ليشمل تقديم هدايا للعاملين في الرعاية الطبية في المستشفيات كدعم معنوي لهم، وإطلاق مباردرات عبر الإنترنت لدعم القراءة والإقلاع عن التدخين ومحادثات عن بُعد لتدعيم الحالة النفسية للأتراك والمتواصلين مع الجمعية.[٢] كما وفرت مؤسسة الهلال الأحمر الدعم المالي لـ١١ألف شخص قادم من الخارج وفي الحجر الصحي، كما استمرت في جهودها في التبرع بالدم، فضلًا عن تقديمها ١٥٠ خيمة للمستشفيات، وإعدادها لـ ٣٠٠ مستشفى ميداني، بالإضافة لتبيتها لاحتياجات ١٥٠ ألف أسرة بشكل استثنائي خلال الأزمة. أضف إلى ذلك ما ساهمت به إلى جانب المؤسسات الأخرى في رعاية كبار السن وقضاء حوائجهم في فترة حظر التحرك التي فُرضت عليهم.[٣]

كما شكلت الجاليات العربية في تركيا ما يشبه "خلية أزمة" بالتنسيق مع سفارات دولها والجهات التركية المختصة، إذ كانت هذه الجاليات عنصراً فاعلًا ضمن استراتيجية الحكومة لمواجهة وذلك من خلال توظيف قدراتهم الطبية – حيث الأطباء – والتنسيقة في تدشين حملات التبرع والتوعية، فأطلقت الجالية اليمنية في تركيا مبادرة لتوفير عمل عن بعد لليمنين في تركيا وتقديم المشورة الطبية حول فيرس كورونا في طرق الوقاية والعلاج لأبناء

(١) الرئيس أردوغان يدعو الأتراك للمشاركة في حملة كورونا، وكالة الأناضول، ٣١ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٦ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fLgx6O .

(2) STK'ların koronavirüs salgınıyla mücadele mesaisi, Anadolu Ajansı, 28 Nisan 2020, erişilen: 28 Temmuz 2020, available at: https://bit.ly/305nVED.

(3) STK'lar sosyal yardımlarıyla koronavirüsle mücadeleye büyük destek veriyor, 25 Mart 2020, erişilen: 28 Temmuz 2020, available at: https://bit.ly/332dnrQ.

الجالية وغيرهم، كما انطلقت حملة الإغاثة للفلسطينيين في تركيا التي تكونت من قبل الاتحاد العام لطلبة فلسطين بتركيا والتي استهدفت توفير سكن بديل للطلاب والمساهمة المادية في دفع الايجارات المتأخير وتوفير وجبات طعام جاهزة وسلات غذائية، كما أطلق أطباء سوريون ومصريون مبادرة تضم ٢٥٠ طبيب لمساعدة السلطات الصحية التركية في تخطي الأزمة[(١)].

خارجيًا، إلى جانب المساعدات التي قدمتها الحكومة التركية لما يقرب من ٣٤ دولة حول العالم في مواجهة الأزمة، قد نشطت منظمات المجتمع المدني كمؤسسة الإغاثة التركية (IHH)، التي قدمت خلال فترة ذروة انتشار الفيروس مساعدات بأدوات نظافة وتعقيم لأكثر من ٥٩ ألف مستفيداً بالاضافة لـــ ٤٠ ألف وجبة سحور، فضلًا عن تقديمها المساعدة لما يقرب من ٢ مليون شخص في ١٢٠ دولة مختلفة حول العالم[(٢)]. ووكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التي قدمت مساعدات بمستلزمات طبية وأدوات وقاية للعديد من الدول منها الجزائر وجنوب السودان وبنجلاديش وأوزباكستان وأفغانستان والسودان[(٣)]، كما قامت مؤسسة "وقف الديانة التركية" التابعة لوزارة الشئون الدينية بتقديم العديد من المساعدات داخل وخارج تركيا بحجم وقف يصل إلى ١٢ مليون ليرة لـــ ٣٥ دولة حول العالم[(٤)].

ثانيًا– ماليزيا وكورونا: ثلاثية الفرد والمجتمع والدولة:

تعد التجربة الماليزية في التعامل مع أزمة فيروس كورونا جديرة بالدارسة، حيث استطاعت ماليزيا تجاوز موجتين من تفشي الفيروس، بأقل خسائر بشرية ممكنة، ومن خلال خطة محكمة للتعافي والتعامل مع الوضع الجديد مع بعد كورونا.

- **بداية تفشي كوفيد–١٩ في ماليزيا:**

بدأت الموجة الأولى في ٢٥ يناير ٢٠٢٠، حيث اكتشفت السلطات الصحية الماليزية إصابة ٣ أجانب صينيين أتوا عبر سنغافورة، بينما سُجلت أول إصابة لمواطن ماليزي بكورونا في ٣ فبراير ٢٠٢٠[(٥)].

ولم تسجل الحكومة الماليزية أية إصابات جديدة خلال الفترة ١٦–٢٦ فبراير ٢٠٢٠، لتبدأ الموجة الثانية من الإصابات في ٢٦ فبراير[(٦)]. غير أن تفشي الفيروس في الموجة الثانية لم يقتصر على ماليزيا فحسب، بل في جنوب شرق آسيا. حيث سجلت السلطات في بروناي في ١١ مارس إصابة لمواطن محلي كان قد حضر مناسبة دينية تابعة

---

(١) انظر:

– أطباء عرب في تركيا: معكم لمواجهة كورونا، وكالة الأناضول، ٢٨ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39amHKZ.

– ريم جبريل، المقيمون العرب في تركيا: حملات تكافل ودعم للمتضررين من العزل، نون بوست، ١٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZHuddp.

– أحمد زكريا، تركيا.. الجالية المغربية تشكل خلية أزمة للمساهمة بمواجهة كورونا، وكالة أنباء تركيا، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٧ يوليو ٢٠٢٠، على الرابط: https://bit.ly/3fHzWFJ .

(٢) مساعدات رمضان لميوني منكوب، هيئة الإغاثة الإنسانية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jlknFG.

(٣) للمزيد حول نشاط وكالة تيكا في ظل فيروس كورونا؛ راجع الموقع الرسمي للوكالة على الرابط التالي: https://www.tika.gov.tr/ar.

(٤) الشئون الدينية التركية: سنوزع خلال رمضان مساعدات في ٣٥ دولة، وكالة الأناضول، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3eKqYGn.

(5) Ain Umaira Md Shaha & Others, COVID-19 outbreak in Malaysia: Actions taken by the Malaysian government, International Journal of Infectious Diseases, 1 June 2020, Accessed: 18 July 2020, p.3, available at: https://bit.ly/3ehVE1p

(2) Covid-19 Situation Overview In Malaysia, WHO, 29 April 2020, Accessed: 28 July 2020, available at: https://bit.ly/39wG2q5

لجماعة تبليغ الإسلام في مسجد قرب كوالالمبور، حيث عقدت تلك المناسبة الدينية في الفترة من ٢٧ فبراير حتى ١ مارس ٢٠٢٠، وضمت حوالي ١٦ ألف شخص، نصفهم على الأقل ماليزيون، وقد ثبت بعدها أن أكثر من ٥٠٪ من الحالات المكتشفة كانت قد حضرت أو اختلطت بأحد حضور هذا التجمع الديني[1].

في منتصف مارس، سجلت السلطات أول حالتي وفاة بين المرضى الماليزيين؛ ما أدى لانتشار الذعر بين المواطنين، وهو ما دفع الحكومة لاتخاذ الإجراءات للتخفيف من هذا الذعر[2] من جهة، وللسيطرة على الوباء من جهة أخرى. انقسمت هذه الإجراءات لإجراءات صحية واجتماعية لمواجهة تفشي الفيروس، وإجراءات اقتصادية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لهذا التفشي، وهما ما سوف نستعرضهما بشيء من التفصيل في السطور التالية:

- **الإجراءات الصحية:**

بدأت ماليزيا إجراءاتها الصحية مبكرًا، فبعد اكتشاف الحالات الصينية الثلاثة في ٢٥ يناير، نصحت الحكومة الماليزية مواطنيها بعدم السفر للصين في نفس اليوم[3]. وفي ٢٧ يناير، حددت السلطات ٢٦ مستشفى كمراكز لفحص وعلاج الأفراد المشتبه في إصابتهم بفيروس كورونا، كما تم تعليق دخول المواطنين الصينيين من مدينة ووهان ومقاطعة هوبي[4].

بدأت جهود وزارة الصحة للوقاية من انتقال المرض بتنفيذ الفحص الصحي في جميع نقاط دخول البلاد، لتعزيز الكشف عن الحمى بين السياح والمواطنين العائدين من الخارج، خصوصًا العائدين من ووهان، وتحديدهم، وعزلهم في مناطق الحجر الصحي الخاصة لمصابي كوفيد-١٩[5]. كما كثفت الدولة جهودها للبحث عن حضور تجمع جماعة التبليغ لإجراء الفحوصات الطبية لهم.

وفي ١٦ مارس ٢٠٢٠، وبعد تخطي عتبة الـــ٥٠٠ إصابة، أعلن رئيس الوزراء فرض إجراءات تقييد حركة المواطنين Movement Control Order (MCO) ابتداء من ١٨ مارس، والذي شمل حظر التجمع الجماهيري، والأنشطة الدينية والتجارية والتعليمية والرياضية والثقافية والاجتماعية، باستثناء المتاجر الكبرى والأسواق العامة ومحلات البقالة والمتاجر التي تبيع الضروريات الأساسية. كما سمح لمقيم واحد فقط من الأسرة بالخروج في وقت واحد وضمن ١٠ كم من السكن، وأنشئت نقاط التفتيش للتحقق من درجات الحرارة عند نقطة دخول المساكن ومحلات السوبر ماركت ومحلات المواد الغذائية. بالإضافة لحظر السفر من وإلى البلاد، وبين الولايات بعضها البعض[6].

وقد كانت الحكومة الماليزية حريصة على نفاذ إجراءات تقييد الحركة بشكل فعال، حيث يخضع المخالفون لتلك الإجراءات لغرامة تصل إلى ١٠٠٠ رينغيت ماليزي و٦ أشهر سجن كحد أقصى[7]. أدت الفجوة الزمنية بين إعلان فرض إجراءات التقييد (١٦ مارس) ودخول تلك الإجراءات حيز التنفيذ (١٨ مارس) إلى زيادة كثافة حركة المواطنين في الأسواق وعودة المواطنين الماليزيين إلى بلادهم قبل دخول القرار حيز التنفيذ؛ وهو ما انعكس على تزايد

---

(1) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p.3

(2) Ibid.

(٣) Kuok Ho Daniel Tang, Movement control as an effective measure against Covid-19 spread in Malaysia: an overview, Springer, 13 June 2020, Accessed: 18 July 2020, p.2, available at: https://bit.ly/3iZMwCi

(4) Ibid, p.3

(5) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p. 4.

(6) Sonia Umair & Others, COVID-19 pandemic: stringent measures of Malaysia and implications for other countries, Postgraduate Medical Journal, 19 June 2020, Accessed: 19 July 2020, p.1, available at: https://bit.ly/3elPv4j

(7) Kuok Ho Daniel Tang, op. cit. p.1

الحالات اليومية المصابة بالفيروس خلال الـــ١٤ يومًا التالية[1]، ولكن تلك الإجراءات استطاعت –من جهة أخرى– أن تجنب ماليزيا قفزة كبيرة في عدد الإصابات التي كانت متوقعة في منتصف إبريل وفق العديد من الدراسات الإحصائية.

وقد تمثلت قدرات ماليزيا في استجابتها لتفشي كوفيد–١٩ في توفير ١٢٠ مستشفى فحص، و٤٠ مستشفى لعلاج وحجر المرضى، بالإضافة إلى حجز أكثر من ٤٠٠٠ سرير مستشفى للمرضى، تمثلت نسبة الإشغال في أواخر مايو بنسبة ٢٠% من تلك الأسرة[2]، وكجزء من خطة عمل وزارة الصحة، سيتم استخدام القاعات العامة والملاعب كحجر صحي حال وصلت الحالات اليومية إلى ١٠٠٠، كما سيعود ثلاثة آلاف ممرض متقاعد كمتطوعين للمساعدة في علاج المرضى[3].

سعت ماليزيا (في التعامل مع أزمة تفشي كوفيد–١٩) لمحاكاة تجربة كوريا الجنوبية من خلال زيادة عدد الاختبارات والفحوص، وهو ما عبرت عنه رئيس قسم الحوادث والطوارئ في مستشفى KPJ Damansara في كوالالمبور حيث قالت: "نحن نتبع النموذج الكوري الجنوبي لاختبار الجميع. اختبر، اختبر، اختبر – ثم اختبر مرة أخرى"[4]. وعلى الرغم من استهداف الحكومة الماليزية لإجراء ١٦٥٠٠ اختبار في اليوم، إلا أن إمكاناتها لم تتجاوز بعد الـــ١١٥٠٠ اختبار في اليوم. بالإضافة إلى تطوير استراتيجيتها لإجراء اختبار الأجسام المضادة، بدلًا من اختبار التفاعل المتسلسل (PCR)، للأشخاص المعزولين بسبب مخالطتهم للمرضى؛ اختصاراً للوقت وتوفيراً للجهد، حيث أن اختبارات PCR يلزم أن تتم في المختبرات، في حين أن اختبارات الأجسام المضادة يمكن إجراؤها في نفس المكان[5].

- **الإجراءات الاقتصادية:**

أثّــر فرض إجراءات تقييد الحركة سلبًا على الوضع الاقتصادي الماليزي، نظرًا لإغلاق العديد من المؤسسات والشركات والمصانع، واقتصار استمرار النشاط الاقتصادي على المواد الغذائية والحاجيات الضرورية والأدوات الصحية الطبية، ما دفع الحكومة الماليزية إلى ضخ العديد من حزم التحفيز.

بدأ تنفيذ حزمة التحفيز الأولى في نهاية فبراير، حيث أعلن رئيس الوزراء عن حزمة تحفيز مالي بقيمة ٢٠ مليار رينغيت ماليزي للتخفيف من تأثير الجائحة استناداً إلى ثلاث استراتيجيات رئيسة، وهي تقليل تأثير الفيروس، والنمو الاقتصادي القائم على الناس، وتشجيع الاستثمارات عالية الجودة. وبعد تغيير الحكومة، أُنشئ مجلس العمل الاقتصادي لمعالجة القضايا الاقتصادية المختلفة، حيث عُنِيَ بمراجعة حزم التحفيز السابقة، كما أعلن في ٢٧ مارس عن حزمة جديدة «PRIHATIN» كجزء من الجهود المستمرة للحد من آثار تفشي الفيروس، وقد بلغت قيمة الحزمة الثانية ٢٥٠ مليار رينغيت ماليزي، تم تصميمها لتعزيز الاقتصاد وحماية رفاهية الناس، ودعم الأعمال، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة[6]. وفي ٦ إبريل، خصصت الحكومة حزمة إضافية بقيمة ١٠ مليارات رينغيت ماليزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتخفيف العبء

---

(1) Ibid, p.3.

(2) How Malaysia Beat Back Covid-19, CodeBlue, 29 May 2020, Accessed: 19 July 2020, available at: https://bit.ly/3j6Ic3V

(3) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p.5

(4) Athira Nortajuddin, How Malaysia Is Winning The War Against COVID-19, THE ASEAN POST, 16 April 2020, Assceed: 19 July 2020, available at: https://bit.ly/3h19DdO

(5) Ibid.

(6) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p.5

عنها، ولضمان احتفاظ ثلثي القوى العاملة في البلاد بوظائفها(١).

وقد اعتبرت تلك الحزم من بين الحزم الأكبر في العالم، حيث بلغت حوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، متفوقة على المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين أعلنتا عن حزم تحفيز بنسبة ١٦٪ و١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب(٢).

ومع تخفيف إجراءات تقييد الحركة (MCO)، بدأت تعود الحياة الاقتصادية بالتدريج، وقد أعلن رئيس الوزراء محيي الدين ياسين عن استراتيجية ماليزيا سداسية المراحل لتجاوز آثار كورونا، حيث تتكون من(٣):

١. حل الأزمة، من خلال كسر سلسلة العدوى عن طريق فرض إجراءات تقييد الحركة.

٢. التركيز على ضمان مرونة اقتصاد البلاد.

٣. إعادة التشغيل، من خلال تخفيف إجراءات التقييد.

٤. الإنعاش الاقتصادي في مواجهة "الوضع الطبيعي الجديد".

٥. تنشيط اقتصادي شامل.

٦. إصلاح اقتصادي هيكلي في مواجهة عالم ما بعد جائحة كوفيد-١٩.

غير أن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الماليزية لم تكن موجهة فقط إلى النشاط الاقتصادي، وإنما أيضًا مدت القطاع الطبي بالعديد من الحزم الاقتصادية. ففي ٢٣ مارس، خصص مجلس العمل الاقتصادي ٦٠٠ مليون رينغيت ماليزي لوزارة الصحة لمحاربة الفيروس، ٥٠٠ مليون رينغيت منها لشراء أجهزة التنفس ومعدات الحماية الشخصية، في حين تذهب الـــ١٠٠ مليون رينغيت التعيين ٢٠٠٠ ممرضة على أساس تعاقدي(٤). بالإضافة إلى زيادة البدل الشهري لموظفي الرعاية الصحية من ٤٠٠ رينغيت إلى ٦٠٠ رينغيت شهريًا، بدءًا من أول إبريل ٢٠٢٠، وحتى نهاية الجائحة(٥).

- **دور المجتمع:**

حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، كان معدل الوفيات بسبب كوفيد-١٩ ١,٧% من إجمالي الإصابات، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ ٧,١%(٦)، وبحلول ١٠ مايو، بلغت نسبة المناطق الحمراء "شديدة الخطورة" ٠,٣٤% من أصل ١١٧٨ منطقة في جميع أنحاء المملكة(٧)، وحتى ١٠ يوليو، بلغ عدد الإصابات في ماليزيا نحو ٨٦٩٦ إصابة، و١٢١ حالة وفاة، و٨٥١١ شفاء، وهي في المرتبة ٧٦ عالميًا من حيث عدد الإصابة(٨).

تشير تلك التقديرات إلى قدرة ماليزيا على تجاوز ذروة تفشي الفيروس وتسطيح منحنى الإصابات بفيروس كورونا. والحق أن ذلك الإنجاز لا يحسب للحكومة ووزاراتها فحسب، حيث لعب المجتمع الماليزي دورًا محوريًا في إنجاح الخطط الحكومية لمواجهة الفيروس، سواء من خلال الالتزام بالقرارات الحكومية الذي مثل عنصر نجاح أساسيًا لنجاح تدخلات الحكومة(٩)، أو من خلال التعاون مع الكادر الطبي ووزارة الصحة بشكل مباشر.

(1)Sonia Umair & Others, op. cit. p1
(2) Ibid.
(3) PM Muhyiddin shares Malaysia's six-pronged strategy in Covid-19 fight, The Straits Times, 5 May 2020, Accessed: 19 July 2020, available at: https://bit.ly/3ezueEr
(4) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p.5.
(5) Ibid.
(6) Kuok Ho Daniel Tang, op. cit. p.1.
(7) Sonia Umair & Others, op. cit. p.2.
(8) Malaysia: Worldometer, Accessed: 11 July 2020, available at: https://bit.ly/321Z3it
(9) Kuok Ho Daniel Tang, op. cit. p.4.

فقد أنشأت وزارة الصحة الماليزية صندوقًا خاصًا يعرف باسم صندوق كوفيد-١٩ لجمع الأموال التي سيتم توجيهها إلى المرضى والمتأثرين ماليًا بسبب إجراءات الحجر الصحي، وقد تلقى الصندوق في البداية مليون رينغيت ماليزي من القطاعين الحكومي والخاص، وقام الأفراد والمنظمات غير الحكومية بالمساهمة في هذا الصندوق. وقد نجح الصندوق في توفير ١٠٠ رينغيت يوميًا لمعدومي الدخل طوال إجراءات الحجر الصحي والعلاج، كما استخدمت الأموال التي تم جمعها لتغطية النفقات الطبية مثل شراء المعدات الحيوية واللوازم الأخرى. ولتشجيع المساهمة في الصندوق، واتخذ مجلس الإيرادات الداخلية مبادرة عرض التخفيضات الضريبية على التبرعات النقدية والعينية لمساعدة المجتمعات المتضررة في تلبية احتياجاتهم الأساسية والمساعدة في بناء قدرتهم على مواجهة الأزمة[١].

كما تعاونت وزارة الصحة مع بعض مقدمي خدمات الرعاية الصحية المشاركين الذين يقدمون اختبار المسحة وجمع عينات من الأفراد والشركات داخل مبانيهم، بالإضافة إلى مواقع اختبار القيادة، من أجل تحديد هويات ومواقع حالات الاشتباه بالإصابة وتقليل فرص خروجهم من منازلهم. كما تلقت الوزارة دعمًا من قطاع التأمين، بشقيه التقليدي والإسلامي، بقيمة ٨ ملايين رينغيت لتعزيز فحوصات فيروس كورونا، وذلك عبر إصدار وثائق تمكن حاملها من إجراء فحص في المستشفيات والمختبرات الخاصة بقيمة تصل إلى ٣٠٠ رينغيت[٢].

كما ساعدت منظمات المجتمع المدني المتضررين من الوباء وإجراءات تقييد الحركة، من خلال توفير الطعام والمأوى للمشردين، والأموال للمحتاجين، كما وفرت تلك المنظمات أقنعة واقية وغرف التطهير، وعملت على المساعدة في تثقيف المواطنين حول الفيروس[٣].

وبعد انتشار مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لمرضات ماليزيات يستخدمن الأكياس البلاستيكية كبدلات لمعدات الحماية الشخصية، اجتمع كبار مصممي الأزياء المحليين وأعضاء جمعية المصممين الماليزيين الرسمية (MODA) معًا لخياطة وإنتاج ملابس ومعدات الحماية الشخصية، وقد رأى المصممون أن ذلك أفضل ما يفعلونه كمصممي أزياء. كما تم إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يسمى KitaJagaKita# (نحن نعتني ببعضنا البعض) من قبل المؤلف الماليزي «حنا الكاف» حيث يمكن للناس التبرع بالمال ومد يد المساعدة إلى الخطوط الأمامية والمحتاجين خلال وقت الأزمة هذا، كما يمكن للماليزيين الذين يحتاجون إلى مساعدة مالية أو حتى تقديم المشورة أيضًا طلب المساعدة من موقع الويب[٤].

- **ثلاثية النجاح الماليزية:**

لقد استطاعت ماليزيا، إلى الآن، تحقيق عبور آمن من جائحة كوفيد-١٩ بعد موجتين من التفشي، حيث نجحت في تسطيح منحنى الإصابات، وباتت تسجل أرقامًا أحادية الخانة يوميًا، بعد تسجيلها حالات ثلاثية الخانة، ويمكن إرجاع هذا النجاح للثلاثية التالية:

١. **الكفاءة التكنوقراطية:** حيث استطاعت الحكومة الماليزية الجديدة، ووزير الصحة بالأخص، تجاوز مخاضها العسير، وأثبتت كفاءتها في إدارة أزمة تفشي الفيروس، في ظل انقسامات سياسية وتنوعات عرقية. لقد برهنت التجربة الماليزية على أن الخدمة العامة القوية وذات الموارد الجيدة والقيادة غير المسيسة أنها لا تقدر بثمن[٥].

(1) Ain Umaira Md Shaha & Others, op. cit. p.4.
(2) Ibid, p.5.
(3) Ibid.
(4) Athira Nortajuddin, op. cit.
(5) Stewart Nixon, Commentary: Malaysia is beating all these brutal COVID-19 expectations, CAN, 4 May 2020, Accessed: 19 July 2020, 1:37, available at: https://bit.ly/3j2HwfT

٢. **الإصرار الحكومي:** كانت الحكومة الماليزية مصرة على إنجاح خطتها في مواجهة تفشي الفيروس، من خلال اتباع الطرق الموثوقة والاستفادة من تجارب الآخرين، بتتبع الحالات المشتبه بها، وتحديد فرض إجراءات تقييد الحركة مرتين، ورفعها بشكل متدرج، مع مراقبة المناطق الحمراء بدقة.وفرض معايير جديدة لإجراءات التشغيل، والسماح للقطاعات الاقتصادية بالفتح مع مبادئ توجيهية سارية؛ ومع ذلك، لا تزال الرحلات بين الولايات محظورة. فضلًا عن توقيف قرابة ٢٠٠٠ شخص لكسرهم إجراءات تقييد الحركة.

٣. **التآزر المجتمعي والالتزام الفردي:** استطاع المجتمع الماليزي إنجاح خطة الحكومة، من خلال ما قدمه من عون للقطاع الصحي والمتضررين من الجائحة، فضلًا عما لعبه الأفراد من دور فعال تمثل أساسًا باتباع القرارات الحكومية رغم ضيق البعض بها بسبب طريقة تشكيلها. فعادة ما يتصف الماليزيون باحترام هيراركية السلطة، حيث يرتبط المحكومون بعلاقات الاحترام والطاعة للحاكمين السياسيين والإداريين، كما أنهم يميلون للتكيف والصبر وتجنب المواجهة[(١)].

خاتمة

يمكن القول إن كلا البلدين قد نجحتا في إدارة الأزمة من الناحية الصحية باتباع إجراءات احترازية وسياسات إغلاق ملائمة بُنيت على أساس علمي وارتكزت على بنية صحية متطورة، بما ساهم في تحجيم تفشي الفيروس ومكافحة آثاره، مع الملاحظة بأن السياسات الصحية الماليزية تمتعت بعامل الاستجابة السريعة وعجلت من الاجراءات الوقائية، مع الآخذ في الاعتبار خصوصية وتميز الوضع القائم في كلا البلدين وعدد السكان ومدى التزامهم بهذه الاجراءات.

لا شك أن تركيا وماليزيا قدمتا نموذجًا جيدًا في التعامل مع الأزمة اقتصاديًا، من خلال تقديم إجراءات وسياسات اقتصادية تتناسب مع خصوصية اقتصاد البلد من جانب، وتتماشى مع الحالة العامة للاقتصاد العالمي وما يعانيه من ركود وإنكماش تأثرًا بالأزمة من جانب آخر، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه البلدين في فترة ما بعد كورونا، وكذلك الفرص التي ستنتجها هذه الفترة.

يبدو أن أداء تركيا أكثر من جيد في مواجهة الوباء صحياً، لكنه يضعها كغيرها من الدول أمام تحديات اقتصادية واضحة. بَيدَ أن الجائحة، كأي أزمة أخرى، تحمل في طياتها التحديات والفرص، ما يجعل المآلات النهائية رهناً بعمق الأزمة والمدى الزمني لانتهائها وكذلك مدى كفاءة الحكومة في مواجهتها[(٢)]؛ حيث قلل تراجع أسعار النفط عالميا بمستويات غير مسبوقة من نسبة التضخّم وتقليص أعباءها المالية كدولة مستوردة للنفط وستستفيد منه الصناعة التركية على المدي المتوسط بالإضافة لهبوط سعر صرافة الليرة ما قد يجعل السوق التركي مقصدا رئيسيا لتعويض السوق الصيني[(٣)]، إلا أن الأزمة أعادت تركيا إلى الثنائية صعبة التحقق مرة أخرى: فهي لحاجة لأموال سائلة بالعملة الصعبة آنياً، لكنها كذلك بحاجة إلى تقليل اعتماد اقتصادها عليها على المدى البعيد، في إطار سعي الحكومة

(١) محمد كمال محمد، ماليزيا: من الاقتصاد إلى السياسة والثقافة والعكس .. كيف؟، (في): نادية مصطفى (إشراف عام)، أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مفكرون، ٢٠١٩)، العدد ١٤، ص ٣٩.

(٢) سعيد الحاج، ما الفرص التي يفتحها كورونا أمام تركيا؟، تي آر تي عربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2ZIvGAb

(٣) كورونا واقتصاد تركيا...كيف تخطط أنقرة لتجاوز آثار الوباء العالمي؟، الخليج الجديد، ٦ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٩ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2CuQeDp

لعلاج المشاكل البنيوية في الاقتصاد لجعله أكثر قوة وصموداً.

بجانب ما فرضته الأزمة على الاقتصاد الماليزي من تحديات عدة "عاجلة"، إلا أن التحدي الأهم يتمثل في إمكانية استدامة التنمية للحفاظ على المستوى المعيشى للأفراد كأولوية مقاصدية، والشروع في سياسات طويلة المدى تنطوي على حوافز لدمج وزيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص، كما ينبغي أن تقدم المساعدات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت بفعل اجراءات إدارة الأزمة، فضلا عن أهمية قيام ماليزيا بمواصلة أجندتها الإصلاحية المتعلقة بالحوكمة والبيئة التنظيمة والحالة التنافسية بين القطاعات الاقتصادية والتعليم والاستثمار في رأس المال البشري.

وعلى الرغم من نشاط وفعالية دور المجتمع المدني في الدولتين، إلا أن الملاحظة تشير إلى تمايز دور المجتمع المدني التركي باتساع دائرة النشاط والتأثير داخليًا وخارجيًا وعلى مستوى الموارد والخبرة والتنظيم، حيث يلاحظ ضخامة حجم المبالغ المرصودة والجهود المبذولة من قبل مؤسسات المجتمع الأهلي في تركيا، كما يلاحظ امتداد نشاطها لما يقرب من ١٢٠ دولة حول العالم، في المقابل اقتصرت جهود مؤسسات المجتمع المدني الماليزي على مبادرات محدودة داخليًا.

*****



منظمة التعاون الإسلامي ووكالاتها وإدارة أزمة كورونا في الأمة

إسراء علاء عبد الله(*)

مقدمة:

تمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي ٢٦% من سكان العالم و٢٥% من مساحة سطح الأرض وفقًا لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – سيسرك(١)، وكان لاتساع دائرتها العديد من المميزات مثل تنوع المصادر والموارد والثقافات؛ إلا أن لها جانب سلبي وهو التفاوت الاقتصادي والوضع العام للدول بسبب توزعها في أربع من أصل سبع قارات.

في ديسمبر ٢٠١٩، ظهر فيروس "كوفيد-١٩" الجديد في ووهان بالصين، واتخذ المرض عدة مراحل من الانتشار حتى إعلان طوارئ قصوى أعلنته وباء عالميًا واتخذت عدة إجراءات فيما يتعلق بشأنه لاحقًا. وفقًا لقاعدة بيانات سيسرك(٢) حول جائحة كوفيد-١٩، أُعلن عن تسجيل أكثر من ميلوني حالة إصابة مؤكدة وأكثر من ٤٨ ألف حالة وفاة في ٥٧ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي حتى ١٥ يوليو ٢٠٢٠. يحاول هذا التقرير تقديم نظرة على التطور الزمني للوضع بما يركز على دول منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على المنظمة ووكالاتها وكيفية تعاملهم مع أزمة جائحة كورونا وتبعاتها التي طالت مختلف المجالات. وإن كانت الجائحة أكبر من قدرة أغلب بلدان العالم أو قدرتهم على التعامل مع الأزمات من مثل هذا النوع، نهتم هنا بكيفية تعامل منظمة التعاون الإسلامي ووكالاتها مع الأزمة وردود الأفعال والإجراءات التي تم اتخاذها، مع النظر إلى الواقع التنفيذي لتلك الإجراءات. وبدأت الدول بإغلاق حدودها ووضع قيود على السفر كإجراء احترازي(٣). في مثل هذه الأثناء عقدت منظمة الصحة العالمية اجتماعين للتباحث بشأن الوضع الصحي والفيروس المستجد لكن لم ترفع حالة الطوارئ لدرجة التفشِّي الوبائي لكن أعلنته كقضية صحة عامة ذات اهتمام دولي(٤).

استمرَّ الوضع في التفاقم عالميًا، وكانت مصر وماليزيا أول دول المنظمة لإعلان حالات للفيروس في شهر فبراير(٥)، لحقتهما إيران ولبنان ثم فلسطين المحتلة.

(*) باحثة في العلوم السياسية

(١) الموقع الرسمي للمركز متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/ptW07

(٢) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، قاعدة بيانات تفشي جائحة كورونا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/nt456

(3) Caroline Kantis, Samantha Kiernan, and Jason Socrates Bardi, Updated: Timeline of the Coronavirus, Think Global Health Organization, From 21 January 2020 (frequently updated), accessed: 3 June 2020, 4:00, available at: shorturl.at/jnru0

(4) WHO Newsroom, Statement on the second meeting of the International Health Regulations (2005) Emergency Committee regarding the outbreak of novel coronavirus (2019-nCoV), WHO International website, 30 January 2020, accessed: 3 June 2020, 4:40, available at: shorturl.at/dFRV8

(5) Al Jazeera News, Egypt Confirms Coronavirus Case, the First in Africa, 14 February 2020, accessed: 5 June 2020, available at: shorturl.at/eklE4

وبدأت بعدها تحركات بعض دول المنظمة الأعضاء المجاورة لإيران –تركيا وأفغانستان وباكستان– بإغلاق الحدود بشكل تام معها، وعلّقت دول أخرى مثل الكويت رحلات الطيران من إيران وإليها، وذلك بعد إعلان لبنان أن الحالات المصابة كانت قادمة من إيران[1]، وتتابعت دول المنظمة في اكتشاف مصابين بالفيروس ولحقتها دول القُطر الأفريقي بفارق زمني بسيط[2].

ومع تصاعد انتشار الوباء على مستوى العالم وعبر القارات، وحتى السادس من مارس ٢٠٢٠، وصل عدد الدول التي أعلنت حالات مؤكّدة إلى تسعين دولة، بعدد مئة ألف وأربعمائة وواحد وثمانين إصابة على مستوى العالم، وثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانية حالة وفاة على مستوى العالم[3].

أعلنت منظمة الصحة العالمية تحوُّل الوباء إلى جائحة عالمية في الحادي عشر من شهر مارس[4]. وبعدها بيومين تم إعلان أوروبا كمركز نشاط الوباء وأعلنت الصين التحكُّم بانتشار الوباء، وبالرغم من الإعلان عن تسارع وتيرة انتشار الوباء في خلال عشر أيام من إعلانه جائحة، كانت أغلب دول منظمة التعاون ما زالت خالية من الإصابات أو ما زالت في المراحل الأولى منه. لكن المشكلة الحقيقية التي بدأت تظهر على السطح هي الأزمة الاقتصادية التي بدأت تلوح في الأفق، وخاصةً أن المؤشّرات المسبقة في نهاية عام ٢٠١٩ توقَّعت ركوداً اقتصادياً في النصف الثاني من سنة ٢٠٢٠، حيث أعلن البنك الدولي عن توقُّعه أن تؤدِّي الجائحة بدفع ١١ مليون شخص إلى الفقر[5]، في الخامس والعشرين من شهر مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية وجود نقص حاد في اللوجستيات والتجهيزات والمعدات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة[6].

في الحادي عشر من أبريل، تم إعلان اكتشاف أول حالة كورونا في اليمن. وقد دعت منظمة التعاون الإسلامي في اجتماع اللجنة التوجيهية لوزراء الصحة في التاسع من أبريل إلى وقف إطلاق النار في دول النزاعات وذلك للتخفيف من وقع الأزمة الذي سيتضاعف بوجود النزاع والحرب المستمرة. وتمَّت الاستجابة لهذه الدعوة، وتم تمديد وقف إطلاق النار إلى شهر بعد أن كان أسبوعين فقط. وقد أشادت المنظمة بهذه الخطوة في اجتماع اللجنة التنفيذية في الثاني والعشرين من شهر أبريل[7].

في الرابع عشر من أبريل أيضًا، أعلن صندوق النقد الدولي أن التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا من المتوقع أن تكون أسوأ من الكساد الاقتصادي الكبير في

(1) Caroline Kantis, Samantha Kiernan, and Jason Socrates Bardi, Updated: Timeline of the Coronavirus, Op. cit.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) WHO Director-General Media Centre, WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19, World Health Organization, 11 March 2020, accessed: 5 June 2020, 3:00, available at: shorturl.at/zCFR4
(5) World Bank, World Bank East Asia and Pacific Economic Update, April 2020 : East Asia and Pacific in the Time of COVID-19, World Bank Organization – Open Knowledge Repository, 30 March 2020, accessed: 6 June 2020, available at: shorturl.at/jmsCW
(6) Jacqueline Howard, WHO officials warn the world is facing a "significant shortage" of medical supplies, CNN website, 25 March 2020, accessed: 6 June 2020, 6:45, available at: shorturl.at/gxBC6
(٧) منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي للاجتماع الطارئ الافتراضي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي المعقود على مستوى وزراء الخارجية حول الآثار المترتبة عن جائحة مرض كورونا المستجد (كوفيد-١٩) والاستجابة المشتركة لها، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يونيو ٢٠٢٠ الساعة ٣:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/kvAW1

النصف الأول من القرن العشرين)(١)(، بالرغم من تداعيات الفيروس وتبعاته، إلا أن الأزمة الاقتصـــادية المتفاقمة أدَّت ببعض الدول إلى اتخاذ إجراء لفتح المجال للحياة العامة للعودة إلى طبيعتها –بما فيها دول المنظمة–، وذلك بسبب عدم قدرة اقتصـــادات أغلب الدول على تحمُّل تبعات الحظر الكلي أو الجزئي المفروض محليًّا والذي صـــاحب الغلق التام للحدود بين الدول. تســـبَّبت الإجراءات الاحترازية السابق ذكرها بشلل لقطاع الخدمات ووضع التجارة حول العالم، مما تسبَّب بخسائر غير متوقَّعة وسبَّق بحدوث الكساد الذي كان متوقَّعًا في النصف الثاني من الســـنة وليس في أولها. ولذلك غيَّرت العديد من الدول اســـتراتيجيَّتها في مواجهة المرض بدعم ســـبل الوقاية مع تدرُّج عودة الحياة لطبيعتها.

في الثامن من شهر يونيو، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الجائحة لن تنقضي قريبًا أو بسهولة، ومع ذلك أغلب الدول قد ألغت بالفعل حظر التجول والإجراءات الوقائية المشـــدَّدة بالكامل أو في طريقها للرفع الكامل للإجراءات الوقائية(٢).

أولًا– التحديات التي فرضتها الأزمة:

فرضـــت الأزمة عدَّة تحديات على مختلف المستويات، وأدَّت الجائحة إلى شلل شبه تام في جميع نواحي الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية. حيث شـــكَّلت إشكالية الاقتصاد مقابل الصحة العامة تحديًا جوهريًّا ومجالًا للسجالات على الساحات السياسية العالمية والداخلية لمعظم الدول، حتى الأكثر تقدُّمًا منها، حيث واجه الجميع تحديًا حقيقيًّا في تقديم سياسات عملية ومؤثرة بشكل كافٍ تتناسب مع الميزانية العامة والحصص المخصَّصة للصحة والبنية التحتية. وإن كان منبع ذلك كله هو تفشِّي التفكير الرأسمالي، الذي يقدِّم مصلحة المنظومة ومكاسبها على حساب المصلحة العامة.

نشأت المشكلة الأساسية بسبب التراكمات السابقة، بين تخفيض ميزانية الصحة أو إغلاق وحدات الطوارئ والاستجابة السريعة في بعض البلدان، وإلغاء شبكات الأمان الاقتصادية للفئات الضعيفة من العمال. تراكمات صـــغيرة متفرِّقة أدَّت إلى تعطيل وتفاقم حجم الأزمة على مستوى العالم.

وأدَّى توقُّف قطاعات كاملة من الأعمال بشكل جزئي أو كلي مثل السياحة وسوق النفط والتصدير لتفاقم وضع أزمة النفط في العالم، وخاصةً بالنسبة لدول الخليج التي تعتمد بشكل رئيسي في اقتصاداتها عليه. حيث أدَّى الشلل التام إلى قلَّة الطلب على النفط مما أدَّى إلى انخفاض سعره حيث إن الفائض منه يزيد على احتياج الدول(٣).

هذا، إلى جانب تفاقم ملحوظ لظواهر اجتماعية أخرى مثل العنف العام والأســـري، وازدياد معدلات السرقة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي للأغلبية العامة من الشعوب، حيث أعلن البنك الدولي أن الأزمة ستدفع

(1) Alan Rappeport, Jeanna Smialek, I.M.F. Predicts Worst Downturn Since the Great Depression, New York Times, 14 April 2020, accessed: 9 June 2020, 4:30, available at: https://nyti.ms/3cjR3eE

(٢) Stephanie Nebehay and Emma Farge, WHO says pandemic 'far from over' as daily cases hit record high, Reuters, 8 June 2020, accessed: 9 June 2020, 7:00, available at: https://t.co/S0VVYRrSx9

(٣) وحدة الدراسات السياسية، جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–١٩) وتداعياتها على الاقتصادات العربية – تقرير رقم ٤، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، ٥:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/efixJ

بما يقارب ١١ مليون شـــخص إلى خط الفقر[١]، وأعلن بنك التنمية الأفريقي قلقه من أن يتمّ الدفع بحوالي ٤٩ مليون شـــخص في أفريقيا إلى حد الفقر المدقع بعد انتهاء الجائحة[٢]، والســـبب الرئيســـي لذلك هو فقدان العديد لوظائفهم، أو أعمالهم أو مساحات العمل اليومية بسبب الجائحة، ومع تنصُّـــل الكثير من الحكومات في منظوماتها من مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه الشعوب، يظل قطاع كبير من الناس مهدَّدًا بفقدان الحدِّ الأدنى من العيش الكريم، ووقوع الكثير من العمالة المهاجرة والعمالة غير النظامية وغير المحمية –بما في ذلك الذين يملكون أعمالهم الشخصية– في الفئات الأكثر تضرُّرًا من الأزمة.

ويعد الانتباه للفئات المهمشة والضعيفة، في ظل الأوضاع الحالية، واجبًا؛ حيث تتطلب الوقاية من الفيروس إجراءات محدَّدة أهمها الغســـيل المســـتمر للأيادي بالماء والصـــابون والتباعد الاجتماعي، في حين أن مخيمات اللاجئين والقرى والمناطق الشعبية في أغلب البلدان يعتبر التباعد الاجتماعي والماء النظيف فيها من الرفاهيات، وأن ٢٥% من شـــعوب دول منظمة التعاون الإســـلامي لا تستطيع الوصول لمياه شرب نظيفة أو منشآت صحية للعلاج[٣].

ثانيًا– بروتوكولات ما قبل الأزمة:

عملت منظمة التعاون الإسلامي في النصف الأول للعقد الحالي على تكوين روابط وعلاقات تعاون وتكافل بين أفرادها، على مختلف الأصـــعدة وبالأخص في الجانب الصحي. فمنذ عام ٢٠١٣، وفي المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة في جاكرتا بإندونيسيا، اعتمد وزراء الصحة برنامج عمل استراتيجي للمجال الصحي للفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣ وخطة تنفيذه التي ســـتقدِّم إطارًا للتدابير الوطنية والتعاون الدولي على مدى هذه السنوات العشر، وذلك للتصدِّي لأكثر التحديات إلحاحًا والاستجابة لحاجيات الدول الأعضاء في مجال الصحة[٤]، وتمَّ اتخاذ حزمة من القرارات فيما يتعلَّق بالاستجابة للحالات الصحية الطارئة والحدِّ من آثار الكوارث الصـــحية على دول المنظمة. وتهدف بشكل أساسي لدعم مجهودات الدول الأعضاء للاعتماد الجماعي على الذات فيما يتعلَّق بالمستحضرات والأدوية الطبية، وبالأخص اللقاحات للأمراض السارية، وتمَّ تشكيل اللجنة الفنية لتطوير وتوحيد المعايير في الدول الأعضـــاء في المنظمة، ووضـــع لها خطة عمل على مدى عامين[٥].

في عام ٢٠١٥، انقسمت القرارات التي تمَّ اتخاذها في الدورة الخامسة لنفس المؤتمر إلى عدة أقسام، تمَّ التركيز على إنشاء شبكة مندمجة لمرافق الرعاية الصحية مشتركة بين الدول وتحالف ابن ســـينا للمنظمات الغير الحكومية

---

(1) World Bank, World Bank East Asia and Pacific Economic Update, April 2020 : East Asia and Pacific in the Time of COVID-19, World Bank, April 2020, accessed date: 4 June 2020, 3:30, available at: shorturl.at/wEJL2

(2) African Development Bank Group, African Economic Outlook 2020 – Supplement, African Development Bank Group website, 7 July 2020, Accessed: 8 July 2020, 4:30, available at: shorturl.at/ckzLP

(3) Abdus Sattar Ghazali, 50 years of failure of the Organization of Islamic Conference, Counter Currents Organization Website, 3 June 2019, accessed: 10 August 2020, 15:00, available at: shorturl.at/tzGN3

(٤) منظمة التعاون الإسلامي، وزراء الصحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعتمدون برنامج العمل الاستراتيجي حول الصحة للسنوات العشر المقبلة، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ١٧ مايو ٢٠٢٠، ٤:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/dCTX7

(٥) المرجع السابق.

للصحة بتنسيق الأمانة العامة للمنظمة، لتشارك المعلومات والخبرات. ركَّزت كذلك على بناء كوادر طبية مؤهلة بأعداد كافية لمواكبة أعداد المرضى وتوسيع دائرة الخدمات لتشمل جميع الفئات، وذلك من خلال تدريبات وبرامج تأهيل تناسب مختلف دوائر العاملين من أطباء في مختلف التخصصات وممرضين. وحثَّت المنظمة الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال التدريب والتثقيف في الميدان الصحي من خلال تقديم منح دراسية مختلفة لفائدة الطلبة المتميِّزين وبالتركيز أيضًا على التخصصات التكنولوجية المتطوِّرة، وإتاحة المساحة أمام المجال البحثي بمنح مختلفة عبر البرامج المشتركة مثل برنامج ابن سينا(١).

ثالثًا- قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة الجائحة:

انطلقت أفعال وتحركات المنظمة من المبدأ الأساسي لها وهو "التعاون" و"التكافل". وجَّهت الأمانة العامة للمنظمة جميع المؤسسات ووكالاتها المتخصِّصة والمتفرِّعة منها كل إلى التعامل مع الأزمة في نطاق تخصُّصه. ولعبت الأمانة العامة للمنظمة دور حلقة الوصل بين الدول الأعضاء بعضها ببعض وبينها وبين المؤسسات المعنية في هذه الأزمة من منظمة الصحة العالمية أو البنك الدولي وغيرهما. يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن ردَّ فعل المنظمة كان مرتَّبًا -وإن بدا متأخِّرًا إلى حدٍّ ما- خلال أزمة كورونا (COVID-19) بناءً على برنامج العمل الاستراتيجي الذي وضعته المنظمة في ٢٠١٤، والذي صاغ الوثيقة التي حَوت مجموعة من القرارات المنسمة على مستويين، المستوى الوطني ومستوى منظمة التعاون الإسلامي والتعاون الدولي.

كان رد الفعل الرسمي الأول للمنظمة هو عبر عقد اجتماع اللجنة التوجيهية للصحة على المستوى الوزاري في ٩ أبريل ٢٠٢٠(٢)، وهذه اللجنة هي لجنة أنشئت من قبل مؤتمر وزراء الصحة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر. كان الخطاب المُصدَّر -وما زال- من المنظمة بأن الأزمة أعقد من أن يتمَّ التعامل معها بشكل فردي من الدول أو المؤسسات، وأن الوسيلة للخروج بأقل خسائر هي التعاون والتكافل في جميع المجالات. ويمكن فهم هذا الخطاب بالرجوع إلى المبادئ الأساسية التي بُنِي عليها ميثاق المنظمة والذي ينص بوضوح على دعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء(٣).

ركَّز اجتماع اللجنة التوجيهية على الجهود المبذولة للوقاية ولتحجيم أزمة كورونا في بلاد الأمة، واستعرض الاجتماع مستوى استعداد الدول الأعضاء للتعامل مع الوباء. وهدف إلى تبادل المعارف والمعلومات، وإرساء استراتيجية منسقة لمواجهة الوباء من خلال تنشيط بروتكولات التعاون في الأزمات المتفق عليها سابقًا والمُصدَّق عليها من الدول الأعضاء على مختلف المستويات، داخليًّا وبين دول المنظمة ومع المنظمات الإقليمية والدولية.

وكانت أول هذه الإجراءات هي تعزيز الجهود المبذولة للقطاع الصحي وزيادة تمويله. وبدأ التنسيق على

(١) منظمة التعاون الإسلامي، قرارات الدورة الخامسة عشر للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ١٩ نوفمبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٧ مايو ٢٠٢٠، ٤:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/hkzR7

(٢) منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي تعقد اجتماعًا افتراضيًّا طارئًا للجنة التوجيهية المعنية بالصحة على المستوى الوزاري لتبادل المعلومات ومناقشة استراتيجيات مكافحة كوفيد - ١٩، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ٥ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٠ يونيو ٢٠٢٠، ٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/ejGJV

(٣) منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، موقع المنظمة، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/apsyI

المستويات المحلية والدولية والإقليمية لتفعيل سلاسل توريد للمستلزمات الطبية واللوجستيات اللازمة للوقاية للطواقم الطبية وللعامة على حدٍّ ســـواء، مع التركيز على الدول الأقل نموًّا والمعرَّضة لتفاقم الأزمة بسبب ضعف البنية التحتية والتأسيسية، وتم إطلاق مبادرة دعم الدول الأعضاء اقتصاديًّا من خلال التعاون بين المنظمة وصندوق التضامن الإسلامي[١].

ثاني التحرُّكات الرسمية كان انعقاد الندوة الطبية الفقهية الثانية لمجمع الفقه الإسلامي التابع للمنظمة، والتي جمعت الفقهاء مع الأطباء لدراسة مختلف الجوانب الفقهية للتعامل مع أزمة كورونا[٢]، ركَّزت على التحديات التي تواجه المجتمع المســـلم أفرادًا وجماعات، مثل الأطباء مع دخول شـــهر رمضـــان واضـــطرارهم للعمل على مدار الساعة، وجماعةً مثل التجمعات وقت الصلاة وفي شعائر العمرة والحج، تم الاستناد على عدَّة مبادئ شرعية منها التيسير ورفع الحرج وقاعدة لا ضرر ولا ضرار[٣]. وكانت الندوة تهدف لبلورة موقف مشـــترك في مواجهة الجائحة، والتأصيل الشرعي لما قامت به الدول من فرض قيود على الحريات الشخصية، أو إيقاف الجماعة وصلاة الجمعة. والعديد من التفصيلات فيما يتعلَّق بالمسائل التي تخصُّ الدول والأفراد على حدٍّ سواء[٤].

تمَّ بعدها عقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة عبر الفضـــاء الافتراضـــي في ٢٢ أبريل ٢٠٢٠[٥]، الذي ناقش الوضع القائم وصدَّق على ما تم إصداره من اجتماع اللجنة التوجيهية إضـــافةً إلى إصـــدار بيان ختامي يحتوي التوصـــيات والتوجيهات المطلوب اتباعها من الدول الأعضاء والمنظمة، والتي عقدت بشأنها عدَّة اجتماعات لاحقة لتنسيق المتابعة والتنفيذ مع دول المنظمة، وللتواصل والتنسيق مع المنظمات العالمية والإقليمية المعنية مثل الأمم المتحدة. ونســـتعرض فيما يلي أهم قرارات وتفاعلات المنظمة مع الأزمة.

في السياق السياسي:

ناشدت منظمة التعاون الإسلامي أطراف النزاع في مختلف الدول الإسلامية بوقف الصراعات والمبادرة بوقف إطلاق النار، وذلك لتخفيف أثر الجائحة على الفئات المهمَّشـــة الأكثر تضـــرُّرًا من هذه الجائحة. ففي اليمن، أعلنت قيادة القوات المشـــتركة للتحالف لدعم اليمن وقف إطلاق النار المؤقت من تاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠ لمدة شـــهر، اســـتجابة لطلب الأمانة العامة للمنظمة[٦]. ودعت المنظمة إلى الشفافية في تبادل المعرفة والخبرات والوقائع، مشـــددة على أنها الوســـيلة الوحيدة لتكون أي دولة قادرة على التوصل لحل وتخطي الأزمة.

---

(١) منظمة التعاون الإسلامي، البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التوجيهية لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالصحة بشأن جائحة كورونا، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٠، ٢١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/vwJM8

(٢) منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يصدر توصيات ندوة "فيروس كورونا المستجد وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية"، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٠، ٢١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/uM048

(٣) اتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي، المنتدى الإعلامي لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، اتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي عبر موقع YouTube، ١٤ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٤ يوليو٢٠٢٠، ١٨:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/jkrvF

(٤) منظمة التعاون الإسلامي، مجمع الفقه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي يصدر توصيات ندوة "فيروس كورونا المستجد وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية"، مرجع سابق.

(٥) منظمة التعاون الإسلامي، تقرير، جهود منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها كافة في خدمة القضايا الإسلامية، ومواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) - نظرة عامة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ١٤ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/imrPQ

(٦) المرجع السابق.

في السياق الإنساني:

• أطلقت مجموعة البنك الإسلامي، برنامجًا سمته "التأهب والاستجابة الاستراتيجي" بميزانية قدرها ٢,٣ مليار دولار أمريكي. وينقسم إلى ثلاث مراحل هي الاستجابة، والاستعادة، والبدء من جديد، ويعمل البرنامج على المشاريع المتوسطة والطويلة المدى والتي تهدف إلى التعافي واستعادة الأوضاع الطبيعية في بلدان المنظمة بعد الجائحة(١).

• قامت المنظمة بعدّة أدوار لدعم دولها الأعضاء، وخاصةً الدول الأقل نموًّا والدول المعرّضة لتفاقم الجائحة وتداعياتها، وركّزت على الدعم الإنساني مع التشديد على ضرورة مراعاة الفئات المهمّشة وبالأخص اللاجئين والجاليات المسلمة المستضعفة(٢)، وقد تمَّ تخصيص حساب للتبرُّع لمساعدة الدول الأعضاء من خلال مبادرة أطلقها صندوق التضامن الإسلامي التابع للمنظمة، وتهدف إلى توفير لوجستيات طبية لدعم المنظومات الصحية(٣)، حدّدت المنظمة ١٧ دولةً ذات حاجة قصوى وتم تسليم دفعات من المساعدات المالية لها(٤).

• على المستوى الدولي، قامت منظمة التعاون الإسلامي بالتواصل مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون على الدول الأعضاء للتخفيف من حدَّة الأزمة عليهم، وقد بذلت المنظمة جهودًا تنسيقية على مستوى دول المنظمة، حيث دعمت المبادرات الثنائية بين الدول الأعضاء فيما يتعلّق بجدولة الديون بينهم.

• قدّمت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي إحدى الأجهزة المتخصّصة، استراتيجية(٥) تعمل على مستويين: المستوى الوطني، حيث تدعم الدول الأعضاء من خلال مساعدات غذائية ونقدية وبرامج مخصصة للفئات الفقيرة والضعيفة. ومستوى المنظمة، التي تتّخذ كافَّة التدابير العاجلة لمكافحة غزو الجراد الذي أثَّر على الأمن الغذائي والاحتياطي الغذائي للدول(٦).

في السياق الإعلامي:

انطلاقًا من مبدأ الشفافية، تم إنشاء نافذة محتوى على موقع المنظمة تتضمَّن جميع الأخبار والإحصائيات المتعلّقة بانتشار الجائحة في دول المنظمة وجهود الدول الأعضاء والمنظمة للمكافحة. كما تمَّ تكليف مركز سيسرك بتقديم إحصائيات يتم تحديثها كل نصف ساعة

(١) الملتقى السنوي الأول لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا)، كلمة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، ٢٨ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٧ يونيو ٢٠٢٠، ٤:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/szDE1

(٢) منظمة التعاون الإسلامي، "التعاون الإسلامي": تسليم ٥ دول أعضاء منحا مالية عاجلة من صندوق التضامن الإسلامي لمواجهة تداعيات كورونا، موقع منظمة التعاون الإسلامي، ٣ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يونيو ٢٠٢٠، ٦:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/gBCKM

(٣) منظمة التعاون الإسلامي، مواصلة لجهود المنظمة في مواجهة جائحة كورونا المستجد صندوق التضامن الإسلامي يشرع في إجراءات تقدم منحة مالية عاجلة للدول الأعضاء الأقل نموًّا، ١٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مايو ٢٠٢٠، ٢١:٣٥، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/pOX49

(٤) "التعاون الإسلامي" تقدم مساعدات للدول الأكثر تضررًا من كورونا، سكاي نيوز عربية، ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ أغسطس ٢٠٢٠، ٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/sBEPW

(٥) اتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي، المنتدى الإعلامي لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، مرجع سابق.

(٦) منظمة التعاون الإسلامي، جهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة جائحة كورونا-٢٠١٩، موقع منظمة التعاون الإسلامي، يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، ٥:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/iqIJ5

عن حالات الإصـــابات المؤكَّدة في دول المنظمة[١]، إلى جانب عدد الوفيات والمتعافين، مما يـ سهل متابعة الو ضع وتقدير حجم الانتشار في الدول الأعضاء.

في سياق الصحة:

ركَّزت المنظمة على المجال البحثي في القطاع الصـــحي، بعد أن حثَّت الدول أولًا والعلماء والأطباء والمعنيِّين في القطاع الطبي بالتركيز على تصـــنيع لقاح وعلاج للفيروس المســتجد، كما دعت إلى تشـــارك المستجدات لتحسين التنسيق بين الدول الأعضاء[٢].

في سياق الاقتصاد:

أوْلت الأمانة العامة للمنظمة اهتمامًا كبيرًا لتبعات الجائحة على فلسطين و شعبها. حيث قام المكتب التمثيلي للمنظمة في بداية الجائحة بالتواصل مع السلطة الفلسطينية لإعداد تقرير مفصَّل عن التطورات الميدانية ورفعه للمنظمة للتدخُّل والعمل على تخفيف وطأة الجائحة، وقد تبرَّعت المملكة العربية الـ سعودية بمبلغ ٣ ملايين وعـ شرة آلاف دولار لدولة فلسطين، مخصَّصة لدعم الخدمات الصحية[٣]، ووجَّه الأمين العام للمنظمة الانتباه إلى وكالة الأونروا وضـــرورة زيادة دعمها المادي لمواجهة الجائحة[٤]. وخـ ّصـ صت المنظمة عن طريق بنك التنمية الإ سلامي وصندوق التضامن الإ سلامي حوالي ٣٥ مليونًا ونصف المليون دولار في بداية الجائحة، وهي مساعدات خُصِّصت لدعم القطاع الـ صحي الفلـ سطيني أولًا، مع التركيز على توفير الأدوية والأجهزة الطبية، ولتخفيف أثر الجائحة على الاقتصاد المتضرِّر ثانيًا[٥].

وقامت وكالة بيت مال المقدس، إحدى وكالات المنظمة، بو ضع خطة ا ستعجالية بميزانية أولية قدرها مئتان وخمســـون ألف دولار لدعم القطاعات ذات الأولوية في فلـ سطين، إلى حين تقييم الو ضع، وو ضع خطة لتغطية احتياجات فلسطين المحتلة بكامل قطاعاتها[٦].

في سياق التعليم:

- نبَّهت الأمانة العامة الدول الأعضاء بحجم تأثير الجائحة على طلاب المدارس والجامعات وعلى الطلاب الذين يعيـ شون تحت ظروف اجتماعية واقتـ صادية صعبة كاللاجئين، وأشارت إلى ضرورة السعي لحل إشكالياتهم وتبادل الخبرات بين الدول التي كان لها تجاربها في التعليم عن بعد وضرورة تقديم الدعم والمشورة للدول التي تتعرَّض لتحديات فيما يتعلق باستكمال العام الدراسي الحالي[٧].
- في هذا الـ سياق أيـ ضًا، قدَّمت الإيـ سيـ سكو مبادرة البيت الرقمي، وهي مبادرة تدعم الجهود الدولية

---

(١) منظمة التعاون الإسلامي، تقرير، جهود منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها كافة في خدمة القضايا الإسلامية ومواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) – نظرة عامة، مرجع سابق.

(٢) منظمة التعاون الإسلامي، جهود منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة جائحة كورونا-٢٠١٩، مرجع سابق.

(٣) اتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي، المنتدى الإعلامي لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، مرجع سابق.

(٤) العثيمين يبحث مع المفوض العام للأونروا ترتيبات المؤتمر الافتراضي للمانحين، اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، يونا، ١٥ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٩ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/hzKS0

(٥) اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية يقدم ٣٥,٧ مليون دولار لمحاربة (كوفيد-١٩) بفلسطين، موقع اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، ٧ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/adFJY

(٦) اتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي، المنتدى الإعلامي لاتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، مرجع سابق.

(٧) المرجع السابق.

في الحدِّ من انعكاسات كورونا حسبما نشرت المنظمة[١]. تنقسم المبادرة إلى حوالي تسع محاور، وتركِّز بشكل أساسي على جعل العلم والتعلُّم عن بعد متاحًا لمختلف الفئات والطلاب من جميع السنوات الدراسية. وقد جمعت المبادرة بين التجارب المختلفة من الدول داخل وخارج المنظمة مع توفير محتويات علمية عالمية مجانًا، وجمع عدَّة مصادر من مكتبات مختلفة حول العالم الإسلامي مثل مكتبة الإسكندرية.

أحد المحاور يهتم بإنشاء محتوى توعوي عن خطورة فيروس كورونا المستجد باللغات الأفريقية المحلية المختلفة، إسهامًا في دعم المجتمعات المحلية والبرامج الإعلامية والتثقيفية للمنظمة في أفريقيا. تتضمَّن المبادرة أيضًا محورين يركزان على المعلِّم وكيفية تحقيقه للأداء الأمثل في وظيفته ومهمَّته كمعلم خلال الجائحة عبر مواكبته للتطور التكنولوجي مع الحفاظ على جودة المستوى التربوي والتعليمي.

رابعًا- تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي:

في كل ما سبق ذكره من جهود، لم يتمّ إنجاز إلا اليسير، وتركَّزت الإنجازات الفعلية في المشاريع والمبادرات الثقافية والتعليمية والفقهية، أما في السياق الاقتصادي فذلك يعتمد على مصلحة كل دولة في تنفيذ الاتفاق. وفي الجانب السياسي، بقيت المنظمة عاجزة ومحدودة الفعل والأثر، ويرجع ذلك لعدَّة أسباب منها أن القرارات أشبه بتوصيات وليست إلزامية للدول الأعضاء، والإعلانات والبيانات الصحفية أشبه بإعلان شعور دول المنظمة تجاه مسألة معينة لا أكثر[٢].

إلى جانب وجود إشكاليات أخرى، أولها انقسام المنظمة داخليًّا بين العرب وغير العرب، والدول القوية المتقدِّمة والدول الأقل نموًّا وأضعف اقتصاديًّا وسياسيًّا، مع غياب هدف وغاية كبرى تدفع الدول للسموّ عن المصالح الشخصية لكل دولة وتوحيد سعيها. ونتيجةً لاعتماد المنظمة على التبرُّعات من دول المنظمة القوية اقتصاديًّا وبالأخص المملكة العربية السعودية -المتبرع الأكبر للمنظمة-، واعتماد الدول الضعيفة اقتصاديًّا على المساعدات من المنظمة وغيرها، فنجد أن أجندة اهتمامات المنظمة تأتي طبقًا لما يتناسب مع المتبرِّعين المؤثِّرين على ميزانية المنظمة. ومثال على ذلك، عندما اعترضت باكستان على عدم دعم المنظمة لها في مواجهة الهند في الصراع على إقليم كشمير، سحبت المملكة العربية السعودية القروض المقدَّمة لباكستان وأوقفت إمدادات الغاز في وسط الجائحة[٣]، ولم يتعدَّ الأمر تنديدًا وشجبًا من المنظمة تجاه أعمال العنف في الهند من حين لآخر، وذلك لأن السعودية لم ترد أن تتأثَّر تعاملاتها التجارية مع الهند.

بإسقاط ذلك على الجائحة والوضع الحالي، فإن المنظمة، وإن تمَّ وضع أجندة عمل وقرارات لمواجهة الجائحة بها، فإن التنفيذ يبقى معلقًا بسبب بحث كل دولة عن مصلحتها الشخصية بما يتناسب معها، فلا يوجد

(١) الإيسيسكو، بيت الإيسيسكو الرقمي، موقع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: ٥ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/eprMX

(2) Arwa Ibrahim, All you need to know about OIC, Al Jazeera News, 31 May 2019, accessed: 12 August 2020, 1:00, available at: shorturl.at/jzDJK

(3) Middle East Monitor, Saudi Arabia Ends Loan and Oil Supply to Pakistan over its Criticism of OIC on Kashmir, Middle East Monitor Articles, 10 August 2020, accessed: 10 August 2020, 20:30, available at: shorturl.at/tGS59

تنظيم فعّال للمجهودات، فضلًا عن الصراعات السياسية بين الدول، مثل حصار قطر وحرب اليمن الحالية. ويمثّل التنسيق على مستوى ٥٧ دولة تحديًا قائمًا ومستمرًا، ذلك أن المنظمة تتمتّع بوجود طيف واسع من الثقافات والاقتصادات والنظم المختلفة. وبالوضع في الاعتبار النظام الداخلي لكل دولة الذي يمكن ألّا يدعم الشفافية ببساطة، فلا يوجد اضطرار لأن يُنفذ أو يلتزم بما أقرّته المنظمة فعليًّا وإن التزم نظريًّا، وخاصّةً أن أغلب دول المنظمة ليست أنظمة تدعم الحريات والشفافية السياسية، مع الفساد الداخلي في أغلب الدول، الذي لا يستدعي بالضرورة أن المساعدات المالية ستستخدم فيما يتناسب مع الوضع الحرج خلال الجائحة.

وعندما نتكلّم مثلًا عن دولة في وضع الجمهورية اليمنية، فإننا نتكلّم عن حرب دائرة تتصـــارع فيها قوات التحالف الســـعودي الإماراتي مع الحوثيين، وإن كان تمّ اتهام الإمارات بتدمير البلاد لا بمساعدتها[1]. يبقى السؤال مطروحًا عن مســـاعدات بقيمة المليارات لم يظهر تأثيرها حتى الآن على البلد المنكوب في أيٍّ سياق من السياقات التي أعلنت المنظمة أنها محل تركيز واهتمام لها، خاصّة بعد أن اجتمعت عليها المجاعة والوباء -الكوليرا- والجائحة. ولم يتم التركيز عليه في أيٍّ من الخطابات الرسمية للمنظمة إلا فيما يتعلّق بالدعوة لوقف إطلاق النار واستنكار خرقه من قبل الحوثيين، وإلى الآن وبعد عدّة شـــهور من بداية الجائحة، لم يتم إعلان أي خطة لإيصال المساعدات العينية والغذائية والمالية للمتضرّرين من الوباء والحرب، وتحديدًا أولئك الذين يعيشـــون في المناطق الواقعة تحت ســـيطرة الحوثيين، الذين يعانون أكثر من بقية المناطق بسبب تعسُّر وصول المساعدات لهم.

خاتمة

تحرّكت المنظمة في مختلف المجالات وســـاعد في ذلك تنوُّع وتخصُّص وكالاتها المختلفة الذي ساعد على توزيع الجهد المبذول لتغطية جميع المجالات المهمَّة والمتفرِّعة، حتى إنه تم عقد اجتماع لمناقشة وضع المرأة ودورها خلال جائحة كورونا[2]. ولكن يبقى الإنجاز الفعلي على أرض الواقع كما كان قبل الجائحة، محصورًا في الندوات والبرامج الثقافية والتعليمية بشكل أساسي وبعض القضايا الاجتماعية، وتبقى المسائل الاقتصادية والسياسية معلّقة في ميزان القوى والمصالح الكبرى للدول التي تمتلك اليد العليا على الدول الأقل نموًّا والأضـــعف والمعرّضـــة لتلاعبات القوى الغربية التي تؤثّر على المنظمة من خلال الدول الخاضعة لها.

في الســـياق الثقافي والإعلامي، حقّقت المنظمة أهدافها التي ســـعت إليها واســـتطاعت أن تدمج أغلب الثقافات والفئات الضـــعيفة في حملات التوعية والوقاية والتدريبات التي شملت مختلف القضايا الحيوية التي خلقت تحديًا خلال الجائحة في هذين السياقين. أما في السياق التعليمي، فبقدر ما نجحت وكالات المنظمة في خلق فرص وحلول لإشكالية التعليم المتوقّف، إلا أنها فشلت من ناحية

(1) Middle East Monitor, Yemen: UAE is sending militias to destroy not help us, Middle East Monitor Articles, 4 June 2020, accessed: 12 August 2020, 1:15, available at: shorturl.at/nHPW6

(٢) انظر الآتي:

- اجتماع افتراضي حول المرأة وجائحة كورونا في دول "التعاون الإسلامي"، اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، يونا، ٨ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، ٧:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: shorturl.at/ipH67

- الأمانة العامة تشارك في مؤتمر "دور المرأة المسلمة في المجتمعات في وقت الأزمات"، يونا، ٥ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٩ يوليو ٢٠٢٠، ٤:١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3218Tj4

أخرى في تقديم حلول عملية لفئات مهمَّشة بالكامل مثل اللاجئين والطلبة القاطنين في مناطق شبه بدائية ونائية.

وفيما يتعلَّق بالسياق السياسي، فلم تتجاوز أفعال المنظمة البيانات الصحفية المندِّدة والرافضة أو الداعية للتعقُّل والذي يبقى قرارًا يتَّخذه أطراف الصراع لا تفرضه المنظمة، ولا نستطيع أن ننفي عن الصراع السياسي والعسكري دوره في تأخير الاستجابة وفي التأثير على تحركات المنظمة في التعامل مع الجائحة، بالرغم من أنه ليس السبب الرئيسي في عدم فاعلية المنظمة بالشكل الكافي والمطلوب خلال الجائحة على المستوى العام للمنظمة، إلا أنه السبب الرئيسي في عرقلة ومنع المساعدات عن دولة مثل اليمن، والسبب في تعقيد وضعها القائم. وفي حالة باكستان، فنستطيع أن نسلِّمَ بأن حرمانها من المساعدات والتسهيلات كان سببها الصراع السياسي، أو اعتراضها السياسي للدقة.

وأما الجانبين الاقتصادي والإنساني، فقد استطاعت المنظمة أن تقدِّم بعض الدعم الإنساني لبعض الدول بتقديم مساعدات مالية خلال الجائحة. وعلى الجانب الاقتصادي، فقد استطاعت المنظمة أن تتكفَّل بإعادة هيكلة بعض الديون على بعض الدول بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. غير أن دورها توقَّف عند هذا الحد، ويبقى الزمن ليثبت لنا هل ستنضم برامج الدعم والإصلاح والبدء من جديد لمثيلاتها حبرًا على ورق أو ستتحقق على أرض الواقع؟ وكما تنص لوائح المنظمة فإن جهد ذلك يقع على عاتق الأمين العام للمنظمة، المسؤول عن تنفيذ السياسات والإشراف عليها.

أزمات عربية وعالمية في ظل كورونا



أزمة النفط في ظل أزمة كورونا: كيف تؤثر على الاقتصاد العالمي؟

عبد الرحمن عادل(*)

مقدمة:

تعرض سوق النفط العالمي إلى أزمةٍ طاحنة جراء ما تسببت فيه جائحة كورنا من توقف للأنشطة الاقتصادية ولحركة النقل والتجارة حول العالم، الأمر الذي أدى إلى اختلال توازن سوق النفط العالمي؛ نتيجة لزيادة العرض وانخفاض الطلب نتج عنه انهيار أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق منذ عقدين تقريبًا. وعلى إثر هذه الأزمة دعت السعودية –القائد الفعلي لمنظمة الأوبك– إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء منظمة الأوبك وروسيا ودولًا أخرى منتجة للنفط في فيينا في ٥ و٦ مارس ٢٠٢٠، للتباحث حول تخفيضات في إنتاج النفط لإيقاف انهيار الأسعار، ولكن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيضات الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى اشتعال ما أطلق عليه "حرب الحصص والأسعار" بين السعودية وروسيا، وهو ما فاقم من تداعيات الأزمة وسبّب نتائج كارثية على الدول المنتجة للنفط حول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يكن فشل التوصل إلى اتفاق بين الدول المنتجة للنفط بخصوص تخفيض الإنتاج وليد اللحظة الراهنة، وإنما كان نتيجة لأزمة أخرى بدأت منذ عام ٢٠١٤، عندما ارتفع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والذي أطلق عليه " ثورة النفط الصخري"، أعقبه قرار في عام ٢٠١٥ برفع الحظر عن تصدير النفط الخام، ومن ثم في عام ٢٠١٩ احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في إنتاج النفط في العالم. وهو ما كان يعني بالنسبة للأوبك وروسيا أن الولايات المتحدة لم تعد زبونًا في سوق النفط العالمي وإنما منافس جديد. فقد انخفضت صادرات الأوبك من النفط الخام للولايات المتحدة من ٦ مليون برميل يوميًا في ٢٠٠٨ إلى ١,٦ مليون برميل في ٢٠١٩، ومن جانب روسيا، فقد اعتبرت أن العقوبات الأمريكية في ديسمبر الماضي على خط أنابيب نورد ستريم الروسي المخصص لنقل الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوربي، علامة على استراتيجية أمريكية هدفها زيادة صادراتها النفطية إلى أوربا على حساب روسيا(١).

ومن ناحية أخرى فإن سبب الأزمة بين السعودية وروسيا، يرجع إلى رفض الأخيرة مقترحًا لتخفيض إنتاج النفط بمقدار ١,٥ مليون برميل يوميًا حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠. وقد دفع ذلك السعودية في ٣٠ مارس ٢٠٢٠ إلى الإعلان عن تخفيض أسعار نفطها لشهر أبريل، وعزمها زيادة صادراتها النفطية بنحو ٦٠٠ ألف برميل يوميًا في مايو ليصل إنتاجها من النفط إلى ١٠,٦ ملايين برميل يوميًا(٢). وهو الأمر الذي أحدث انهيارًا غير مسبوق في أسعار النفط العالمية.

أولًا: أثر أزمة النفط على الدول المصدرة:

١– الدول كبرى: الولايات المتحدة وروسيا:

كان يوم الاثنين ٢ أبريل ٢٠٢٠ يومًا كارثيًا في تاريخ صناعة النفط؛ إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي، المعروف بخام غرب تكساس بنسبة ٣٠٠% خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت (سالب ٣٧) دولارًا للبرميل عند التسوية. ومع تقلص القدرة التخزينية الأميركية

(*) باحث في العلوم السياسية

(1) Rasoul Sorkhabi, Oil Crisis 2020: Oil Glut and Price Wars in the Great Lockdown Economy, April, 2020, Accessed: 30 June 2020, https://2u.pw/4yJHe.

(٢) جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) وتداعياتها على الاقتصادات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٠ يوليو٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ggfUr. ص١٥.

وتكلفتها الباهظة، اتجه المنتجون إلى التخلص من إنتاجهم مجانًا وقدموا إغراءات مالية لزبائنهم لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين[١] وبفعل انهيار سعر النفط الأمريكي (خام غرب تكساس) إلى ما دون الـــ ٢٠ دولار للبرميل، توقفت أرباح معظم شركات النفط الأميركية ووصلت لما تسمى بنقطة التعادل؛ وهي المرحلة التي يباع فيها المُنتج بنفس تكلفة إنتاجه، بل إن الكثير من الشركات الأمريكية باعت إنتاجها بأقل من ثمن الإنتاج. ومن ناحية أخرى اعتُبِر هذا مؤشرًا خطيرًا على إمكانية تأزم الاقتصاد الأمريكي؛ حيث تمثل صناعة النفط في ولاية تكساس حوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي وتُوظف حوالي ٣٦٠٠٠٠ عامل[٢] ؛ فقد منهم حوالي ٥٠٠٠٠ عامل وظيفته في مارس الماضي وتعرضت الكثير من الشركات الصغيرة العاملة في مجال النفط للإفلاس[٣]، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى التدخل لدى السعودية وروسيا، وتم الاتفاق على تقليص الإنتاج بمقدار ٩,٧ مليون برميل يوميًا (أي نحو ١٠% من المعروض العالمي) في مايو ويونيو ٢٠٢٠، ثم بواقع ٨ ملايين برميل في يوليو وديسمبر من نفس العام، وذلك بعد محادثات طويلة شملت أوبك وروسيا ومنتجين آخرين وبمباركة مجموعة العشرين، وبالرغم من أن ترامب قد اعتبر هذا الاتفاق نجاحًا دبلوماسيًا كبيرًا لجهوده الشخصية، إلا أن الأسواق الأمريكية استقبلت هذا القرار ببرودة، لأنه حتى بعد التخفيض سيبقى الفائض في السوق في حدود ٢٠ مليون برميل يوميًا[٤].

أما روسيا، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار ٥,٥%، إضافة إلى أن الروبل الروسي فقد ربع قيمته مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من ١ يناير إلى ١ مايو الماضي.

٢- دول العالم العربي:

جاءت أزمتا انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا في الوقت الخطأ لدول الخليج العربية التي كانت تأمل أن تعود اقتصاداتها إلى النمو بعد أزمة انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤. وفي حين أن الدول الغنية منها، مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، لديها احتياطات مالية ضخمة، تبقى البحرين في موقف ضعيف، وتواجه سلطنة عمان عجزًا كبيرًا في الميزانية يبلغ ٢٢% من إجمالي الناتج القومي إذا كان معدل سعر البرميل ٣٠ دولارًا. وستكون دول غنية مثل السعودية والإمارات وقطر التي لديها صناديق ثروة سيادية كبيرة واستثمارات ضخمة في أنحاء العالم، مضطرة إلى تقليص الإنفاق؛ فالسعودية مثلًا، وهي أكبر مصدر نفطي في العالم، أعلنت أنها ستقلل الإنفاق العام بنسبة ٥ في المئة، وسترفع سقف المديونية من ٣٠% إلى ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي. وصدرت تعليمات للدوائر الحكومية بتقليل الإنفاق بواقع ٢٠%، وهذا سيجبر الحكومة على إيقاف مشاريع أو تعليقها، وسيؤثر ذلك سلبيًا أيضًا في مشاريع ولي العهد محمد بن سلمان الضخمة التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط)[٥].

وفي ظل هذا الوضع المأزوم، تشير التوقعات إلى تراجع وتائر معدلات النمو في المنطقة العربية من ١,٢% في عام ٢٠١٩ إلى ٢,٨% بالقيمة السالبة في ٢٠٢٠ وهي أقل

---

(١) المرجع السابق، ص.٢.

(2) Giuliano Garavini, This Time is Different: The "COVID-Shock" and Future of the Global Oil Market, 18 April 2020, Accessed: 1 June 2020, https://2u.pw/nOq0K.

(3) Samantha Gross and David Dollar, What drove oil prices through the floor this week, Brookings Institution, 22 April 2020, Accessed: 15 June 2020, available at: https://brook.gs/30DX5n5.

(٤) كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://2u.pw/M4j55. ص٢.

(٥) المرجع السابق، ص٥.

معدلات النمو المسجلة منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، كما أشارت التوقعات إلى ضعف آفاق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان العربية المصدرة للنفط، وتتباين هذه التوقعات إلى حد ما في ما بينها بسبب تباين قدرة تلك الدول على الاستجابة لأزمة انهيار أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا، وذلك في ضوء التدابير الوقائية الواسعة النطاق وضغوط الإنفاق التي اتخذتها هذه البلدان، وكذلك مدى قدرة كل منها على تنويع مصادر النشاط الاقتصادي الجارية في أكثر من دولة منها. فعلى مستوى دول مجلس التعاون، تشير التوقعات إلى انكماش النمو بنسبة ٢,٧% في عام ٢٠٢٠، وتشير التوقعات أيضًا إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الكلي بنسبة تزيد على ٠,٣%. وما يزيد الوضع سوءًا هو إمكانية تراجع النشاط غير النفطي في دول المجلس بنسبة ٣,٤% في العام نفسه، ولا سيما أن العديد من القطاعات مغلقة -جزئيًا على الأقل- في المدى المنظور[١].

وهكذا بدأت دول الخليج العربي في اتخاذ إجراءات تتجاوز بها هذه الأزمة؛ فبادرت السعودية في مايو ٢٠٢٠ إلى فرض العديد من الإجراءات التقشفية بغرض خفض الإنفاق وزادت ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات من ٥ إلى ١٥%، كما رفعت مصادر الإيرادات الضريبية (الرسوم على الإقامة، والاستقدام والكفالة..إلخ) وقامت بإلغاء بدل شهري تبلغ قيمته تقريبًا ٢٦٦ دولارًا، كان العاملون السعوديون في الدولة يحصلون عليه تحت مسمى "بدل غلاء المعيشة"، هذا فضلًا عن عدد من الإجراءات التقشفية الأخرى التي تتعلق بالمزايا المالية المدفوعة للموظفين والمقاولين، ويُتوقع كذلك أن يقل حجم دعم السلع والخدمات المقدّم من الدولة. أما في الكويت، فقد دعا أميرها الشيخ صباح الأحمد إلى مراجعة نهج ونمط حياة الكويتيين اليومية وترشيد استغلال موارد البلاد، وطلب من الحكومة ومجلس الأمة العمل من أجل تطوير برنامج يرشد الإنفاق الحكومي ويضع الخطط لتقليل الاعتماد على مورد واحد وقد أدى ذلك إلى إعادة دراسة المشاريع التي تنفذها الحكومة، وتأجيل تنفيذ بعضها. كما أعلنت الحكومة عن تخفيض نحو ٢٠% في موازنة الوزارات والهيئات، إلى جانب إعادة النظر في مشتريات الحكومة وترشيدها. وعلى المنوال نفسه، أقرت سلطنة عُمان مجموعة من التخفيضات على الإنفاق الحكومي في مايو ٢٠٢٠ شملت تقليصًا بنسبة ٥% من ميزانية الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة. وقدرت وزارة المالية العُمانية أن تكلفة الإجراءات المتخذة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي تواجهه السلطنة تتجاوز ٣,٤ مليارات دولار أميركي. وفي البحرين، وهي التي رسمت خطتها للوصول إلى نقطة التوازن بين الإيرادات والنفقات عام ٢٠٢٢، بعد حصولها على دعم بقيمة ١٠ مليارات دولار أميركي من السعودية والإمارات والكويت، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات القاسية، من بينها خفض الإنفاق الحكومي والمصاريف التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية بنحو ٣٠%. أما في الإمارات، فقد خفضت إمارة دبي في أبريل ٢٠٢٠ إنفاقها الرأسمالي إلى النصف، وقلّصت النفقات الإدارية الحكومية بنسبة ٢٠%، وأوقفت التعيينات الجديدة وعلّقت العمل في العديد من المشاريع التي لم تبدأ، وذلك حتى إشعار آخر، فضلًا عن منع أي زيادات في الإنفاق على مشاريع البناء الجارية[٢].

وفي العراق يبدو الوضع أكثر فداحة من الدول الأخرى؛ حيث يقدر صندوق النقد الدولي انكماش النمو في العراق -وهو ثاني أكبر الدول المنتجة في الأوبك- بنسبة ٤,٧%، ويتوقع أيضًا انكماش إنتاج النفط فيه بنسبة ٢%، كما سجلت وزارة النفط في العراق انخفاض عائداتها من النفط إلى ١,٤ مليار دولار أميركي في أبريل، أي خُمس إيراداتها للفترة نفسها من عام ٢٠١٩. وتحت وطأة هذا الوضع المأزوم، اتجه العراق نحو دول مجلس التعاون طلبًا للمساعدة؛ فطلب من الكويت تأجيل دفع نحو ٣ مليارات دولار

(١) جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) وتداعياتها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق، ص ص ١٨-٢٠.

(٢) جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) وتداعياتها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

أميركي مستحقة على العراق كتعويضات من فترة الغزو عام ١٩٩٠، وأرسلت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي، وزيرَ المالية علي علاوي في جولة إلى دول المجلس طلبًا للعون في دفع رواتب الموظفين الحكوميين العراقيين)[١](.

أما الجزائر، والتي يبلغ عدد سكانها ٤٤ مليون نسمة بمعدل بطالة يصل إلى ١٥%، فتعتمد على واردات النفط والغاز والتي تقدر بنسبة ٨٥% من عائدات النقد الأجنبي، واستنفدت في عام ٢٠١٨ صندوق ضبط الموارد؛ الذي كان يمتلك ذات يوم احتياطيات تبلغ أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى هذا العجز، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض الاحتياطيات إلى ما دون ١٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، وعمدت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ خطة تقشفية جديدة، تضمنت مزيداً من تخفيض نفقات الدولة من ٣٠% إلى ٥٠%، وتجميد العديد من المشاريع الحكومية القائمة، ووقف التصديق على نفقات المشاريع التي لم تبدأ بعد)[٢](.

٣- دول الجوار: إيران:

وبالنسبة إلى إيران، والتي ضربها الوباء في ظرف تاريخي من أصعب ما تمر به البلاد؛ حيث انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقَّع عام ٢٠١٥ وقامت بتجديد العقوبات المفروضة عليها، الأمر الذي دفع بالاقتصاد الإيراني إلى الهاوية. وفي ظل العقوبات التي تمنع إيران من تصدير حتى المواد غير النفطية، فإن إيران لجأت لأول مرة منذ الثورة الإسلامية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وطلبت قرضًا بمقدار ٥ مليار دولار، كما قامت إيران في ظل هذا الوضع المأزوم بالسحب من الاحتياطيات النقدية من صندوق التنمية الوطنية الذي تم إنشاؤه للحفاظ على جزء من عائدات النفط من أجل مواجهة الصدمات الناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق العالمية)[٣](، كما لجأت أخيرًا إلى تغيير عملتها من الريال إلى التومان؛ بحيث يساوي الأخير ١٠ آلآف من الأول، وذلك حتى تتمكن من الاستمرارية في إصدار النقود.

٤- نماذج من باقي دول العالم:

أ) أفريقيا:

وفي أفريقيا نجد أنغولا التي ارتفع عبء ديونها من ٣٠% عام ٢٠١٢ إلى ١١١% عام ٢٠١٩ من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت قبل انهيار الأسعار في شهر أبريل تنفق ما بين خُمس وثُلث عائدات صادراتها على خدمة الديون، وقد تأزم الآن الوضع الاقتصادي الأنجولي بشكل حاد؛ حيث تم تداول سندات الـــ١٠ أعوام في أنجولا في أواخر شهر أبريل بسعر ٤٤ سنتًا، الأمر الذي ينذر بعدم قدرتها على سداد ديونها، ذلك أن خدمة ديونها وحدها تتطلب حصة من الإنفاق العام أكبر بستة أضعاف مما تنفقه أنغولا على صحة مواطنيها، ومما لا شك فيه أن هذا يستحيل في ظل أزمة كورونا)[٤](.

وبالنسبة لنيجيريا، والتي للنفط فيها حصة الأسد من الميزانية الحكومية ويحوذ ٩٠%من عائدات النقد الأجنبي، وقد تسبب تراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٤ في أزمة شديدة في نيجيريا، لتأتي أزمة ٢٠٢٠ بمزيد من التدهور الاقتصادي، وقد خرجت وزيرة المالية النيجيرية زينب أحمد وأعلنت رسميًا أن نيجيريا تتعرض لأزمة حادة. ومن ثم خفضت وكالة التصنيف (ستاندرد آند بورز) التصنيف الإئتماني لنيجيريا إلى (B-) وهو ما سيؤدي إلى رفع تكلفة

---

(١) جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) وتداعياتها على الاقتصادات العربية، مرجع سابق، ص ٢٥.

(2) Nicholas Mulder and Adam Tooze, the Corona virus Oil Shock Is Just Getting Started, Foreign Policy, 23April 2020, Accessed: 10 July 2020, https://bit.ly/30Ft8Di.

(3) Raz Zimmt and Tomer Fadlon, The Impact of the Corona virus Pandemic on the Iranian Economy, INSS, 7April 2020, Accessed: 1 June 2020, https://bit.ly/3kueVRp.

(4) Nicholas Mulder and Adam Tooze, the Corona virus Oil Shock Is Just Getting Started, Op.cit.

الاقتراض وبطء النمو الاقتصادي في بلد يعيش فيه أكثر من ٨٦ مليون شخص، ٤٧% منهم في فقر مدقع، علاوة على ذلك ومع تخصيص ٦٥%من الإيرادات الحكومية لخدمة الديون القائمة، قد تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى طباعة النقود لدفع رواتب الموظفين، ما يزيد من معدل التضخم المرتفع بالفعل بسبب نقص إمدادات الغذاء[١].

ب) آسيا:

نجد أن كازاخستان والتي أنتجت ٩٢,٢ مليون طن نفط في ٢٠١٨، تحتاج إلى أسعار نفط لا تقل عن ٥٠-٥٥ دولار أمريكي للبرميل لموازنة ميزانيتها، وقد صدَّرت الدولة ٥,٤ مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين في ٢٠١٨ وكان لديها عقد لمضاعفة الصادرات بحلول ٢٠-٢٠٢١، وهو الأمر الذي يبدو الآن بعيد المنال. وبالرغم من أن الحكومة قد وضعت خطة طوارئ لمواجهة الأزمة إلا أنه على الرغم من هذه الجهود، وتحت ضغط الروبل الروسي الآخذ في الهبوط وانهيار أسعار النفط، فقد التينغ (عملة كازاخستان) ١٧% من قيمته خلال شهر مارس. وفي أبريل استعادت العملة جزئيًا خسائرها في القيمة، واعتباراً من ١٢ مايو تم تداولها عند ٤٢١ تنغي / ١ دولار أمريكي، إلا أنها لا تزال خسارة كبيرة مقارنة بـــ ٣٨٠ تنغي / ١ دولار أمريكي في بداية مارس[٢].

أما تركمنستان، والتي أنتجت ١٠,٦ مليون طن نفط في ٢٠١٨، وصدرت ٣٣,٣ مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين في ٢٠١٨، فتواجه الآن انخفاضًا بنسبة ٧-٨ مليار متر مكعب في الصادرات. يضاف ذلك إلى الصعوبات المالية القائمة بالفعل بعد أن فقدت تركمانستان أسواق الغاز المهمة الأخرى في روسيا في عام ٢٠١٦، وإيران في ٢٠١٧. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتركمانستان من ٦,٤% المتوقعة سابقًا إلى ١,٨%[٣].

ج) أمريكا اللاتينية:

وفي أمريكا اللاتينية التي تعاني دولها ركودًا منذ انهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤، فتواجه فنزويلا خصوصًا -وهي العضو المؤسس في منظمة الأوبك وأكبر منتج للنفط في أميركا اللاتينية- انقسامات ونزاعات داخلية وتخضع لعقوبات أمريكية تضعف اقتصادها بشكل فج. وقد بلغ إنتاجها من النفط في أبريل ٢٠٢٠ نحو ٦٧٠ ألف برميل يوميًا، علمًا بأن إنتاجها اليومي عام ٢٠١٠ كان ٣,١ مليون برميل يوميًا، وتم تصدير ٢,٤ مليون برميل يوميًا، أما الآن فصادرتها شبه معدومة[٤]. وبالنسبة إلى البرازيل فهي لاعب فاعل وناشئ في مجال النفط، وقد ارتفع الإنتاج البرازيلي من النفط بواقع ٢٠% خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,١٦ ملايين برميل يوميًا بحسب موقع "أويل برايس" الأميركي المتخصص برصد أسعار النفط، وتعد شركة "بيتروباس" البرازيلية من الشركات العالمية القوية. إلا أنها ترزح تحت مديونية كانت تقدر في نهاية عام ٢٠١٩ بـــ٧٨,٩ مليار دولار[٥].

وفي حين ترزح المكسيك تحت مديونية ثقيلة تبلغ ١٠٥ مليارات دولار، فقد أغلقت وزارة الطاقة عددًا من الآبار بسبب عدم الجدوى الاقتصادية. أما الأرجنتين التي تخلفت مرارًا عن تسديد ديونها، فهي مدمنة على الاقتراض وعدم سداد الديون، وتحاول أن ترفع دخلها من إنتاج الزيت الصخري في إقليم باتاغونيا، ولكن من غير المتوقع أن يُقبل المستثمرون على تمويل الإنتاج في ظل الأسعار الحالية المتدنية[٦].

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(٤) كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص8.
(5) Nicholas Mulder and Adam Tooze, the Corona virus Oil Shock Is Just Getting Started, Op.cit.
(٦) كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ٨.

وأخيرًا تأتي الإكوادور والتي حصلت في فبراير ٢٠١٩، على حزمة قروض بقيمة ١٠,٢ مليار دولار من مجموعة من المقرضين متعددي الأطراف برعاية صندوق النقد الدولي، ومن ثم كان عليها أن تقوم مجبرة ببعض الإصلاحات الهيكلية، إلا أنها اضطرت في أكتوبر الماضي إلى التراجع عن رفع الدعم عن البنزين بسبب الاحتجاجات الشعبية الهائلة، الأمر الذي يعني أنها كانت بالفعل في واقع اقتصادي مأزوم مع مجئ جائحة كورونا. وفي شهر أبريل أعلنت الحكومة أنها اتفقت مع المستثمرين على تأخير ٨٠٠ مليون دولار من مدفوعات الفائدة على ديونها الخارجية البالغة ٦٥ مليار دولار[١].

ثانيًا: أثر أزمة النفط على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية في المستوى القريب:

تَلقى الاقتصاد العالمي ضربة قوية بسبب الإجراءات الاحترازية القاسية المتخذة لمنع انتشار فيروس كورونا؛ حيث تم إغلاق قطاعات صناعية وسياحية وتجارية، وتم تعطيل شبكات الإمدادات اللوجستية والسفر والحركة وشلّ الحركة الاقتصادية. ويرى اقتصاديون أن الاقتصاد العالمي قد يكون أمام أكبر انكماش اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد أكدت كثير من المؤسسات المالية الدولية والخاصة، بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين، أن الاقتصاد العالمي دخل بالفعل مرحلة من التراجع الاقتصادي والركود غير مسبوقة.

وتُقدر قيمة الصناعة النفطية على المستوى العالمي بحدود ٣,٣ تريليونات دولار لعام ٢٠١٩، ولكن إذا أضفنا إليها تكلفة أعمال التنقيب والاكتشافات والإنتاج والخدمات التقنية المساعدة والموجودات وبنيتها التحتية ستبلغ أضعاف هذا الرقم، وبهذا تعد صناعة النفط من أهم النشاطات الصناعية في العالم وأكبرها، وتؤدي دورًا محوريًا في تشغيل الصناعات الأخرى وتوليد الطاقة الكهربائية، وتحريك وسائل النقل بشتى أنواعها جوًا وبرًا وبحرًا. وتأخذ التعاملات التجارية وتداول أسهمها في أسواق البورصة حيزًا كبيرًا في البورصات وأسواق المال، وبما أن سلعة النفط مقومة بالدولار، وتقلبات أسعارها لها تداعيات تشمل المصارف ومؤسسات التمويل ومؤشرات السهم والسيولة النقدية لدى البنوك، فإن أي انهيار في أسعار النفط قد يعصف بميزانيات الدول المنتجة، وقد يؤدي من ناحية إلى إفلاس العديد من شركات الطاقة، ولا سيما الصغيرة منها؛ كتلك التي في الولايات المتحدة في حوض بيرميان في تكساس وحقوق باكين في داكوتا الشمالية[٢]، ومن ناحية أخرى سيعصف بميزانيات الدول الهشة اقتصاديًا والتي تعاني من تراجع اقتصادي واضطرابات سياسية، يضاف إليها مديونية ثقيلة ترهق خزانة الدولة.

وقد صاحب كل حالات انخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٧٠ ركود عالمي، وتراجع اقتصادي، وفي بعض الحالات أزمات مالية واسعة النطاق. ويرجع هذا إلى ثلاثة أسباب[٣]: الأول: أن كثيرا من تلك الانخفاضات كانت استجابة لتراجع اقتصادي عالمي، وليس لأسباب خاصة بصناعة النفط نفسها. الثاني: أنه خلال انخفاض أسعار النفط، كانت خسائر الإنتاج لدى الدول المصدرة للطاقة، أسرع من مكاسب الإنتاج لدى المستوردين، مما أدى إلى تباطؤ النمو العالمي على المدى القصير. الثالث: تتسبب حالات عدم اليقين والاختلاف والسياسات النقدية غير المتماثلة في غياب التنسيق بين الدول، وهو ما يزيد من

(1) Nicholas Mulder and Adam Tooze, the Corona virus Oil Shock Is Just Getting Started, Op.cit.

(٢) كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص.٣.

(3) Adding Fuel to the Fire: Cheap Oil during the Pandemic, Global Economic Prospects, June 2020, Accessed: 25 July 2020, p. 188. https://2u.pw/tLa5g.

الضرر الذي يلحق بمُصدري الطاقة مقارنة بالفوائد التي تعود على مستورديها.

ومن غير المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحسن اقتصادي بالنسبة للدول المستوردة في المستوى القريب، وذلك بسبب حظر الحركة وإغلاق طرق النقل الذي تفرضه الدول بسبب الجائحة، وحتى بعد رفع هذه القيود وعودة الطلب على الطاقة، من المرجح أن يرتبط انخفاض أسعار النفط الحالي الناتج عن انخفاض الطلب إلى خسائر اقتصادية كبيرة ومستمرة لفترة. فالتأثيرات السلبية على مصدري الطاقة -بغض النظر عما إذا كانوا اقتصاديات متقدمة أو صاعدة- قد تفوق الفوائد التي تعود على مستوردي الطاقة، وهو ما يعني تباطؤ في النمو الاقتصادي واستمرار الركود على المستوى القريب[1].

يضاف إلى هذا أنه في ظل صعوبة التوصل إلى اتفاق عالمي حول تقنين عملية إنتاج النفط، بسبب التنافس الشديد الذي تفرضه قيم اقتصاد السوق المفتوح ورغبة كثير من المنتجين في بيع أكبر قدر ممكن من إنتاجهم في ظل تحول كثير من دول العالم إلى الطاقة النظيفة غير الكربونية من ناحية، وفشل الاتفاق بين الدول المصدرة والدول المستوردة بحيث تخفض الأولى من إنتاجها في ظل الوضع الاقتصادي المأزوم من ناحية أخرى، سيستمر الركود الاقتصادي العالمي لفترة أطول[2].

خاتمة

يمكن القول أنه في ظل عدم التوصل لاتفاق مستدام أو حل طويل الأمد بين دول الأوبك بلس بشأن الإنتاج، فإن الاختلاف واستمرار التدهور في سوق النفط هي النتيجة الأقرب حتى الآن. ففي ظل ما تواجهه السعودية من انخفاض في عائدات التصدير؛ حيث تشير التقارير إلى انخفاض إجمالي صادرات المملكة إلى ٧,٤٨ مليون برميل يوميًا في مايو الماضي، وكذلك الأمر ينطبق على إنتاج النفط الروسي؛ فقد يؤدي ذلك إلى إلغاء اتفاق التخفيض، وهو ما أشارت إليه نتائج الاجتماع الشهري للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك بلس؛ حيث وضحت رغبة متزايدة لروسيا وبعض أعضاء أوبك في إلغاء اتفاقية خفض إنتاج النفط الحالية. وفي تقرير خاص للأوبك، ذكرت أنها تخشى من تواصل عدم توازن أسواق النفط خاصة إذا أضعفت موجة ثانية محتملة من فيروس كورونا الانتعاش الاقتصادي المرتقب، ويأتي خطر آخر مهددًا لإمكانية الاستمرار في تخفيض الإنتاج، وهو عودة ازدهار النفط الصخري الأمريكي، الذي سيدفع بالدول المنتجة الأخرى إلى زيادة إنتاجها للحفاظ على حصتها في السوق، بما يعني استمرار الأزمة والخلل في توازن السوق بزيادة المعروض. وهو الأمر الذي يعزز ويطيل أمد الركود الاقتصادي العالمي وما يصاحبه من تفاقم في الأزمات المالية والإفلاس والديون والبطالة.

*****

(1) Ibid: p.192.

(2) Giuliano Garavini, This Time is Different: The "COVID-Shock" and Future of the Global Oil Market, Op.cit.



الصراع والتعاون العلمي في مواجهة أزمة كوكبية: نماذج ودلالات

جائحة كورونا كنموذج لأزمات الأزمنة ما بعد العادية

محمد الديب(*)

مقدمة:

في الأحوال العادية عندما تتأزم الأمور يعرف الساسة ماذا عليهم أن يفعلوا، كيف تُحدد المشكلة وكيف تُحل؟ وكيف يتم حشد الموارد المادية والمعنوية حتى تنقضي الأزمة، أما في العصر الحالي الذي يطلق عليه البعض "الأزمنة ما بعد العادية Postnormal Times"، فكلما "وجدت قضية متعلقة بالسياسات نكتشف أن الحقائق غير يقينية، والتعقيد هو النمط السائد، والقيم في حالة تنازع، والمخاطر كبيرة، والقرارات عجلى، وهناك خطر حقيقي، بسبب التهديدات الحادثة بفعل الإنسان غير الممكن السيطرة عليها"(١).

أثار انتشار جائحة كورونا تغيرات جذرية في شتى بقاع الأرض، طالت هذه التغيرات كلا من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لم تفرق الجائحة بين دولة متقدمة وأخرى نامية، وكذلك لم تفرق بين حكام ومحكومين، فقد طال الفيروس عدداً من كبار الساسة في دول العالم المختلفة.

أُطلق على الوباء الذي بدأ تفشيه في الصين في أواخر العام الماضي كوفيد-١٩- Covid-19 - اختصاراً للجملة التالية CO-rona-VI-rus D-isease that has been explored in 2019، أي مرض كورونا فيروس الذي تم اكتشافه عام ٢٠١٩- وهو مرض يُسببه نوع واحد من الفيروسات التاجية وهي SARS-CoV-2، وتسميته بالفيروس التاجي الجديد الغرض منه توضيح أنه حديث على خلاف غيره مثل سارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

أسعى في هذه الورقة لتوضيح أن طبيعة التعاون الدولي – لاسيما الجوانب العلمية والتقنية- في ظل جائحة كورونا تعد نموذجًا لما أسماه ضياء الدين سردار بالأزمنة ما بعد العادية Postnormal Times، والذي وضع لها عدة سمات وهي(٢):

١- التعقد: وهو ما يعني أن القضية الواحدة يتداخل فيها عدد كبير من الفاعلين بينها تأثير وتأثر، ولا يمكن اختزال العلاقات بين الفاعلين بشكل خطي؛ فقضايا السياسة العالمية كالاعتماد المتبادل والأمن وغيرها من المسائل الأساسية صارت موصوفة بالتعقد.

٢- الفوضى: فهناك تغيرات قد تبدو ضئيلة ومحدودة التأثير في بدايتها ولكن مع مرور الوقت يظهر لها عواقب ضخمة، وبالعودة لبدايات ثورات الربيع العربي قبل عشر سنوات مع حادثة البوعزيزي في تونس، وما آلت إليه في عدد كبير من دول المنطقة تبرز هذه السمة.

٣- التناقض: فهناك العديد من العمليات التي تُقام بأغراض إيجابية، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فصل نتائجها السلبية عنها.

(*) باحث ماجستير تخصص علاقات دولية، بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية.

(١) ضياء الدين سردار، الأزمنة ما بعد العادية: نموذج معرفي جديد في الدراسات المستقبلية، ترجمة محمد العربي، (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٨)، صـ٨.

(٢) المرجع السابق، صـ صـ ١١- ٢٣.

٤- اللايقين: نتيجة للسمات السابقة فقد صار التوقع وعمليات التنبؤ بالمستقبلات القريبة أو البعيدة أمرًا بالغ الصعوبة، ويصعب الحكم على شيء أو واقعة بيقين تام.

وسوف نتناول عدة قضايا نوضح فيها هذه السمات الأربع؛ وهي: *المحور الأول العولمة وقضايا الصحة العالمية: آثار وتحديات*، *المحور الثاني: فاعلو جائحة كورونا: شركاء متشاكسون*، *المحور الثالث: بين النموذج السائق والنموذج اللاحق*

المحور الأول- العولمة وقضايا الصحة العالمية: آثار وتحديات

قبل الخوض في صلب الورقة نوضح أنه هناك سمات لقضايا الصحة العالمية تجعلها تتمايز عن غيرها من قضايا السياسة الدولية، وأبرز هذه السمات هي[1]:

- طبيعة الموضوع: فالصحة اهتمام عابر للدول، ومن ثم فهو في حاجة لعمل مشترك.
- دور العلم والعلماء: فمواجهة انتشار أي وباء يعتمد بشكل كبير على فهم أسبابه، ودرجة التعاون الفعَال بين الساسة والدبلوماسيين وخبراء الصحة بكافة أطيافهم.
- تعقد الإجراءات والمفاوضات: فالارتباط بين السياسة والدبلوماسية والعلم من جهة والإجراءات متعددة المستويات وعلاقات القوى والأخلاق والقيم من ناحية أخرى، يساهم في تعقيد التعامل مع قضايا الصحة العالمية.

لقد أحدثت العولمة تغيرات جذرية في طبيعة السياسة العالمية؛ فزيادة التفاعلات الإنسانية العابرة لحدود الدول أعادت تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، وأثّرت في قدرات الدول على توفير الخدمات العامة لاسيما الخدمات الصحية، وصارت هناك مسئولية مشتركة بين الدول والمنظمات الدولية تجاه قضايا الصحة العالمية، وتتلخص أبرز آثار وتحديات العولمة على قضايا الصحة العالمية فيما يلي[2]:

١- ظهور أخطار صحية جديدة عابرة لحدود الدول، وهو ما يضع عقبات شتى لمواجهة الأوبئة المعولمة.

٢- أضحى الاهتمام بالأنظمة الصحية للدول وتطويرها المستمر وسيلة ضرورية من أجل الاستقرار السياسي والاقتصادي، فالتهديدات الصحية ربما تتسبب في أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية.

٣- تصاعد تأثير الفاعلين من غير الدول في قضايا الصحة العالمية، مثل جماعات ومنظمات المجتمع المدني العالمي، والشركات الخاصة، بل وحركات الجريمة المنظمة، وكل هؤلاء الفاعلين اكتسبوا قوة وتأثيرًا بشكل رسمي أو غير رسمي سواءً بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وساهموا في تعقد وتعسير إدارة ومواجهة أزمات الصحة العالمية.

٤- تنامي أهمية الصناعات الدوائية في العالم، وهي قضية متشعبة تتنازعها كل من المصالح التجارية للشركات الساعية للتربح، والمساعي الأخلاقية لمساعدة الدول الفقيرة بتوفير الأدوية والعقارات اللازمة لمواجهة الأوبئة.

- تبرز هذه الآثار والتحديات ما ذكرناه مسبقًا؛ فيظهر التعقد في تشابك الجهات الفاعلة المؤثرة

---

(١) إلونا كيكبوش، دبلوماسية الصحة في القرن الحادي والعشرين: علاقة جديدة بين السياسة الخارجية والصحة، في: توماس نوفوتني، دبلوماسية الصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عبدالمقصود عبد الكريم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٩)، صـــ٥١.

(٢) انظر كلا من: محمد الصديق بوحريص، حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣، صـــ٣٧)؛ ولفجانج هاين، الإدارة والجهات الفاعلة في دبلوماسية الصحة العالمية، في توماس نوفوتني، دبلوماسية الصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، صـــ١٠٧.

في قضايا الصحة العالمية والتي يُفترض أن تتعاون في مواجهة التحديات الصحية الكوكبية، ويظهر التناقض في كوْن الشركات التي تساهم في توفير الأدوية واللقاحات ربما تكون هي نفسها العائق في إيصالها للدول الفقيرة لتغليب مصالحها التجارية، وفي أن العولمة التي حملت جوانب إيجابية هي نفسها التي سهّلت انتقال الأوبئة وعبورها لحدود الدول. ويظهر اللايقين في صعوبة الوصول لتوصيف دقيق لطبيعة الأوبئة ومن ثم السعي لتوفير سبل لمواجهتها، وهو ما حدث مع جائحة كورونا كما سيأتي.

المحور الثاني- فاعلو جائحة كورونا: شركاء متشاكسون

في هذا المحور سنتعرض لأبرز الفاعلين المؤثرين في الجائحة التي ألمت بكافة دول العالم تقريبًا؛ حيث تأتي **الدول** على رأس هؤلاء الفاعلين، والتي يفترض أن تتعاون من أجل مواجهة هذه الأزمة الكوكبية للخروج منها بأقل الخسائر؛ فهي المسئول الأول عن ضمان صحة مواطنيها وتوفير الرعاية الصحية على المستوى الداخلي، كما تؤدي دوراً محوريًا في وظائف الحوكمة العالمية، منها الدور التمويلي والتأثير في سياسات واستراتيجات المنظمات الدولية، والمساعدات التي تمنحها الدول الكبرى للدول الفقيرة والنامية، وعلى الصعيد العلمي يناط بالدول المساهمة في تطوير اللقاحات والأمصال سواء بالشراكة مع القطاع الخاص أو عبر المراكز الحكومية. وقد كان هناك من قبل فارق واضح بين فئتين من الدول: الدول المانحة، والدول الفقيرة التي تعاني من مشكلات صحية، ولا شك أن جائحة كورونا قد أزالت هذا الفارق الواضح، فقد عانت جميع الدول باختلاف مستوياتها السياسية وإمكاناتها الاقتصادية من الوباء المفاجيء.

ثم هناك **المنظمات الدولية الحكومية**، ومثالها منظمة الصحة العالمية التي تُعد المنظمة الأهم في حوكمة الصحة العالمية، وتتبنى رؤية مفادها: **"عالم تبلغ فيه جميع الشعوب أرفع مستوى ممكن من الصحة والعافية"**. وتتولى المنظمة تنسيق النشاطات الخاصة بمواجهة الأوبئة والأمراض المتفشية عبر شبكة تُسمى "الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها"[١]، وهي هيئة للتعاون التقني بين المؤسسات والشبكات القائمة المتمثلة في الدول الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى بعض مبادرات ترصد الأمراض وبعض وكالات الأمم المتحدة كاليونيسف وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية كالصليب الأحمر، وتقوم هذه الشبكة بحشد الموارد البشرية والتقنية للكشف عن الفاشيات ذات الأهمية الدولية والتثبّت منها ومواجهتها على وجه السرعة. وتوفّر الشبكة إطاراً عمليًا لضمّ الخبرات والمهارات من أجل إنذار المجتمع الدولي بشكل مستمر بمخاطر الفاشيات لتمكينه من التأهّب لمواجهته.

و**المنظمات الدولية غير الحكومية**، ومثالها منظمة "أطباء بلا حدود"، التي تُعد من منظمات المجتمع المدني العالمي. وقد عملت فرق أطباء بلا حدود على التصدي لجائحة كوفيد-١٩ في أكثر من ٧٠ بلدا، كما تفتتح مشاريع في بلدان جديدة عندما تصبح مركزًا لتفشي الفيروس. وتركّز أنشطة المنظمة في الوقت الحالي لمكافحة كوفيد-١٩ على ثلاث أولويات: دعم السلطات في توفير الرعاية للمرضى المصابين بكوفيد-١٩، حماية الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة به، مواصلة أنشطتها الطبية المعتادة التي تخدم آلاف الناس.

وتتداخل أدوار وتفاعلات الفاعلين المختلفين إزاء أزمة جائحة كورونا، من حكومات دول، ومنظمات دولية حكومية أو غير حكومية ومؤسسات بحثية وشركات للأدوية، مما يجعل الفصل في رصد وتقييم موقف كل منها من الأزمة أمرا صعبا. ومن ثم نحاول فيما يلي إلقاء الضوء

---

(١) منظمة الصحة العالمية، الإنذار والاستجابة على الصعيد العالمي، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fZeH1s

على مواقف أطراف وفاعلين مختلفين على مستوى التعاون العلمي لمواجهة فيروس كورونا، وتقييم مستوى التعاون/ الصراع فيما بينهم في هذا الصدد.

على الرغم من أن قضايا الصحة العالمية أدعى للتعاون والتقارب بين الدول، بعكس القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تتضارب فيها مصالح ورؤى الدول، إلا أنه بالنظر إلى ما فعلته الدول في التعامل مع جائحة كورونا نجد خلاف ذلك، وأبرز الأمثلة والمواقف على هذا:

- وُجِّهت اتهامات للصين بأنها تسترت على تفشي الفيروس في بداياته[١] مما أدى إلى انتشاره في عدة مناطق في الصين ابتداءً ثم انتقاله إلى شتى دول العالم. حيث اتهمتها الولايات المتحدة بالتستر على أعداد الوفيات والمصابين، والكذب بشأن الحصيلة التي نشرتها لضحايا فيروس كورونا المستجد على أراضيها، مؤكّدة أنّ العدد الحقيقي للوفيات الناجمة عن الوباء أعلى بكثير[٢]، وكذلك اتهمتها بعدم توفير المعلومات حول الجائحة في الوقت المناسب، وعدم إبلاغ المجتمع الدولي بالحقيقة حول الفيروس.
- تصارعت الدول فيما بينها للحصول على الأقنعة التي تقلل من انتشار عدوى الفيروس؛ حيث قامت الولايات المتحدة –في مثال بارز على ذلك– بشراء أقنعة طبية من الصين كانت موجهة لفرنسا بثلاثة أضعاف سعرها[٣]، على مدارج المطارات الصينية قبل إقلاع الطائرات لإيصالها إلى فرنسا، ومن هنا ظهر مصطلح "دبلوماسية الأقنعة".
- وجَّه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي اتهامات لقراصنة معلوماتيين وباحثين وطلاب على ارتباط الصين بسرقة معلومات من معاهد جامعية ومختبرات عامة في الولايات المتحدة، والتي تساهم في تطوير لقاحات وعلاجات لفيروس كورونا المستجد[٤].

ومن ناحية أخرى، وعلى مستوى تفاعل الدول مع المنظمات العالمية:

- سعت منظمة الصحة العالمية لقيادة التعاون العلمي بين الدول لمواجهة الجائحة وصدرت تصريحات عن كبار مسئوليها تؤكد "أهمية السماح للعلم بقيادة الاستجابة العالمية لهذا الوباء"، وأن "وباء فيروس كورونا يرفع وعينا بأهمية العلم، سواء في البحث أو التعاون الدولي"، و"توضح الأزمة الحالية كذلك الحاجة الملحة إلى زيادة مشاركة المعلومات من خلال العلم المفتوح"[٥].

يفترض أن يتبلور هذا التعاون في عدة نشاطات؛ فقد شكلت المنظمة فريقا لتوفير استشارات دقيقة في الوقت المناسب يسهل فهمها من مصادر موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الحالة اليومية والإحاطات الصحفية،

(١) تتضمن لوائح منظمة الصحة العالمية النص على التبليغ الإلزامي من قِبل أي بلد عن أي "حدث عمومي يثير قلقًا دوليًا"، وقد تم تعريف وتحديد هذا النوع من الأخطار من أجل اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة.

(٢) واشنطن واثقة من أن بكين كذبت بشأن عدد ضحايا فيروس كورونا، موقع يورو نيوز، ٢/٤/٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/31YP3EQ

(٣) حرب فرنسية – أمريكية للحصول على أقنعة صينية واقية من كورونا، موقع يورو نيوز، ٢/٤/٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3100uNy

(٤) شادي عبد الوهاب منصور، المقاربة الواقعية لصراعات الدول في زمن الأوبئة، (ملحق اتجاهات نظرية بمجلة السياسة الدولية: القاهرة، العدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠)، صـــ ٧.

(٥) تقرير منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة بعنوان "الأمم المتحدة تدير التعاون العالمي استجابة لفيروس كورونا مرتكزة على العلم"، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3gYEkRi

وكذلك الإحاطات الإعلامية مع الحكومات، كما تسعى في نشر هذه المعلومات الموثوقة في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة[١].

كذلك أطلقت الوكالة الأممية "تجربة تضامن"، وهي تجربة سريرية دولية، تضم ٩٠ دولة، للمساعدة في العثور على علاج فعال. والهدف هو اكتشاف ما إذا كانت أية أدوية موجودة يمكن أن تبطئ تقدم المرض أو تحسن البقاء على قيد الحياة، ومن أجل فهم الفيروس بشكل أفضل قامت المنظمة بتطوير بروتوكولات البحث التي يتم استخدامها بطريقة منسقة في أكثر من ٤٠ دولة. وقد وقّع حوالي (١٣٠) عالِما وممولًا ومصنّعا من جميع أنحاء العالم بيان التزام بالعمل مع منظمة الصحة العالمية لتسريع تطوير لقاح ضد فيروس كورونا.

ولكن إلى الآن لم يظهر لقاح تم اختباره وإثبات فعاليته في مواجهة الجائحة، ولا زالت منظمة الصحة العالمية "تأمل" إنتاج مئات الملايين من جرعات لقاح لفيروس «كورونا» هذا العام. وبخصوص استخدام هيدروكسي كلوروكين فإن الكلمة النهائية لم تصدر بعد بحسب تصريحات مسئولي المنظمة[٢]، ولا يبدو أن الأهداف التي أعلنتها المنظمة قد تحققت ولو جزئيًا إلى اللحظة الراهنة.

- وعلى هذا الصعيد، انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منظمة الصحة العالمية لتعاملها مع أزمة فيروس كورونا متهما إياها بالانحياز إلى الصين، وقد رأى وزيرُ الصحة الألماني أن الولايات المتحدة[٣] "على حق بشأن بعض الأمور؛ حيث يجب على المنظمة إصلاح إدارتها والمحاسبة"[٤]، مردفًا "أننا يجب أن نعلم بالضبط إلى أين تذهب الأموال" الممنوحة للمنظمة، وكان ترامب قد أعلن عن تعليق التمويل الأمريكي للمنظمة، قبل أن تعلن الإدارة الأمريكية عزمها استئناف التمويل من جديد.

وعلى مستوى المنظمات والجهات غير الرسمية:

- صرح الرئيس التنفيذي لشركة سانوفي الفرنسية المتخصصة في صناعة الأدوية واللقاحات أن الشركة سوف تعطي أولوية للأمريكيين حال نجاحها في إنتاج لقاح محتمل، وأرجع هذه الأولوية إلى حجم استثمارات الولايات المتحدة في الشركة وتحملها لمخاطر اقتصادية كبيرة، وهو ما أثار غضب الحكومة الفرنسية وأعلنت تأكيدها أن أي لقاح سيكون متاحًا للجميع بصورة متساوية، مما أدى لتراجع الشركة عن موقفها الأوليّ.
- وفي مايو المنصرم أعلنت شركة "موديرنا" الأمريكية أنها تحصلت على نتائج واعدة لأحد اللقاحات لمواجهة فيورس كوفيد-١٩، إلا أن هذا الإعلان كان مقتضبًا خاليًا من التفاصيل، وقيل أن من ضمن ٤٥ فردا استخدموا اللقاح أنتج ثمانية منهم أجسامًا مضادة للفيروس، لكن الغريب أن الشركة لم تعلن عما حدث للسبعة وثلاثين فردا الباقين وكيف أثر العقار فيهم[٥]،

---

(١) خمسة أسباب تؤكد حاجة العالم إلى منظمة الصحة العالمية في جهود مكافحة جائحة كوفيد-١٩، موقع أخبار الأمم المتحدة، ٩ إبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/31X05KO

(٢) منظمة الصحة: إنتاج ملايين الجرعات من لقاح «كورونا» في ٢٠٢٠ ممكن، موقع جريدة الشرق الأوسط، ١٨ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/34253IN

(٣) ترامب يمهل "الصحة العالمية" ٣٠ يوما، ورد غاضب من الصين، موقع بي بي سي عربي، ١٩ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3kQwYBt

(٤) وزير ألماني: ترامب على حق بشأن عيوب منظمة الصحة العالمية، موقع تليفزيون روسيا، ٢٥ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/30ZiPu7

(٥) شادي عبد الحافظ، العلم والسلطة: البحث العلمي أثناء كوفيد-١٩، (مجلة الديمقراطية: القاهرة، العدد ٧٩، يوليو ٢٠٢٠)، صـــ٧٢.

وكانت أسهم الشركة قد ارتفعت قيمتها في السوق في أول يناير بمجرد أن أعلنت عن نيتها لتطوير لقاح مضاد للفيروس من قبل أن تنتج العقار بالفعل ومن قبل أن يتم اعتماده وإثبات فعاليته من الجهات المعنية، وهو ما يُعد استغلالًا لحاجة الدول إلى لقاح في الحصول على مكاسب اقتصادية من خلال بيع ملايين الجرعات من اللقاح.

- على صعيد آخر ظهر نقاشات حادة حول عقار الهيدروكسيكلورين المستخدم بالأساس لعلاج الملاريا، حين نشرت مؤسسة ووهان الصينية لعلم الفيروسات دراسة أولية في نهاية يناير الماضي بدورية "سيل ريسيرش" تشير إلى أن العقار يؤدي دورًا جيدًا في علاج كورونا، وأعقب ذلك تصريحات لترامب في مارس بأن العقار سيكون حلا سحريًا للمرض، وعلى أثر هذا نفد العقار الذي كان متوفرًا من الأسواق نتيجة هجوم الجماهير على شراءه من الصيدليات، وتحول الصراع حول العقار لحرب سياسية، فثمة من اتهم بعض أفراد الإدارة السياسية لترامب أنها تمول الأبحاث التي تؤيد فعالية هذا العقار، وعلى الجانب الآخر استخدم معارضو ترامب الشكوك حول فعالية العقار للتدليل على عدم نجاح ترامب في إدارة الأزمة[١].

زاد من أزمة عقار هيدروكسي كلوروكين أن منظمة الصحة أعلنت التوقف عن إجراء التجارب عليه، على إثر دراسة نُشرت في مجلة لانسيت (دورية متخصصة في ميدان الصحة العامة والعالمية)؛ ادَّعت أن العقار غير فعال في علاج المرض بالحالات المتقدمة، وزاد من التضارب والفوضى أن الدراسة التي نشرتها لانسيت اعتمدت على بيانات ١٠٠ ألف شخص، لكنها وضعت أرقامًا للمصابين في عدد من الدول الإفريقية واستراليا أكبر من المعلن عنه حكوميا في تلك الدول[٢]، مما انعكس سلبًا على مصداقية الدراسة التي نشرتها الدورية العالمية، وبعد تسعة أيام من الإيقاف أعلنت المنظمة العالمية استئناف هذه التجارب[٣]، وهو ما يعكس حالة من التضارب الواضح.

- ربما يقدم تحالف "جافي" الوجهَ المتفائل في مواجهة المواقف المتصارعة السابقة، وهو تحالف عالمي بين المنظمات العامة والخاصة بغرض إنقاذ أطفال العالم وحماية صحة الشعوب، يضم حكومات الدول (المتقدمة والنامية على السواء) بجانب منظمات وهيئات دولية حكومية وغير حكومية (مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي) والجهات المشاركة في صناعة اللقاحات في كل من الدول الصناعية والنامية، والوكالات البحثية والتقنية، والمجتمع المدني، ومؤسسة بيل ومليندا جيتس، وغيرها من المؤسسات الخيرية الخاصة.

كانت القمة العالمية للقاحات التي استضافتها بريطانيا افتراضيا في الرابع من يونيو الماضي قد جمعت ٨,٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما تجاوز بكثير هدفها المعلن (٧,٤ مليار دولار) ليقطع قادة العالم "تعهدات تاريخية"[٤] بهدف توفير إمكانية وصول الجميع بشكل متكافئ إلى اللقاحات؛ وتعهدت بريطانيا بتقديم ١,٦٥ مليار جنيه استرليني لجافي على مدى السنوات الخمس المقبلة بحسب تصريحات رئيس وزرائها، وتعهدت الصين أيضا بدعم المنظمات الدولية

---

(١) المصدر السابق، صـــ ٧٢ .

(٢) المصدر السابق، صــــ٧٣ .

(٣) منظمة الصحة العالمية تستأنف التجارب السريرية حول الهيدروكسي كلوروكين بعد تعليقها، موقع فرانس ٢٤، ٤ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/329mgOf

(٤) تعهدات تاريخية في القمة العالمية للقاحات بقيمة ٨,٨ مليار دولار أمريكي، نشر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3kKMsHb

ذات الصلة، بما في ذلك جافي، وتقديم مساهمات –في حدود قدراتها– لإمكانية الوصول إلى اللقاحات والقدرة على تحمل تكاليفها في البلدان النامية، ومن جانبها صرحت ميركل أن تحالف "جافي" للقاحات أصبح "أكثر أهمية"[١] في ظل انتشار كورونا وصرحت بتقديم الحكومة الألمانية ما مجموعه ٧٠٠ مليون يورو للتحالف، وتعهدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورووزولا فون دير لاين بـــ٣٠٠ مليون يورو، وقالت في رسالة عبر الفيديو: "اللقاحات تعد حقا إنسانيا عالميا".

كان تحالف "جافي" قد أعلن عن صندوق من أجل لقاحات الفيروس المستجد، داعيًا الدول للاستثمار في مجموعة واسعة من اللقاحات المحتملة، والمشاركة في تحمل المخاطر، والقدرة على الوصول إلى المنتجات النهائية، وعلى الرغم من أن القواعد المعلنة توصي بأولوية حصول الفئات الأكثر عرضة للخطر في العالم على اللقاحات أولا بطريقة منصفة وعادلة تحددها منظمة الصحة العالمية، إلا أنه ثمة شكوك تشير إلى الدول الغنية قد تتجاهل ذلك[٢].

وإن كان تحالف اللقاحات (جافي) يشجع الدول الغنية على التبرع باللقاحات التي لا تحتاجها فإنه لا يلزمها بذلك. كما أن أحد التقارير التي اهتمت بتحالف جافي ودوره في مواجهة كورونا قد أشار إلى أنه سيتم تخصيص "نسبة ثابتة" من اللقاحات لسكان البلدان الغنية تحددها الأجهزة الاستشارية لتلك الدول، أما بالنسبة للدول الفقيرة فلن تستخدم تلك اللقاحات إلا مع الأشخاص ذوي الأولوية القصوى مثل كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، وهو ما يبرز تفضيلا فجًا للدول الغنية على الفقيرة، فضلا عن أنه غير معلوم توقيت حصول الدول الفقيرة على تلك اللقاحات، هل في نفس الوقت أم بعد استهلاك الدول الغنية لحاجتها منها؟

– من جديد تعبر سلوكيات الفاعلين المنوطة بمواجهة والأزمة الكوكبية وإدارتها –المتمثلة في جائحة كورونا– عن سمات الأزمنة ما بعد العادية، فقد ظهر التعقد في طريقة ظهور الوباء وتفشيه وانتقاله من الصين إلى أقصى بقاع الأرض بعدًا، مسببًا أزمة كوكبية لم تكن في الحسبان، وظهرت الفوضى وتناقض القيم والسلوكيات في تعامل الحكومات مع هذا الفيروس، مع انعدام اليقين حول طريقة علاجه أو موعد انحساره وكل هذا يبرز غياب التعاون العلمي وغيره بين دول العالم، بل قد طالت أصابع الاتهام منظمة الصحة العالمية!

المحور الثالث– النموذج السائق والنموذج اللاحق:

في هذا المحور سنعقد مقارنة بين تصور مستقبلي تم وضعه قبل أربع سنوات حول قدرات الدول على مواجهة الأوبئة ليكون دليلا سائقًا ومرشدًا للتحول عند حدوث جائحة عالمية، وبين النموذج اللاحق الذي يمثل ما وقع بالفعل منذ ظهور الوباء في أواخر العام الماضي.

١ – النموذج السائق:

أصدرت مؤسسة راند الأمريكية في عام ٢٠١٦ دراسة بعنوان "تحديد المناطق المستقبلية الأكثر عرضة للأمراض: مؤشر الأمراض المعدية"، بهدف تقييم المناطق الأكثر عرضة لتفشي الأمراض والأوبئة في المستقبل، أي الدول التي قد تكون عرضة لتفشي الأمراض المعدية، وزعمت الدراسة أنها توفر قاعدة أكثر شمولية وتحدد العوامل الأكثر تأثيرًا في انتشار الأوبئة، كما أنها عاينت جميع دول العالم.

أجرى مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي –التابع لراند– الدراسة لكي تكون أداة ملائمة لصناع القرار في وزارة الدفاع ووزارة الصحة وبعض الوكالات الحكومية

(١) انظر خبرًا بعنوان " ميركل: سنقدم ٦٠٠ مليون يورو لتحالف "جافي" العالمي للقاحات"، موقع دويتش فيلا باللغة العربية، ٢٠٢٠/٦/٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2Y1Gg3K

(٢) هدير عادل، كيف يحصل فقراء العالم على لقاح كورونا، موقع جريدة العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٦/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/30X7wlS

الأخرى، إلى جانب الشركاء الدوليين، وذلك من أجل تحديد أولويات الدعم الفني والتمويلي للدول الأكثر عرضة لتفشي الأوبئة العابرة للحدود، عبر مراقبة الأمراض والتجارب المعملية ورصد حالات التفشي، بالإضافة إلى دعم أنظمة الرعاية الطبية، ودعم التنمية الاقتصادية لتلك الدول، وسيأتي أهمية ذكر أهداف الدراسة والمستفيدين منها فيما بعد. وحددت الدراسة العوامل التي تنعكس على درجة تفشي الأوبئة، ضمن سبع مجالات واسعة النطاق:

١- العوامل الديمجرافية: مثل الكثافة السكانية ومستويات الانتقال والحراك، ودرجة النمو السكاني، ودرجة التحصيل العلمي.

٢- العوامل الخاصة بالرعاية الصحية: مثل حجم القوى العاملة في الرعاية الطبية (الأطباء والممرضين)، ونفقات الرعاية الصحية، والبنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية، ومعدل وفيات الأطفال.

٣- العوامل الخاصة بالصحة العامة: مثل مدى توافر اللقاحات، ونسبة السكان التي تتحصل على المياه النظيفة وحجم تواجد المنشآت الصحية.

٤- عوامل ديناميكيات المرض: أي العوامل التي تؤثر في انتشار المرض كدرجات الحرارة في بعض الأوبئة، أو المياه في أنواع أخرى.

٥- العوامل السياسية المحلية: مثل مدى استقرار الحكومة وقدرتها على إنفاذ سياساتها عبر أراضيها، ودرجة اللامركزية لحاجة بعض الأقاليم إلى السرعة في اتخاذ القرار دون انتظار قرارات السلطات المركزية.

٦- العوامل السياسية الدولية: كالدعم المقدم من الجهات المانحة دولا كانت أو منظمات دولية، من أجل تقوية النظام الصحي لبلد ما وتوفير التمويل وأطقم العمل استعداداً للأزمات الصحية.

٧- العوامل الاقتصادية: مثل حجم الموارد المتاحة ومعدلات النمو الاقتصادي، درجة التقدم التكنولوجي، فتحسن العوامل السابقة يؤثر إيجابا في القدرة على مواجهة الأوبئة.

أظهرت نتائج الدراسة أنه من ضمن الدول الخمسة وعشرون التي تحتل المراتب الأولى في الدول الأكثر عرضة لتفشي الأوبئة هناك اثنين وعشرين دولة تقع في جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى كل من هايتي وأفغانستان واليمن، ومن ضمن العشر مراكز الأُوَل فهناك سبع دول تشهد صراعات داخلية في الوقت الراهن (الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وأفغانستان)، أو لديها تاريخ حافل بالصراعات (أنجولا ومدغشقر وتشاد)، ووفق الدراسة فالصراعات تؤثر سلبًا على الأنظمة الصحية وتعكس ضعف الحكومات، كما أن الصراعات ينتج عنها تدمير الموارد وسعي الأخصائيين (كالأطباء) إلى مغادرة البلاد.

القراءة النافذة لهذه الدراسة تخرجها من أجندة السياسات الصحية (Policies of health) لتضعها في إطار جعل مواضيع الصحة العالمية من مراقبة للأوبئة وتقديم إغاثة طبية مسألة سياسية تتطلب تدخلا استراتيجيًا (Politics of health) بهدف تحقيق أهداف الهيمنة[1]، ويُفهم هذا في إطار مفهوم القوة الذكية التي تضم القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مع القوة الصلبة، فتصبح مساعدة الدول على مواجهة الأوبئة نوعًا من القوة ووسيلة للنجاح في السياسة الدولية، بحسب المصطلح الذي صكه جوزيف ناي في كتابه المشهور.

وسنلقي الضوء على ما حدث في أعقاب تفشي الجائحة لنُظهر مدى تحقق نتائج التصور المستقبلي الذي طرحته

(١) فينكان آدمرز، تاريخ مواجهات الصحة الدولية، في: "دبلوماسية الصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، صـــ٧١.

دراسة راند في النقطة التالي، ونختتم هنا بكلام إدجار موران: "*إن الإنجاز الأكبر الذي يستطيع أن يقوم به العقل الإنساني هو التخلي عن قدرته على التخلي عن وهْم التنبؤ بالمصير الإنساني، فالمستقبل يبقى شيئًا مفتوحًا وغير قابل للتكهن، بالتأكيد توجد محددات اقتصادية وسوسيولوجية ومحددات أخرى تؤثر على مجرى التاريخ، لكن ليس لها علاقة ثابتة ويقينية مع الطوارىء والمصادفات المتعددة، والتي تعمل على تشعب وتحويل مجرى التاريخ*"[١].

النموذج اللاحق (ظهور البجعة السوداء)

ظهر الفيروس للمرة الأولى في مدينة ووهان بالصين في ديسمبر من العام المنصرم، ومنذ ١١ فبراير ٢٠٢٠ اصطلحت منظمة الصحة العالمية على تسمية النسخة الجديدة من هذا الفيروس باسم كوفيد-١٩، ومنذ ذلك الحين أخذت الجائحة في التفشي بسرعة في العديد من دول العالم. وحتى نهاية مارس بلغ عدد الإصابات وفق منظمة الصحة العالمية أكثر من ٨٠٠ ألف حالة؛ أغلبها في الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا والصين وإسبانيا وألمانيا وإيران وفرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا وهولندا.

إلى اليوم الدولة التي تحتل المركز الأول في عدد الإصابات بفيروس كورونا هي الولايات المتحدة الأمريكية، كما انتشر الفيروس في دول أوروبا كافة، وعانت منها دول عدة على رأسها إيطاليا وأسبانيا، وظهرت كورونا وكأنها البجعة السوداء؛ وهي نظرية طرحها نسيم الطالب في كتاب حمل هذا العنوان أشار فيه إلى صعوبة التنبؤ بالأحداث المفاجئة، وتقوم نظريته على الفكرة السائدة بأن البجع كله أبيض أما وجود البجع الأسود فهو نادر ومفاجئ -وكان ذلك قبل اكتشاف البجع الأسود في استراليا الغربية، وتنطبق هذه النظرية على الأحداث التاريخية التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها واحتمال واقعها غير وارد بالنسبة لنا.

بكل تأكيد يمكن اعتبار جائحة كوفيد-١٩ بجعة سوداء ظهرت، لم يكن أكثر المتشائمين توقعها في لحظة ما، وأتت كورونا لتضرب بالتوقعات عرض الحائط، بل وفي مرحلة ما من تفشي الفيروس كانت توقعات دراسة راند التي عرضناها على النقيض تمامًا فيما يتعلق بالدول الأكثر عرضة لتفشي الأوبئة والأقل قدرة على مواجهتها عقب تفشيها.

امتلكت الولايات المتحدة ودول أوروبا القدرات السياسية والاقتصادية الأفضل وطورت أنظمتها الصحية وأطقمها الطبية، إلا أن كل هذا لم يسعفها وقت تفشي كورونا، فأُغلقت الحدود الفاصلة بين دول الاتحاد الأوربي، ولم تتكمن المنظمة -التي تعد النموذج الأبرز للتعاون عبر القومي- من إسعاف ومساعدة إيطاليا وأسبانيا (الدولتين الأوربيتين الأكثر تضررا)، كما فوجئت الولايات المتحدة بعجز في الأطباء مع بداية انتشار المرض داخل أراضيها، فأعلنت تقديم تسهيلات بشأن تأشيرات العمل والزيارة[٢] للأجانب العاملين في القطاع الصحي، وخصت بالذكر أولئك العاملين في مجال مكافحة الجائحة، بعدما ظنت أن خطر كورونا بعيداً عنها لن يتجاوز حدود الصين.

- المقارنة بين النموذج المستقبلي (السائق) والنموذج (اللاحق) الذي وقع بالفعل يُبرز السمات التي ذكرناها في بداية المقال، وعلى رأسها اللايقين؛ فلم يكن في الحسبان أن تعاني أقوى دولة من عجز في أطقمها الطبية، أو الأقنعة، أو أجهزة التنفس الاصطناعي، وقد طرحت نفسها -كما في دراسة راند- الدولة التي تمتلك قدرة على إنقاذ غيرها من الدول حال تفشي الأوبئة، وكانت في صدارة الدول الأقل

(١) إدجار موران، تربية المستقبل: المعارف السبعة الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة: عزيز لزرق و منير الحجوجي، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٢)، صـــ٦٠.

(٢) "أمريكا تفتح أبوابها للأطباء الأجانب الراغبين في تأشيرة عمل أوزيارة"، موقع جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٢٠/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2DM0qbp

عرضة لتفشي الأوبئة والأكثر قدرة وكفاءة على مواجهتها.

خاتمة

يكشف هذا التقرير عن مجموعة من الدلالات بشأن التعاون العالمي في مواجهة الأزمات العامة، التي جاءت جائحة كورونا مثالا جليا عليها:

- رغم أن قضايا الصحة العالمية والأمن الصحي العالمية من أكثر القضايا التي تدعو للتقارب والتعاون بين الدول، إلا أن جائحة كورونا المفاجئة كشفت مواضع الخلل في الأمن الصحي العالمي.
- من ضرورات التعاون العلمي في مواجهة جائحة كوكبية كالتي يمر بها سكان الأرض الآن توفير البيانات والمعلومات بين كافة الدول والفواعل، وهو ما لم يتم بالشكل اللازم، فصار إخفاء المعلومات والبيانات وسرقتها من سلوكيات دول يُناط بها قيادة العالم في حل الأزمة.
- أتت الجائحة لتضيف انتصاراً جديداً للواقعيين على غرمائهم الليبراليين، فدول العالم كافة انكفأت على نفسها لتحل أزماتها، ولم يتقصر هذا على دول كالولايات المتحدة والصين، بل طالت المصالح القومية الاتحاد الأوربي —النموذج الليبرالي الأمثل للتعاون الدولي– الذي لم تُساند دوله بعضها بعضًا حين اشتداد الأزمة.
- بخصوص المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية فقد ظهرت مغلولة الأيدي مع اندلاع الأزمة وغياب الشفافية من جانب الصين في توفير المعلومات اللازمة عن الوباء، وطالت المنظمة اتهامات عدة.
- من التفاعلات التي استجدت مع الفيروس المستجد أنه وبعدما كانت الحكومات هي المطالبة بالسعي للحفاظ على أمن وسلامة مواطنيها عبر أدواتها السلطوية، وبعدما صار الامتناع عن التواجد في الأماكن المزدحمة بل والمكوث في البيوت بلا خروج إلى الشوارع أحد آليات مواجهة تفشي الفيروس، انقلب الحال وصار أمن المجتمعات بيد الأفراد، وهو ما ظهر في المشاهد التي نقلتها وسائل الإعلام في إيطاليا من مطالبة المسئولين الحكوميين -إلى حد التوسل والرجاء- المواطنين في الشوارع بالعودة إلى البيوت والقعود في المنازل، فالمواطن "الفرد" هنا صار مهددا لنفسه ولمجتمعه!
- في الأخير، فالشهور الماضية تعد مثالا صارخا للأزمنة ما بعد العادية التي عبر عنها سردار، فالوباء الذي ظهر على نطاق شديد المحدودية في الصين قد تجاوز حدود الدولة ذات المساحة الشاسعة ليطول دول قارات العالم الست، وكشف الفيروس عن الوجه القبيح للدول حينما تصرفت سعيًا لمصلحتها ومكانتها بالكذب تارة والسرقة تارة والتخلي عن الحلفاء تارة، وسيطرت الفوضى العلمية في ظل عدم الاتفاق على ماهية الوباء وكيفية انتقاله وسبل مواجهته، وسيطر اللايقين في التنبؤ بتفشي الجائحة ابتداءً وفشل التنبؤ بتوقيت انحساره انتهاءًا، وهو ما يظهر جليًا في تصريح سوامیناثان كبيرة العلماء في منظمة الصحة العالمية متحدثة عن التعقد واللايقين: «يحدوني الأمل والتفاؤل، لكن تطوير لقاح أمر معقد، ويصاحبه الكثير من عدم اليقين».

*****



تطورات أزمتي اليمن (المجلس الانتقالي) وليبيا (تفويض حفتر) ودلالاتها

وردة مساعد الشاعري(*)

مقدمة:

بينما كان ومازال العالم يواجه حربا وقائية ضد وباء كورونا (كوفيد- ١٩)، حيث تتزايد احتمالات انتشار الوباء في مناطق الصراعات، لضعف الإمكانات الصحية ليتحوَّل إلى كارثة مستفحلة مع نقص الإمدادات والنزوح الداخلي وانتشار الأمراض الأخرى المعدية، فمن المنطقي والإنساني أن تخمد هذه الصراعات في المناطق المسلحة، استجابة إلى المناشدات الدولية ولنداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، والتركيز على محاربة الوباء[١]، لكن الصراع في اليمن وليبيا كان استثناء، إذ ازدادت حدَّة الصراعات في الأشهر الماضية، فقد أعلن المجلس الانتقالي في جنوب اليمن عن الإدارة الذاتية للجنوب في ٢٥ أبريل ٢٠٢٠، كما أعلن حالة الطوارئ في عدن (العاصمة المؤقتة) والمحافظات الجنوبية، تلاه إعلان اللواء خليفة حفتر في ٢٧ أبريل ٢٠٢٠ إسقاط اتفاق الصخيرات وتفويض نفسه حاكمًا لكلِّ ليبيا. أما على صعيد مواجهة فيروس كورونا، فلم تلبِّ السلطات في اليمن طلبات المستشفيات بتأمين الإمدادات اللازمة لرعاية المرضى المصابين بكوفيد-١٩، بينما أغلقت العديد من مراكز الرعاية الصحية أبوابها أمام المرضى، ورفض الأطباء الذين لم توفَّر لهم معدَّات الوقاية الشخصية معالجة المصابين، حيث توقَّعت الأمم المتحدة "أن يُصيب الفيروس قرابة ١٦ مليون شخص في اليمن، إذا ما اتَّسمت استجابة الأطراف المتحاربة، لجائحة كورونا بالاستهتار، بل بالغياب الحقيقي في أغلب مناطق اليمن"[٢].

وفي ليبيا، يواجه القطاع الصحي حالة من الانهيار، حيث تعاني المستشفيات الليبية من نقص حاد في الأطقم الطبية والأدوية، إضافة إلى أن عددًا كبيرًا من المرافق الصحية أغلقت أبوابها بشكل كامل، بعد تعرُّضها للاستهداف، أو لكونها تقع في مناطق تشهد معارك مسلَّحة بين أطراف الصراع الليبي[٣]، وأشارت ممثِّلة منظمة الصحة العالمية في ليبيا " أن الأجهزة كأجهزة التنفس وما إلى ذلك، ناقصة في العديد من المستشفيات، وهناك نقص في الأطباء والممرضات في البلدات وفي الريف، وأضافت أن ليبيا لا تملك الوسائل لفرض إجراءات مكافحة لمنع انتشار الفيروس، وأن الشعب الليبي يعيش أوضاعًا معيشية بائسة خاصة للمهاجرين والنازحين، وأنهم أكثر قابلية للمرض بسبب سوء التغذية التي تجعلهم عرضة للخطر على نحو خاص"[٤]. على الرغم من اتِّخاذ كلٍّ من حكومة الوفاق الوطني في الغرب وحكومة طبرق في الشرق، حزمة من الإجراءات الاحترازية في المناطق الخاضعة لسيطرتهما عسكريًّا لمواجهة جائحة كورونا، منها: حظر التجوال،

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(١) الأمين العام أنطونيو غوتيريش، نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، الأمم المتحدة، ٣١ مارس ٢٠٢٠ ، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3hru9Es

(٢) هل ينجو اليمن من فيروس كورونا؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٤ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fUJGMW

(٣) خالد حنفي علي، حسابات الخوف: كيف يفكر أطراف الصراع الليبي في أزمة "كورونا"؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٤ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jwOc6v

(٤) عائشة المري، الحرب الليبية في ظل كورونا، الاتحاد، ٨ مايو٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يونيو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي : https://www.alittihad.ae//opinion/3994633/

ومنع التجمُّعات، وإيقاف المدارس، وإغلاق المنافذ الحدودية والبحرية والجوية[1].

أولًا- الأزمة اليمنية:

بعد ست سنوات من تدخُّل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية وصدِّ تمدُّد الحوثِّيين ومحاربة سياستهم المخالفة للسعودية، أخفق هذا التحالف في تحقيق أهدافه، بل زاد الطين بلة في بلد يعاني من مشكلات عديدة في عدَّة اتجاهات مختلفة كالهُوية، والفراغ السياسي، والثورة المضادة، ومركزية السلطة.. وغيرها من مشكلات تتعلَّق بمؤسَّسات الدولة وتكوين المجتمع اليمني. أنتج كل ذلك كيانات تملأ الفراغات وتحلُّ مكان الحكومة التي ظلَّت وما زالت خارج البلاد لأسباب لم يقتنع بها معظم الشعب اليمني. فقد تكوَّن في **جنوب اليمن**[2] كيان يوازي الحكومة الشرعية، أو بالأحرى، أصبح حاليًّا أقوى من الحكومة الشرعية، بقيادة عبد ربه منصور هادي، محليًّا وليس دوليًّا، وهو **المجلس الانتقالي الجنوبي** الذي تأسَّس في مايو ٢٠١٧ بسبب إقاله الرئيس عبد ربه منصور هادي لعيدروس الزبيدي "رئيس المجلس الانتقالي" الحالي وهاني بن بريك ومجموعة من القادة الجنوبيِّين من الحكومة آنذاك، ممَّا أدَّى إلى غضب عارم لدى مؤيِّديهم في جميع المحافظات الجنوبية، وقد خرج مؤيدوهم بشكل لم يحدث من قبل فيما سُمِّيَ بـــ" إعلان عدن التاريخي" في ٤ مايو ٢٠١٧، ويعتبر هذا التجمع أكبر تجمُّع للحراك الجنوبي منذ نشأته عام ٢٠٠٧ في عهد علي عبد الله صالح، وهو المرجعية الأساسية في تكوين المجلس الانتقالي الحالي، ومن هذا الإعلان حصل الانتقالي كما يدَّعي على سلطته القانونية، وتلقَّى المجلس الانتقالي الدعم من دولة الإمارات المشاركة في "دعم الشرعية" في اليمن، وهذا يعكس تباين السياسات لدى كلٍّ من السعودية الداعمة للحكومة الشرعية، والإمارات الداعمة للمجلس الانتقالي، وأصبح الأمر كالتالي: سيطرة الحوثيين الفعلية على صنعاء وغالبية المحافظات الشمالية، وسيطرة الانتقالي على عدن ومعظم المحافظات الجنوبية، وأصبحت قوات الجيش اليمني مبعثرة في المناطق الوسطى والساحل الغربي[3].

وفي مايو ٢٠١٩ خفضت الإمارات من تواجدها العسكري في اليمن بعدما تعرَّضت لهجوم بالطائرات المسيرة وصواريخ كروز على ناقلاتها النفطية في ميناء الفجيرة، والتي أعلن الحوثُّيون مسؤوليتهم عنها[4]. وفي أغسطس من نفس العام، بدأت "أزمة عدن" بعد هجوم نفَّذه الحوثُّيون استهدف حفل تخريج عسكري في محافظة عدن ممَّا أدَّى إلى مقتل ٣٦ من القادة العسكرِّيين الجنوبيِّين، وكان أبرزهم العميد منير محمود أحمد المشالي، المعروف باسم "أبو اليمامة

---

(١) خالد حنفي علي، حسابات الخوف: كيف يفكر أطراف الصراع الليبي في أزمة "كورونا"؟، مرجع سابق.

(٢) ويقصد بجنوب اليمن هنا هو الذي كان مستقلًّا حتى عام ١٩٩٠، الذي قامت فيه الوحدة اليمنية، ومن ثم حاول دون جدوى الانفصال عن اليمن الموحَّد في عام ١٩٩٤. وتصاعدت التوتُّرات تدريجيًّا بعد ذلك، حتى ظهور الحراك الجنوبي في عام ٢٠٠٧، والذي أصبح مظلَّة الفصائل والشخصيات التي تدعو إلى الحكم الذاتي للجنوب، وكانت الحركة الجنوبية في البداية أكثر نشاطًا في المناطق الجبلية مثل يافع والضالع وردفان، ولكن مع تجاهل الحكومة في صنعاء -علي عبد الله صالح- بشكلٍ كبيرٍ لمطالب الحراك الجنوبي، قامت الشبكة ببناء المزيد من الدعم، على الرغم من أنها ظلَّت منقسمة من حيث التنظيم والاستراتيجية والقيادة والأهداف النهائية، فإن معظم عناصر الحركة الأكثر قوة تجمَّعت في المجلس الانتقالي الجنوبي، وهي مجموعة من السياسيين وزعماء القبائل والشخصيات العسكرية المتحالفة إلى حدٍّ كبير مع الإمارات. فالجماعات المسلَّحة الداعمة للمجلس الانتقالي هي الآن القوة المهيمنة في العديد من مناطق الجنوب، لكن المجتمع الدولي لا يزال ملتزمًا إلى حدٍّ كبير بوحدة اليمن المستمرَّة. انظر:

Adam Baron, Mapping The Yemen - Conflict, European Council on Foreign Relation, July 2019, Accessed: 11 July 2020, available at: https://www.ecfr.eu/mena/yemen

(٣) حسام ردمان، جنوب ما بعد العاصفة: انقسام حاد وتسوية مؤجلة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٥ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2E6C6R7

(٤) إعلان الإدارة الذاتية: القضم المستدرج للسلطة في جنوب اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZRN5pS

اليافعي"، ممّا أدّى إلى موجات سخط عند الجنوبيّين. واتّهم المجلس الانتقالي حزبَ الإصلاح -الحليف للحكومة الشرعية- بالتواطؤ في الهجوم، واندلعت الاشتباكات المسلَّحة بين قوات المجلس الانتقالي والجيش اليمني في العاصمة المؤقّتة عدن. وفي ١٩ من نفس الشهر، سيطرت قوات المجلس الانتقالي "قوات الحزام الأمني" على محافظة عدن وكل المؤسسات الحكومية هناك، وانتشرت لتضمّ أجزاء من محافظة أبين وأجزاء من محافظة شبوة، وأعلن هاني بن بريك "نائب رئيس المجلس الانتقالي" النفير العام وطالب المقاومة الجنوبية بالتوجُّه نحو المقرِّ الرئاسي في عدن للسيطرة عليه تمهيداً للانفصال عن اليمن[١].

ونتيجة لما سبق؛ تدخّلت السعودية بعد تفاقم "**أزمة عدن**" بالوساطة بين أطراف النزاع (الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي)، وفي ٢١ أغسطس ٢٠١٩، بدأت أولى جلسات الحوار اليمني بمدينة جدة، ومن خلال لقاءات غير رسمية ومباحثات رسمية، توصّلوا في نوفمبر ٢٠١٩ إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف، سُمِّيَ بـ"**اتفاق الرياض**" وضمَّ الاتفاق بنوداً رئيسية، إضافة إلى ملحق للترتيبات السياسية والاقتصادية، وملحق للترتيبات العسكرية وآخر للترتيبات الأمنية بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، ونركِّز هنا على **بنود تقاسم السلطة بين الطرفين**[٢]:

١- عودة الحكومة الشرعية إلى عدن في غضون سبعة أيام من توقيع الاتفاق، وتوحيد مختلف التشكيلات العسكرية تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع، وعودة جميع القوات لمواقعها ومعسكراتها الأساسية، فضلا عن مواقعها السابقة قبل "أزمة عدن" ونشر قوات سعودية في عدن لضمان السلام والأمن في المدينة.

٢- تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدّى ٢٤ وزيراً، يعيِّن الرئيس اليمني أعضاءها بالتشاور مع رئيس الوزراء بحيث تكون المكونات السياسية والحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية.

٣- إعادة تنظيم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في محافظة عدن، واختيار العناصر الجديدة فيها من قوات الجيش اليمني، والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي (قوات الحزام الأمني) والعمل على تدريبها وتعيين قائد لها كقوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية.

لكن ما لبث أن فشل اتفاق الرياض عندما أعلن المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية للجنوب في ٢٥ أبريل ٢٠٢٠، الذي تمّ النص فيه على سبعة إجراءات هي[٣]:

أولًا- إعلان حالة الطوارئ العامة في العاصمة عدن وعموم محافظات الجنوب، وتكليف القوات العسكرية الجنوبية (التابعة للمجلس الانتقالي) بالتنفيذ ابتداء من ٢٥ أبريل ٢٠٢٠. **ثانيًا**- إعلان الإدارة الذاتية للجنوب، ابتداء من منتصف ليلة السبت ٢٥ أبريل ٢٠٢٠، ومباشرة لجنة الإدارة الذاتية أداء عملها وفق المهام المحدَّدة. **ثالثًا**- دعوة الجماهير للالتفاف حول قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. **رابعًا**- تشكيل لجان رقابة على أداء المؤسسات العامة، ومكافحة الفساد، والتنسيق في ذلك مع رئيس الجمعية الوطنية ورؤساء قيادات المجلس في المحافظات. **خامسًا**- تكليف اللجان الاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية في المجلس بتوجيه أعمال الهيئات، لتنفيذ الإدارة الذاتية. **سادسًا**- دعوة محافظي المحافظات الجنوبية ومسؤولي المؤسسات العامة من أبناء الجنوب إلى الاستمرار في أعمالهم. **سابعًا**- دعوة التحالف العربي والمجتمع الدولي إلى دعم إجراءات المجلس في الإدارة الذاتية.

---

(١) منى سليمان، اتفاق الرياض وفرص حل الأزمة اليمنية، السياسة الدولية، العدد ٢١٩، السنة ٥٦، يناير ٢٠٢٠، ص ٢٥٦.

(٢) نص اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي (وثيقة)، وكالة الأناضول، ٥ نوفمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fStFXM

(٣) التطورات السياسية في اليمن بعد إعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية في عدن: الدوافع والمآلات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ١ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2CU31iG

وفي حقيقة الأمر، فشل اتفاق الرياض عندما فشلت الحكومة اليمنية بالقيام بواجباتها في المحافظات الجنوبية -المحرَّرة بالكامل من الحوثِّيين- وعدم صرف رواتب وأجور منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والمتقاعدين والمدنيِّين منذ عدَّة أشهر، ورعاية أُسر الشهداء، وتردِّي الخدمات العامة، إضافة إلى تأجيج التناحر والتوقُّف عن دعم الجبهات المشتعلة بالسلاح والذخائر والغذاء ومتطلَّبات المعيشة، هكذا برَّر المجلس الانتقالي أيضًا إعلانه، وقد اتَّهم التحالف السعودي الإماراتي بالصمت غير المبرَّر عن تلك التصرُّفات، وأنه كان قد منح الحكومة والتحالف مهلة منذ مطلع أكتوبر ٢٠١٩ لتحسين الأوضاع المعيشية دون أي استجابة[١]. كما شهدت عدد من المحافظات الجنوبية (عدن، أبين، لحج) موجة من السيول والفيضانات والتي تسبَّبت في إيقاف عجلة الحياة اليومية وأحداث شلل في كافَّة الخدمات المعيشية، حيث تأثَّر أكثر من ١٠٠ ألف شخص على الأقل بهذه الأحداث، وفقًا للأمم المتحدة. ووسط هذا الوضع الإنساني المتأزِّم يأتي فيروس كورونا بعدما أُعلن عن ظهور أول حالة مصابة في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ بمحافظة حضرموت جنوب اليمن لتضع تحديًا جديدًا يزيد من تفاقم وتأزُّم الوضع الإنساني، خاصة وأن هناك نحو ٢٤ مليون يمني من أصل ٣٠ مليون بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وقد حدث كل ذلك دون أن تحرِّك الحكومة الشرعية ساكنًا؛ ممَّا أثار غضب الانتقالي ومؤيديه[٢].

وجاءت **ردود الفعل على هذا الإعلان** برفض الحكومة الشرعية وإدانة هذه الخطوة، وكذلك فعل التحالف بقيادة السعودية والإمارات، ومجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومحافظي ثلاث محافظات جنوبية (حضرموت وشبوة والمهرة). كما حثَّ التحالف العربي جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق الرياض، على الرغم من عدم توضيح كيفية التغلُّب على العقبات الموجودة في الاتفاق ذاته والتي تتمثَّل في: **أولا-** عدم الاتفاق على ما هي المكونات الجنوبية الأخرى التي يمكن أن تنافس الانتقالي والحكومة الشرعية في هذا التمثيل وما هي الحصص المعتمدة لكلِّ مكوِّن، كل ما تمَّ ذكره هو تشكيل حكومة مناصفة بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في حين أن هناك تشتُّت في الرأي السياسي الجنوبي بعد إعلان المجلس الانتقالي عن الإدارة الذاتية في عدن، حيث رفضت خمس محافظات جنوبية هذا الإعلان. وفي نفس الوقت يرى المجلس الانتقالي أن الحكومة الشرعية نفسها منقسمة ولا يوجد تجانس بين أقوالها وأفعالها، بل إنه يتَّهم الشرعية "بتفريخ كيانات سياسية جنوبية مناوئة للمجلس الانتقالي بدون أن تكون لها شعبية حقيقية في الجنوب ولا مصداقية بحسب قولهم". **ثانيًا-** فشل اتفاق الرياض في توضيح ماهية وأعداد المعدَّات والأسلحة الثقيلة التي سيتم سحبها وموقف الجبهات الأمامية أثناء السحب، فقد كانت بنود الاتفاق في هذا الشقِّ المتعلِّق بالجيش -كسحب الأسلحة الثقيلة وإخراج الكيانات العسكرية من عدن والمدن الخاضعة لسيطرة حكومة هادي- غير مدروسة وغامضة إلى حدٍّ كبير. **ثالثًا-** هناك عدم واقعية في بعض بنود الاتفاق فهو لا ينظر إلى ما يحدث بالفعل على أرض الواقع في جنوب اليمن، حيث لم يكن لحكومة هادي وجود عسكري قوي في عدن لمنافسة المجلس الانتقالي. عدم التوازن العسكري هذا هو ما سمح للمجلس الانتقالي بالسيطرة على عدن في أغسطس ٢٠١٩، كما سهَّل له إعلان الإدارة الذاتية أيضًا، وقد كان ذلك جليًّا عندما رفض المجلس الانتقالي دخول قوات الحماية الرئاسية لعدن وتسليم السلاح بحسب الاتفاق. وقد وضَّح الانتقالي ذلك

(١) ليبيا واليمن على أعتاب التقسيم: قراءة في أبعاد الدور الإمارات، الشارع السياسي، ٢ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع : ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZOvAa4

(٢) محمود قاسم، تحولات لافتة: التداعيات المُحتملة لتحركات المجلس الانتقالي: جنوب اليمن، المرصد المصري، ٢٩ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://marsad.ecsstudies.com/29206/

الرفض بسبب استمرار التحشيد العسكري من مأرب باتجاه شبوة والجنوب من قبل قوات الحكومة الشرعية، وأن هناك أسلحة موجودة لدى عناصر محسوبين على القاعدة في أبين وشبوة، وفي حال قام الانتقالي بتسليم أسلحته فهو سيقع عرضة لهذه الجماعات[1].

استمرّت المعارك بين قوات الحكومة الشرعية وقوات المجلس الانتقالي في كلٍّ من أبين، سقطرى، شبوة، حيث تمركزت القوات الموالية للشرعية في الشرق بينما تمركزت القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في الغرب، واشتعلت المعارك بينهما في محافظة أبين التي تعدُّ خط التّماس بين مناطق نفوذ الطرفين. ففي **محافظة أبين** – مسقط رأس الرئيس عبد ربه منصور هادي– سيطر الانتقالي على نصف المحافظة ولكن ما زالت الاشتباكات جارية، فقد أصبح الصراع هناك جزءًا من الصراع الجنوبي– الجنوبي الطويل حول السلطة، الذي يذكرنا بما قبل الوحدة اليمنية، وبالأخص مذبحة ١٩٨٦ الشهيرة والتي شكّلت نقطة التدهور الرئيسية للحزب الاشتراكي اليمني وللجيش اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك[2]. أما في **جزيرة سقطرى** تمكّنت قوّات المجلس الانتقالي الجنوبي من السيطرة على الجزيرة بالكامل، بعد هجمات بدأها ضدّ المنطقة التي كانت تابعةً للحكومة الشرعية في الجزيرة. وهنا جدّد المجلس الانتقالي اتهامه للحكومة الشرعية بالتقرُّب من "جماعة الإخوان المسلمين – حزب الإصلاح في اليمن"، فيما ردّت الحكومة على العملية بقولها إنها "انقلاب متكامل الأركان"[3]. وتعتبر **محافظة حضرموت** حجر الزاوية في انتصار أيِّ طرف سياسي في جنوب اليمن، في حين أنه في **شبوة والمهرة** تسيطر الحكومة الشرعية بطرفها المنتمي لحزب الإصلاح – علي محسن صالح الأحمر–[4]، والجدير بالذكر أنه ما زالت هناك قوة إماراتية تسيطر على مطار الريان في المكلا، وتدفع الإمارات أيضًا رواتب قوات النخبة الحضرمية المسيطرة على الأمن في الجزء الساحلي من محافظة حضرموت رغم إعلان انسحابها من اليمن[5].

وبعد تعقُّد الوضع في الجنوب منذ أبريل الماضي، قدّمت السعودية مقترحًا لإيقاف الصراع بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي في جنوب اليمن مرة أخرى، وهو عبارة عن **إطار عمل لتنفيذ اتفاق الرياض** وينص على: **أولا**– إنهاء المواجهة بين الطرفين. **ثانيًا**– إنهاء حالة الاقتتال في محافظة أبين. **ثالثًا**– إلغاء المجلس الانتقالي لحالة الطوارئ التي أعلنها. **رابعًا**– تعيين عبد ربه منصور لمحافظٍ ورئيسٍ للأمن بعدن ثم يختار رئيسًا للوزراء لتشكيلٍ حكومة جديدة. **خامسًا**– سحب المجلس الانتقالي لقواته من عدن وإعادة نشرها في أبين ثم تشكيل الحكومة على إثر ذلك[6].

---

(1) Olfat Al-Duba'I, Federalism Is the Answer to Peace building in South Yemen, Fikra Forum, 30 April 2020, Accessed:1 July 2020, available at: https://bit.ly/39gTn5M

(٢) المواجهات العسكرية في عدن: أسرار الخلافات وخفاياها، درج، ١ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://daraj.com/20563

(٣) اليمن: قوات المجلس الانتقالي الجنوبي تسيطر على جزيرة سقطرى، فرانس ٢٤، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WNvHAP

(٤) انظر:

– النفوذ القطري التركي يتجاوز شبوة والمهرة إلى حضرموت، صحيفة الأيام، ١٩ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3hpzZGl

– إخوان اليمن من السعي إلى حكم البلاد إلى القتال لأجل موطئ قدم، العرب، ٢٤ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3fwUEHg

(٥) ماجد المذحجي، إعلان الإدارة الذاتية في جنوب اليمن: هل وصلت علاقة الانتقالي والسعودية إلى نقطة اللاعودة؟، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٨ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/31bHES8

(٦) غيداء غنطوس، عزيز اليعقوبي ، محمد اليماني (محرر)، مصادر: السعودية تقترح إطارا لإنهاء المواجهة بين الحلفاء في جنوب اليمن، Reuters، ١٨ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3kdcQta

وقد استجاب كلٌّ من المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ لوقف إطلاق النار في محافظة أبين، وهي نقطة رئيسية للاشتباكات، وخفض حدّة التوتُّر في مناطق أخرى. وأعلن الطرفان أنهما اتفقا أيضًا على عقد اجتماع بشأن تنفيذ اتفاق الرياض الصادر في نوفمبر ٢٠١٩ بمشاركة لجان من الجانبين[1].

ثانيًا- الأزمة الليبية:

عانت ليبيا منذ اندلاع الثورة في ١٧ فبراير ٢٠١١ ومن ثم سقوط نظام القذافي من الانقسام الداخلي والتدخُّل الخارجي، فبعد تدخُّل الناتو بحجّة مساعدة الثوّار وإسقاط نظام القذافي، شُكِّلَ حينها ما سُمِّيَ بالمجلس الوطني الانتقالي، ومرّت العملية السياسية في ليبيا بعدّة محطّات، أهمها تنازع حكومتين على السلطة، هما الحكومة الليبية المؤقّتة بقيادة عبد الله الثني ومقرها مدينة البيضاء شرق البلاد والتي تنبثق عن مجلس النواب الذي يتّخذ من طبرق مقرًّا مؤقّتًا له، وتدعم هذه الحكومة قوات اللواء خليفة حفتر. وفي المقابل، كانت هناك حكومة الإنقاذ الوطني التابعة للمؤتمر الوطني العام، والتي تتّخذ من طرابلس مقرًّا لها، كما سيطرت على غرب البلاد وهي تحظى بدعم الجماعات الإسلامية وقوّاتها[2]. ومن ثم جاء **اتفاق الصخيرات** في المغرب برعاية الأمم المتحدة وضمّ الاجتماع ممثّلي حكومة طبرق وممثّلي حكومة الإنقاذ الوطني في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، وتوصَّل اتفاق الصخيرات إلى: تشكيل مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية لتسيير الأعمال، وصياغة دستور جديد، والإعداد لإجراء انتخابات حرّة شرط حصولها على ثقة مجلس النواب بطبرق، على أن تكون حكومة الوفاق هي الحكومة المعترف بها دوليًا، وأن يستمرّ عملها لمدة عام واحد، يبدأ من تاريخ اعتمادها من مجلس النواب، مع إمكانية تمديد التفويض الممنوح لها لمدة عام واحد في حالة عدم الاتفاق على صياغة الدستور. ومن هنا أصبحت **حكومة الوفاق الوطني** هي الحكومة الشرعية للبلاد باعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولكن هذا الاعتراف لم يكتمل، حيث رفض مجلس النواب بطبرق الاعتراف بحكومة الوفاق كما نصّ اتفاق الصخيرات، لتشهد البلاد حالة انقسام جديدة بين الحكومة المؤقتة بقيادة عبد الله الثني وحكومة الوفاق بقيادة فائز السراج[3].

ومنذ ذلك الوقت، استمرّت المفاوضات والمبادرات الأممية لتهدئة الأوضاع في ليبيا، بداية باجتماعات باريس في يوليو ٢٠١٧ مرورًا بخطة العمل من أجل ليبيا التي أعلن عنها المبعوث الأممي آنذاك، غسان سلامة، في سبتمبر ٢٠١٧ وصولًا إلى مؤتمر برلين ١٩ يناير ٢٠٢٠[4]، والذي نصّ على: وقف إطلاق النار وتثبيته، وعدم تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ونزع سلاح المليشيات. وتمّ تشكيل لجنة من كل جانب ٥+٥ تحت إشراف الأمم المتحدة، التي اقترحت أيضًا إضافة ١٣ من كل جانب يمثلون المجتمع المدني الليبي بهدف الوصول إلى تشكيل مجلس رئاسي مكوّن من ٣ أعضاء وحكومة موحّدة، تمهيدًا لانتخابات رئاسية وتشريعية[5].

ظهر حفتر على الساحة الليبية بعد الثورة، كمناهضٍ لحكم القذافي، وبرز دوره في ٢٠١٤ من خلال تشكيله خلية عسكرية سرّية، ومن ثم أعلن تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم "المؤتمر الوطني" التي تمّ انتخابها في يوليو ٢٠١٢، خلفًا للمجلس الانتقالي الليبي ومن ثم قام بإطلاق عملية عسكرية سُمِّيَتْ بعملية الكرامة

(1) Yemen government southern separatists agree to ceasefire, AL JAZEERA, 22 June 2020, Accessed: 1 July 2020, https://bit.ly/30xzxiC

(٢) هالة أحمد الرشيدي، اتفاق الصخيرات الليبي: رؤية قانونية سياسية، السياسة الدولية، العدد:٢٢٠، السنة: ٥٦، أبريل ٢٠٢٠، ص ص ٨٣-٨٤.

(٣) محيي الدين حسين، بعد هزيمة حفتر في طرابلس: هدوء ما قبل العاصفة في ليبيا؟، DW، ٥ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3hoEz7U

(٤) إيمان زهرن، فرص التسوية السياسية واحتمالات التصعيد العسكري في ليبيا، السياسة الدولية، العدد:٢٢٠، السنة: ٥٦، أبريل ٢٠٢٠، ص٩٢.

(٥) محيي الدين حسين، بعد هزيمة حفتر في طرابلس: هدوء ما قبل العاصفة في ليبيا؟، مرجع سابق.

ضدَّ مجلس ثوار بنغازي في مايو ٢٠١٤، وبناء على ذلك سيطر حفتر على مدينة بنغازي بأكملها في عام ٢٠١٧.وتتشكَّل القوات الموالية لخليفة حفتر من:

* **تشكيلات عسكرية من جيش معمَّر القذافي** وقوات الصحوات التي تتكوَّن من اللجان الشعبية التي كانت تساعد القذافي في معاركه مع المعارضة، وتتركَّز هذه القوَّات في معظم مناطق شرق ليبيا من سرت غربًا إلى الحدود المصرية، وتسيطر على مناطق الهلال النفطي على ساحل المتوسط شمالًا إلى مدينة الكفرة وصولًا إلى سبها جنوبًا(١).

* انضمَّت **قبائل موالية لحفتر** إلى ما سُمِّي الجيش الوطني ضدَّ حكومة الوفاق، وأبرزها قبيلة (الفرجان) التي ينتمي لها حفتر والتي تنتشر في مناطق سرت وترهونة وأجدابيا، بالإضافة إلى جزء من قبيلة (القذاذفة) التي ينتمي لها معمَّر القذافي وتتركَّز في مدينتي سرت والجفرة وقبيلة (العبيدات) التي ينتمي لها عقيلة صالح تلعب دورًا كبيرًا في دعم خليفة حفتر، كما يستمدُّ الأخير تأييدَه أيضًا من غالبية القبائل المتركِّزة في منطقة الهلال النفطي شمالًا(٢).

* انضمَّت **كتائب سلفية** إلى القوات الموالية لخليفة حفتر، منها: كتيبة "النداء" بقيادة محمود الورفلي، وكتيبة "التوحيد" بقيادة أشرف الميار، وكتيبة "سنابل السلام" بقيادة عبد الرحمن الكيلاني، وكتيبة "الكانات بقيادة أسرة الكاني، والكتيبة "٦٠٤ مشاة" بسرت، وكتيبة "طارق بن زياد" في قاعدة الوطية(٣).

* وهناك **مرتزقة من جنسيات مختلفة** تلعب دورًا في دعم ما سُمِّيَ بقوات الجيش الوطني تتمثَّل في قوات الدعم السريع السودانية (الجنجويد) بقيادة الجنرال محمد حمدان حميدتي، وجيش تحرير السودان "جناح عبد الواحد نور"، وجيش تحرير السودان "جناح مني مناوي"، وتجمُّع قوات تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر، حيث ذكرت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بليبيا أنه يصل إجمالي عدد هذه القوات إلى ١٠٠٠ مقاتل(٤). كما جنَّدت شركة فاغنر الروسية المئات من المقاتلين السوريِّين لدعم قوات حفتر في ليبيا(٥).

في ظلِّ أزمة كورونا أعلن اللواء خليفة حفتر في ٢٣ أبريل ٢٠٢٠ حصوله على **تفويض شعبي** لإدارة ليبيا وإسقاطه لاتفاق الصخيرات(٦)، وفي حقيقة الأمر لم تكن هذه المرة الأولى التي يعلن فيها خليفة حفتر سقوط اتفاق الصخيرات، فقد قام في ديسمبر ٢٠١٧ بإعلان انتهاء العمل بالاتفاق ورفض إخضاع الجيش الليبي إلى أية جهة أخرى مهما كانت، ويرجع ذلك إلى عدَّة أسباب:

أولها– الالتفاف حول خسائره العسكرية في الغرب، حيث قامت قواته بمحاصرة العاصمة طرابلس ومطارها منذ أبريل ٢٠١٩، ولكنه لم ينجح في التقدُّم نحوها، في المقابل سيطرت القوات التابعة لحكومة الوفاق على مناطق كانت تحت سيطرة قوات حفتر(٧).

---

(١) فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا.. المكونات والمستقبل، جسور للدراسات، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/30zzAKM

(٢) عبد الهادي ربيع، القبائل الليبية تجدد دعمها لمعارك الجيش ضد الإرهاب، العين الإخبارية، ٧ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٣٠ مايو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/32NZzkn

(٣) مصطفى دالع، مليشيات حفتر: سلفيون ومرتزقة وكتائب القذافي لوأد الثورة، وكالة الأناضول، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jzcuwK

(4) Nina Pouls and Umberto Profazio, Sudanese militias play instrumental role in Libya's conflict, IISS, 17 January 2020, Accessed: 11 July 2020, available at: https://bit.ly/3fMUvjU

(٥) كرستن كنيب، روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا، DW، ٣٠ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3cutp

(٦) ما دلالات ومآلات طلب الجنرال حفتر تفويضًا شعبيًّا لحكم البلاد؟، BBC عربي، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/3eQFjks

(٧) إعلان حفتر التفويض بين المشروع الإماراتي لتقسيم ليبيا ومبادرة عقيلة صالح للحل السياسي الشعبي، الشارع السياسي، ١ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2P017Qp

ثانيها- الانشقاقات القبلية والقيادية وعلى رأسها عقيلة صالح رئيس البرلمان في طبرق، حيث جاء الإعلان عقب مبادرة عقيلة صالح بيومين، فهذه المبادرة قوّضت من صلاحياته وجرّدته من أيِّ سلطة له في الشرق الليبي، وقد نصّت المبادرة على: "خارطة طريق لإنهاء الأزمة في ليبيا، واقتراح أن يقوم كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) باختيار من يمثّلهم بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بالتوافق بينهم أو بطريقة الاختيار السرِّي تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن يسمِّي المجلس الرئاسي رئيس الوزراء ونواب له يمثلون الأقاليم الثلاثة لتشكيل حكومة يتم عرضها على البرلمان لنيل الثقة ويكون رئيس الوزراء ونائبه شركاء في اعتماد قرارات مجلس الوزراء، وبعد تشكيل المجلس يتمُّ تشكيل لجنة من الخبراء والمثقفين لوضع وصياغة دستور البلاد بالتوافق، يتم بعدها تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية تنبثق عن الدستور المعتمد الذي سيحدد شكل الدولة ونظامها السياسي"[١].

ثالثها- أن حصار طرابلس يعقبه جولة من المفاوضات قد لا تكون في صالحه خصوصا بعد فشله في دخول طرابلس لمدة عام، فهذا التفويض يعتبر خطوة استباقية من أجل تفاوض غير مقيد[٢].

رفضت **حكومة الوفاق وتركيا** هذا الإعلان، حيث اعتبرته انقلابًا على الشرعية الدولية، وخطوة استباقية لتغطية الهزيمة التي لحقت بقوّاته في معركة طرابلس. وجاءت مواقف كلٍّ من **الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا** متقاربة، حيث رفضوا الإعلان واعتبروه أحادي الجانب ورفضوا أيَّ خطوات أحادية تقوم بها الأطراف الليبية. كما رفضت أيضًا **الأمم المتحدة** إعلان حفتر، وأكّدت على تمسُّكها باتفاق الصخيرات باعتباره الإطار الدولي الوحيد للاعتراف بالوضع الليبي وهو نفس الموقف الذي تبنّاه **البرلمان الأوروبي**. وأعلنت **إيطاليا** دعمها للشرعية المعترف بها دوليًّا "حكومة الوفاق الوطني". وأكّدت **مصر** على تمسكها بالحل السياسي مع عدم التهاون في مواجهة التيارات المتطرفة الإرهابية في ليبيا المدعومة من تركيا[٣].

وهناك أطراف خارجية تدعم قوات اللواء خليفة حفتر في الشرق تتمثّل في: **روسيا** من خلال تقديمها الدعم العسكري وتوريد الأسلحة رغم قرار مجلس الأمن المتعلّق بذلك، وعلى الأرض من خلال إمداد قوات حفتر بالمرتزقة الروس يقاتلون في صفوف ما يُسَمَّى بقوات الجيش الوطني الليبي، الذين أحضرتهم شركة "فاغنر جروب العسكرية الروسية الخاصة" للقتال في ليبيا، على الرغم من إنكار الجانب الروسي أن هؤلاء المقاتلين يتصرّفون لصالح الدولة الروسية[٤]. فتهدف روسيا إلى ترسيخ دورها الجيوسياسي في ليبيا على غرار تدخُّلها في سوريا، فهي تستخدم ليبيا للضغط على دول الاتحاد الأوروبي متى شاءت باعتبارها فاعلًا أساسيًّا في الصراع الليبي وفي المفاوضات الخاصّة به على حدٍّ سواء، يدخل ذلك ضمن التنافس الروسي-التركي في المنطقة، فكما هو معروف فإن روسيا تسيطر على زمام الأمور في سوريا في مقابل منافسة تركية قوية هناك، فوجود موطئ قدم لروسيا في ليبيا يكسبها نقاط قوة في سوريا من خلال الضغط على تركيا في ليبيا[٥].

---

(١) عقيلة صالح يطرح مبادرة لحل الأزمة تفضي إلى انتخابات، العربية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jx67tN

(٢) السنوسي بسيكري، دلالات خطاب حفتر حول تصحيح المسار وطلب التفويض، عربي٢١، ٢٥ ابريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3huOoRV

(٣) انظر:

- رفض دولي لإعلان حفتر تنصيب نفسه حاكمًا لليبيا، العربي الجديد، ٢٩ ابريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2E3yMpS

- رفض أممي ودولي لإعلان حفتر إسقاط اتفاق الصخيرات وتفويض نفسه لحكم ليبيا، الجزيرة، ٢٨ ابريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٦ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3juDLjA

(٤) عزة هاشم، المصالح والمحددات الروسية حيال الأزمة الليبية، السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، السنة: ٥٦، ابريل ٢٠٢٠، ص ص ١١٧-١١٨.

(٥) المرجع السابق، ص ص ١١٥-١١٦.

وتلعب **الإمارات** الدور الأكبر في دعم خليفة حفتر من أيِّ دولة أخرى في تمكين حفتر وتسهيل سيطرته على شرق ليبيا، من خلال تقديم الدعم العسكري كالأسلحة والذخائر المتطوِّرة، كما لعب سلاح الجو الإماراتي دورًا حاسمًا في السماح لقوات حفتر بتعزيز سيطرتها على شرق ليبيا[١]. فقد انكشف أن لدى الإمارات العديد من المصالح في ليبيا، وتعتبر أكثرها أهمية سلسلة الموانئ البحرية التي تسيطر عليها في الشرق، في إطار استراتيجية إماراتية ترمي إلى بناء مجموعة من الموانئ حتى تصبح جزءًا من مشروع الحزام والطريق الذي ستنجزه الصين. كما أن دعم الإمارات لحفتر ليس فحسب لتحقيق أهداف جيواستراتيجية بل يدخل ضمن سياستها التدخُّلية في إفشال الثورة في ليبيا كما هو الحال في معظم الدول العربية، والنجاح في حربها على تيار الإخوان المسلمين الذي يمثِّل هاجسًا لها[٢].

قدَّمت **مصر** كذلك دعمًا حيويًا لقوات خليفة حفتر، فوفقًا لتقرير للأمم المتحدة "قدَّمت الإمارات ومصر باستمرار مستويات عالية من الدعم لحفتر، حيث قامتا بنقل طائرات بدون طيار وناقلات جند مدرَّعة وأنظمة صاروخية متطوِّرة إلى ليبيا، كما تقوم مصر بنقل المعدَّات العسكرية المصرية والإماراتية إلى قوات حفتر منذ مايو ٢٠١٤، وفي بعض الأحيان تمَّ نقل هذه المعدات عن طريق الجوِّ وأحيانًا عن طريق البرِّ من المنطقة العسكرية المصرية الغربية المتاخمة للحدود الليبية المصرية"[٣]. وفي خطاب للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الخاص بالوضع في ليبيا، حذَّر من أن تتقدَّم القوات الليبية المدعومة من تركيا في سرت، وأن ذلك يمكن أن يدفع إلى تدخُّل عسكري مصري لدعم خليفة حفتر وقال "إذا اعتقد البعض أن بإمكانهم عبور خط جبهة سرت - الجفرة فهذا خط أحمر بالنسبة لنا"، وقال أيضًا إن مصر يمكن أن تزوِّدَ القبائل بالتدريب والأسلحة لمحاربة "الميليشيات الإرهابية"[٤].

كما تدعم **فرنسا** خليفة حفتر من خلال نقل الأسلحة لقوَّاته، الدبابات والمركبات، والطائرات بدون طيار، إضافة إلى مخابراتها (الجناح السري للعمل السياسي)[٥]، وذلك بهدف السيطرة على أكبر حصة من النفط الليبي مستقبلًا والحصول على امتيازات جديدة من النفط أيضًا، الذي تُقدَّر احتياطاته بنحو ٤٨,٣٦ مليار برميل أي بنحو ٣,٩٤٪ من الاحتياطي العالمي وهو (الاحتياطي الخامس عربيًّا)، فحفتر يسيطر على معظم حقول ومنشآت النفط في ليبيا، بما فيها حوض سرت الذي يمثِّل نحو ثلثي الإنتاج الليبي من النفط، إلَّا أن بيع النفط هو اختصاص أصيل للمؤسسة الوطنية للنفط، ومقرُّها طرابلس. وتسعى فرنسا أيضًا للحصول على نصيب كبير من كعكة التنقيب والاستكشاف والإنتاج والصيانة في ليبيا مع شركات تمثِّل مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا والجزائر وروسيا[٦].

---

(1) New Emirati Military Supplies For Haftar To Fight The Legitimate Government, Emirates Leaks, 15 May 2020, Accessed: 11 July 2020, available at: https://bit.ly/39mkyfe

(٢) لماذا تموِّل الإمارات الحرب في ليبيا؟، الجزيرة، ٢٦ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2CWAxEY

(3) Markus Kaim and René Schulz, The EU Will Not Be Able to Enforce the UN Arms Embargo in Libya, SWP, 8 March 2020, Accessed: 11 July 2020, available at: https://bit.ly/3hrNyFi

(٤) السيسي: تجاوز سرت والجفرة "خط أحمر" لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية، بالعربية CNN ، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cnn.it/3frZVjw

(٥) مختار غميض، التأثيرات الأجنبية في السياسة الليبية: فرنسا نموذجا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ١١ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/32Qs8OI

(٦) عائد عميرة، ماذا وراء دعم فرنسا لحفتر؟، نون بوست، ٩ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2PqyMCY

وفي الاتجاه الآخر نجد **حكومة الوفاق الوطني**، التي تأسَّست وفق اتفاق الصخيرات السالف ذكره، حيث يرأسها فائز السراج، والمؤلَّفة من ١٦ وزيراً من بينهم السراج نفسه، والذي يتولَّى أيضًا منصب وزير الدفاع وقائد الجيش الليبي، كما تتكوَّن الحكومة أيضًا من المجلس الرئاسي المكوَّن من تسعة أعضاء، ويتكوَّن المجلس الأعلى للدولة من ١٤٥ عضواً، وانضمَّ لهم ٥٠ نائبًا من (برلمان طبرق) وتكوَّن ما سُمِّيَ بمجلس نواب طرابلس في أبريل ٢٠١٩[١].وتتشكَّل القوَّات الموالية لحكومة الوفاق من:

١- قوات حماية طرابلس: وهي عبارة عن مجموعات تحارب مع حكومة الوفاق منذ تأسَّست في ديسمبر ٢٠١٨، ومنها: كتيبة "ثوار طرابلس" وتتمركز في شرق العاصمة طرابلس ووسطها، و"قوة الردع" وهي التي تحكم سيطرتها على شرق العاصمة، إضافة إلى كتيبة "أبو سليم" التي تسيطر على حي أبو سليم الشعبي جنوب العاصمة، وكتيبة "النواسي" التي تتمركز في القاعدة البحرية شرق العاصمة[٢].

٢-قوات فجر ليبيا: وهي تحالف من جماعات إسلامية انضمَّت لحكومة الوفاق في يوليو ٢٠١٤ ردًا على عملية الكرامة التي أطلقها حفتر، يربطها البعض بجماعة الإخوان المسلمين – حزب العدالة والبناء في ليبيا، رغم أنها تتمتَّع بتنوُّع الانتماءات فيها، وتتكوَّن من قوات "درع ليبيا الوسطى" و"غرفة ثوار طرابلس"[٣].

٣-كتائب مصراتة: تقف هذه الكتائب ضدَّ خليفة حفتر، ولكنها ليست مؤيِّدة بالكامل لقوات حكومة الوفاق، وتتواجد في كلٍّ من مصراتة وطرابلس وسرت، وتمكَّنت من تحرير سرت من تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية ٢٠١٦[٤].

٤- كتيبة أسامة الجويلي: وهي منحدرة من فصائل الزنتان -التي لها صلات مع حكومة الوفاق بقيادة السراج والجيش الوطني بقيادة حفتر على حدٍّ سواء- وقد تمَّ تعيين الجويلي لواءً عسكريًّا في المنطقة الغربية من ليبيا من قِبل الوفاق[٥].

تمكَّنت حكومة الوفاق الوطني خلال الأشهر الماضية من تحقيق مكاسب استراتيجية مهمَّة في غرب ليبيا، ففي ١٨ مايو ٢٠٢٠ سيطرت حكومة الوفاق على قاعدة الوطية الجوية، ذات الأهمية الاستراتيجية في مسار الصراع في غرب ليبيا؛ حيث تُوفِّر القاعدة غطاءً جويًّا للقوَّات المتواجدة على الأرض، ويأتي هذ الانتصار بعد مجموعة من الخسائر التي تعرَّضَتْ لها حكومة الوفاق وفقدانها السيطرة على الكثير من المناطق. ولم يكن هذا الانتصار الوحيد، فقد أحكمت السيطرة على كامل منطقة طرابلس وحدودها الإدارية، بعد أن استولت على معسكرات مؤثرة في جنوب طرابلس ووصلت إلى المطار الدولي، ووسَّعت قوات حكومة الوفاق رقعتَها الجغرافية غرب طرابلس بعد دخولها مدينتي بدر وتيجي، إضافة إلى سيطرتها على مدينة ترهونة، التي تعتبر آخر معقل للواء خليفة حفتر في غرب البلاد[٦].

وتلعب الأطراف الخارجية دورًا هامًّا في دعم حكومة الوفاق، حيث تعتبر **تركيا** الداعم الأساسي عن طريق إرسالها الأسلحة والعربات العسكرية وتقديمها التدريب العسكري للقوات الموالية للوفاق، وقد تقدَّمت حكومة الوفاق بطلب رسمي للحصول على دعم عسكري تركي

(١) فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا: المكونات والمستقبل، مرجع سابق.

(٢) الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٥ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/30BfBeO

(٣) أبرز القوى المسلحة المتصارعة على النفوذ في المشهد الليبي، DW، ٥ ابريل ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/34EDW

(٤) المرجع السابق.

(٥) رامي التلغ، مدينة الزنتان: الباروماتر العسكري والسياسي في ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39ikPQo

(٦) خريطة النفوذ والسيطرة في ليبيا ٠٤-٠٦-٢٠٢٠، جسور للدراسات، ٤ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3jwJINa

جوي وبحري وبري، وجاء الردُّ التركي سريعًا عندما أكَّد الرئيس أردوغان "بأن بلاده سترسل قوات إلى ليبيا، بناءً على طلب منها، بعد موافقة البرلمان التركي"[1]. وهذا يتّضح من خلال توقيعها لمذكرتي التفاهم البحرية-الأمنية في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ مع حكومة الوفاق، ويرجع ذلك لرغبة تركيا في إثبات وجودها في البحر المتوسط، ويعدُّ ذلك ردًّا على الرفض الأوروبي لعمليات التنقيب التي تقوم بها سفن تركية في البحر المتوسط على السواحل القبرصية، إضافة إلى تأمين احتياجات السوق التركي من النفط والغاز، حيث تستورد تركيا ٩٥٪ من احتياجاتها، أي ما يقرب من ٥٠ مليار دولار سنويًّا، كما جاء دعم تركيا للوفاق ضمن سياستها في معظم الدول العربية بدعمها لحركات الإسلام السياسي[2].

كما دعمت **قطر** القوّات الموالية لحكومة الوفاق من خلال تسليحها بالذخائر والمعدّات اللوجستية، ودعمت الجماعات الإسلامية بالمال والسلاح، وأيضًا شخصيات في ليبيا عُرف عن أغلبها الانتماء للتيار الإسلامي[3]. والجدير بالذكر أن هناك جماعات أخرى تسيطر على مناطق في ليبيا مثل:

١- **جماعات الصحراء:** وهي جماعات مسلَّحة تتمركز في جنوب ليبيا وخصوصًا منطقة فزان، ويعتمدون في التمويل على مصادر الجريمة المنظمة خاصة السلاح، وتجارة المخدرات، والهجرات غير الشرعية، واستخراج الذهب، وهي تنحدر من فصائل أفريقية، من أبرزها: الطوارق، وجماعات تابعة لقبائل التبو، وجماعات جهادية تتحرك على الحدود بين الساحل والصحراء.

٢-**تنظيم داعش الإرهابي** الذي يظهر رويدًا ويختفي رويدًا، إذ سيطر في فترات على النوفلية ودرنة وغيرها.

٣-**تنظيم القاعدة** وهي فصائل منتشرة على نطاق واسع من الأراضي الليبية وتعمل تحت مسميات مختلفة[4].

خاتمة:

إن أزمتي اليمن وليبيا معقَّدتان للغاية بسبب التدخُّلات الخارجية "إقليمية ودولية" وتضارب المصالح التي أدّت بدورها إلى تأجيج الصراع الداخلي، ففي وقت كتابة هذه السطور ما زالت المعارك محتدمة في اليمن وليبيا، وما زالت الحكومة الشرعية في اليمن تسحب قواتها من الجبهات ضدَّ الحوثيين وتحشدها نحو المحافظات الجنوبية (أبين، شبوة، حضرموت) لتكسب معركتها ضد الانتقالي ولا تبالي بمعركتها ضد الحوثيين. وما زال التحالف العربي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) يدعو إلى التمسُّك باتفاق الرياض، رغم عدم قابليَّته للتنفيذ، واستمرار المفاوضات بين المجلس الانتقالي والسعودية للوصول إلى توافق يرضي الجميع، حيث إن التفاوض يجري حول تشكيل جديد للحكومة والهيئات الدبلوماسية والمحافظين.

وفي نفس الوقت، تشهد ليبيا -بعد سيطرة قوات حكومة الوفاق على العاصمة طرابلس بالكامل وتحقيقها مكاسب في كل من صبراتة وترهونة وغريان- معارك دامية في محيط مدينة سرت، وصلت بتلويح الرئيس عبد الفتاح

(١) حمود حسين وتوماس أليسون، الاتفاق التركي-الليبي: لماذا تناوش أنقرة القاهرة وحلفاءها؟، DW، ٢٩ نوفمبر٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3Tyoi

(٢) محمد عبد الخالق قشقوش، الموقف التركي وتداعياته على الازمة الليبية، السياسة الدولية، العدد٢٢٠، السنة ٥٦، ابريل ٢٠٢٠، ص ص ١٢١ – ١٢٢.

(٣) انظر:

- بعد تركيا قطر تعلن دعمها الأمني والاقتصادي لحكومة الوفاق الليبية، DW، ١٥ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/3UqDU

- كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ka7QoV

(٤) الأزمة الليبية بين الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق.

السيسي في ٢١ يونيو ٢٠٢٠ بالتدخُّل العسكري إذا ما وصلت قوات الوفاق إلى سرت، حيث تبعد بنحو ألف كيلومتر عن الحدود المصرية، وتُمكِّن السيطرةُ على سرت السيطرةَ على الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي شرقي ليبيا، التي تضم أكبر مخزون للنفط، كما تقع جنوبي سرت قاعدة الجفرة الجوية المهمَّة، التي تعدُّ من أكبر القواعد الجوية الليبية، وتتميَّز ببنيتها التحتية القوية، والتي تشكِّل غرفة عمليات رئيسية لقوات خليفة حفتر(١). وفي آخر لحظة من كتابة هذ المقال أجاز برلمان طبرق في الشرق التدخُّل العسكري المصري في ليبيا باعتبار مصر عمقًا استراتيجيًّا لها(٢).

***

(١) ناورز خليل، بعد تأكيد السيسي على أنهما "خط أحمر".. ما أهمية سرت والجفرة؟، سكاي نيوز عربية، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٣ يوليو٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2EdaVV3

(٢) الحرب في ليبيا: برلمان طبرق يجيز لمصر التدخل العسكري، عربيBBC، ١٤ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٤ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/2WKZI9X